

# كتاب المدرس

## شمس البرطلي

تأليف

---

الشيخ محمد على المدرس الافغاني

الجزء الرابع

انتشارات علامه  
قم خیابان حضرتی



[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

# ڪرائِي المدرس

## مشروع السيوطي

لتحفة الاسلام وال المسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الرابع

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ - ١٩٦٩ م

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

---

مطبعة النعيمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

## **بسم الله الرحمن الرحيم**

**وبه نستعين**

الحمد لله العالمين .. والصلوة والسلام على خير خلقه محمد ، وأله الطاهرين ، وللعنة الدائم على أعدائهم من الآن إلى قيام يوم الدين .  
أما بعد : فهذا هو الجزء الواسع من تعليقاتنا مكررات المدرس في  
**شرح البهجة المرضية .**

## هذ باب اعراب الفعل

( ارفع فعلاً مضارعاً ) سمي به ، لمشابهته الاسم في الاشتراك والتفصيص لأنَّه مشترك بين الحال ، والاستقبال ويختص باحدهما بالسين واللام ونحوهما كما أنَّ الاسم قد يكون مشتركاً ، ثم يختص بالقرائين ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع ، كأنَّ كلا الشبيهين ارتفضا من ثدي واحد .

وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، ومجاز في الاستقبال ، لأنَّه اذا خلا من القراءتين ، لم يحمل الا على الحال . ولا يحمل على الاستقبال الا بالقراءة . وهذا شأن الحقيقة ، والمجاز ، كما بين في محله .

وقال بعض آخر : هو حقيقة في الاستقبال ، ومجاز في الحال ، لخفاء الحال ، حتى اختلف المقلّاه فيه هل هو موجود ، او لا واستدل المثبتون كما في القوشجي بان الان المسمى بالحال والحاضر من الزمان موجود لان الزمان موجود فلو لم يكن الان موجوداً لم يكن للزمان وجود اصلاً لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان الماضي صار معدوماً والمستقبل لم يوجد بعد وقال النافون ان الان لا تتحقق له في الخارج ولا يلزم من نفيها نفي الزمان مطلقاً اما قولهم ان الماضي والمستقبل معدومان فقال النافون لانسلم انهما معدومان مطلقاً بل هما معدومان في الحال ولا يلزم من نفيهما في الحال نفيهما مطلقاً ومنهما

من انكر وجود الزمان مطلقاً فقال ان وجد الزمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال او في المستقبل والاخير ان ظاهراً البطلان وكذا الاول وكذا لزم ان يكون للزمان زمان اخر ويكون الشيء ظرفاً لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجوداً اصلاً وكذا المستقبل واجيب بان غير الزمان ان لم يوجد فيه اصلاً لم يكن موجوداً قطعاً واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجوداً في شيء من الازمنة كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجوداً في شيء من الامكنته بخلاف المتمكن فانه اذا لم يوجد في شيء من الامكنته لم يكن موجوداً اصلاً .

وال فعل المضارع معرب ، لشبهه بالاسم في اعتبار المعاني المختلفة عليه ، كما تقدم في أوائل الكتاب ، بشرط أن يكون عارياً من النونين . وقال جماعة : فعل المضارع معرب بالاصالة ، لا للمشايبة ، لأنه قد يتواحد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك المعرف الداخلية عليه فيحتاج المضارع إلى الاعراب ، ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد معانيه ، مثلاً لا يضرب . رفعه علامة لكون لا نافية ، وجزمه علامة لكونها نافية ، وكذا لا يضرب . جزمه علامة لكون اللام للأمر ونصبه علامة لكون اللام لام كي أو لام المحود . ومعلوم انه يتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة . وقس على ذلك بقية المعرف المشتركة الداخلية عليه ثم طردوا الحكم فيما لا يلتبس معنى بمعنى نحوه يضرب زيد ، وإن يضرب ، ولم يضرب ، كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس الفاعل بالمفعول : فانه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل ، كمحذف الهمزة في نكرم ، وتكرم ،

ويذكر لذاتها في أكرم ، و ~~كعنة~~ <sup>كعنة</sup> اللواه في نعه ، و تقد واعد ،  
لذاتها في بعد .

وال مضارع مرفوع ( اذا مجرد من الناصب وجازم كتصد ) وفي رافقه  
أقوال .

منها : انه التجدد من الناصب ، والجازم .

و منها : انه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول المضارع فحدث  
الرفع بحدوثها ، اذ أصله اما الماضي ، او المصدر ولم يكن فيما هذا  
الرفع : بل حدث مع حدوث حروف المضارعة ، وانما عزلها عامل  
النصب والجزم عن العمل ، لضعفها ، وصيورتها كجزء الفعل .

وقيل : رافعه وقوعه موقع الاسم ، سواء وقع موقع اسم مرفوع  
كما في زيد يضرب ؛ فانه بمنزلة زيد ضارب ، او اسم مجرور نحو  
مررت برجل يضرب ، او اسم منصوب ، نحو رأيت رجلاً يضرب ؛  
فالاول بمنزلة برجل ضارب ، والثاني بمنزلة رجلاً ضارباً .

وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأنها حينئذ يكون كالاسم فاعطى  
أسبيك اعراب الاسم ، وأقواله : وهو الرفع .

واعتراض عليه ؛ بأنه يرتفع في مواضع ليست موقع الاسم . منها  
الصلة ، نحو الذي يضرب ، لأن لا يصح أن يقال ؛ الذي ضارب .  
و منها ؛ سيقوم ، وسوف يقوم ، لأن حرف التتفيس من خواص  
الفعل ، فلا يصح أن يقال ؛ ضارب ، او سوف ضارب .

و منها ؛ خبر كاد ، نحو كاد زيد يتوم ، فلا يصح أن يقال ؛ كاد  
زيد قاتماً .

و منها ؛ غلو يقوم الزيدان ، فلا يصح أن يقال ؛ قائم الزيدان .

بدون الاعتماد .

واجبيب عن الأول ، والأخير : بأنه يصح أن يقال : الذي ضارب هو ؛ على أن ضارب خبر مقدم ، وهو مبتدأ مؤخر ، وكذا قاتمـ الريدان . وعن نحو سيفـونـ : انه مع حرف التتفيس واقع موقع قائم لا يقوم وحده ، لأن حرف التتفيس صار كـاـحـدـ أـجـزـاءـ الكلمة . وعن نحو كـادـ زـيـدـ يـقـوـمـ ، بـاـنـ اـسـلـهـ أـنـ يـقـالـ كـادـ زـيـدـ قـائـماـ . وـاـنـمـاـ عـدـلـ عـنـ ذـلـكـ ، لـدـلـالـةـ كـادـ عـلـىـ مـلـازـمـ لـزـمـانـ الـحـالـ . وـالـدـالـ عـلـيـهـ بـالـاـصـالـةـ هـوـ الـفـعـلـ .

(وبـلـ) : وهي حرف نفي بـسيـطـ اـنـصـبـهـ ) وليس أـصلـهـ لـاـ . فـاـبـدـلـتـ الـأـلـفـ نـوـنـاـ ، لأنـ الـمـعـرـوـفـ انـمـاـ هـوـ اـبـدـالـ النـوـنـ الـفـاـ ، لـاـعـكـسـ وـمـنـ ذـلـكـ مـاـقـدـمـ فـيـ بـاـبـ نـوـنـ التـأـكـيدـ فـيـ قـوـلـهـ :

وابـدـلـنـهـ بـعـدـ فـتـحـ الـفـاـ وـقـفـاـ كـمـاـ تـقـولـ فـيـ قـفـنـ قـفـاـ وـقـيـلـ ؛ أـصـلـهـ لـاـنـ ، فـحـذـفـتـ الـهـمـزةـ تـخـفـيـفـاـ . (والـأـلـفـ ، لـاـنـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ . وـرـدـ بـجـوـازـ تـقـدـيمـ مـعـمـولـ عـمـوـلـهـ عـلـيـهـ ، نحو زـيـدـ لـنـ اـضـرـبـ ، وـالـمـوـصـولـ الـحـرـفـ لـهـ الصـدـارـةـ .

وـعـنـاـهاـ النـفـيـ مـهـلـقاـ ، سـوـاءـكـانـ إـلـىـ غـاـيـةـ (نـحـوـ فـانـ اـبـرـحـ الـأـرـضـ) حـتـىـ يـاذـنـ لـيـ لـاـ ، نـحـوـ لـنـ يـخـلـقـواـ ذـبـابـاـ . فـانـ نـفـيـ خـلـقـ الذـبـابـ مـسـتـمرـ اـبـداـ ، لـاـنـ خـلـقـهـمـ الذـبـابـ بـخـالـ ، وـاـنـفـاءـ المـحـالـ مـؤـبدـ . وـهـذـاـ لـاـيـشـبـتـ أـنـهـ لـتـأـبـيدـ النـفـيـ ، لـاـنـ هـاـهـنـاـ لـاـمـ خـارـجيـ ، لـاـمـ مـقـتـضـيـاتـ لـنـ ، وـكـذـلـكـ قـوـلـهـ لـنـ تـرـانـىـ .

وـتـفـصـبـهـ (كـيـ المـصـدـرـيـةـ) ! وـهـىـ الـتـيـ تـدـخـلـ عـلـيـهـ الـلـامـ لـفـظـاـ ، (نـحـوـ لـكـيـلاـ تـأـسـواـ) اوـ تـقـدـيرـاـ ، نـحـوـ جـيـتـكـ كـيـ تـكـرـمـنـىـ : اـيـ لـكـىـ

تكرمي فان لم تقدر قبلها اللام ، فهي تعليمية جارة ، ويجب حينئذ اضمار أن بعدها .

وقال بعضهم : إن كي في جميع استعمالاتها حرف جر ، وانتساب الفعل بعدها بتقدير أن ، ولا يظهر إلا في الضرورة .

وقال بعض آخر: إنها دائمة ناصبة.

تبنيه — قد تكون كي اسمأ مختصرأ من كيف قوله :  
 كي تجرون إلى سلم ، وما ثارت قتلاكم ، ولظى اليهماء تضطرم  
 اي كيف تجرون ، فحذف ، كما يقال سو يقوم زيد : اي سوف  
 و ( كذا ينتمي بـان المصدرية نحو وإن تصوموا خير لكم ،  
 لا بغیرها ) :

أي لا يغير ان المصدرية ( كا ) لمحففة من المثلثة ( الواقعة بعد فعل علم خالص ) دال على التتحقق ، او ما يؤدي مؤداه ، او ما يجري بحراه  
اعنى الظن الغالب ، فانها حينئذ لاتنصب المضارع ، بل تنصب الاسم  
وترفع الخبر ، كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل في قوله :  
وان تخفف ان فاسمهما استكن والخبر اجمل جملة من بعده  
( نحو علم ان سيكون ) : برفع يسكون ، لأن ان في الآية محففة من  
المثلثة حذف اسمها ، وبقى خبرها .

واعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موقع يكون فيه مع اسمها  
وخبرها في موضع المفرد ، سواء كان معمولاً لفعل ، ام لا ، نحو عندي  
انك قائم ، وسواء كان معمولاً لفعل التحقق ، كعلمت انك قائم ،  
او معمولاً لفعل الشك ، نحو شككت في انك فاضل .

ولكن اذا خفت ، لاتقن الا بعد فعل التحقق ، كالعلم ، او ما

يؤدي معناه ، كالبيتين ، والظمور ، او الظن المتاخم للعلم وذلك لأنها بعد العلم شابت أن المصدرية لفظاً ومعنى ، اما لفظاً فظاهر ، واما معنى ، فلكونها مصدرية مثلها ، فاللزم قبلها الفعل المذكور ، ليكون مشهراً من أول الامر بانها مخففة ، لأن فعل المذكور معناه التحقق والمخففة أيضاً معناه التتحقق فيناسيان ، ولذا لم تقع ان المصدرية بعد فعل التتحقق الخالص .

( واما ) ان ( التي ) وقعت ( بعد فعل ظن ) فان دخلت على جملة اسمية او الفعلية الشرطية او الدعائية او الفعل غير المتصرف ، او يغسل بينها ، وبين الفعل احد الفواصل التي تقدم في باب المعرف المشبهة بالفعل فهي مخففة من الثقيلة اذ المصدرية لاتقع في هذه الموضع وإلا ( فانصب بها ) يعني ان لم تقع في الموضع المذكورة فهي ان المصدرية ( على الارجح نحو أحسب الناس ان يتذكروا والرفع ايضاً صحيحاً ) : بناء على ان الظن ظن غالب متاخم للعلم ، ( نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ) فان حيث ذ مخففة لامصدرية لوقوعها بعد ما هو بمنزلة العلم .

فان قلت ان لا في الآية من الفواصل ، فلا حاجة الى التنزيل .  
قلت : قد تقع لا فاصلاً بين المصدرية ، والفعل ، لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها من سائر أدوات النفي ، نحو جنت بلا زاد ، فدخلت لا بين الجار ، ومبروره بخلاف سائر أدوات النفي ، فلذلك تحتاج الى التنزيل فتدبر .

( واعتقد اذا رفعت ) المضارع بعدها ( تخفيتها من أن الثقيلة وهو اي رفع المضارع بعد فعل الظن منزلة العلم ( مطرد كثير الورود ) وان وقعت بعد القول ، وما في معناه ، نحو وناديناه ان يا ابراهيم

فهي مفسرة ، او مخففة على رأي .

( وبعضاًهم اي العرب اهمل أن ) ولو وقع بعد فعل التحقيق ( فلم ينضب ) المضارع بها ( حملًا على ما اختها اي المصدرية حيث استحقت عملاً نحو :

أيا علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مساواها الحجر )  
حيث اهمل أن عن العمل في يخبروني ، بدليل بقاء النون قال الشعالي في كتاب ثمار القلوب ام سويد كنية الاست وكذلك لم سكين وام تسعين وستين ابن الاعرابي عن هذا البيت ابي علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مساواها حجر فقال هي ما علمت ام سويد يعني الاست انتهى ولا يخفي لطفه .

قبيل ! وقد يعكس ، فيعمل ما المصدرية حملًا على ان اختها كما روی في الحديث « وكما تكونوا يولى عليكم » والأصل تكونون .

( ونصبو باذن ) المضارع ، وال الصحيح انها بسيطة لا مرکبة من اذا وان او اذا وان . وعلى البساطة ، فال الصحيح انها الناصبه بنفسها ، لا أن مضمرة بعدها . وهي حرف جواب وجذاء . وقد تتحقق للجواب بدليل انه يقال : احبك فتقول : اذن اظنك صادقاً ، اذ لا بجازة فيه هنا .

وانما تعامل بشرط كون المضارع ( المستقبل ) المشهور ان المستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يتقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي . ولعل وجه الأول ان الزمان يستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى كسر الباء لأن توجيه الاول لا يخلو عن حجازة و ( ان صدرت و ) بشرط ان يكون ( الفعل بعد ) اذن

( موصلاً بها كقولك لمن قال اذورك اذن اكرمك ) : فوقع اذن في صدر الجواب ، ولم يفصل بينها ، وبين المضارع شيء وزمانه مستقبلاً .  
 ( او ) يكون ( قبله ) : اي قبل المضارع ( اليمين فاصلاً ) بينه ، وبين اذن ( نحو ) :

اذن والله نرميهم بحرب ) يشيب الطفل من قبل المشيب  
 فتصب نرميهم باذن ، لكون الفاصل بينهما اليمين وهو لكثرة دوره في الكلام لا يعد فصلاً ولهذا جاز هذا غلام والله زيد كما تقدم في باب الاضافة .

( ولا تنصب ) المضارع اذا كان زمانه ( الحال ) ، لأن مقتضى النصب تخلص المضارع للاستقبال ، وهذا غير ممكن ، اذا كان زمانه الحال ( كقولك لمن قال احبك اذن تصدق ولا ) .  
 تنصب أيضاً اذا كانت ( غير مصدرة نحو ) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنتني منها اذن لا اقيلها )  
 فرفع اقيلها ، لأن اذن غير مصدرة ، لكونها جواب قسم : والتقدير والله لئن ، فلهذا اهملت اذن اذ المقدر كالمذكور .

( ولا ) تنصب أيضاً اذا كان ( مفصولاً بينها وبين الفعل بغير القسم نحو اذن انا اكرمك ) .

( وانصب ) على الاعمال ( وارفع ) على الاموال ( اذا اذن من بعد حرف عطف وقع ) لأنها متقدمة من وجه وغير متقدمة من وجه ( نحو واذن لا يلبثون خلافك الا قليلاً ) ، برفع يلبثون لعدم تصدرها نظراً الى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض . ( وقرىء شادأ بالنصب ) ، نظراً

إلى أنه عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون أذن في أول جملة مستقلة هي متقدمة .

( وبين لا النافية ولام جر ) التعليلية ( التزم ) : اي وجب ( اظهار ان ناصبة ) ، لثلا يتصل اللامان التعليلية ، ولام النافية ، استكراماً لتوالي اللامين ( نحو لثلا يعلم أهل الكتاب ) .

( وان عدم لا ) النافية ( مع وجود لام المجر ) التعليلية ( فان اعمل مظهراً كان او مضمراً ) ، مثال المضر ( نحو اعص الموى لتفطر و ) ان شئت فقل : ( لأن تفطر ) باظهار ان .

( وان ) الناصبة ( بعد نفي كان حتماً ) : اي وجوباً ( اضروا ) ، بشرط كونه ماضياً لفظاً ، ومعنى : بأن يكون منفيماً بما ، او معنى ، لا لفظاً ؛ بأن يكون منفيماً بلم دون سائر أدات النفي فالاول ( نحو ما كان الله ليغذبهم وانت فيه ) : فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام والثاني نحو لم يكن زيد اهلاً ليعرف فتصب يعرف بأن مضمرة وجوباً وتسمى هذه اللام الزائدة في خبر كان المنافية لام الجحود . وعلل امتناع اظهار ان بعدها بأن ما كان ليقوم مثلاً رد على من قال كان سيقوم ، فلام الجحود في مقابلة حرف التفيس ، فكما لا تذكر ان مع حرف الاستقبال ، لأنها للحال للتدافع بينهما كذا لا تذكر مع ما هو في مقابل حرف الاستقبال : اعني اللام ويمكن ان يعرف من التعليل المذكور وجه وجوب اضمار ان في الموضع الآتية فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدرية فكيف الحمل قلنا الحمل مظل كما في زيد عدل فالتأويل في الاية اما بحذف المضاف من الاسم اي ما كان فعل الله تمذبيهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او

على تأول المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذ بهم ويحمل على المبالغة في الاسناد فتامل .

( كذلك ) يجب اضمار ان ( بعد او اذا يصلح في موضعها اي موضع او ) حلول ( حتى التي يمغى الى ) التي لانهاء الغاية ، وذلك اذا كان المضارع مستقبلا ، بالنظر الى ما قبل حتى ، سواء كان بالنظر الى ما بعدها أيضا مستقبلا ام لا ، ( او ) يصلح في موضع او حلول الا ) كذلك ففي كلام الموضعين ( لفظة ان الناسبة ) بعد او ( خفي ) اي اضرر وجوبا ( نحو :

لأستهلهن الصعب او ادرك المني ) فما اتفاقدت الآمال الا لصابر فتصب ادرك بعد او بآن مضمرة وجوبا لصحة حلول حتى في موضعها بآن يقال حتى ادرك المني ، ونحو :

وكنت اذا غمرت قناة قوم ( كسرت كعوبها او تستقيما ) فتصب تستقيما بعد او بآن مضمرة وجوبا ، لصحة حلول الا في موضعها ولا يصلح حلول حتى هنا ، لأن الاستقامة لا تعقل ان تكون غاية المكسر هذا ما تقصيه المتن ولكن ما في الجامي احسن تأدية لما هو المقصود واوضح وهذا نصه واو التي يتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخليتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلي في مفهومهما والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازمنك او تعطيفي حتى اي الى ان تعطيفي حتى او الا ان تعطيفي حتى فسيزويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي وقت ان تعطيفي حتى وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر بجزور باو التي بمعنى الى لازمنك الى اعطائك حتى انتهى .

( وبعد حتى هكذا اضمار ان ) الناقبة ( حتم ) : اي واجب ان كان المضارع مستقبلا . باعتبار زمان التكلم حقيقة ( كجد بالمال حتى تسر ذا حزن ) : فتسر مستقبل ، باعتبار زمان التكلم حقيقة ، او يكون المضارع مأولا بالمستقبل ، كما يأتي .

( وتلو حتى ) : اي المضارع الذي بعد حتى ( ان كان ) زمانه ( حالا ) حقيقة ( او مأولا به ) : اي بالحال ( ارفعن ) اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان الناقبة ، لأنها من حروف الاستقبال ، فلا عمل لها في الحال ، المتدافع .

مثال الحقيقي ( نحو سرت البارحة حتى ادخلها ) : برفع ادخلها ان قلت هذا الكلام حين الدخول .

ومثال المؤل بالحال ( وزلزوا حتى يقول الرسول ) : برفع يقول ( في قراءة نافع ) . والمراد بالتأويل ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان ، فيعبر عنه بالمضارع الدال على الحال ، لاستحضار صورته في نظر السامع ، ليتعجب منه على ما ذكره البيانيون في بحث لو فراجع .

( وانصب تلو حتى ) : اي المضارع الواقع بعد حتى ان كان زمانه ( المستقبل ) حقيقة ( او المؤل به ) اي بالمستقبل .

مثال المستقبل حقيقة ( نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء ) بالنصب لأن تفيء مستقبل حقيقة ، باعتبار زمان الامر بالقتل .

ومثال المؤل بالمستقبل ( وزلزوا حتى يقول الرسول ) بالنصب ( في قراءة الستة ) من القراء . وهم غير نافع ، لأنه قرأ بالرفع . والمراد من التأويل بالمستقبل ، ان قول الرسول ( ص ) وان كان

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم ؛ اي زمان نزول الآية ، إلا انه مستقبل بالنسبة الى زمان وقوع زلزال العسكر ، والمجاهدين .  
واعلم انه كلما رفع المضارع بعد حتى وهي حرف استئناف ، والجملة بعدها مستأنفة وكلما نصب المضارع بعدها ، فهي حرف جر ، والجملة بعدها مؤلة بمصدر مجرور والوجه في ذلك ظاهر ، وكذلك لفظة او ، لأنها بمعنى حرف الجر : اعني الى ان فتأمل .

( وبعد فا جواب نفي ) : حاصل معنى فا الجواب كون ما قبلها سبباً لما بعدها كما يظهر في الامثلة الآتية ( او طلب امراً كان )  
الطلب ؛ وهو طلب الفعل ، بشرط ان يكون الطالب عالياً مستعلياً  
( او نهياً ) ؛ وهو طلب ترك الفعل بالشروطين ( او دعاء ) : وهو طلب  
الفعل ، اذا كان الطالب سافلاً : فان كان مساوياً ، فهو الالتماس  
( او استفهاماً ) : وهو طلب المتكلم من المخاطب فهم الفعل ( او عرض  
او تحضيرياً ) : كلامها بمعنى طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين  
والتحضير طلب بحث ( او تمنياً ) : وهو طلب حصول الشيء على  
سبيل المحبة يمكننا كان او متنعاً . وقال بعضهم : هو حالة نفسانية  
يلزمها الطلب بخلاف الترجي : فازه لا طلب فيه ، لازه ارتقاء امر ، لا وثوق  
بحصوله ( بشرط ان يكوننا ) : اي النفي والطلب ( محضين ) : بأن لا يكون  
النفي منتهضاً وان لا يكون الامر بصورة الخبر ، او باسم الفعل ، وان لا يكون  
الاستفهام للتقرير ونحوه ( ان و ) الحال ان ( سترها حتم نصب ) وانما اشتراطوا  
في نصب ما بعد الفاء كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة : لأن مضمونها غير موجود  
حين التكلم ، فيشبه الشرط لازه ايضاً غير متحقق المضمون ، فيكون ما بعد  
الفاء كجزء هذه الاشياء او لما حققه الجامي وهذا نصه ليبعد الكلام بتقديم

الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جواجا عن توهם كون ما بعدها ( اي الفاء ) جملة معطوفه على الجملة السابقة ثم حملوا الواو الواقعة بعد هذه الاشياء على الفاء، لكونها مثلها : في كون الاصل فيما العطف والعدول من رفع المضارع بعدهما الى النصب للتنصيص على ان الجملة بعد الفاء بتأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم . مثال النفي ( نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ) اي فان يموتوا . ومثال الامر

( يا ناق سيري عنقاً فسيحا      الى سليمان      فتستريحا )

اي فان تستريحا قال في المصباح العنق بفتحتين ضرب من السيد فسيح سريح وهو اسم من اعنقاً ومثال النهي ( لاتطفوا فيه فيحل عليكم غضبي ) : اي فان يحل . ومثال الدعاء قوله :

( رب وفقني فلا اعدل عن      سنن الصاعين في خير سنن )

اي فان لا اعدل . ومثال الاستفهام ( هل لنا من شفاء فيشفعوا لنا ) :

اي فان يشفعوا ومثال العرض

( يابن الكرام الا تندنو فتبصر ما      قد حدثوك فما رأيكم كما سمعتم )

اي فان تبصر . ومثال التحضيض نحو قوله

( لولا تعوجين يا سلمي على دنف      فتخمدي نار وجد كاد يغنميه )

اي فان تخمدي . ومثال التبني ( يا ليتني كنت معهم فأفوز ) اي فان افوز .

( فان كانت الفاء لغير الجواب بان كانت لمجرد العطف ) من دون اشعار

على سببية ما قبلها لما بعدها ( نحو ) قوله :

( ألم نسأل الرابع القواه فيننطق )      وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ولا يؤذن لهم فيعتذرون ( او ) كان

النفي ( غير محض ) : بأن كان النفي متلواً بنفي آخر ( نحو ماتزال

تأتينا فتحذثنا ) او منتقضاً بالا نحو ( وما تأتينا إلا فتحذثنا ) .  
 ( او ) كان ( الطلب غير عضر . لأن كانت بصورة الخبر ، او باسم  
 الفعل كما سيأتي ) كل واحد منها مع مثاله . ففي جميع هذه  
 الصور ( وجوب الرفع ) : اي رفع المضارع .

( والواو كالغاء فيما ذكر ) : من نصب المضارع بأن مضمرة  
 وجوهاً بعد الأشياء الشافية المتقدمة ، لكن لا مطلقاً ، بل ( ان تقدر )  
 الواو ( مفهوم مع ) وجه الاستدراط هُنَّ عين ما سبق نقله من الجامي  
 فتأمل .

مثال النهي ( كلا تكن جلداً وتظهر الجزء ) اي وان تظهر الجزء:  
 اي مع اظهارك الجزء في لا تجحش بين كونك جلداً ، واظهارك الجزء .  
 وانما فسرنا المثال بذلك ، لأن النهي انما تعلق بالجمع بين الفعلين  
 لا بكل واحد منفرداً ، وإلا كان الواو عاطفة كما يأتي .

ومثال النفي ( ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم  
 الصابرين ) : اي وان يعلم الصابرين والمراد من نفي العلم في الآية  
 اثبات نفي المعلوم . اعني الجهاد مع الصبر ، لأنهم جاهدوا ولكن لم  
 يصبروا فلم يتعلق علم الله تعالى بجهادهم مجتمعاً مع الصبر ، لعدم  
 وقوع ذلك منهم والعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء ولا شيء هنا  
 اي لا جهاد مع الصبر : حتى يحصل صورته ، لأن العلم انما يتعلق  
 بالأشياء الموجودة على ما هي عليه ، فعلم الله تعالى لم يتعلق بالجهاد مع  
 الصبر لأنهم جاهدوا ولم يصبروا . وبعبارة أخرى هذه الآية نظير المثال  
 المذكور لأن النفي انما تعلق باجتماع الفعلين لا بكل واحد منفرداً .  
 واجتماعهما غير واقع منهم .

ومثال الامر :

( فقلت ادعى وادعوا ان اندى ) لصوت ان ينادي داعياء اي ان ادعوا .

ومثال الاستفهام :

( ألم أك جاركم ويكون يبني ) وينبئكم المودة والاخاء اي وان يكون .

ومثال التبني : ( يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين اي وان لا نكذب وان نكون من المؤمنين ، ومثال العرض الانزل بنـا وتنصحـنا اي وارـن تـنـصـحـنـا ومثال التهضـيـضـ الاـتـعـلـمـ الـاحـکـامـ الشـرـعـیـةـ وـتـعـمـلـ بـهـاـ ايـ وـانـ تـعـمـلـ بـهـاـ وـوـجـهـ الـعـدـوـلـ مـنـ الرـفـعـ الـنـصـبـ قدـ تـقـدـمـ .

( فـانـ لمـ تـكـنـ الـوـاـوـ بـمـعـنـىـ مـعـ ، وـجـبـ الرـفـعـ . نـحـوـ لـاـ تـأـكـلـ السـمـكـ وـتـشـرـبـ الـلـبـنـ ) فيـ هـذـاـ مـثـالـ وـجـوـهـ مـنـ حـيـثـ الـأـعـرـابـ وـالـمـعـنـىـ . منهاـ : انـ يـقـصـدـ بـالـوـاـوـ الـمـعـيـةـ ، فـيـنـصـبـ الـمـضـارـعـ بـعـدـهاـ يـانـ مـضـمـرـةـ وـجـوـبـاـ وـيـكـونـ الـمـعـنـىـ النـهـيـ عـنـ اـكـلـهـمـاـ بـجـمـعـمـاـ ، فـيـجـوزـ اـكـلـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ مـنـفـرـداـ .

، وـمـنـهاـ : انـ يـقـصـدـ بـهـاـ بـجـرـدـ الـعـطـفـ مـنـ دـوـنـ قـصـدـ الـمـوـيـةـ ، فـيـجـزـمـ الـمـضـارـعـ بـعـدـهاـ عـطـفـاـ عـلـىـ النـفـعـ الـمـنـهـيـ قـبـلـهـاـ ، وـيـكـونـ الـمـعـنـىـ النـهـيـ عـنـ اـكـلـهـمـاـ مـنـفـرـداـ وـجـمـعـمـاـ ، فـكـاـنـهـ قـبـلـ لـاـ تـأـكـلـ السـمـكـ وـلـاـ تـشـرـبـ الـلـبـنـ . منهاـ : انـ يـقـصـدـ بـهـاـ الـاسـتـيـنـافـ ، فـيـزـفـعـ الـمـضـارـعـ بـعـدـهاـ ، لـيـكـرـزـ جـمـلةـ مـسـتـأـنـفـةـ مـنـقـطـعـةـ مـاـ قـبـلـهـاـ ، وـيـكـونـ الـمـعـنـىـ حـيـثـنـدـ النـهـيـ عـنـ الـأـوـلـ فقطـ وـابـاحـةـ الثـانـيـ ، فـكـاـنـهـ قـبـلـ لـاـ تـأـكـلـ السـمـكـ وـيـجـوزـ لـكـ شـرـبـ

اللبن . وقال بعضهم : ان الواو حالية . وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت فتأمل .

تنبيه - الجمل المستأنفة التحوية نوعان :

أحدهما : ما ذكرنا : اعني ما كان منقطعاً مما قبله .

الثاني الجملة المبدو بها الكلام : كقولك ابتداء زيد قائم . قيل : ومنه الجمل المفتح بها السور ، لكنه لا يصح على القول بان قبل كل آية قل مقدر فتأمل .

( وبعد غير النفي ) من الاشياء الثمانية المتقدمة ( جزماً به ) : اي بغير النفي ( اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد ) وبعبارة اخرى يجزم المضارع بعد غير النفي من الاشياء المذكورة اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء : اي قصد ان المضارع مسبب عما قبله : اي احد الاشياء المذكورة ( نحو ) قوله تعالى : ( قل تعالوا اتل ) . فجزم المضارع وهو اتل بعد الأمر . لأن المضارع قصد به الجزاء : اي قصد ان التلاوة مسببة عن مجئهم . وخالف في جازم المضارع على اقوال منها : انه بنفس الاشياء المذكورة ، وهذا هو المختار عند الشارح على ما يظهر من زيادة لفظة به بناء على رجوع الضمير الى غير النفي المراد به الاشياء المذكورة ، وانما جزم الاشياء المذكورة ، لتتضمنها معنى حرف الشرط كما ار اسماء الشرط جزمت لذلك فإذا جزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً ؟

ومنها : ان الجزم بان المقدرة ، لأنه جواب للشرط المقدر ، فيكون بجزوماً باداة شرط مقدرة ؛ هي وفعل الشرط ، فالتقدير في

الأية : تعالوا ان تعالوا اتل .

ومنها : ان الجزم بنفس الاشياء المذكورة ، لنيابتها مناب المجاز الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما ان النصب بضربيا في قوله ضربا زيدا ، لنيابتة عن اضرب بلا تضمنه معناه خلافاً لمن توهم ذلك وقد ذكر في تحقيقه وتوضيحه وجهاً :

أحدهما : ان هذه الاشياء غير النفي فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب ، ويسمى ذلك السبب بالعلة الغائية . وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج ، لأن العلة الغائية بوجودها الخارجي معلولة للعملة الفاعلية وان كانت بوجوده التصورية الذهنية ؛ اي بماهيتها علة لعملية العملة الفاعلية ولذا قالوا : ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه ، وهذا معنى قولهم : اول الفكر آخر العمل . ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسبباً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه ، اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب ، اذ ليس معنى الشرط والجزء الا سببية الاول ومسبيبه الثاني فانجزم السبب الحامل : اي العلة الغائية اي المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء غير النفي ، لانه ليس طليباً .

والوجه الثاني : ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه ، والحامل على الكلام الخبري افاده المخاطب مضمونه او لازمهما : اعني علم المتكلم بمضمونه والحامل على الطليي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم ؛ اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وتوقف غيره

على حصوله هو معنى الشرط . فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقيفه على المطلوب ، جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لذاته ولغيره ، وإن ذكرت بعده ذلك الغير غالب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور ، لا لذاته غيره تكون إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الغير ظاهراً إذاً كان المذكور بعد هذه الأشياء صالحًا لأن يكون جزاءً من مفهومها ، وقد يقصد به السبيبية بخلاف قولنا أين يبيتك أضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنيه أضرب زيداً في السوق .

وأما قوله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء ، بل يكفي في ذلك توقيف الجزاء عليه .

وان كان متوقفاً على شيء آخر : نحو أن توضأ ، صحيحة صلوتك . وإذا لم يقصد السبيبية يبقى المضارع على رفعه أما حالاً : نحو « ذرهم في خوضهم يلعبون » أو وصفاً : نحو كرم رجالاً يحبك ، او استيفاناً فايدياناً اي جواباً عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك كان المخاطب يستئن لم اقوم فتجيبه بان القوم يدعونك .

وقال بضمهم : ان الجزم في الآية الاولى باضمار اللام الجازمة . والتقدير قل للذين آمنوا ليعيّموا الصلاة . ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف عند المشهور وسماع عند بعضهم . كما تقدم في اخر باب البحروف الجارة . لا يحمل نظم القرآن عليه وإن وقع في الاشعار كقوله :

محمد تقد نفسك كل نفس ما خفت من أمر بيالا

وقد يقال : ان الجزم في الآية على تشبيهه بالجواب ، كما قيل في قوله تعالى :

كن فيكون بالنصب ، فليكن هذا على ذكر ذلك لاستفادة منه فيما يأتي من المباحث في المقام . ( بخلافه ) اي بخلاف المضارع الواقع ( بعد النفي نحو ما تأثينا تحدثنا ) فلا يوجد جزم تحدثنا ، لأن النفي خبر بمحض لاشبهة له بالشرط اصلا ، ولأن الجزم يتوقف على الجزائية اي السببية ولا يعقل كون انتفاء الاتيان سببيا للتحديث ( و ) بخلاف ( ما اذا لم يقصد ) بالمضارع الواقع بعد غير النفي . (الجزاء) اي مسببيته عما قبله ( نحو تصدق تريد وجه الله ) فلا يوجد جزم تريد اذ ليس اراده وجه الله مسببا عن الصدقه بل الأمر بالعكس ، كما هو واضح .

نفيه - إنما رفع تطهيرهم في قوله تعالى : «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم » وإن كان مسبوقاً بالأمر وهو من الأشياء المذكورة ، لأنّه لم يقصد بتطهيرهم الجزاء بل المقصد كونه صفة لصدقة ، وكذلك يرثى في قوله تعالى : « فهب لي من لدنك ولِيَا يرثى » لأنّه صفة لوليا لا جواب لهب ، كما قدره بعض جواباً فجزمه واستشكل في جعل يرثى صفة ، لأنّ يحيى عليه السلام مات قبل والده فتأمل .

( وشرط جزم ) المضارع الواقع ( بعد نهي اذا اسقطت الفاء ان تضيع ان الشرطية قبل لا ) الناهية ( دون تناقض في المعنى يقع ) وبعبارة اخرى : يشترط في جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا الناهية ( كقولك لا تدن من الاسد تسلم ) بجزم تسلم ، اذ يصح ان يقال : ان لا تدن من الاسد تسلم

لان السلامة مسببة عن عدم الدنو من الاسد والانتهاء عنه ( بخلاف ) قوله : ( لا تدن منه يأكلك ) اذلا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد يأكلك ، لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو والانتهاء عنه بل انما يتسبب عن الدنو ( فلا يجوز ) يأكلك بل يجب رفعه ( خلافا للكسائي ) فانه يجوز الجزم من دون الشرط المذكور تعويلاً على القرينة وقياساً للجزم على النصب ، فانه يجوز اتفاقاً لا تدن من الاسد فيما يأكلك بالنصب ومن هذا القبيل قوله تعالى :

« لانفروا على الله كذباً فيسمح لكم بعذاب » فيجوز عنده لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم على معنى ان تدن من الاسد يأكلك ومن هذا القبيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لاترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » اي ان ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فتأمل جيداً .

( والامر ) اي مفهوم الامر ( ان كان بغیر ) صيغة ( افعل ) ( بان كان ) مدلولاً عليه ( بلفظ الخبر او باسم الفعل فلا تنصب جوابه ) اي لاتنصب المضارع اذا وقع بعد الامر بغیر افعل لان النصب كما تقدم انما كان لتأويل الجملة بالمصدر ليعطف على مصدر متضمن من الفعل المتقدم وفي المقام لافعل مقدماً حتى يتضمن منه مصدر هذا اذا كانت الفاء موجودة واما اذا سقطت فلا مقتضى للنصب اصلاً فتأمل . ( خلافاً للكسائي ) فانه يجوز النصب ، لانه يجري جميع ذلك مجرى فعل الامر الصريح فيشبه المضارع بعده المنادع الواقع بعد الامر الصريح ، كما انتصب في بعض القراءات يكون في قوله تعالى :

« واذا قضى امراً فانما يقول له كن فيكون » لشبيه بجواب الامر

من حيث بعدها بعد الامر : اعني كن وليس جواباً له من حيث المعنى اذ لا معنى مثلاً لقولك : قلت اضرب يضرب زيد على معنى اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد .

(و) لكن (جزمه) اي المضارع (اقبل للاجماع عليه) ، ولاز الجزم نص في السببية فلم يحتاج الى صريح الامر ، بدل يمكنه معناه ( نحو حسبك الحديث ينم الناس ) هذا مثال للامر بلغظ الخبر اي اكفف (و) نحو (صه احدثك) بجزم احدثك هذا ، ولكن في كون الكف عن الحديث سبيباً للنوم والسكون سبيباً للتتحدث عن خفاء الان يراد بالسببية السببية الناقصة فتأمل .

(والفعل المضارع) اذا وقع (بعد الفاء في الرجاء نصب عند الفراء والمصنف كنصب ما الى التمني يتناسب) بناء على ان الترجي طلب والتمني (نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فأطلع) بنصب اطلع في بعض القراءات واول جماعة قراءة النصب بأن لعل ضمنت معنى لبيت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وهو ملازم للتمني .

(وان على اسم خالص من شبه الفعل) بان يكون اسماً جامداً غير مصدر : نحو لولا زيد ويحسن الى لملكـت اي لولا زيد واحسانه الى لملكـت او يكون مصدرـاً لا يحل محلـه فعل على ما تقدم تفصيلـه في أول باب اعمال المصدر في قوله :

ان كان فعل مع ان او ما يحلـ محلـه ولاسم مصدر عملـ وحاصل ما ذكر هناك : ان يكون المراد بالمصدر الحديث المقيد بزمانـ الحال او الاستقبال ، والا فلا شبهـة له بالفعل فلا يعملـ ( فعل عطفـ بالواوـ والفاءـ او واوـ وثمـ (تنصـبهـ) اي الفعلـ (انـ) الناصـبةـ ( ثابتـاـ

كان او منعطف ) .

وبعبارة اخرى اذا عطف المضارع بالواو والفاء واو وثم على اسم صريح لا يحل محله فعل فحيثما ينصب المضارع بأن مذكورة او مقدرة مثال المعطوف باو المنصوب بان مقدرة ( نحو ) قوله تعالى : ( وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيناً او من وراء حجاب او يرسل رسولاً ) ينصب يرسل بان مقدرة عطفاً على وحيناً ووحيناً مصدر لا يحل محله فعل لعدم اجتماع شرائط العمل فيه لانه ليس المراد منه الوحي المقيد بزمان الحال او الاستقبال بل المراد منه الوحي مطلقاً . ومثال المعطوف بالواو : نحو قول ميسون الكلابية ام يزيد .

( ولبس عباءة وتقر عيني ) احب الي من لبس الشفوف  
بنصب تقر بان مقدرة عطفاً على لبس بالواو وهي بعض النسخ  
للبس باللام قال بعض المحققين : انه تحرير لانه معطوف على قولهما  
قبل هذا البيت :

لبيت تتحقق الارواح فيه احب الي من قصر منيف  
ونقل عن كتاب حياة الحيوان للمدميري انه قال : انها كانت بدوية  
وحاملة ليزيد وأمر معاوية باخراجها من القصر المنيف الذي يشرف  
بالفوطة ، وهي بستان منزه وموضع طيب وفيه الرياحين وسائر الطيبات  
والفاكه ومن جملة القصيدة

أحب الي من مر الوف	ولكب ينبع الطرائق دوني
أحب الي من نقر الدفوف	واصوات الرياح بكل فج
أحب الي من علچ انوف	وحرف من بني اعمام عندي
وقد قصدت من العلچ زوجها معاوية ففضضب عليها وأمر باخراجها	

من القصر وارسالها الى قبيلتها فلما وضعت يزيد أتوه الى الشام .  
انتهى المنقول من حياة الحيوان .

ومثال المعطوف بالفاء قوله :

( لولا توقع معتبر فارضيه ) ماكنت اوثر اتراها على ترب  
بنصب ارضيه بأن مقدرة عطفاً على توقع .

ومثال المعطوف بشم قول ابن مدرك :

( اني وقتلي سليماناً ثم اعقلته ) كالثور يضرب لما هافت البقر  
بنصب اعقل بان مقدرة عطفاً على قتلي :

ففي جميع هذه الصور يجوز نصب المضارع بأن مقدرة عطفاً  
على ما قبله من الاسم الصريح ( بخلاف ) المضارع ( المعطوف على )  
الاسم ( غير الحالص ) من شبه الفعل بان يصح حلول الفعل محله على  
ما اشرنا اليه آنفاً فانه لا يجوز حينئذ نصب المضارع المعطوف عليه  
بل يجب رفعه ( نحو الطائر فيغضب زيد الذباب ) فيغضب يجب رفعه  
لانه معطوف على طائر وهو اسم غير الحالص من شبه الفعل لانه واقع  
موقع الفعل لانه صلة ال فهو بمعنى يطير لأن حق الصلة ان يكون  
جملة فوضع طائر مقام يطير وقد تقدم وجهه في باب الموصولات .  
وحاسله انه عدل من الفعل الى الاسم ، لاجل ان ال المؤصلة تشبه  
لفظاً آل المعرفة وهي لا تدخل على الفعل وهذا تغير ما عمل به دخول  
نون الوقفية من حفظ آخر الفعل من الكسر المشبه للجر الممنوع  
دخوله على الفعل فتدبر .

( وشذ حذف ان ) الناصبة ( ونصب ) المضارع بعد الحذف ( في  
سوى مامر ) من الموضع المتقدمة ( كقولهم : خذ اللص قبل يأخذك )

اي قبل ان يأخذك (فاقبل منه ما عدل روى ولا تقس عليه) لانه موقوف على السماع خلافاً لجماعة يجوزون ذلك قياساً . وشذ أيضاً حذف ان الناصبه في غير الموضع المذكورة من دون ان تعمل كقولهم : وتبسم بالمعيد خير من ان تراه وقد تقدم الكلام فيه في بحث ميزات الاسم .

قيل : ومنه عساك ان تفعل كذا ونحوه . قيل : والذي حسن حذفها من تسمع وجودها في من ان تراه واجازه بعضهم قياساً ولكن بشرط رفع الفعل وذهب بعض آخر الى انه لايجوز حذفها الا في الموضع المتقدمة رفعت او نصبت .

## فصل في عوامل الجزم

وهي نوعان : ما يجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعليين . فالاول ما ذكره بقوله : (بلا) الناهية المطلوب بها الترک (ولام) الامر حال كونك (طالبآ) الفعل (ضع جزماً) وهو اما بالسكون او بالحذف (في الفعل سواء كانتا للدعا) بان كان الطلب بهما من الادنى (نحو لا تؤاخذنا) ونحو (ليقضن علينا ربك) او للالتماس كقولك ملن يساويك : لاتفعل او افعل (ام لا بأن كانت لا للنفي) بأن كأن الطلب بها من الاعلى (نحو لاتشرك و) بأن كانت (اللام للامر) كذلك (نحو ليتفق ذو سعة) وهي مكسورة ، وفتحتها لغة . وقد

تسكن بعد الواو والفاء وثم وذلك للتخفيف ، ودخولها على فعل غير المخاطب خصوصاً بالشعر او من باب التغليب فيما كان البعض حاضراً وكذلك حذفهاختص بالشعر ، واجاز بعضهم في النثر وجعل منه قوله تعالى :

« قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » اي ليقوموا (هكذا) ضع جزماً في الفعل ( بلم ولما النافيتين نحو وان لم تفعل فما يلتفت لما ذوقوا عذاب ) ويفترقان بجواز انقطاع نفي لم دون لما وبمصاحبة لم اداة الشرط حملأ على ان فعلت دون لما حملأ على قد ذاقوا . فإنه لا يجوز ان يقال ان قد ذاقوا وبعبارة اخرى حمل فعل كل منها على مشتبه . لأن الشرط يليه مشتبه لم فيقال : ان قام زيد ، ولا يليه مشتبه لما ، فلا يقال ان قد قام فعودل بين نفي كل واثبات كل وانما لم تقع قد بعد الشرط لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط يقتضي الشك في وقوعه وعدمه وتلبيه الى الاستقبال . وقرب من هذا ما قاله بعض المحققين حيث قال : اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما ، كما زيدت في اما الشرطية وainما فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها ان فيها معنى الترقيق كقدر في ايجاب الماضي فهو يستعمل في نفي الأمر المترافق ، كما يخبر بقدر في الاغلب عن حصول الأمر المترافق ! يقول ملن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير . وقد يستعمل في غير المتوقع ايضاً : نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضاً بامتداد نفيها . حين الارتفاع الى زمان المتكلم : نحو المثال المذكور ، فإن عدم النفع متصل بحال التكلم . واما لم فيجوز انقطاع

نفيها : نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم .  
واختصت لما ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط عليها ، فلا تقول ان  
لما يضرب كما تقول ان يضرب ، وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل  
الحر في وشبهه ومفعوله .

واختصت أيضاً بجواز الاستفهام بها في الاختيار عن ذكر المبني  
اندل عليه دليل ؛ نحو شارت المدينة ولما اي ولما ادخلها ، كما جاز  
ذلك في قد التي هي نظيرتها نحو قوله :

اذف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالنا وكان قد  
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب ان وصلت وان لم  
اي وان لم تصل انتهى بادنى تغيير ، والى ما ذكر ينظر قولهم الاجمالي  
من ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل .

(قيل وقد تنصبه ) اي قد تنصب (لم) المضارع (في لغة ومنه  
قراءة لم نشرح لك ) بالنصب .

والنوع الثاني : ما ذكره بقوله (واجمز بان) بكسر الميمزة وسكون  
النون (نحو ان يشا يرحمكم ) بجزم الفعلين .

قال ابن هشام في الباب الثامن من ملخص كلامهم تقارب المفتتين  
ولذلك امثاله الى ان قال الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لوفي الامر  
كما روی في الحديث فان لا تراه فانه يراك انتهى وسيجيئ . هذا الحديث  
في اخر الكتاب ونحن ذكرناه في شرحنا على المداول في بعض الالتفاتات  
فراجع ان شئت ، وهي ام السكلمات الشرطية ، ولذا يحذف بعدها  
الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، كما يأتي وكذلك يحذف الشرط وحده

في السعة كما تقدم في باب افعال الناقصة في قوله :  
 ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيراً ذا اشتهر  
 ويأتي هنا أيضاً عن قريب . وليس تكراراً كما توهمنه بعض لأن  
 الفرض هناك بيان حكم كان من حيث هو فعل ناقص ، وهنال بيان  
 حكم الشرط والجزاء فلا تكرار فتأمل .

(و) اجزم أيضاً بلفظة (من) بفتح الميم وسكون النون وهي  
 موضوعة للعاقل متضمنة معنى ان الشرطية : ( نحو من يعمل سوء يجوز  
 به ) بجزم الفعلين ( وما ) وهي موضوعة لغير العاقل كذلك زماناً كان  
 نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم  
 لكم ام غيره ( نحو وما تفعلوا من خيراً يعلمه الله ) بجمع الفعلين  
 ( ومهما ) وهي بسيطة لامر كبه من مه وما الشرطية خلافاً لبعضهم ولا  
 من ما الشرطية وما الزائدة ، ثم ابدلت الف ما الشرطية هذه دفعها  
 للتكرار خلافاً لبعض آخر ، وللزام القول بالبساطة أن تكتب بالياء  
 كحبلي ، وان كان المشهور في رسمها الألف .

قال في شرح النظام : انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعداً في اسم  
 او فعل ياء كالمجزى وأعزى واصطفى والمسطفى تنبيها على انقلابها ياء  
 في نحو معزيان واعزيت ، او دلالة على الامالة إلا فيما قبلها ياء فانها  
 تكتب الفاً وان كان بالصفات المذكورة نحو المحيا واحياء كراهة ،  
 لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علمأ وريى علمأ وشبيهها فانها تكتب  
 بالياء فرقاً بين العلم وغيره والعلم بالياء اول لكونه اقل فيتحمل  
 التقل انتهى ونحن وان ذكرنا مثل ذلك سابقاً لكننا اعدناه لما نرى  
 من بعض اهل العلم من عدم الاطلاع على رسم الخط والكتابية والله

الموفق والمعين على كسب الفضائل .

وهي موضوعة لغير العاقل : ( نحو مهما ناتنا به من اية ) لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .

وقال بعضهم : إنها للزمان وقد انكره الزمخشري وقال هذا افتاء على لغة العرب .

وقال بعض : إنها مركبة من مه بمعنى اكفف وما وهذا القول ضعيف جداً اذ لامنا سبة بين الكف والشرطية .

( واي ) سواء كان مع ما ( نحو اي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ) او بدونها ; نحو اي يوم تsofar اسافر وهي بحسب مانضاف اليه لفطاً او تقديرآ تكون للعاقل في : نحو ايهم يقم اقم ، ولغيره في المثال المتقدم وقد تكون ظرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس .

( وهي ) سواء كان مع ما او لا ( نحو ) قوله !

ولست بخلال التلاع بخافة ولكن ( مق تستوفد القوم ارقد ) وهي موضوعة للزمان فقط متضمنة معنى الشرط .

( وبيان ) وهي كمحق ( نحو ايان تفعل افعل ولم يذكر ) المصنف ( هذه ) اي ايان ( في الكافية ولاشرحها ) وكذلك ابن الحاجب في كافيته ولعمل الوجه في ذلك انها فعال من اين او فعلان من اي فتدبر .

( وابن ) وهي للمكان سواء كانت مع ما ( نحو اينما تكونوا يدركم الموت ) او لا نحو اين تجلس اجلس .

( واذما نحو ) قوله

( اذ ما اتيت على الرسول فقل له ) حقاً عليك اذا اطمأن المجلس والجزم بها قليل لا ضرورة ، خلافاً لبعضهم حيث خصه بالضرورة .

وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط كان وقيل : هي ظرف زمان كمكى . والدليل على الجزم بها في البيت الفاء المجزئية . ولا يجوز الجزم باذ بدون ما (و) مثله (حيثما : نحو حيثما يك امر صالح فكنا) . ولللفاظ المحسن كلام في حذف النون من يك لا يتوقع صدور مثله من مثله ، اذ لاساكن بعد يك ، حق يستشكل في حذف نونه ، لأن همزة امر همزة قطع لاوصل لأنها فاء الفعل لأن امر مهموز الفاء بمعنى شيء لا مهموز اللام بمعنى رجل . واظن انه وقع فيما وقع من لفظ صالح ، وهو غير صالح له فتامن .

(وانى) وهي على مقاييل مثل حيثما موضوعة للمكان (نحو قوله : (فاصبحت اني تاتها تلتقبس بها) ولا تهملن أن الزمان صروف فعلم بما فصلنا ان أدوات الشرط من حيث المعنى ستة اقسام : الاول : ماوضع لمجرد تعليق الجواب بالشرط وهو ان واذ ما والثاني : ماوضع للعاقل وهو من . والثالث : ماوضع لغير العاقل وهو ما ، ومهما . والرابع : ماوضع للزمان وهو متى ، وانى وحيثما . والخامس ماوضع للمكان وهو اين ، وانى وحيثما . والسادس : ما هو بحسب المضاف اليه وهو اى .

(وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها) سواه كان مع ما ام لا . وقيل بشرط اقتراها بما قالوا ; ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : «يصوركم في الارحام كيف يشاء » والجواب مخذوف اي كيف يشاء الامور يصوركم في الارحام .

ولما البصريون فقالوا ، انها شرط تقىضى فعلين متفقى المفظ

والمعنى لكن ، غير مجزومين ، فلا يجوز عندهم كيف تجلس اذهب ،  
لعدم الموافقة ولا كيف تجلس اجلس بالجزم وعلموا ذلك ، اي عدم  
جواز الجزم بها بمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها  
لشرطها اتفاقاً . (ويجزم باذا في الشعر كثيراً كما قال ) المصنف ( في  
شرح الكافية ومنه ) اي ومن الجزم في الشعر قوله .

استغن ما أغناك ربك بالغنى ( واذا تصبك خصاصة فتجمل)  
واما قوله تعالى :

« والليل اذا يسر » فحذف الياء من يسر ليس للجزم بل حذفت  
للوقف لأن حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وقد  
تقدمن حذف الياء حكاية الاخفش مع تلميذه في فصل المنادي المضاف  
إلى الياء وهي ظرف متضمنة معنى الشرط ، ولذا تختص بالدخول على  
الجملة الفعلية عكس الفجائية فرقاً بينهما وقد اجتمعتا في قوله تعالى  
« اذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون » وعمل عدم  
الجزم بها بانه لما كان الحدث الواقع فيما متيقناً ومقطوعاً به في نظر  
المتكلم لم يتم فيه معنى ان الشرطية الدال على الشك والاحتمال بل  
صاد عارضاً على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم الا في الشعر مع ارادة  
الشرط وكونه بمعنى متى فلذلك قال المصنف ( والاصح منع ذلك في  
النشر لعدم وروده ) في كلام العرب واما والليل اذا يسر فقد تقدم  
الوجه في ذلك .

واما لو : فهي شرط في مضى ، كما يأتي والاصح انها لا تجزم اصلاً  
وقيل تجزم في الشعر خاصة . ( وحرف اذ ما كان ) أما حرافية ان  
في الاتفاق ، واما اذ ما فيها خلاف .

فقال بعضهم : إنها حرف (لان اذ) وان كان في الاصل اسماء للزمان  
الماضي لكنه (سلب معناه الاصلي واستعمل مع ما الزائدة) فلما ركب  
مع ما صارتنا كالكلمة الواحدة فبطل دلالتها على معناها الاصلي الاسمي  
بالتركيب وصارت حرفآ نظير حب اذ اركب مع ذا فقالوا : حيثذا  
فبطل معناه الاصلي الفعلي وصار مع ذا اسماء وخرج عن معناه بالكلية  
وقيل : اصله اما قبلت الميم الاولى ذا لا ،

وقال بعض اخر : انها اسم ظرف زمان لانها قبل الحقوق ما كانت  
اسماً والاصل عدم التغير وما كافية لها عن طلب الاضافة وكذا قيل  
في حيشما .

( وباقى الادوات اسماء بلا خلاف الامهم فعلى الاصح لعود الضمير عليها في الاية السابقة اعني ضمير به حملأ على الملفظ وضمير بها حملأ على المعنى لان المراد بها الاية والضمير لا يعود الا على الاسماء . ومقابل الاصح قول بعضهم انها حرف مستدلاً بقول الشاعر ومهمها تكون عند امرء من خليقة وان خالها تخفي على الناس تعلم قال ذيبي هنا حرف بمنزلة ان الشرطية لا محل لها من الاعراب وكون الاسم بلا محل من الاعراب غير موجود في كلام محمد والدليل على كونها بلا محل ان خليقة اسم تكون بناء على زيادة من وعند امرء خبره ولا يمكن جعل مهما مبتدئه لعدم رابط لها في الكلام .

واجبيب بأنها أما خبر تكن خلية اسمها ومن زائدة لأن الشرط غير موجب عند بعض وأما مبتدء واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف خبر وانث ضميرا ، لأنها في معنى الخلية ومن خلية قنطرة للضمير ومن بيانه .

( ثم ما كان منها ) اي من اسماء الشرط ( للزمان او المكان ) نحو  
اين ومتى ( فموضعه نصب بفعل الشرط ) على الظرفية نحو اين تجلس  
اجلس ومتى تخرج اخرج ( وما كان لغيره ) اي لغير الزمان او المكان  
نحو من وما واي ( فموضعه رفع على الابداء ) على الارجح ( ان الشغل  
عنه الفعل بضميره ) او بمتعلقه متعدياً كان الفعل نحو من ضربته  
ومن ضربك غلامه فاضربه . ويجوز فيه النصب ايضاً بمضمر يفسره  
كما تقدم في باب الاشتغال في قوله

والرفع في غير الذي مر رجح      فما أبىح أفعل ودع ما لم يبح  
او كان الفعل لازماً : نحو من جانك فاكرمه ، ومن جانك غلامه  
فاكرمه ( والا ) اي وان لم يكن الفعل مشتغلا بضميره ، ولا بمتعلقه  
( فينسب ) اسما ، الشرط ( به ) اي بفعل الشرط على المفعولية : نحو  
من ضربت ضربت . ويجوز الرفع على الابتداء ايضاً بناء على كون  
المفعول ضميراً مخدوفاً اي ضربته ، لكنه ضعيف ، لأن عدم التقدير اولى .  
وما اختاره الشارح : من كون الناصب فعل الشرط دون الجزاء  
مذهب المحققين خلافاً لبعضهم . وذلك ، لأن هذه الاسماء من حيث  
كونها ذات تصدر كان مقتضى القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلاً وان  
كان العامل متاخراً ، لأن مرتبة العامل من حيث كونه عاماً  
القدم ، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية وان كان مقدماً  
لفظاً ، لكنهم جوزوا ان يعمل فيها الشرط لانه لا يجوز تقدمه عليها  
اصلاً فتبقى على صدارتها من وجه ، ولم يجوزوا ان يعمل فيها الجزاء  
لانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقياً على الجزائية كما هو مذهب بعض  
او ساقطاً عنها دالاً على الجزاء ، كما هو مذهب بعض آخر فلا يبقى

لها صدارة اصلا . على انه لم يسمع في : نحو ايهم جائز فاضرب نصب ايهم . فلو كان العامل الجزاء ، يسمع منهم ذلك فتأمل . فانه دقيق وبالتأمل حقيق ( فعلين يقتضيin اي ادوات الشرط ) كلها ( وهي ان وما بعدهما ) وانما تدخل على فعلين ليجعل الاول سبباً والثاني مسبباً . المراد بجعلها الاول سبباً ان المتكلم اعتبر سببته للثاني ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل يعني ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب واللازم والملزم : كقولك : ان اهنتني اكرمك . فالامانة ليست سبباً حقيقياً للاكرام ، ولا الاكرام مسبباً حقيقياً للامانة لا ذهناً ولا خارجاً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهاراً لمكارم الاخلاق او الحلم والارفاق وبعبارة اخرى المراد بسببية الاول سببته في ذهن المتكلم . فلا يستشكل بنحو : ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، حيث ان الثاني سبب الاول في الخارج لأن حصول الاول في ذهن المتكلم سبب للثاني فتدبر .

ويسمى اول الفعلين ( شرط ) وهو في اللغة بمعنى العلامة : سمي الفعل الاول ، به لكونه علامة على ترتيب الثاني عليه . ولذلك ( قدم ) لتقديم العلامة على ذيها ، او لانه علة للثاني ولو بالاعتبار والعلة مقدم على المعمول ( ويتأوه ) الثاني الذي يسمى ( الجزاء ) لانه يعني على الاول ابتناء جزاء الفاعل على الفعل ( وجواباً وسم ايضاً ) .

واختلف في العامل في الشرط والجزاء على اقوال :

منها ! ما اختاره المصنف والشارح على ما يظهر من عنوان الباب من ان العامل فيهما نفس الاداة ، لاقتضانها الفعلين اقتضاء واحداً

وربطها الجملتين أحديهما بالآخر بحيث صارت كجملة واحدة، فهى كالابتداء العامل في المتده والخbir، وكافعال القلوب ونحوهما.

ومنها : ان العامل في الشرط الاداء . وهذا مما يعملا في الجزاء  
لان الاداء ضعيف لا تقدر على عملين ، وهذا كما قيل : ان الابتداء  
والمبتدأ يعملا في الخبر .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ،  
لضعف الأداة عن عملين ولو بضميمة غيرها ، والشرط طالب للجزاء  
فلا غرابة في عمله فيه ..

والاسم قسم خصوص بالمحتر كما قد خصوص الفعل بان ينجز ما  
ومنها : قول غريب : وهو ان الشرط والجزاء مبنيان ، لعدم وقوعهما  
موقع الاسم لعدم وقوع الاسم بعد اداة الشرط الا في الضرورة ، فلا  
يحتاجان الى عامل فتأمل .

ومنها : ان الشرط والجزاء تتجاوز ما كما قيل في المبتدء والخبر انهما ترافقا وتختص كلة ان ، لكونها ام الباب بدخولها على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل . ولا يجوز ذلك في سائر ادوات الشرط إلا في الضرورة ويجب في الفعل حينئذ ان يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً : نحو ان زيد ذهب . او منصوباً : نحو ان زيداً ضربت وقد يكون مضارعاً . لكنه شاذ ، فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو مرفع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر وذهب بعضهم الى انه مبتدأ

يجب كون خبره فعلاً ، لاقتضاء اداة الشرط فعلاً سواء وليها ام لا . والعامل في هذا المبتدء عند بعضهم الجزاء ، وعند جماعة الابتداء وان كان ذلك الاسم منصوباً فهو منصوب بمقدار يفسره الفعل الظاهر . وقيل ! منصوب بالظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفعل مشغلاً بضمير الاسم ، او متعلقه كما تقدم في باب الاشتغال ، ام لا .

واذا تقدم اسم مرفوع على الجزاء . نحو ان تأتي زيد يقيم ، او منصوب . نحو ان تقم زيداً اضرب . ففي كلام المثالين الاسم معمول لمقدر يفسره الظاهر والجزاء مجزوم في كلتا الصورتين . وبعضهم لا يجزم الجزاء اذا كان ذلك الاسم مرفوعاً ، كالمثال الاول ، لفصل الشرط عن الجزاء بالمرفوع الذي هو اجنبي عن الشرط ، اما لو كان المرفوع من جمله الشرط ، فلا يعد فصلاً مانعاً : نحو ان يضربي زيد اضرب . وكذلك الاسم المنصوب عند بعضهم ، للصلة المذكورة فلا يجزم الجواب وفصل بعضهم فقال : ان كان الاسم المتقدم على الجزاء ظرفاً لغوأ ، جزم الجزاء لانه كلام فصل : نحو ان تكرمي اليوم غداً اكرمك ، ونحو ان تأتي اليك اقصد ، والالم يجز الجزم للصلة المذكورة ويجب حينئذ تصدر الاسم بالفاء عند الاكثر فيجب رفع المضارع اتفاقاً . فاحفظ هذا كله ل تستفيد منه فيما يأتي .

( ماضيين ) لفظاً سيدرك الشارح مثالهما او معنى : نحو ان لم تضربني لم اضربك ، والتقدير ان ثبت لم تضريني ليكون الشرط مستقبلاً اذ يجب فيه ان يكون غير ماضي المعنى فان اريد ابقاءه على المضي جيء بلفظ كان كقوله تعالى : « ان كنت قلته فقد علمته » وكقوله : « وان كان قميصه . . . . » وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي

تستفاد منه في الكلام انما هو المضي فقط كما تقدم في باب الحال في  
شرح قول الشارح .

صابطة - جميع العوامل اللغوية تعمل في الحال الا كان الخ ،  
وذلك لأن مطلق المحدث اعني الكون المطلق يعلم من خبره ، لأنه  
يدل على الحادث : مثلاً في كان زيد قائماً لفظ قائماً يدل على ان  
الحادث من زيد هو القيام ، ويستحيل الدلالة على الحادث من دون  
الدلالة على المحدث اعني الكون المطلق فكان مدلوله هو المضى  
فقط ، ومع وجود كان الذي هو نص على المضى لا يمكن دلالة  
الكلام على الاستقبال . وهذا من خصائص كان ، دون سائر الافعال  
الناقصة ، لأن صار مثلاً يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه ،  
وكذا باقيها . ولتعلم ان الشرط مع كان قد يستعمل لفرض الواقع في  
الماضي كالأيدين وقد يستعمل للدلالة على الواقع فيه نحو زيد وان كان  
غنياً لكنه بخييل ، وقد يستعمل الشرط لذلك بدون كان : نحو زيد  
وان صار بجتمداً لا يقلده أحد لكونه فاسقاً وقد يستعمل كان في  
الاستقبال ايضاً : نحو ان كنت غداً في البيت فأنتي ( او مضارعين  
تلفيهما اي الشرط وجراه ) وهو الاجود تطبيقاً لاذن ظ بالمعنى . لأنه  
على الاستقبال ( وخل الماضي حينئذ جزم ) مثال الماضيين ( نحو وان  
عدتم عدنا ) ومثال المضارعين ( ان تبدوا ما في انفسكم او تخفووه  
يحاسبكم به الله ، او متخalfين بان يكون الشرط مضارعاً والجزاء  
ماضياً ) فالشرط بجزوم قيل ؟ وهو قليل بل اضعف الوجوه ، ولم يأت  
في الكتاب العزيز ، فعليك بالتتبع حتى تعرف ( او عكسه ) بان يكون  
الشرط ماضياً ، والجزاء مضارعاً . وهذا الوجه اول ما قبله

مثالهما ( نحو ) :

( ان تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الاعداء ارهابا )  
 ( و نحو ) :

( دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا طدورا ذات توغير )  
 ( و ) اذا كانا متخالفين ، فاعلم انه ( بعد شرط ماض رفعك الجزاء  
 الذي هو المضارع ( حسن ، لكنه غير مختار : نحو ) قوله :  
 ( وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم )  
 الشاهد في يقول حيث جاء مضارعاً مرفوعاً . وفعل الشرط ماض  
 وهو أتاه والجزم حينئذ أكثر . وقال جماعة : يجب الرفع ، لأن الجزم  
 عندهم على الجواز فإذا لم ينجزм الشرط ، لم ينجزم الجواب . وقيل :  
 لأن اداة الشرط ضعف في هذه الصورة عن الجواب لحيلولة الماضي بينما  
 وبين الجواب ، فعلى هذا عملت الأداة في شيء واحد وهو الشرط  
 تقديرًا .

وقال بعضهم : الرفع على التقاديم والتأخير . والأصل يقول ان اتاه  
 خليل يوم مسألة لا غائب الخ فيكون جواب الشرط عذوفاً .  
 وقال بعض آخر : انه على تقدير الفاء اي فيقول فتأمل .  
 ( ورفعه اي الجزاء بعد شرط مضارع وهن اي ضعيف ) حق قيل :  
 انه على تقدير الفاء ، او ضرورة ( نحو ) :

يا اقرع ابن حابس يا اقرع . انك ان يصرع اخوك تصرع )  
 الشاهد في تصرع حيث رفع مع ان الشرط مضارع وذلك ضعيف  
 منه قوله تعالى . « اينما تكونوا يدرككم الموت » برفع يدرككم في  
 بعض القراءات ، ومن هذا يعلم انه ليس بضرورة فتأمل .

( واقرن بما حتماً للارتباط جواباً لو جعل شرطاً لأن أو غيرها من الأدوات لم يطابع ، ولم ينجم ) وبعبارة أخرى اذا كان الجواب : لا يصلح ان يكون شرطاً ، وجب اقترانه بالفاء ، للارتباط بينه وبين الشرط لأن اصله المطاف ومعناه التعقيب بلا فصل كما تقدم في باب عطف النسق ، والجزاء متعقب للشرط كذلك قال الرضي ان كان الجزاء ما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وإن لم يصلح له فلابد من رابط بينهما وأول الاشياء به الفاء ل المناسبة للجزاء معنى لفظاً وأما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لشلل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتاييه بأن وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتوجه عليه انتهى .

فاحفظ ذلك لانه يفيدك بعيد هذا ( الماضي غير المتصرف ) كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشائياً ( نحو ) « ان ترن انا اقل منك مالاً وولداً » ( فعسى ربى ان يأتين ) ، فاقتربن عسى بالفاء ، لأنه ماض غير متصرف وهو انشاء ، والانشاء لا يصلح ان يكون شرطاً لأن وضع اداة الشرط ان يجعل مدخولاً لها مفروض الصدق ، اما في الماضي نحو لو جتنى لأكرمنك ، او في الاستقبال : نحو ان زدتني اكرمك . وهذا المعنى اي فرض الصدق اي التحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء لأن الانشاء لا يتحمل الصدق حتى يفرض صدقته في الاستقبال .

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترب على شرط مفروض فيجوز وقوعه انشاء . ( والماضي ) الباقى على مضييه ( لفظاً ومعنى )

( والمطلوب به فعل ) كالأمر والاستفهام والمعنى والعرض والتحضير  
والنداء ، ( اترك ) كالنهي . مثال الأمر ( نحو « ان كنتم تحبون الله  
فاتبعوني » ) وقس عليه بقية انواع المطلوب فعله ، ومثال النهي :  
نحو ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ) على قرابة من  
جعل لاناهية وجزم بها هذا هو المعروف المتداول فيما بينهم في هذا  
المثال لكنه غير متين والصواب ما ذكره السيد الكبير وهذا نصه فان  
قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو ومن عاد فينتهقه  
الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطاً والمضارع  
المقرون بلا فقد جعلوه بما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى  
ومن يومن بربه فلا يخاف بخـا ولا رهـتا قلت قد اجابوا عن الاول  
بيان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدأ بمذوف وحيثـند  
فالجواب جملة اسمية وهو احد الموضع التي يمكن جعل الجواب فيها  
شرطـاً والجواب عن الثاني بيان لاستعمال تارة لنفي المستقبل وتأارة  
لمجرد النفي فعل التقدير الاول لا يصح بجماعتها لحرف الشرط فيجيـي  
الفاء وعلى الثاني يمكن بجماعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء انهـي .  
فعل هذا لا وجه لجعل لا ناهية ولا لما في بعض النسخ من تغيير  
لا يخاف بلا يخف ومع ذلك كله الاول ان يمثل للنهـي بقوله تعالى

« فان شهدوا فلا تشهد معهم » .

وانما وجب اقتران الجزاء الظلي بالفاء لما ذكر في الماضي الغير المتصرف فلا نعيده .

ولايذهب عليك ان الاولى ان يقال ان مطلق الانشاء كذلك اذ الحكم جار في مطلق الانشاءات طلبية كانت كما ذكر او غيرها كنعم وبش وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعمييل والقسم قاله الرضي هذا ولكن يظهر من كلامه في مقام تعليم دخول الفاء ان الانشاء شيء والجملة الطلبية شيء آخر فراجع كلامه ان شئت .

(وال فعل المقوون بالسين) نحو « وان تعاسرتم فستترضع له اخرى » ( او سوف ) نحو : « وان خفتم عليه فسوف يخنيكم الله من فضله » ( والمنفي بلن ) نحو « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » ( او ما ) ؟ نحو « فان توليتكم فما سألكم من أجر » ، ( او ان ) النافية ، نحو ان قمت فان اقوم .

وانما وجب اقتران الجزاء في هذه الامثلة بالفاء ، لأن هذه الاشياء تمنع من وقوع مدخولها شرطاً لشدة طلبها لل فعل فتمنع من تأثير اداة الشرط فيه فلا يقع مدخولها جزاء ايضاً إلا مع علامة الجزاء ، إلا ان النافية اذا كان اداة الشرط لفظة اذا ، فانه يجوز حينئذ عدم اقتران الجزاء بالفاء : نحو قوله تعالى : « واذا رأك الذين كفروا أن يتخدونك إلا هزواً » ، وهكذا ما النافية : نحو « واذا تتبلي عليهم آياتها بینات ما كان حجتهم » وقيل : فيما بتقدير القسم قبل اذا ، فجواب الشرط معدوف ، كما سيأتي عن قريب في قوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم  
وقيل : يجوز ان يكون اذا لمجرد التوثيق من دون ملاحظة معنى  
الشرط .

( والجملة الاسمية ) سواء تصدرت باحد الحروف نحو « من يفضل  
فلا هادي له » او لا نحو « ان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير »  
واما قوله تعالى : « وان اطعمتهم انكم مشركون » فهو بتقدير القسم  
كما تقدم آنفاً .

قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى « واذا تنازعوا عليهم آياتنا  
بيانات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد  
الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين  
اذا اصابهم البغي هم يتتصرون وقوله « واذا ما غضبوا هم يغفرون »  
( و ) اما ( قوله ) :

( من يفعل المحسنات الله يشكراها ) والشر بالشر عند الله مثلان .  
حيث حذف الفاء من الجملة الاسمية اعني الله يشكراها ، فقيل انه  
( ضرورة ) . واجاز جماعة حذف الفاء اختياراً مستدلين بقوله تعالى  
« اينما تكونوا يدرككم الموت » على قراءة الرفع ، ولكن هذه القراءة  
شاذة لا يحمل القرآن عليه فتاوى .

( وتختلف الفاء اذا المفاجات في حصول ارتياط ) الجزاء غير الصالح  
للجزائية ( بها ) اي اذا لأنها تقيد ان وجود الشرط مفاجيء لوجود  
الجزاء فأشبهت الفاء في كونها لا يبتداء بها ولا تقع الا بعد ما هو  
معقب بما بعدها فقامت مقامها وذلك فيما كان اداة الشرط ان الشرطية  
لأنها ام باب الجواز الشرطية ، ويكون الجزاء جملة اسمية موجبة

غير ظلية وغير مقتنة بان المؤكدة ( كان تجد اذا لنا مكافأة ) ونحو ( وان تصبهم سية بما قدمت ايديهم اذا هم يقتنطون ) او كان الأداة اذا الشرطية ، لأنها تشبه ان الشرطية في كونها ام باب اداة الشرط غير الجازمة : نحو « اذا دعاكم دعوة من الارض اذا اتيتم تخرجون » فاينتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الناء واذا الفجائية تأكيداً ! نحو « فإذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا » .

( والفعل من بعد الجزاء ان يقترن معطوفاً ) على ما قبله ( بالفاء والواو بتثليث له ) اي لل فعل المعطوف ( قمن ) اي حقيق . وبعبارة اخرى اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو ، جاز فيه ثلاثة اوجه :

الاول ( بان يرفع على الاستئناف ) بان يقدر بعد العاطف مبتدء ويجعل الفعل خبراً له فيصير في الحقيقة من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وان قيل ان الواو الاستئنافية ليست عاطفة .

( و ) الثاني بان ( يجزم على العاطف ) على لفظ الجزاء إن كان مضارعاً بمحظماً والا فعلى حله .

( و ) الثالث بان ( ينصب على اضمار ان ) الناصبة تشبيهآ للجزاء لعدم تحققه بالواقع بعد أداة الاستفهام فاشبه المعطوف بعد الجزاء الفعل الواقع بعد الاستفهام ، فنصب بان مضمرة وجوباً ( وقره بهما ) اي بالرفع والجزم والنصب يغفر في قوله تعالى « قل ان تبدوا ما في أنفسكم او تخفوه ( يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويمذب من يشاء ) فان افtern ) الفعل بعد الجزاء ( بشم ) العاطفة ( جاز الاولان ) اي

الرفع والجزم دون النصب لأن التعليل المذكور في النصب آنفًا مخصوص بالنصب بعد الواو والفاء كما تقدم سابقًا في قوله :

وبعد فاجواب نفي او طلب محضين ان وسراها حتماً نصب والواو كالفاء ان تقد مفهوم مع كلا تكن جلداً وظهور الجزع ( وجزم او نصب ثابت لفعل واقع اثر فاء او واو ان بالجملتين اي جملة الشرط وجملة الجزاء اكتتف بان توسيطهما ) .

وبعبارة اخرى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو جاز نصبه بان مضمورة وجوباً وجزمه بالعاطف على الشرط المجزوم لفظاً او مخلاً ويمتنع الرفع اذ لا يجوز الاستئناف قبل اتمام الكلام بالجزاء نعم قال بعضهم يجوز الرفع على أن تكون الجملة معتبرة فتأمل وبعضهم جوز الرفع مع الواو على الحالية على تقدير مبتدءه ( نحو ان تأتي فتتحدى احدثك ) بنصب تحذى على المشهور وبرفعه على غير المشهور هذا مثال ما وقع اثر فاء ، واما مثال ما وقع اثر واو فنحو قوله :

( ومن يقترب منا ويختضن نؤوه ) ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضمها بنصب يختضن ويجوز الجزم أيضًا لكن في البيت يكسر الوزن ، لأنها لا يصح الا بالنصب ( فان وقع ) الفعل المكتتف بالجملتين ( بعد ثم ) العاطفة ( لم ينصب ) لما ذكر آنفًا في التعليل المتقدم ، ( واجازه الكوفيون ) لأنهم اجروا ثم بجرى الفاء والواو ( و ) جعلوا ( منه قرابة الحسن ) « ومن يخرج من بيته وهو اجرأ إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت » بنصب يدركه .

( والشرط يغفي عن جواب قد علم ) بسبب تقدم ما يدل عليه

( فمحذف ) لذلك ويجب حينئذ كون الشرط ماضياً؛ وذلك لثلاثة أسباب في الشرط لفظاً، كما لا تصل في الجزاء لفظاً ويشرط أيضاً أن يكون الأداة لفظة أن لأنها ام الباب فتختص باحکام ليست في غيرها ( نحو وان كان كبير عليك اعراضهم فإن استطعت ان تبتغي نفقاً في الأرض او سلماً في السماء فتأتيهم بأية ) : فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ( اي فافعل ) وهذا الشرط وجوابه المحذوف جواب للشرط الاول اعني ان كان كبير ( والعكس وهو الاستثناء بالجواب من فعل الشرط قد يأتي ) في كلامهم ( ان المعنى ) اي معنى الشرط المحذوف ( فهم ) من الكلام ( نحو ) :

( فطلّقها فلمست لها ببكفه وإنلا يعل مفرقك الحسام )  
محذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب اي وان  
لاتطلبها يعل ( وقد يمحذفان ) اي الشرط والجزاء ( معـاً بعد ان نحو:  
قالت بنات العم يا سمعي وان كان فقيراً معدماً قلت وان )  
اي وان كان فقيراً معدماً رضيت به بعـلا .

تنبيه — اذا تقدم على أدلة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فقال بعضهم : هو جواب من حيث اللفظ أيضاً لكنه لم ينجز في نحو اقوم ان تقم لتقدمه ولذلك لم يقتضي بالفاء في نحو أنت مكرم ان اكرمني ولو هذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار .

وقال بعض آخر : ان المقدم ليس بجواب لفظاً بل هو دال عليه وكالموض عنه وذلك لأن الشرط صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما هو معقوله ولا يقدر مع هذا المقدم جواب للشرط وان لم يكن المقدم

جوابا له لانه يعني عنه ولعل قول الفناظم يعني عن جواب قد علم اشاره الى ذلك تقدير العجزاء على هذا في غير محله سواء قلنا بان المقدم هو الجواب او قلنا بأنه دال على الجواب فتأمل جيداً .

( واحدف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت منهـما (واتـت بـجـوابـ ماـ قـدـمـتـ فهوـ) اي حذف جواب المتأخر واتيان جواب المتقدم ) ملتزم نحو والله ان اتيتني لا كرمـكـ ) فجملة لا كرمـكـ جواب القسم المتقدم على الشرط وجواب الشرط ممحـفـ وـجـوبـاـ استـغـفـاءـ عنهـ بـجـوابـ القـسـمـ ( وـ ) نحوـ ( اـنـ تـاتـيـ واللهـ اـكـرـمـكـ ) فـاـكـرـمـكـ جـوابـ الشـرـطـ المـتـقـدـمـ وجـوابـ القـسـمـ مـحـذـفـ وـجـوبـاـ استـغـفـاءـ عنهـ بـجـوابـ الشـرـطـ وـالـوـجـهـ فيـ الصـورـتـيـنـ الـاعـتـنـاءـ بـالـمـتـقـدـمـ لـتـقـدـمـهـ وـاـنـبـاـ لمـ يـجـعـلـ فيـ المـقـامـ الـجـواـبـ لـلـقـسـمـ وـالـشـرـطـ جـمـيـعاـ لـاـنـ يـلـزـمـ اـنـ يـكـوـنـ بـجـزـوـمـ وـاـغـيـرـ بـجـزـوـمـ وـهـ عـالـ وـالـقـسـمـ المـقـدـرـ كـالـمـفـوـظـ نحوـ « لـئـنـ اـخـرـجـوـاـ لـاـ يـخـرـجـوـنـ » وـنـحـوـ « وـاـنـ اـطـعـمـوـهـمـ اـنـكـمـ لـمـ شـرـكـوـنـ » وـلـذـلـكـ لـمـ يـدـخـلـ الفـاءـ عـلـىـ جـوابـ معـ كـوـنـهـ جـمـلـةـ اـسـمـيـةـ وـلـمـ يـحـذـفـ النـونـ فـيـ الـآـيـةـ الـأـوـلـيـ بـقـىـ فـيـ المـقـامـ شـيـ وـهـ اـنـهـ يـجـبـ حـيـنـيـذـ كـمـاـ فـيـ الـجـامـيـ اـنـ يـكـوـنـ الشـرـطـ مـاضـيـاـ لـفـظـاـ اوـ مـعـناـحـوـ اـنـ لـمـ اـفـعـلـ لـيـكـوـنـ عـلـىـ وـجـهـ لـاـ يـعـمـلـ فـيـ اـدـوـاتـ الشـرـطـ فـيـ طـابـقـ الشـرـطـ الـجـواـبـ حـيـثـ يـبـطـلـ عـمـلـ اـدـوـاتـ الشـرـطـ فـيـ الـجـواـبـ وـقـدـ اـشـرـنـاـ لـىـ اـنـ الـجـواـبـ لـلـقـسـمـ مـعـ لـكـونـ الـيـمـينـ عـلـيـهـ وـلـلـشـرـطـ اـيـضـاـ لـكـونـهـ مـشـروـطاـ بـهـ فـتـبـهـ ( وـاـنـ تـوـالـيـاـ ايـ الشـرـطـ وـالـقـسـمـ ) الـحـالـ اـنـهـ ( قـبـلـ ايـ قـبـلـهـ ماـ ذـوـ خـبـرـ ايـ مـبـتدـهـ ) فـيـ الـاـصـلـ اوـ فـيـ الـحـالـ ( فـاـشـرـطـ رـجـحـ بـانـ تـأـيـيـ ذـوـ خـبـرـ ايـ مـبـتدـهـ ) بـلـ مـطلـقاـ بلاـ حـذـرـ ايـ سـوـاءـ تـقـدـمـ ) الشـرـطـ ( اوـ تـأـخرـ ) .

قـيلـ : وـاـنـمـ رـجـحـ جـمـلـ الـجـواـبـ لـلـشـرـطـ مـعـ تـقـدـمـ ذـيـ خـبـرـ ، لـانـ

سقوط الشرط يتعلّم بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد ( نحو زيد ان تقم والله يقم ) : هذا المثال على طبق القاعدة الاولية ، ( و ) نحو ( زيد والله ان تقم يقم ) ! هذا المثال مخالف للقاعدة الاولية ، ومطابق للقاعدة الثانية .

( وربما رجح بعد قسم شرط فاتني بجوابه ) اي الشرط ( بلا ذي خبر مقدم ) وذلك لما ذكر في المسألة السابقة ( نحو ) قوله : ( لشن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديها ) فمحذف جواب القسم الدال عليه اللام المؤطمة ، واتني بجواب الشرط المتأخر من دون تقدم ذو خبر .

## فصل في لو

( لو ) على المشهور على اربعة اوجه :

الاول : ان تكون مصدرية بمنزلة ان المصدرية الا انها لا تنصب وقد تقدم في اول باب الموصول انها توصل بالماضي والمضارع ، واكثر وقوعها بعدود ونحوه والاكثر لم يثبت هذا القسم مدعياً بانها شرطية . والثاني : ان تكون للتعني بمعنى ليت : نحو لو تأتيني فتحدثني اي ليت تأتيني فتحدثني . قيل ومنه « فلو ان لنا كرة » اي فليت لنا كرة ، فلهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في يالتيتني كنت معهم فأفوز .

والثالث : أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .  
 والرابع : أن تكون ( حرف شرط ) يغيد عقد السببية والمبينة بين الجملتين بعدها ( في مضى ) و ( يقتضي امتناع ما يليه ) اي الشرط فقط ( و ) يقتضي ( استلزم ) اي ما يليه ( لتأليه ) اي الجزاء .  
 وبعبارة أخرى أنها تغيد امتناع الشرط خاصة ، وتفيد أيضاً استلزم الشرط الجزاء بمعنى أن وجود الجزاء كان لازماً لوجود الشرط في الماضي ، لكنه لم يوجد ولهذا صح في كل موضع استعملت لو ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيأ نحو لو جاءني لأكرمهه لكنه لم يجيء . ( من غير تعرض لنفي التالي ) ولا ثبوته ، ( كذا قال في شرح الكافية قال : فقيام زيد من قوله : لو قام زيد لقام عمرو محکوم بانتقامه ) لأنه ، ما يليه ( و ) محکوم ( كونه ) اي القيام ( مستلزمأ ثبوته ) اي القيام ( لثبت قيام من عمرو ، وهل عمرو قيام آخر غير ) هذا القيام ( اللازم عن قيام زيد او ليس له ) اي عمرو قيام آخر ( لا تعرض ) للو ( لذلك ) : اي لا يدل لو على ثبوت قيام آخر لعمرو ولا على نفيه فملخص ما تسلل عليه لو ثلاثة امور .

الاول : سببية قيام زيد ومبينة قيام عمرو اللازم من قيام زيد .

والثاني : كون هذه السببية والمبينة في الماضي .

والثالث : امتناع قيام زيد ولا دلالة المولى على نفي قيام آخر لعمرو ولا على ثبوته ، ( ويوافقه ) اي قول المصنف في شرح الكافية ( وهو أكثر تحقيقاً وأضبط للصود ) فاعل يوافق ما في قوله ( ما ذكره بعض المحققين : من انه ) الضمير للشأن ( ينتهي التالي ايضاً ان ناسب )

التالي ( الاول ) اي الشرط ان كان بين الشرط والجزاء مناسبة وملزمة ( ولم يخلقه ) اي الشرط ( غيره ) في سببيته للجزاء ( نحو « لو كان فيما آلة إلا الله لفسدنا » ) ، فالجزاء اعني فساد السماء والارض مناسب لـ تعدد الآلهة ، وبين الجزاء والشرط مناسبة وملزمة بحسب العادة اذ مقتضى العادة التمازع والتشارجر بين الحكم المتعددين ولازم التمازع والتشارجر في شيء مثل السماء والارض فساده وخروجه عن النظام ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد ، اذ لا سبب للفساد غيره حتى يخلقه ( لأن خلقه ، نحو لو كان انساناً لكان حيواناً ) فلا ينتفي الجزاء حينئذ ، لأنه لا يلزم من انتفاء الانسان انتفاء الحيوان ، ( ويثبت ) اي يبقى الجزاء على حاله نفياً كان او اثباتاً : اي يقرره بحاله ( ان لم يناف ) ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي ( الاول ) اي الشرط ( وناسبه ) ؛ اي وناسب ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي الاول ( اما با ) لطريق ( الاول ) نحو نعم العبد صهيوب لو لم يخف الله لم يعصه ) ، فيثبت لم يعص ! اي عدم العصيان عند نفي لم يخف اي الخوف بالطريق الاول ، لأنه اذ انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اول وقد ذكرنا في شرحنا على المطول في نفس البحث مايفيدك هنا فراجع ان شئت .

والغرض من الحديث على فرض صحته إثبات كمال الحياة من الله لصهيوب واجلاته الله تعالى ، بحيث ليس عدم المعصية منه معلولاً للخوف من النار . بل هو معلول للحياة من الله واجلاته ، وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً الى الحياة والاجلال واذا انضم اليهما الخوف يثبت عدم المعصية بالطريق الاول .

وبعبارة اخرى الغرض من الحديث كون عدم المعصية منه لازم الوجود دائمـا . والدليل على ذلك ان عدم المعصية اذا كان لازماً لعدم الخوف مع كونه بعيداً عادة فليزوجه للخوف اولـا وانسب نظراً الى العادة ، فيلزم استمرار وجود عدم المعصية منه وثبوته على كل تقدير لان النقيضان اي الخوف وعدمه لا يرتفعان وهو لازم لكل واحد منهما وهذا مثل قوله . لو اهنتني لاكرمتك لانه اذا استلزم الامانة الاكرام فكيف لا يستلزم نقيضها اعنى الاكرام ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله صلى الله عليه وآله « اكرم الضيف ولو كان كافراً » لان اكرام الضيف اذا كان مطلوباً مع كونه كافراً فمع كبوته مؤمناً مطلوب بالطريق الاولى فمطلوبية اكرام الضيف لازم الوجود دائمـا لان النقيضين اي الكفر والایمان لا يرتفعان ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله تعالى « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمدء من بعده سبعة ابحار ما نفدت كلمات الله » فعدم نفاد كلمات الله ثابت مع كون اشجار الارض اقلاماً ، والبحار مداداً فعدم نفادها مع عدم ما ذكر بثبات بالطريق الاولى ومن هذا القبيل ايضاً قوله لو لم تكرمني لاثنيت عليك وهو واضح ، فظاهر ما ذكرنا انه لا فرق في افاده هذا المعنى بين كون الشرط والجزاء مثبتين او منفيـن او احدهما مثبتاً والآخر منفيـا .

( او ) فاسب الاول بنحو ( المساوى ) نحو قوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام سلمة ام المؤمنين حين بلغه ان الناس يتهدتون فيما بينهم انه صلى الله عليه وآله يريد ان ينكحها ظناً منهم ان حل نكاح الريبة من خصائصه صلى الله عليه وآله ( لو لم تكن ربيبة في حجري ما حلـت لي انها لابنة أخي من الرضاعة ) . فان حلـتها له صلى الله عليه

وآله متتف من وجهين ! كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل ، لأن المنع بكل واحد منهما منع سببي .

( أو ) ناسب الاول ! بتحو ( الادون كقولك ) في امرأة يظن الناس انك تنكحها ( لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب ) فان حلها متتف من وجهين ! اعني اخوة الرضاع والنسب ومع امتناع انتفت اخوة الرضاع يثبت انها اخت رضاع لك لان نفي النفي اثبات ، وعدم الحل لاخوة الرضاع ادون من عدم الحل للنسب ، وذلك واضح .  
 ( ويقل ايلافها مستقبلاً معنى ) ، لكونها المتعلق في الماضي فوقوع ماض مستقبل المعنى بعدها قليل ، ( لكن قبل اذا ورد نحو قوله :

( ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح )  
 ( سلمت تسليم البشاشة او ذق اليها صدى من جانب القبر صائح )  
 فورد في البيتين الشرط والجواب ما هو مستقبل المعنى ، اذ المراد وقوعهما بعد موت الشاعر هذا . ولكن قال ابن الناظم ما هذا نصه ؛  
 وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لولا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكتوا به من قوله تعالى : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم » ، قوله الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى انتهى .

والمراد من قوله : لصحة حمله على المضى انه يمكن تأويل الكلام بالمضي بأن يقال في البيت لو كانت فيما مضى سلمت على سلمت ،

لكتها ما سلمت فما سلمت تأمل جيداً .

( وهي ) اي لو ( في الاختصاص بالفعل كان ) الظرفية ، فيجب دخولها على الفعل لفظاً كالأمثلة المتقدمة او تقديرآ ! نحو لو زيداً ضربته ضربك ، ( لكن لو ان بفتح المهمزة وتشديد النون بها قد يقترب نحو لو ان زيداً قائم وموضع ان ) مع مدخولها ( حينئذ رفع ) عند الجميع حال كونها ( مبتدأ عند سيبويه ) قال : ولا يحتاج الى خبر ، لاشتمال مدخلها على المسند والمسند اليه ، وقال بعض آخر . الخبر مذوق يقدر مقدماً : اي لو ثابت ان زيداً قائم ، وقيل يقدر مؤخراً اي لو ان زيداً قائم ثابت ، ( و ) حال كونه ( فاعلاً لثبت مقدراً عند الزخيري ) اي ولو ثبت ان زيداً قائم ( ويجب عنده ) اي الزخيري ( ان يكون حينئذ خبرها فعلاً ) ليكون عوضاً من الفعل المذوق ومنسراً له . ( ورده المصنف ) وغيره ( لورودها ) اي خبرها اسماً في قوله تعالى : « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام » ) اذ الخبر اقلام وهو اسم ( و ) في قول الشاعر : لو ان حيا مدرك الفلاح ) اذ الخبر مدرك وهو اسم وانما كرر المثال ردآ على من زعم ان اشتراط كون الخبر فعلاً انما هو فيما كان الخبر مشتقاً لا جاماً . لأن المثال الثاني مشتق وليس ب فعل .

وقال السيرافي : الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل . ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو . لان خبر ان اذن فعل ينوب عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيداً جاءني فكانك قلت لوجائي زيد فخبرها ان كانت مشتقاً وجوب ان يكون فعلاً ماضياً لا اسمال يكون كالموض عن الفعل وان لم يكن مشتقاً جاز ان يكون

اسما للتعذر انتهى . والمصنف لم يشترط مجيء الفعل خبر ان وان كان مشتقا .

والظاهر ان ذلك مبني على ما يأتي في فصل لولا من كون ان مفسراً لل فعل المهدوف لأنها بمعنى ثبت وتحقق ومع هذا كله لاشك في ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعه بعد لو اكثرا وان لم يكن واجباً واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكنه كالموض من شرط لو الذي هو الماضي . وبه جاء القرآن : نحو « ولو انهم آمنوا ... » ونحو « ولو انهم صبروا ... » ونحو « ولو انا كتبنا عليهم ... » ونحو « ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ... » ( وغير ذلك ) من الآيات والإشعار .

ولا يكون جواب لو اسمية لأن الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار وجواب لو مختلف ومتتنوع في الغالب فلا يتناسبان . وأما قوله تعالى : « ولو انهم آمنوا واتقوا لشوبة من عند الله خير » ونحوه فلتقدير القسم قبل لو . فيكون الاسمية جواباً للقسم لتقديره وجواب لو مهدوف . كما تقدم ذلك في قوله :

واحدذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم وقال الزمخشري في تفسيره : ان الاسمية في الآية جواب لو . قال وإنما جعل الجواب فيها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجواب ودوانه .

( وإن مضارع لفظا تلها ) لم يجزم بها إلا في الضرورة لأنها تكونها للتعليق في الماضي تدخل على الماضي . والماضي مبني والجزم من خواص المعرف . <sup>نـ</sup> تعلم الجزم .

هذا ولكن ذكر في المغني في الباب الثامن أنها قد تعطى حكم ان الشرطية فتجزم كقوله « لو يشاء طار به ذو ميعة » لاحق الا طال نهد ذو فصل » .

وقال بعضهم : ان الجزم مطرد في بعض اللفاظ و ( صرف ) المضارع ( الى الماضي ) بان يقال ان المضارع مراد به الماضي ( معنى نحو لو يفي ) زيد ( كفى ) اي لو وفي زيد فيما مضى كفى . لكنه لم يف فما كفى .

فائدة - قال بعض المحققين ! ان كلمة لو في نحو « اطلبوا العلم ولو بالصين » ليست لاتفاق الشيء لاتفاق غيره ولا للمعنى ولا لقصد التعليق . بل هي مستعملة في تأكيد الحكم ولهذا يسمونها في امثال المقام حرف تأكيد . وكذلك كلمة ان في نحو « اكرم الضيف وان كان كافراً » انتهى .

ونحن قد اشرنا الى بعض ذلك فيما تقدم . واما الواو الداخلة عليهما في امثال المقام فقال بعضهم : انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام .

وقال بعض آخر : انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين . واقرم الضيف ان لم يكن كافراً وان كان كافراً .

وقال بعض المحققين : انها اعتراضية والجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لنظاما على طريق الالتفات وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر . . . » .

( تتمة - جواب لو اما ماض معنا كلو لم يخف الله لم يعصه ، او) ماض (وضعاً وهو اي الماضي وضعاً (اما مشبّث فاقترانه باللام نحو « لو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم ») اكثر من تركها : نحو « لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا » او منفي بما فالامر بالعكس نحو « ولو شاء الله ما اقتلوا » ) حيث ترك اللام في الجواب . لأن الترك أكثر . ونحو :

( ولو نعطي الخيار لما افترقنا ) ولكن لا خيار مع الليلي . فجيء في الجواب باللام وهو اقل . وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني فترك اللام أيضاً اكثر سواء كان الجزاء مشبّثاً او منفياً وذلك للطول . وكذلك اذا طال الشرط ومتعلقاته نحو « ولو ان ما في الارض من شجرة » الى قوله ما نفدت فتأمل . وقد تقدم آنفاً ان الجواب لا يكون جملة اسمية الا على رأى .

## « فصل في اما بفتح الهمزة وتشديده »

وقد يبدل ميمها الاولى ياء استثنالا للتضييف ( ولو لا ولو ما وفيه ) اي هذا الفصل ( هلا والا ) بتشدد اللام فيما ( والا ) بتخفيفها . ( اما ) في كلام العرب على وجهين ! احدهما ان يكون مركبة من ان المصدرية وما الزائدة . وقد تقدم ذلك في باب الانفعال الناقصة في قول الناظم :

وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برأ فاقترب .

والثاني ان يكون كلمة برأسها وهي على وجهين ؛  
 الاول : ان يكون للتفصيل غالباً نحو جاءنى القوم اما العلماء  
 فأكرمتهم وأما الفساق فاهمتهم واما التجار فأعرضت عنهم ومكذا .  
 ففصلت بها ما أجملته اولاً بقولك جاءنى القوم وقد تجلى الاستيناف  
 من غير ان يتقدمها بجمل . ومن ذلك اما الواقعه في اوائل الكتب  
 والخطب ونحوهما . وهي كانت للتفصيل وجب تكرارها كما مثلنا .  
 وقد يستغنى عن التكرار بذلك قسم واحد اذا كان المذكور . ضد  
 الغير المذكور . لدلالة أحد الصدرين على الآخر كقوله تعالى : « فاما  
 الذين في قلوبهم زيف فيتبعون ما تشربه » اي واما الذين ليس في  
 قلوبهم زيف فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات الى الله .  
 والثالثى : أن يكون لتأكيد استلزم شيء الشيء . مثلاً اذا أردت  
 الاخبار عن قيام زيد تقول زيد قائم فإذا قصدت تأكيده بمعنى انه  
 لا حالة قائم وان القيام لازم له جتنما وانه على عزيمة . قلت اما  
 زيد فذاهب . وفي هذا القسم معنى الشرط ومن ثم قال انها ( كمهما  
 يك من شيء فهو نافية عن حرف الشرط ) اي مهما بناء على على كونها  
 حرفاً . او اطلق عليها الحرف مساحة ( وفعله ) اي يك بعبارة اخرى  
 هي قائمة مقام مهما وشرطها لا انها بمعناها لانها حرف والحرف لا  
 يصلح ان يكون بمعنى حرف او اسم وفعل قابل . قيل لهذا اي نية ايتها  
 كونها مذهب الجمهور .

وقال بعضهم : ان اصلها مهما قلبت الاهاء ألغى ثم قدمت لكونها في  
 الجملة لصدر الكلام اي اذا كانت للاستفهام . ولأن الاهاء من اقصى  
 الخلق فلا يناسبها الوسط ثم ادغم الميم في الميم . ورد بأنه لم يعهد في

كلامهم تغيير الاسم بالاعلال حرفاً .

وقال بعض المحققين : ان المراد من قولهم أنها كمها يك من شيء بيان المعنى وانها تقييد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها . لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يك من شيء فمحذف فعل الشرط فزيدت ما ثم ادغمت النون في الميم وفتحت الباءة للتخفيف انتهى .

( ولذا ) اي لكونها ناتبة عن حرف الشرط وفعله على مختار الشارح . او لكون حذف فعلها واجباً كما اختاره بعض . او لتقدير بعض أجزاء الشرط على الفاء عوضاً عن فعل الشرط المحذوف ( لا يليها فعل ) آخر غير المحذوف .

( وفاء تلو تلوها وجوباً الف لانه ) اي تلو التلو ( مع ما قبله ) اي مع التلو جملة اسمية ( جواب الشرط ) وقد تقدم ان الاسمية اذا وقعت جواباً يجب في أوله الفاء . ( وإنما اخرت ) الفاء هنا ( اليه ) اي الى تلو التلو ولم تدخل على التلو مع كونه في بعض الصور اول الجزاء ( كراهة ان يبالي بين لفظي ) حرف ( الشرط ) اعني اما ( و ) حرف ( الجزاء ) اعني الفاء والتلو الفاصل بين اما والفاء احد امور ستة :-

الاول : الخبر المقدم . سواء كان غير ظرف ( نحو اما قائم فزيده ) او كان ظرفاً : نحو أما في الدار فزيده .

( و ) الثاني : المبتدء نحو ( اما زيد فقام ) ومنه قوله تعالى : واما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار . . الآيات ، وقوله : « فاما الذين آمنوا ... » الآية .

( الثالث ) اسم منصوب لفظاً او مخلاً بالجواب ، سواء كان ذلك

الاسم مفعولاً به نحو ( واما زيداً فاكرم ) ومنه قوله تعالى « واما البتيم فلا تفهـ .. » الآيات ، او غيره من المعمولات كالحال نحو اما ماشيـاـ فاما زائـ .. والمفعول المطلق نحو واما ضربـاـ شديـداـ فانا ضاربـ والمفعول له نحو اما تأديـباـ فانا ضاربـ زيدـاـ . ولا يستذكر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها وان كان ذلك متنعاـ في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لأجل أغراض مهمة .

منها قيامها مقام الشرط الممحظـ وجوـياـ فحصلـ به ما هو المتعارف بل الواجب عندهم من اشغالـ حينـ واجبـ المـحـظـ بشـيءـ يقومـ مقامـه كما تقدمـ ذلكـ فيـ بـابـ المـبـتدـءـ والـخـبـيرـ .

ومنها : بقاءـ الفاءـ متـوسطـةـ بينـ اثنـاءـ الـكـلامـ كماـ هوـ حقـهاـ ولو لمـ يـقـدـمـ تلكـ المـعـمـولـاتـ لـوقـعـتـ الفـاءـ فيـ اـولـ الجـزـاءـ مـتـصلـةـ بـحـرـفـ الشـرـطـ وهوـ خـلـافـ وـضـعـهاـ فـيـجـبـ اـبـقـائـهاـ عـلـىـ ماـهـوـ حقـهاـ بـقـدرـ الـامـكـانـ .

ومنها وقوعـ الفـاءـ بـيـنـ الـلـازـمـ وـالـمـلـزـومـ دـلـلةـ عـلـىـ انـ ماـ بـعـدـهاـ لـازـمـ لماـ قـبـلـهاـ ، فـيـحـصـلـ بـذـلـكـ الغـرضـ المـهمـ منـ الـكـلامـ أـعـنـ تـأـكـيدـ لـزـومـ شـيءـ لـشيـءـ كماـ تـقـدـمـ آـنـفـاـ .

ومنها : التـخفـيفـ بـحـذـفـ فعلـ الشـرـطـ اـعـنـ يـكـنـ منـ شـيءـ .  
وقـالـ بـعـضـهـمـ : العـاـمـلـ فـيـ تـلـكـ المـعـمـولـاتـ الـمـتـقـدـمـةـ مـحـظـ مـطـلقـاـ ايـ سـوـاءـ كـانـ غـيرـ الفـاءـ مـانـعـ آـخـرـ يـمـنـعـ مـنـ عـمـلـ ماـ بـعـدـ الفـاءـ فـيـماـ قـبـلـهاـ اوـلاـ ، وـيـقـدـرـ الـعـاـمـلـ المـحـظـ مـطـلقـ بـمـنـاسـبـةـ المـقـامـ فـيـ نحوـ اـماـ زـيدـ فـقـائـمـ يـقـدـرـ اـماـ ذـكـرـ زـيدـ فـهـوـ قـائـمـ وـفـيـ نحوـ اـماـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ فـرـيدـ مـطـلقـ يـقـدـرـ اـماـ ذـكـرـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ . وـرـدـ ذـلـكـ بـأـنـهـ لوـكـانـ كـذـلـكـ لـجـازـ النـصـبـ فـيـ نحوـ اـماـ زـيدـ فـقـائـمـ عـلـىـ تـقـدـيرـ اـماـ ذـكـرـ زـيدـاـ فـهـوـ قـائـمـ وـلـاـ يـجـوزـ

اتفاقاً ولجاز الرفع في المثال الآخر بتقدير يذكر على صيغة المجهول ولا يجوز إلا بتأويل بعيد وهو تقدير العائد إلى منطلق فيه . وإنما قال ذلك البعض بهذا المذهب نظراً إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدء والخبر بالفاء ، إلا إذا كان المبتدء موصلاً صلته فعل أو ظرف أو نكرة موصوفاً بهما ولكن غفل عن ان التقديم في المقام للاغراض المهمة المذكورة .

وفصل بعض آخر فقال : إن لم يكن بعد الفاء مستحق للمتصدر كان الشرطية وما النافية أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل نعتاً ومعموله قبل منعوه : نحو أما زيداً فأنا رجل ضارب أو كون المعمول تميزاً وعامله اسم تام نحو أما درهماً فعندي عشرون أو كون العامل مع نون التأكيد نحو أما زيد فلا ضرير أو صلة لحرف مصدرى نحو أما القميص فان قلبس خير لك ، فإن لم يكن أحدهما فالعمل لما بعد الفاء ، وإن كانت بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو المقدر . ورد هذا أيضاً بأنه إذا جاز التقديم للاغراض المذكورة مع المانع الواحد اعني الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين وأكثر ، لأن الفرض مهم فيجوز لتحقيله الفاء مانعين فتساعد آ والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو أما زيد فإنه قائم ولو كان معمول مقدر لم يتمتع تقدير ناصب نحو ذكرت ونحوه وقد تبين بما ذكر أن مثل هذا التقديم لايفيد الحصر لأن قولهم تقديم ما حته التأخير يفيد الحصر فيما كان التقديم لذلك لا لغرض آخر مثل المقام .  
 ( و ) الرابع : اسم منصوب لنفاذأ أو محلأ معمول لمجذوف يفسره ما بعد الفاء نحو ( أما عمرأ فاعرض عنه ) ونحو وأما زيداً فاضربه ،

ومنه « وأما ثمود فهديناهم » على قراءة النصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل مادخلت عليه لأنـه قد تقدم آنـماـنـاـةـةـ عن الفعل فـكـانـهاـ فعلـوـالفـعـلـلـايـقـعـ بـعـدـ الفـعـلـ وـاـمـاـ نـحـوـ زـيـدـ كـانـ يـفـعـلـ فـفـيـ كـانـ ضـمـيرـ فـاـصـلـ فـيـ التـقـدـيرـ ، وـكـذـلـكـ لـيـسـ خـلـقـ اللـهـ مـثـلـهـ انـ قـلـنـاـ انـ لـيـسـ فـعـلـ ، وـإـلـاـ فـلـاـ اـشـكـالـ وـكـذـاـ انـ قـلـنـاـ انـ فـعـلـ يـشـبـهـ الـحـرـفـ وـقـيـلـ ذـلـكـ لـوـجـوـبـ فـاـصـلـ بـيـنـ اـمـاـ وـالـفـاءـ .

الخامس الجملة الشرطية هي من أجزاء جواب اما نحو قوله تعالى « فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » اي مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فله روح وريحان وجنة نعيم . واختلف في الجواب المذكور في الكلام فقال جمع من المحققين انه جواب اما استعني به عن جواب ان الشرطية ، والدليل على انه ليس جواب ان الشرطية عدم جواز اما ان جتنى اكرمك بجزم الجواب ووجوب ان يقال اما ان جتنى فأكرمك برفع الجواب مع دخول الفاء عليه ، فعدم جواز الجزم ووجوب الرفع ودخول الفاء دليل على كون الجواب جواب اما ، لأن الفاء لم يجب اذا كان الجواب مضارعاً إلا في جواب اما وكذلك الرفع . وإنما لم يجز جزم جواب اما وان كان مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط .

واستدل بعضهم لكون الجواب جواب اما بوجهين آخرين ! أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فانه يجعل لأولهما .

الثاني : ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها أيضاً لحصل من

ذلك اجحاف بها .

وقال بعض آخر : ان الجواب جواب ان الشرطية وجموع الشرط والجزاء جواب لاما ، والاصل فاما فان كان من المقربين قدم الشرط وحده على الفاء للفصل فالمعنى فاما فحذف الثانية : اي الفاء الداخله على جواب ان الشرطية ، فيقيت الفاء الازمة لتلو اما .

وقال بعض آخر : ان الجواب المذكور في الكلام لاما ، وان الشرطية ، والاصل مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ، ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ، قدمت ان الشرطية والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فروح فالمعنى فاما فاغنت احديهما عن الاخرى انتهى . فاذن في المسألة ثلاثة مذاهب .

السادس : ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او لل فعل المحدوف نحو اما يوم الجمعة فاني ذاهب واما في الدار فزيد جالس هذا . ولكن قد تقدم في الثالث تفصيل الاقوال في المعمول المعمول المتقدم ، وكان فيها قول بان العامل في مثل المقام ما بعد الفاء فراجع .

( وحذف ذي الفاء ) لا يجوز الا في الضرورة ، ( وشد ) حذفها ( في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذ اي حذف كقوله صلى الله عليه وآله : « اما بعد ما بال رجال ) يشتري طون شروطاً ليست في كتاب الله ) وقد تقدم منا اشكال في التمسك بالروايات في اثبات القواعد اذا لم يكن صدوره من المخصوص قطعياً ، ( فان كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء ) في السعة ايضاً ( بل وجب ) ، لئلا يلزم المثل السائر

صلت على الاسد وبلت عن النقد لكون الفعل ركناً وعمدة بخلاف الحرف . ( كقوله تعالى : « فاما الذين اسودت وجوهم اكفرتم بعد ايمانكم » اي فيقال لهم اكفرتم ) .

وقال بعضهم : حذف القول استفهاماً عنه بالمقول فتبعته الغاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصل عنه ركعي الطواف ، ولو صلى احد من غيره ابتداء لم يصح .

واستشكل في هذا التعليل بعض المحققين فقال الاول ان يعمل بمسألة النسبة الى وزن فعيلة ، فإنه يحذف منه الياء تبعاً لللتاء فيقال في النسبة الى حنيفة مثلاً حنفي بخلاف وزن فعيل فإنه لا يحذف الياء منه في النسبة كما يأتي في باب النسبة في قوله :

وفعل في فعيلة التزم      وفعل في فعيله حتم .

وتنظر في ذلك بعض المحققين بأنه لأنسلم ان الياء حذفت تبعاً لللتاء لم لا يجوز ان يكون حذفها معأً من غير ان يتبع احديهما الاخرى . وقد يحذف اما ويبقى الغاء نحو قوله تعالى : « وربك فكب وثيابك فظهر والرجز فاهجر . . . » ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الغاء امراً او نهياً وما قبلها منصوباً به او بمفسر به ، لأن الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبها الزام الفعل او تركه لمفعوله ، وذلك بان يقدر اما قبل المفعول وتدخل الغاء على الامر والنهي لتدل على ان ما قبلها ملزم لما بعدها ، واما ما وقع في اوائل الكتب من قولهم وبعد ظنان الخ فهو من كلام المولدين .

وقيل في توجيه ذلك ان الغاء على توهם اما او تقديرها ، واما قوله تعالى : « واذا لم يهتدوا به فسيقولون . . . » وقوله : « واذا اعتزلتموهم

وما يبعدون إلا الله فأووا » وقوله : « اذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة » فليس من هذا الباب ، بل من اجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما قيل ذلك في نحو زيد حين القاء فانا اكرمه ، وذلك مطرد في اذ .

وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون فأووا وفأقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي الحال ، لأن هذه الافعال المستقبلة لما كان المقصود منها الملازمة فكأنها وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها وذلك لقصد المبالغة في اللزوم .

ولا يقع بين اما والفاء جملة نامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو جالس ، لأن الواقع بينهما كما اشير سابقاً جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة مستقلة .

وقد يقع بعد اما ما يتكرر ذكره ، وذلك اما مصدر مكرر ضمناً بعد الفاء بان يذكر بعدها ما يشتق من ذلك المصدر كما تقدم في باب الحال : نحو اما علماً فعاليم واما صفة يذكر لفظها بعد الفاء نحو اما عالماً فعالماً واما غيرهما نحو اما العبيد فدو عبيد واما زيد فقد قام زيد ، فالمترکر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما والمختار عند بني تميم ايضاً ذلك ، لكن لا على حد الوجوب ، والمعرف من المصدر يجوز فيه النصب والرفع عند الجميع كما ان المعرف من الوصف يجب رفعه عند الجميع ، واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً ، وحکى بعضهم عن بعض العرب نصبه .

قال ابن هشام : انه سمع اما العبيد فدو عبيد بالنصب واما قريشاً

فانا افضلها انتهى .

لكن نقل عن بعض النحويين انه قال ان هذه اللغة خبيثة قليلة ومع ذلك لا يجوز ذلك ، إلا اذا كان غير معرف ليكون حالا ، واما اذا كان معرفا فلا يجوز فيه الا الرفع والرفع في الجميع على الابتداء عند الجميع ، والخبر ما بعد الفاء وحده او مع تقدير مبتدأ .

واما النصب ففي الصفة على انه حال ما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق له وفي المنكر على انه حال او مفعول مطلق له ، واما غير المصدر والوصف فقد تقدم ان المعرف منه لا يجوز فيه الا الرفع الا في لغة خبيثة وذلك اذا كان غير معين ، نحو اما العبيد اذا كان المراد عبيدا غير معينين ، فالنصب حينئذ على الحال كما في الجماء الغفير . واما اذا كان المراد عبيدا معينين فالنصب على انه مفعول به لما بعد الفاء . لأن ذو عبيد بمعنى تملكتهم على ما قاله بعض المحققين . او مفعول به لما ناب عنه اما على ما قاله ابن هشام وهذا نسخة :

تبهان - الاول : انه سمع اما العبيد ذو عبيد بالنصب واما قريشا فأنا افضلها . وفيه عندي دليل على امور :

حدها : انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء . بل يجوز ان يقدر غيره بما يليق بال محل اذ التقدير هنا مهما ذكرت . وعلى ذلك يتخرج اما العلم فعالما علمما فعالما فهو احسن ما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء او مفعول لأجله ان كان معرفا او حال ان كان منكرا انتهى .

وهذه الامثلة ائما يقال اذا ادعى شخص لنفسه ثبوت امور متعددة

او يدعى له ذلك . كما يدعى ويقول انا عادل وعالم . فيسلم السامع بعض الدعاوى ويدفع بعضها . فيقول امسا عادلا فلست بعادل وأمسا عالما فعالما . والتقدير ان يكن شئ فأنت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة في ذي العلماء فعالما حال ما بعد الفاء .  
 ( لولا ) على أربعة اوجه .

الاول : ان تكون للتخصيص والعرض وقد تقدم الفرق بينهما في باب اعراب الفعل . وهذه تختص بالدخول على المضارع او ما في تأويله ؛ نحو لولا تستغفرون الله . وسيأتي تصریحه بهذه الوجه عن قريب .

الثاني : ان تكون للتوجيه والتنديم فتختص بالماضي ؛ نحو « فلولا نصرهم الذين اخذوا من دون الله قربانا آلة » .

الثالث : ان تكون للاستفهام قاله بعضهم . واستشهد بقوله تعالى ؛ « لولا اخترني الى أجل قریب » و قوله : « لولا انزل اليه ملك » . وانكر هذا الوجه بعض آخر وقال الظاهر انها في الآية الاولى للعرض وفي الثانية للتوجيه والتنديم .

والرابع : ان تكون لربط امتناع جملة فعلية بوجود جملة اسمية وهذه هي التي تقدم في باب المبتدء والخبر في قوله :

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا اشهر ( و ) قد تقدم هناك ايضا ان ( لوما ) مثله في هذا المعنى . وإذا كانتا بهذا المعنى فهما ( يلزمان الابداء اي المبتدء فلا يقع بعدهما غيره ويجب حذف خبره كما تقدم ) ذلك هناك مشروعآ هذا رأى جماعة وقال بعضهم : لولا هي الرافة لاسم الذي بعدها . لاختصاصها

بالإسماء كسائر العوامل فهي على هذا من النواسخ التي ترفع الجزئين وهو غريب فتأمل ، او نائية عن الفعل كمحروف النداء لأنها بمعنى لو لم يوجد او لو انعدم .

وقال بعض آخر : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر . قال بعض المحققين : هذا القول أقرب ، وذلك لأن الظاهر أنها لو التي تقيد بامتناع الأول امتناع الثاني كما تقدم مفصلا دخلت على لا فتكون لازمة للفعل ، لكونها حرف شرط في باقية مع دخولها على لا على حالها الأولى فتقضي الفعل ، ومعناها مع لا ايضاً باق على ما كان عليه كما يبقى مع غير لا من حروف النفي ورد هذا القول جماعة فقالوا لولا هذه الكلمة بنفسها وليست لو التي دخلت على لا ، لأن لو اذا اضمر بعدها فعل وجوباً فلابد من الاتيان بمفسر ، والمفسر اما فعل صريح كما تقدم في قول الاخفش من انه يجب كون الخبر فعلا ، او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للتأكيد والتحقيق ، لأنها بمعنى ثبت وتحقق وليس بعد لولا مفسر ، وايضاً لفظة لا لا يدل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد لولا ، وقد تقدم فيما سبق في لو ما يفيدك هنا فراجع . وكيف كان لزومها الابتداء انما هو ( اذا امتناعاً من حصول شيء ) اعني الجزء ( بوجود شيء ) اعني المبتدء بعدهما ( عقداً : نحو لولا انتم لكننا مؤمنين ) : حيث امتنع كون المتكلمين بهذه الكلام مؤمنين بوجود المدعى عليهم ومنهم عن اتباع الحق فتأمل .

( وبهـما ) اي بلولا ولو ما ( التحقيق ) ( وهو ) كما تقدم ( طلب بازداج من ) وقد تقدم آنفاً انهم بهذه المعنى تختصان بالمشاركة ، او ما

في تأويله فلا تدخلان على الجملة الاسمية ، ( وهلا ) بالتشديد ( مثلهما في افاده التخصيص وكذا الا بالتشديد ) وفتح الهمزة ( واما الا بالتفخيم فهي ) على خمسة اوجه :

الاول : ان تكون للتنبيه ، فتدخل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين : ( نحو « الا انهم هم السفهاء » وتسمى حرف استفتاح ايضاً ) .

الثاني : ان تكون للتوبیخ والانكار كقوله :

الا طعن الا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنازير

ونحو :

الا اروعه لمن ولت شبوبته واذنت بمشيب بعده هرم

الثالث التبني كقوله :

الا عمر ول مستطاع رجوعه فيرأب ما اثافتيد الغفلات

ولهذا نصب يرأب ، لانه جواب تمن مقرون بالفاء .

الرابع : الاستفهام عن النفي كقوله :

الا اصطبادر لسلمي ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وهذه الاقسام الاربعة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وقد

تقدمن بعض احكامها في باب لا التي لنفي الجنس فراجع .

والخامس : ان تكون ( المعرض كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ) للتخصيص أيضاً كما قال غيره ( وهي ) اي الا بالتفخيم اذا كان على الوجه الخامس ( مثل ما تقدم ) اي مثل الا وهلا بالتشديد

( فيما ذكره بقوله و اوينها الفعلان وجوباً ) يعني تختص بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع لفظاً او بتأويله : ( نحو لو لا انزل علينا الملائكة ) ، ونحو ( لو ما تأتينا بالملائكة ) ونحو الا تجهبون ان يغفر

الله لكم ( وقد يليها ) اي هذه الثلاثة ( اسم فيجب ان يكون بفعل مضمر ) اي مقدر ( علق ) نحو الا زيداً ضربته فيتاذهب و ( نحو فهلا بكرأ تلاعبها اي فهلا تزوجت ) هذا جزء خبر قرينته تقدير هذا الفعل ما قبله ففي سنن النسائي باب نكاح الابكار عن جابر قال : تزوجت فاتيت النبي ( ص ) فقال اتزوجت يا جابر ، قلت نعم قال بكرأ أم ثيبا فقلت ثيبا قال فهلا بكرأ تلاعبها وتلاعبك وعنده ايضا قال لقيني رسول الله ( ص ) فقال يا جابر هل اصبت امرأة بعدى قلت نعم يا رسول الله قال أبكرأ أم ايمأ قلت ايمأ قال فهلا بكرأ تلاعبك قال السندي في الحاشية قوله فهلا بكرأ اي فهلا تزوجت بكرأ وقوله تلاعبها وتلاعبك تعليم التغريب في البكر سواء كانت الجملة مستأنفة كما هو الظاهر او صفة لبكر اي ليكون بينما كمال التألف فأن الشيب قد تكون معلقة القلب بالسابق وقوله بعدى اي بعد غيبي عنك قوله ايمأ بالتشديد اي ثيبا انتهى هذا فلا وجه لما في بعض المخواشى هنا . ونحو قول الشاعر :

( الا رجلأ جزاء الله خيراً ) يدل على محصلة تبييت

( اي تروني ) رجلأ ( كما قال الخليل ) .

وقال بعض آخر انه مذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله رجلأ جزاء الله خيراً والا على هذا للتبنيه .

وقال بعض آخر : ان الا للمعنى ونون الاسم للضرورة . وعليها لا شاهد في البيت .

( او ) علق الاسم بعدها ( بظاهر مؤخر نحو ولو لا اذ سمعتهم قلتم ) فاذ ظرف معلق بقلتم اي لو لا قلتم اذ سمعتهم .

## ( هذا باب الاخبار بالذى وفروعه والالف واللام الموصولة )

( وهو عند النحوين كمسائل التمرین عند الصرفين ) . والمقصود من وضع باب التمرین في العلمين . تمرین المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب كل من العلمين من المسائل المختلفة وتنذكيره إياها .

مثلاً يسئل في علم الصرف انه كيف يبني من باع وقال وعمل على وزن عسل ، فيجاب بأنه يبني منها بنية وقول وعمل باظهار النون فيها للالتباس بفعل بتضييف العين او ادغم النون فيما بعدها ، فيتذكرة المتعلم انه لا يدغم من الحروف المتقاربة المخرج في الكلمة اذا يؤدي الى اللبس .

ويسئل انه كيف يبني من دعا على وزن اسم ، فيجاب بأنه يبني دعوا بكسر الدال وسكون العين ان قلنا ان اصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، او دعوا بضم الدال والسكون ان قلنا ان اصله سمو بضم السين والسكون فلا يحذف من دعا شيء وان حذف من الاسم عجزه وأسكن فاته وزيد فيه همزة الوصل لذاك . لأن ذلك كلها على خلاف القياس ، فيتذكرة بذلك المتعلم ان ما كان على خلاف القياس يقتصر فيه على موضع وروده ولا يجري في غيره هذا في علم الصرف .

واما في علم النحو فكتذكير المتعلم بان الحال والتمييز لا يجوز تعريفهما وضمير الشأن واسماء الاستفهام يجب تصديرهما ونحو ذلك ما يأتي تفصيله .

(ماقيل اخبار بالذى عنـه) كان يقول المعلم للمتعلم ليدرـبه ويجرـبه أخـبرـه عن زـيدـاً في قولـك ضـربـت زـيدـاً بالذى ظـاهرـه انه يـأـمر المـتعلـم ان يـجـعـل زـيدـاً مـبـتدـه بـقـرـيـنةـه عنـ والـذـى خـبـرـاً بـقـرـيـنةـه الـباءـ . لـكـنهـ ( ليسـ عـلـى ظـاهـرهـ بلـ هو مـؤـلـفـهـ ) ايـ مـدـخـولـهـ عـنـ ايـ زـيدـاًـ فيـ المـشـالـ فـ المـجـوابـ ( خـبـرـ مؤـخـرـ وـجـوـبـاًـ عـنـ الذـى حـالـ كـونـهـ ) ايـ الذـىـ فيـ المـجـوابـ ( مـبـتدـهـ قـبـلـ ) ايـ فيـ اولـ المـجـوابـ ( استـقـرـ ) فـ الـباءـ الدـاخـلةـ فيـ كـلامـ المـعلـمـ عـلـىـ الذـىـ لـلاـسـتـعـاهـةـ . كـماـ فيـ قولـكـ : كـتـبـتـ بـالـقـلـمـ كـماـ انـ عـنـ الدـاخـلةـ عـلـىـ الضـمـيرـ بـعـقـيـدـهـ بـاءـ السـبـيـةـ .

( وسُوْغ ذلِك الاطلاق ) اي اطلاق المخبر عنه على ما يجعل خبراً كثيراً في المثال ( كونه في المعنى ) اي في الحقيقة ( مخبراً عنه ) كما يأتي بيانه في بيان المثال . ( وما سواهما اي ) سوا الذي وزيداً ( ما في الجملة . فوسطه بينهما صلة للذى ) بلا تغيير شيء منها . ويكون عايدها خلف ) زيداً الذي صار في الجواب ( معطى التكميلة اي الخبر نحو ) ان يقول المعلم في الجواب : ( الذي ضربته زيد فذا ضربت زيداً كان فابتداً له ) اي : ضربت زيداً اليها المعلم ( بموصول ) وهو الذي ( واخترت زيداً في التركيب ) الذي اجبت به المعلم ( ورفعته على انه خبر ووسيط بينهما ) اي بين الذي وزيداً بعد رفعه ( بضربيت ) لأجل كونه ( صلة للذى وجعلت العايد خلفاً لزيد الخبر ) حال كونه متصلة بضربيت فادر المأخذ ) اي ! تعلم طريق الجواب ( وقس ) . والفرق بين الجملة الاولى اعني : ضربت زيداً . والجملة الثانية اعني : الذي ضربته زيد مع كون مفادهـما واحدـاً : وهو الاخبار عن مضروية زيد لك ان الاولى تستعمل في مقامـين :

الأول : فيما لا يعرف المخاطب ان لك مضروباً في الدنيا .

والثاني : فيما لا يعرف المخاطب ان لك مضروباً ، لكنه لا يعرفه بشخصه . واما الثالثة فلا تستعمل الا في المقام الثاني ، لأن مضمون الصلة يجب ان يكون معلوماً للمخاطب ولو من وجه .

قال التفتازاني : وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقدان المخاطب يعرفه بكونه حكماً عليه بحكم حاصل له ، فلذا كانت الموصولات معارف انتهى .

وانما اختاروا للأخبار الذي وفروعه دون من وما وسائر الموصولات لانه ام الباب واكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاف واللام فاختاروه أيضاً لكثره التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما يأتي تفصيله فيحصل للمتعلم درية في الصناعة .  
 ( وبالذين ) اذا كان المخبر عنه في المعنى تشبيه ، ( والذين ) اذا كان جمعاً ، ( والي ) اذا كان مؤنثاً ، ( اخبر ) حال كونك ( مراعياً في الضمير ) العائد ( وفاق المثبت اي : المخبر عنه في المعنى ) اي ما اخرته وجعلته خبراً فتقول في نحو بلغت من الزيددين الى الفهروين رسالة اذا اخبرت عن الزيددين ( المذان بلغت منها الى العمروين رسالة الزيدان ) وفي نحو بلغت من الزيددين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن العمروين ( الذين بلغت من الزيددين اليهم رسالة القمرون ) وفي نحو بلغت من الزيددين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن الرسالة ( التي بلغتها من الزيددين الى العمروين رسالة ) .

وليعلم انه ليس الحكم منحصراً في هذه الاسماء الثلاثة المذكورة في النظم بل يجري في اللثان واللائي واللاتي وال الأولى ، وامثلتها واضحة .

( هذا وما ذكر ) للاسم الذى يخبر عنه ( شروط ) مقدالة ، كما يصرح الشارح تقلاً عن المصنف ! وهى ثمانية اذا كان الاخبار بالذى ، ويزيد عليها ثلاثة اخرى اذا كان الاخبار بال ، فت تلك احد عشر ، ذكر الشارح ثلاثة منها فيما يأتى . ( وأشار ) المصنف ( الى ) سبعة منها : ثلاثة منها للاخبار بال كما يأتى . و ( اربعة منها ) للاخبار بالذى ؛ الاول والثانى : ما اشار اليه ( بقوله قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه هنا قد حتم ) حاصل الكلام : ان الشرط الأول ان يكون ما يخبر عنه قابلاً للتأخير ، لما سبق في اول الباب من وجوب تأخيره . ( فلا يخبر بما لا يقبل التأخير كضمير الشأن ) في قوله هو زيد منطلق . لأنك لو اخبرت عنه ابطلت استحقاقه صدر الكلام .

( و ) كذلك ( اسماء الاستفهام ) وكل ما له صدر الكلام كأسماء الشرط وكم الخبرية ونحوهما . وكذلك ما لا يقبل التأخير لا للصدارة بل لمانع آخر كالضمير في نعم وبشـ . لأن المقصود من الاضمار فيما الابهام . ثم التفسير للتغفيم فلو ابرز واخر فات الفرض من الاستثار ومثله الضمير في ربه رجالـ .

قال التفتازاني : هذا اي قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التغفيم والتعظيم : هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن . وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم انتهى ملخصـ .

( نعم يجوز الاخبار ، بما يقبل خلفه التأخير كالثاء من قمت ) فان خلفه اعني : انا وانت يقبل التأخير . فيجوز الاخبار عنه ( ذكره ) المصنف ( في التسهيل ) لكن يجب أن يكون الضمير القائم مقام

الناء . سواء كان للتتكلم او للخطاب غائباً . لرجوعه الى الموصل : وهو غائب لأن المظاهرات كلها غيب قاله الرضي فتقول : الذي قام انا او انت : ففي قام ضمير غائب قام مقام الناء من قمت . وآخر انا او انت بدلا عن الناء لأنها ضمير متصل لا يجوز تأخيرها . لعدم جواز انفصالها . واما قوله عليه الصلة والسلام : « انا الذي سمعت امي حيدره » حيث جاء الضمير ضميراً متكلماً فهو من باب الحمل على المعنى .

قال المرزوقي في المعلوم : كان القياس ان يقال عليه الصلة والسلام سمعته : حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصل ، لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر اي الخبر هو عين الاول اعني : المبتدء ، لم يبال برد الضمير الى الاول اي ايراده موافقا له كذا فسره الخواجہ في حاشية المطول في بحث الالتفات .

وتحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس ، وهو مع ذلك قبيح عند النحوين : حتى ان المازني قال لو لا اشتهر ار مورده اي . لو لم يكن هذا الكلام مشهوراً عن هورب الفصاحة والبلاغة ولو لا كثرته اي : كثرة هذا النوع من الكلام المذكور فيه ضمير المتكلم في صلة الموصل ، لرددته انتهی ، مع ادنى تغيير للتوضيح .

والشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعریف ، (و) لذا (لا) يخبر (عما لا يقبل التعریف كالحال والتمیز ) ، وال مجرور بهكم واسم لا التي لنفي الجنس ونکرة يستفاد منه ما لا يستفاد من المعرف كالتفخيم في اي رجل ، والاستغراق في كل رجل ، وما من رجل مثلاً لو قلت في جاءني رجل اي رجل اذا اخبرت عن اي رجل : الذي جاءني

رجل هو اي رجل ، لا يدل المفظة هو على التطبعين المستفاد من تشكير اي رجل ، ولو قلت في جاء زيد راكبا وفي رايتها احد عشر كوكبا اذا اخبرت عن راكبا وكوكبا الذي جاء زيد ايه راكب . والذى رأيت احد عشر ايه كوكب لكتبت قد نصبت المضمون في المثال الأول على الحال وفي الثاني على التمييز . وذلك لا يجوز ، لأن الحال والتمييز مما يجب تشكيره وقسى على هذا الباقي .

(و) لكن (لو ترك) المصنف (هذا الشرط) الثاني . (لعلم من الشرط الرابع . كما قال في شرح الكافية) . وأشار المعشى الى وجده بقوله فان الشرط الرابع اخص والأخص مستلزم للأعم انتهى . والشرط الثالث والرابع ما اشار اليه بقوله : (كذا الغنى عنه باجني او بضمير شرط ) حاصله :

ان الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا للاستفهام عنه باجني اي : شيء آخر بان يصح وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد في المثال المذكور في اول الباب اعني : ضربت زيدا . فانه يصح وقوع عمرو موقعه في تركيب آخر . فيقال ضربت عمروأ . ( فلا يجوز الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته ) لأنه لا يصح وقوع اجني اي : شيء آخر موقعه . لفوات العائد الى المبتدء . فلا يخبر عنه . لأنه لا يصح وقوع شيء آخر . كعمرو وبكر مقامه لما ذكر .

توضيح ذلك : انك لو اخبرت عن الهماء . يجب عليك ان تفصله وتؤخره لتجعله خبراً وتأتي بضمير آخر مقامه متصلًا بالفعل . وتقول الذي زيد ضربته هو . وحيثئذ ان جعلت الضمير المتصل الذي هو خلف معطي التكملة عائدًا الى المبتدأ اعني : زيد . كما كان كذلك قبل

الاخبار . بقيت الصلة بلا عائد . لأن قوله هو في الاخير . ليس من اجزاء الصلة . وهو وان كان عائداً الى الموصول . لكن عوده إليه ليس من حيث الموصولة . بل من حيث المبتدئية والخبرية . وان جعلته عائداً الى الموصول . كما هو شأن خلف معطي التكملة بقى خبر المبتدء اعني زيد وهو جملة خالياً من عائد الى المبتدء . لأن قوله هو في الاخير ليس من اجزاء خبر زيد بل هو خبر لمبتدئه اعني الذي . وعائد إليه .

الشرط الرابع : ان يكون المخبر عنه قابلاً للأستفناه عنه بالضمير فلا يجوز الاخبار عن الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف والمجرور بحقه وبمد ومتذ ونحو ، بما لا يدخل على الضمير .

اذ لا يضر هذه لاشيء . وكذا لا يخبر عن بعض ما ذكر في الشرط الثاني لما ذكر فيه . ولا يخبر أيضاً عن كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم كونه اسماً ظاهراً كفاعل حبذا والمعارف الواقعه حالاً كوحده وجهده وال伊拉克 ووجهه ظاهر .

( و ) لا يخبر أيضاً ( عن موصوف دون صفتة ، ولا صفة دون موصوفها ) لأن الضمير لا يقع صفة . ولا موصوفاً ( ولا ) يخبر عن ( مضاد دون مضاد إليه ) لأن الضمير لا يضاد . ( ولا ) يخبر عن ( مصدر عامل ) . لأن ضمير المصدر لا يعمل كما تقدم ذلك في باب اعمال المصدر وذلك لأن مادة الفعل مؤثرة في العمل والاضمار يزيل المادة . وكذلك كل ما كان المادة دخيلة في عمله كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة . فنحو قائم في زيد قائم . لا يجوز الاخبار عنه . إلا اذا قلنا بأنه لم يعمل في الضمير المستتر . نظراً إلى

كونه اسمًا مستغنىًّا عن الفاعل . كل ذلك يعرف بالتأمل ، فلا يحتاج إلى المثال ( فراع ما دعوا ) في كل ما يقال لك أخبر عنه : حتى لا تتشبه وتخبر بما فيه مانع من الموانع من حيث الصناعة .

والشرط الخامس ما أشار إليه الشارح بقوله : ( وزاد ) المصنف ( في التسهيل اشتراط أن لا يكون في أحدى الجملتين المستقطبتين ) ليست من باب التنازع ، ولا متعاطفتين بالفاء ( فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو ) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو وزيد .

لأن جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة ( بخلافه من أن قام زيد قعد عمرو ) فيجوز الاخبار عن زيد فيها ، فتقول : الذي ان قام قعد عمرو زيد ، لأن الشرط والجزاء كجملة الواحدة يكتفي فيها بضمير واحد وهو مستتر في قام عائد الموصول ، وبخلاف ما إذا كانت الجملتان من باب التنازع ، فيجوز الاخبار عن المتنازع فيه من نحو : ضربني وضررت زيداً ، ومن نحو اكرمني واكرمنته عمرو ، فتقول في الاخبار عن زيد : الذي ضربني وضررت زيد ، وعن عمرو الذي اكرمني واكرمنته عمرو ، لوجود العائد للموصول حينئذ . وهكذا المتعاطفتين بالفاء . فيجوز الاخبار عن كل واحد من الاسمين في نحو يطير الذباب فيغضب زيد . تقول في الاخبار عن الذباب : الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد لأن الجملتين المتعاطفتين بالفاء الموصول بهما يكتفي فيما يضمنه واحد تنزيلاً لهما منزله الشرط والجزاء ، لما في الفاء من معنى السبيبة كما تقدم في باب عطف النسق في قوله :

واختص بفاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر انه الصلة  
 ( و ) الشرط السادس : ما زاد ( فيه ) ؟ اي في التسهيل  
 ( الكافية ) وهو ( اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن ) اسم  
 يلزم النفي .

وقد عقد له الشارح في كتابه المزهر باباً فقال . ذكر الالفاظ  
 التي لا تستعمل إلا في النفي وجعل منها نقلأً عن كتاب الجمهرة كتبيع  
 وعريب ودبيح وربى وطوري وطوراني ونافخ ضرمه ونافخ نار  
 ووابر وشفر وكراب وصافر ونمى وديار وديور ، ثم جعل منها نقلأً  
 عن ابن السكيت والتبريزى لفظة أحد .

قال بعض أرباب المذاشى نقلأً عن كتاب التلويع : إن أحداً إذا  
 كان همته اصلية لا يستعمل في الإيجاب أصلاً . وهذا يكون اسمـاً  
 لمن يصح أن يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهو في  
 معنى العموم . وقد يكون اسمـاً للعدد المخصوص بمعنى العدد الواحد  
 وهذا همته منقلبة عن الواو وجممه أحد انتهى بأدنى تغير . فعلم  
 أن لفظة ( أحد من نحو ما جاءني من أحد ) من القسم الأول . فلا  
 يجوز الاخبار عنه . لانه لو قيل الذى ما جاءني أحد لزم وقوعـه في  
 الإيجاب . فإنه خبر الذى وفاعل جاءنى ضمير مستتر فيه وهو خلف  
 أحد . هذا بيان ما يقتضيه المقام . وسيأتي نظيره في أوائل باب  
 أسماء العدد .

( و ) والشرط السابع ( وروده مرفوعاً فلا يخبر عن ) شيءـما  
 لا يجوز رفعـه اعني ( غير المتصرف من المصادر ) كسبحان ولبيك ونحوهما  
 ( والظروف ) غير المتصرفة المذكورة في باب المفمول فيه عند قوله :

وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او غيرها من الكلم فيجوز الاخبار عن تأديبا في قوله ! ضربت زيداً تأديباً ، وعن يوم الجمعة في قوله ! سرت يوم الجمعة فتقول : (الذى ضربت زيداً له تأديب ، والذى سرت فيه يوم الجمعة .

والشرط الثامن : الذى لم يذكره أن يكون المخبر عنه في جملة خبرية ، فلا يجوز الاخبار عن اسم في الجملة الانشائية والطلبية ، لأن الصلة كما تقدم في باب الموصولات لأن تكون إلا خبرية .  
تكملاً - وفيها مسائل :

الاولى : قال جماعة : يتمذر الاخبار بالذى عن اسم في جملة مصدرة بالذى لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً فأن تغايراً لفظاً كان جائزأ و قال بعضهم : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النعامة رياضة للمتعلمين . و تدريباً لهم نحو الذى الذي في داره عمرو زيد : فقوله في داره صلة للذى الثاني . وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبره وهو مع صلاته وخبره صلة للذى الاول وعائده الضمير المجرور في داره وزيد خبره . ومعنى المثال : ان الذى يسكن في داره عمرو هو زيد .

الثانية : يجوز الاخبار عن مجموع الصفة والموصوف فتقول في اكرمت زيد العاقل : (الذى اكرمه زيد العاقل .

الثالثة : يجوز الاخبار عن المصدر العامل مع معموله . فتقول في نحو عجبت من دق القصار الثوب : (الذى عجبت منه دق القصار الثوب . وكذلك المصدر الغير العامل فيجوز ان يقال فيرأيت ضربك الذي رأيته ضربك .

الرابعة : لا يجوز الاخبار عن التمييز المجرور للاعداد ، لوجوب كون المفسر صريحاً في تعين جنس العدد ، والاضمار يدخل بذلك . وبعضهم جوزه كقولك في هؤلاء عشرة رجال : الذين هؤلاء عشرتهم رجال ، وكذا المقادير والأعداد نحو راقدون في قوله : هندي راقدان خلا وعشرة في المثال المذكور فلا يخبر عنهما فان الاعتبار باتفاقهما . ومن هذا القبيل المجرور بمذ ومنذ .

الخامسة : لا يجوز الاخبار عن غلامه في قوله : زيد ضربت غلامه فلا يقال : الذي زيد ضربته غلامه ، لأنك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول بقى المبتدء بلا عائد واذا جعلته عائداً الى المبتدء ، بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع .

السادسة : يجوز الاخبار عن جموع المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد في قوله : اكرمت غلام زيد فتقول: الذي اكرمه غلام زيد واما البدل والمبدل منه : فبعضهم لا يجوز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معاً كالمضاف والمضاف اليه ، لأن البدل مبين للمبدل منه ، فلا يفرد منه ، ولأن الصلة تخلو من العائد ان اخترت عن البدل نحو اكرمت زيداً اباك . ان قلنا ان البدل في حكم تكرار العامل ، وذلك لأنك ان قلت الذي اكرمت زيداً اباك ابوك فالضمير اعني : اباك من اجزاء العامل في البدل المحذوف ، لا من اجزاء العامل في المبدل المذكور فاذن يبقى الصلة اعني : العامل المذكور بلا عائد الى الموصول ويجوز بعضهم لل الاخبار عن كل واحد منهما وعنهم جميعاً ، فيقول في المثال المذكور خبراً عن المبدل منه : الذي اكرمه اباك زيد ، وخبرآ عن البدل الذي اكرمه زيداً ابوك وخبرآ عنهمما الذي اكرمه زيد ابوك

هذا في بدل الكل . وخالفوا في بدل البعض . والاشتمال . فجوازه بعضهم . اذ الضمير نفس ما بعده فيجوز عنده ان يقال : الذى كسرته رأسه زيد مخبراً عن المبدل منه . والذى كسرت زيداً اياه رأسه مخبراً عن البدل . وكذا الذى سرقته ثوبه زيد مخبراً عن المبدل منه والذى سرقت زيداً اياه ثوبه مخبراً عن البدل . ومنعه بعض آخر مستدلاً بان الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر المخبر عنه .

السابعة : لا يجوز الاخبار عن الفاظ التأكيد . اذ المعتبر فيها في افاده التأكيد نفس الفاظها . ولأن المخبر عنه يبقى تأكيداً بلا موكد بالفتح ، وكذلك عطف البيان بدون المعطوف عليه .

الثامنة : لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه في الاعلام والمعنى كامر القيس وابي القاسم وابن عرس وسام ابرص ، اذ المضاف اليه فيها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ، ولعله هذا هو الوجه فيما نسب الى ولي الله الغالب : من انه عليه السلام كتب في حالة الجر ابو طالب بالواو ، وهكذا كل جزء من جزئى المركب كخمسة عشر وبعلبك .

الثامنة : لا يخبر عن مذ ومنذ ، فانهما لا يضران وكذا كل اسم ظاهر قام مقام المشمر نحو الحافة ما الحافة ، لأن الفرض منه التفخيم والضمير لا يفيده . ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان وكاد وأخواتهما والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ .

الحادية عشر : لا يجوز الاخبار عن الضمير المجرور برب ، والمرفوع بنعم وبشـ، لما ذكر سابقاً ، ولأن الضمير فيها لا يعود الى ما تقدم من الموصول ؛ وذلك لأن الضمير فيها لا يجيء الا مبهمآ مفسراً بما بعده

وانما اطلنا الكلام في المقام تفصيلاً لما اجمل سابقاً ، وحرضاً على تدريب المتعلم والمرجو من الله ان يكون في هذا القدر من التعمير كفاية لمن له بصيرة ودرأة . وفي الباب مسائل اخرى معقدة اعرضنا عن ذكرها كمسائل معمول المتقناعين وافعال القلوب والذكى المتدرب يقدر على استخراجها بعد اتقان المسائل المتقدمة لانه قد اشرنا الى بعضها اجمالاً والله الموفق والهادى الى سوء الطريق .

( واخبروا هنا ) : اي في هذا الباب ( بال ) الموصولة ( عن ) بعض ما اي عن ( جزء كلام ) يجتمع فيه الشروط الشمائية المذكورة مع ثلاثة شروط اخرى :

الاول : ان ( يكون فيه ) اي في الكلام ( الفعل ) وبعبارة اخرى يكون المخبر عنه جزء من اجزاء الجملة الفعلية .

والشرط الثاني : ان يكون الفعل فيها ( قد تقدم ) بان لا يتقدم عليها حرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام ، وسيأتي وجه الاشتراط بذلك .

الشرط الثالث : ( ان صح صوغ صلة ) اعني اسم الفاعل والمفعول ( منه اي من الفعل المتقدم لال بان كان متصرفاً ) ليصاغ منه الوصف الصريح ، لانه يجب كون صلة ال وصفاً صريحاً كما تقدم في باب الموصول في قوله :

وَصَفَةُ صَرِيقَةِ صَلَةِ الْمُوَصَّلِ وَكُونُهَا بِمَعْرِبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

( كصوغ واق ) : اعلاه كاعلاه قاض . ومعناه حافظ ( من وقى الله البطل اي الشجاع فاذا اردت الاخبار بال ) عن الفاعل في هذه الحملة اي ( عن الاسم الكريم ) تشقق اسم فاعل من وقى وتجعله صلة

لال و تؤخر الاسم الكريم خبراً لها و تأتي بضمير يصتبر في اسم الفاعل المشتق من وقى عائداً لها ، و ( قلت الواقي البطل الله ) ، فرفع الله حينئذ على الخبرية و قبل الاخبار كان على الفاعلية ( او ) اذا اردت الاخبار عن المفعول في هذه الجملة اعني البطل فتشتق اسم مفعول من وقى وتجعله صلة لال و تؤخر المفعول اعني البطل خبراً لها فترفعه و تأتي بضمير يارز يتصل باسم المفعول خلفاً ( عن البطل ) منصوباً عائداً لها و ( قلت الواقيه الله البطل ) برفع البطل على الخبرية وكان قبل الاخبار منصوباً على المفعولية ولا يجوز حذف الضمير ، لأن عائد ال لا يحذف إلا في الضرودة واما اتصال الضمير العائد وانفصاله فيعرف مواجهة ما ذكر في باب المثماائر فتذكر ، اذا اردت الاخبار عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد تقول : المضروب زيد ، لفظة ال في جميع هذه الصور مرفوعة على الابتدائية نقل اعرابها الى مدخلها وقد تقدم وجهه في باب الموصولات ، فراجع .

( ولا يجوز الاخبار بال عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل ) فان قلت : ما المانع ان يخبر عن زيد في المثال المذكور في قال القائم زيد ، فلنـا المانع ان القائم قبل الاخبار اي ! قبل وقوته صلة لال مفرد وبعدـه جملة وفي معنى الفعل كما تقدم وجه ذلك في باب الموصولات فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر ، ( ولا ) يجوز أيضاً الاخبار ( من ) زيد في قوله : ( مازال زيد قائماً ) او سبقـونـ زيد ( لـنـدـ تـقدـمهـ ) اي الفعل ، ولأنه اذا بني اسم الفاعـلـ من الفعلـ في الامثلة المذكورة يكون قائماً فتفوت معانـي تلك المـرـوـفـ الدـاخـلـةـ على الافعال المذكورة .

( ولا ) يجوز أيضاً الاخبار ( من ) زيد في قوله ( كاد زيد ) أن ( يفعل ) وعسى زيد ان يقوله ولا من فاعل نعم وبش اذا كان اسمه ظاهراً ، وكذلك ليس زيد قاتلاً ( اعدم تصرفه ) اي : لعدم كون كاد ونحوه من الافعال المذكورة متصرفاً بحيث يمكن ان يصاغ منها اسم فاعل صلة لال ، الا بعضاها عند بعضهم اما عن خبر كاد وآخواتها فقيل : انه ايضاً كذلك . لكن لا من حيث كون هذه الافعال غير متصرف ، بل من حيث ان المعتبر فيها لفظ الخبر . لأن الملموظ في اخبارها الدلالة على الحال او الاستقبال والاضمار يدخل بذلك ( هذا ) حكم الاخبار بال من حيث وجود الشرائط وعدمه .

واما حكم الضمير العائد الى الـ . فهو انه ( اذا رفعت صلة الـ ضميرآ راجعاً الى نفس الـ ) : بان تكون صلتها جارية على من هو له كمثال المذكور في كلام الشارح مخبرآ فيه عن اسم الكريـم . فحيـنـذاـ ( استـرـ ) الضمير العائد ( في الـصلةـ ) وجـوباً : ( فـتـقولـ فيـ الـاخـبـارـ عنـ التـاءـ منـ بلـغـتـ منـ الـزـيـدـيـنـ لـلـعـمـرـيـنـ رسـالـةـ المـبـلـغـ منـ الـزـيـدـيـنـ لـلـعـمـرـيـنـ رسـالـةـ اـنـاـ ) ! فـفـيـ المـبـلـغـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ رـاجـعـ الىـ نفسـ الـ . وقد تقدم آنـفـاـ انه اذا اـخـبـرـ عنـ ضـمـيرـ المـتكلـمـ اوـ المـخـاطـبـ . يـجـبـ انـ يـكـونـ الضـمـيرـ القـائـمـ مـقـامـ غـائـبـاـ لـكـونـهـ عـائـداـ الىـ المـوـصـولـ . وـالـعـائـدـ فيـ بـابـ الـمـوـصـولـاتـ يـجـبـ انـ يـكـونـ ضـمـيرـاـ غـائـبـاـ ، إـذـ لمـ يـعـهـدـ كـونـ العـائـدـ فيـ ذـلـكـ الـبـابـ غـيرـ غـائـبـ . وقد تقدم آيـضاـ الـكـلامـ فيـ كـلامـ اـمـامـ الـمـوـحدـيـنـ عـلـيـهـ سـلـامـ اللهـ ربـ العـالـمـيـنـ .

( وـاـنـ يـكـنـ ماـ رـفـعـتـ صـلـةـ الـ ضـمـيرـاـ ) عـائـداـ الىـ ( غـيرـهاـ ) بـأـنـ تـكـرـرـ الـصـلـةـ جـارـيـةـ عـلـىـ غـيرـ منـ هـيـ لـهـ ( اـبـينـ ) الضـمـيرـ ( وـانـفـصلـ )

كما تقدم ذلك في باب الضمائر عند قوله :  
 وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المنفصل  
 (فنتول في الاخبار عن الزيدين من المثال المذكور: المبلغ اذا منها الى  
 العمروين رسالة الزيدان و ) تقول في الاخبار ( عن العمروين : المبلغ  
 اذا من الزيدين اليهم رسالة العمرون ، و ) تقول في الاخبار ( عن  
 الرسالة : المبلغها اذا من الزيدين الى العمروين رسالة ) فانا في جميع  
 الصور الثلاث فاعل المبلغ ، والمبلغ غير جار على من هو له . لان  
 المبلغ هو المتكلم . لان فعله المشتق منه اعني : بلغت مسند الى المتكلم  
 وال في جميع تلك الصور لغير المتكلم لانها نفس الخبر المتأخر .  
 وهو الزيدان في الصورة الاولى . والعمرون في الثانية . والرسالة في  
 الصورة الثالثة . فلذلك ابين انا وانفصل فتدبر جيداً وقس ولا تقتصر  
 على ما ذكر .

### « هذا باب أسماء العدد »

وهي الفاظ وضفت المعد المعن . يبين بها كمية الاشياء . فخرج  
 الجمجم . لانه وضع لعدد غير معين ، وكذلك المئات والالاف والعشرات  
 والأحاد ، وكذلك البعض والنصف ، لانها وضفت المعد المبهم ، وخرج  
 ايضاً رجل ورجلان ، لانهما لم يوضعوا للدلالة على العدد المبين فحسب  
 بل له وللجنون ، ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من  
 اسماء العدد . واما اهل الحساب كما في بعض حواشي خلاصة الحساب  
 فليهم في تعريف العدد قوله :

الأول : انه ما ساوي نصف جموع حاشيته القربيتين او البعيدتين كالعشرة مثلاً فان حاشيته القريبة السفلية تسعه ، والعلينا احد عشر وبمجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف جموع الحاشية القربيتين وحاشيتها البعيدة ان ثمانية واثنا عشر او سبعة وثلاثة عشر او ستة واربعة عشر ، وهكذا سافلأ وصاعدأ ، وايا من الحاشية القربيتين تؤخذ يصير المجموع عشرين فتساوي العشرة نصفها .

القول الثاني : انه كثرة مركبة من احاد ، فعلى هذا القول يخرج الاثنين وواحد ، وعلى القول الاول يخرج الواحد فقط .

وقال بعضهم : الاثنين ليس بعدد ، لأن الفرد الاول : وهو الواحد ليس بعدد ، لأن العدد ما كان زائداً على الواحد ، فكذا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول أيضاً عدداً . وفيه تناقض ظاهر فتأمل .

وأصول اسماء العدد التي يرجع اليها جميع اسماء العدد في لغة العرب اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وما عداتها متفرع منها بقافية كمائتان والقاف ، او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكأحد ومائة وكمائة والف ، وكذا احد عشر ، لأن اصلما العطف ، ولذلك يقال لها التزكيب التضمني ، او باضافة نحو ثلاثة وثلاثة آلاف .

ولا يجمع بين الواحد ومعدوده ، فلا يقال رجل واحد ، وكذا الاثنين فلا يقال رجلين الاثنين الا لذكورة ، لأن قولك رجل ورجلين يفيده الجنسية والمدد فلا حاجة الى ذكر العدد بخلاف الباقي .

واما قوله تعالى : لاتتخذوا اليدين اثنين : انما هو الله واحد حيث جمع بينهما والمعدود فلنكتة ، بينهما التفتازاني حيث قال : ان لفظ

الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنية ، وكذا الله حامل لمعنى الجنسية والوحدة ، والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لاثبات جنسه فوصف الهين باثنين والله بواحد يضاهى لهذا الغرض وتفسيراً له ، قال : وهذا الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال : الاسم الحامل لمعنى الافراد والثنائية دال على شيئاً : الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أردت الدلالة على أن المعنى به منها والذي يساق له الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكده هذا كلامه . وقوله يؤكده أي يقرره ويتحققه ، ولم يقصد أنه تأكيد صناعي ، لأنه إنما يكون بتكرير لفظ المتبع . او بالفاظ مخصوصة انتهى محل الحاجة من كلامه .

ولفظ **الواحد** اسم فاعل من **وحد** يحد كوعد يعد ، معناه العدد المنفرد يجمع على واحدون ووحدان كشبان . والصفة المشبهة منه **وحد** يفتح الحاء وكسرها ووحيد وقد يبدل الواو همزة فيقال في **وحد أحد** نظير وجوه واجوه اذا ابدل الواو في اول الكلمة قياس ان كانت مضبوطة وشاذ ان لم تكن . واما **احدى** فهو قياس عند بعضهم ، نظير الدة في **ولدة** ، وشاذ عند آخرين .

واذا استعمل في الاعداد المركبة اختاروا **احد واحدى** على **واحد واحدة** ، الا اذا كان المراد معنى جاعل كما سيأتي عن قريب . وقد يستعمل في الاعداد المركبة لغير معنى جاعل **واحد وواحدة** ، لكنه قليل فيقال : **واحد عشر وواحدة عشرة** **واحد وعشرون وواحدة عشرون** وربما **قيل وحد عشرة** ، ويستعمل **احد واحدى** في غير الاعداد المركبة

أيضاً مضافين نحو احدهم واحديةن ، ولا يستعمل احدى الا في الاعداد المركبة ، او مع الاضافة . واحد يستعمل للعموم بعد النفي وشبيهه وبعد الشرط نحو وان احد من المفركين استجراك . ويلزمه حينئذ الافراد ، والتذكير نحو لستن كاحد من النساء . وتعريفه حينئذ نادر ولا يقع أحد في الايجاب اذا اريد به العموم كما تقدم فلا يقال لقيمة أحداً الا زيداً ، ويستعمل واحد ايضاً لعموم العقلاء في غير الموجب لكنه يؤثر في المؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهم . وقال بعضهم : همزته حينئذ اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب فهي بدل اتفاقاً .

والناء في اثنان للتأنيث كما في ابستان والهمزة في اوله عوض لامه وهو الياء ، لازمه من الشف ، والناء في ثنان كذلك . وقال بعضهم : ان الناء في اثنان أيضاً كذلك . وابدال الناء من الياء قليل كاخت ومن الواو كثير نحو تراث وتقوى ، والالف في اثنان عوض عن اللام والالف قبل النون فيه منقلبة عن اللام ، ولذا كانت من ملحقات التثنية لانفسها .

( ثلاثة بالناء قل وما بعدها المشرفة اي : معها في عد ما احاده مذكورة ) نحو ثلاثة رجال ، وعشرة دنانير ( وفي عد الصند وهو الذي احاده مؤنثة جرد من الناء ) نحو ثلاثة اماء ، وعشرون افراص ، وانما عكس الامر يعني ! حذفت الناء من عدد المؤنث واثبتت مع عدد المذكر لأن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضمه ، لانها اي الاعداد ما فوق الاثنين اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة ، فالاصل أن تكون بالناء كما انه يعبر كذلك اذا اريد بالعدد المطلق

من غير نظر الى معدود نحو ستة ضعف ثلاثة ، واربعة نصف ثمانية  
ولا يقال سنت ضعف ثلاث ، واربع نصف ثمان ، فاستصحب الاصل  
مع المذكر ، لكونه ايضاً الاصل كما بين ذلك في باب غير المنصرف ،  
ولكون المذكر مقدماً في الرتبة ، وحذفت التاء مع المؤنث فرقاً بين  
المذكر والمؤنث ولم يعكس لما قلنا من ان المذكر اسبق ( و ) ليعلم ان  
( الاعتبار في التذكير والتأنث في غير الصفة باللفظ ) كما مثلنا في  
اوائل هذه المسألة .

( وفيها: ) اي في الصفة الاعتبار ( بموصوفه المني ) ، لا نفس الصفة فان كان الموصوف مذكراً انت العدد ، وان كان مؤثناً ذكر .  
قال الله تعالى : من جاء بالحسنة فله عشر امثالها : بترك النساء ، لأن الموصوف المني فيها مؤثناً اي عشر حسنة امثالها ولو لا ذلك الاعتبار لقيل : عشرة بال النساء ، لأن المثل الذي هو واحد الامثال مذكور ، ونحو عندي ثلاثة رباعات اي رجال رباعات يقال : رجل ربعة اي لا طويل ولا قصير .

وإذا كان الممین جمیعاً ينظر إلى مفرده فان كان مفرده مؤنثاً حقيقةً نحو ثلاثة طوالق او بجازباً نحو ثلاثة عيون ، حذفت التاء من العدد وجوباً ، وان كان مفرده مذكراً نحو ثلاثة رجال ثبتت التاء في العدد وجوباً ، ولا فرق في الصورتين بين كون المفرد او الجمیع ذا تاء او غيرها .

وإذا كان المفرد جائز التذكير والتأنيث كالمسان جاز في العدد التذكير والتأنيث نحو خمس السنة وخمسة السنة .

واذ كان المعنون اسم جمع كتخيل او اسم جنس كتمثيل فان كان

مختصاً بالمذكر كالرمحط والقوم فالناء في المدد واجب ، قال الله تعالى :  
 تسعه رمحط وان كان مختصاً بالمؤنث فحذف الناء في المدد واجب نحو  
 ثلاث مخاض ، لأنها بمعنى النون المزامل وان كان مشتركاً بين المذكر  
 والمؤنث كالمخيل والغمم والابل ، لأنها تستعمل في المذكر والمؤنث ، فان  
 صرخ في الكلام على احدهما فالاعتبار بالتصريح نحو عندي من المخيل  
 ثلاثة ذكور وعندى من المخيل ثلاث اناث ، وان لم يصرخ في الكلام  
 على احدهما فالاعتبار بالضمير العائد الى المميز فيعطي العدد عكس ما  
 يستحقه الضمير ، فان كان الضمير مذكراً انت العدد نحو ثلاثة من  
 الغنم الكبير ، وان كان الضمير مؤنثاً ذكر العدد نحو ثلاث من البطر  
 الكثيرة وان كان الضمير مذكراً تارة ومؤنثاً تارة اخرى يعطي  
 العدد عكس تلك الحالة كالبقر لأن ضميرها يجوز فيه التذكير والتأنث  
 قال الله تعالى : « ان البقر تشابه علينا » وقرء تشابهت أيضاً ومن هذا  
 القبيل قوله تعالى : نخل منقعر ونخل جاوية ، واذا كان المميز ما لا  
 يتحقق فيه معنى التذكير والتأنث فالاعتبار فيه باللفظ نحو خمسة من  
 اللفظ واربع من الكلمة . وانما لم ينظر الى لفظ اشياء ولم يقل فيه  
 ثلاث اشياء بدون الناء وان كان اسم جمع على التحقيق ، لأنه قام  
 مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فلذلك نظر الى مفرده وقيل  
 ثلاثة اشياء الى عشرة اشياء ، لأن مفرده اعني الشيء مذكراً ( والمميز  
 لما ذكر ) اي ثلاثة الى العشرة ( اجر بالاضافة ) وعمل ذلك بأنه  
 لما كثر استعماله اختاروا فيه الجسر بالاضافة للتخفيف ، لأنها تسقط  
 من العدد التنوين والاضافة فيها كالاضافة في جرد قطيفة واحلا ، ثياب  
 اذ الاعداد طرأ عليها معنى الوصفية اذ معنى ثلاثة رجال رجال عدوة

بـهـذـا الـمـدـدـ وـلـذـكـ تـسـتـعـمـلـ الـأـعـدـادـ تـابـعـةـ لـلـمـعـدـوـدـاتـ كـثـيـرـاـ نـحوـ رـجـالـ ثـلـثـةـ .

وَنَجْوٌ

يُبعضُ ثلَاثَ كِنْهَاجَ جَمْ يَفْسُحُكُنْ عنْ كَالِبِدِ الْمُنْهَمِ  
وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : « النَّاسُ كَابِلُ مَا تَهْلِكُ لَاتَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً »  
رَمْعَنِ الْمَدِيْتُ مَذْكُورُ فِي الْمَطْلُولِ فِي اَوَانِلِ شَرَائِطِ حَسْنِ الْاِسْتِعْمَارَةِ  
فِرَاجِعٌ هُنَاكَ .

وقد يجر المميز بمن نحو جاءني ثلاثة من الرجال لكن الغلب  
جره بالاضافة (حال كونه) اي المميز (جمعاً مكسرأ) ليطابق  
العدد اذ العدد ليس بالواو والنون ولا بالالف والتاء . واما الجمع  
السالم فلايقع عيئاً للعدد عند بعضهم ان كان وصفاً إلا نادراً فلايقال  
ثلاثة قائمين ولا ثلاث قائمات ، اذا المطلوب من المميز تخصيص  
الجنس وتعميمه .

والصفات أكثرها للعموم وأما غير الوصف فأن كان علماً قل وقوعه يميز لأن جمع العلم كما مر في باب المبادئ لا بد فيه من اللام عوضاً عن التعريف الراهن بالجمعية والفرض من المعين بيان الجنس لالتعيين والمبين للجنس ذكرة في الأغلب فلا يقال ثلاثة التزيدين ولا ثلث الزينيات إلا قليلاً وإن لم يكن علماً فإن كان للمعین جمع مكسر لم يميز بالسالم إلا قليلاً وذلك لذكورة كقوله تعالى : سبع سبلات ، والنكتة فيه بجاورته لسبعين بقرات ولذلك جاء في غيره سبع سنابل ، وإن لم يكن له ممكوس يميز بالسالم لا محالة كقوله تعالى : ثلث عورات .  
ويأتي المعین ( بلغ عدد قلة في الأكثر ) ليطابق العدد معنى اذ جمع

القلة ، كما يأتي في اول باب جمع التكسير يطلق على ثلاثة قنواتها الى العشرة كنفس هذه الاعداد ( نحو سبع ليال وثمانية أيام ) هذا مثال لكلا الحكمين اي التأنيث والتدكير والجر بالإضافة والجمعية فلا تغفل ، ولباقي جماع ليلة بزيادة اليوم على غير قيائل وقياس جمعها ليلات كثيبة وبضات .

وتحو من وجاء بالحسنة ( فله عشر امثالها ) مثال للموصوف المنوى اذ المراد بالأمثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها ( وجاء ) الميم ( في القليل جمع تصحيح نحو سبع سمات ) ، لأن السماء لامكسر لها فضلا عن ان يكون لها قلة ، ومن هذا القبيل نحو خمس صلوات وبسبع بقرات ، لأن الصلوة والبقر أيضا لا مكسر لهما .

( و ) جاء جمع ( تكسير بلفظ كثرة نحو ) والمطالقات يتبعن بأنفسهن ( ثلاثة قروء ) فجاء الميم جمع كثرة مع وجود جمع الكلمة وهو اقربه : والسر في ذلك ان جمع القراء بفتح القاف وسكون الراء على اقراء شاذ ، كما يأتي في بباب جمع التكسير والشاذ كالعدوم . هذا لأن قلنا ان المفرد في الآية بفتح القاف ، وان جعلناه بالضم فلا شذوذ فيه لأن القراء بضم القاف يجمع على اقراء قياسا فمجيء جمع الكثرة في الآية لابد له من تأويل وقد اشار صاحب المصباح المنيع الى التأويل فقال : القراء فيه لفستان الفتح وجممه قروء واقرأه مثل فلس وفلوس وفانس ، والضم ويجمع على اقراء مثل قفل واقفال قاله ائمة اللغة ، ويطلق على الطهور والحيض وحكماء ابن فارس ايضا ، ثم قال : ويقال انه للظهور وذلك ان المرأة الطاهر كان الدم اجتماع في بدنها وامتنسك ، ويقال انه المعين ويقال اقرأت اذا حاضت واقرأت اذا

طهرت فهي مقرئه .

واما ثلاثة قروء فقال الاصمعي ! هذه الاضافة على غير قياس والقياس ثلاثة اقراء ، لانه جمع قلة مثل ثلاثة افلاس وثلاثة رجلة ولا يقال ثلاثة فلوس ولا ثلاثة رجال وقال النحويون ! هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء ، لأن العدد الذي يضاف الى عيشه وهو من ثلاثة الى عشرة قليل والمميز هو المميز فلا يميز القليل بالكثير قال ! ويحتمل عندي انه قد وضع احد الجمدين موضع الآخر اتساعاً لفهم المعنى هذا ما نقل عنه . وذهب بعضهم الى ان عيشه الثلاثة الى العشرة يجوز ان يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ، ولا يجب عند هذا القائل ان يقال خمسة اكلب ولاسته . اعبد انتي كلام صاحب المصباح المنير .

قال بعض المحققين اذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع مكسر يؤتى بجمع المصحح نحو ثلاثة عورات وقد يجيئ جمع المصحح مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل .

تنبيه — اعلم ان جميع ما ذكرنا في ثلاثة الى عشرة انما هو فيما اذ لم يكن المميز لفظة مائة ، لأن المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة ، نحو ثلاثة واربعمائة الى تسعمائة وذلك لأن مائة وان كان مفردة لفظاً فهي جمع معنى ، لأنها عشر عشرات ومجئتها جمعاً بأن يقال ثلاثة مائين مثلاً شاذ لأن اقل مفهوم الجمع فيها ثلاثة وهو ما يفيد الكثرة وهي غير مناسب لهذه الاعداد . وقد يقال في وجهه انه لم يأت جمعاً لأن للمائة جمدين احدهما

في صورة الجمع المذكر السالم وهو متون والثانى في صورة الجمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة هذا الصنف من العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامات لكنهم كرهوا ذلك للزومه وقوع تميز مفرد بعد ما هو في صورة جمع المؤنث السالم اذ لو صح ذلك ليقال ثلات مات رجل مثلا فيقع التمييز المفرد اعني دجل بعد مات التي هو في صورة جمع السالم وذلك خلاف ما تعود به التمييز المفرد لانه تعود المجرى بعد ما هو في صورة الجمع المذكر اعني عشرين رجلا فلذلك اقتصر في المفرد فيقال ثلات مائة رجل حتى لا يخرج التمييز المفرد عما تعود به فتأمل جيدا .

وأصل مائة مئية على وزن سدرة حذف لامها ، كما في عزة وثبة ولامها ياء ، وانما يكتب بالألف لثلا يشتبه بصورة منه خطأ ، واذا ثني او جمع حذف الالف . ولها جمعان احدهما : متون والآخر : مئات . وقال بعضهم : متون اسم جمّع .

( وماة والالف وما بينهما ) : اي مائتين وثلاثمائة واربعمائة الى تسعمائة وكذا تثنية الالف وجمعه وما بينهما ( للمفرد المميز اضف ) وذلك ، لأن مائة تتضمن عشر وعشرين ومشتمل عليها فأخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لثلا يحصل الثقل بالجمع والتقوين ، ولأن الالف مشتمل على عشر مائة وهي تميز بمفرد بحروف فعومل الالف معاملة ما اشتمل عليه :

وعمله بعض المحققين بوجه آخر ، وهو انه لما كانت الواحد في جانب القلة من الاعداد ، والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في ميزها الجمّع الموضوع للمكثرة وفي ميزهما المفرد الدال على القلة ، رعاية

للمتعادل ولأن المميز قبلهما يعني مئين عشرين وآخواته مفرد مع أنه أخف  
ولفظهما كاف في الدلالة على الجمعية ( نحو بل لبشت مائة عام ، و نحو  
( فلبث فيهم الف سنة ) بالإضافة الف إلى سنة ( وجاء المميز ) مفرداً  
( منصوباً قليلاً في قوله :

اذا عاش الفقى مائين عاماً )      فقد ذهب اللذاذة والفتاء  
فعاماً مئين منصوب مائين ( ومائة وما بعدها لالاف بالجمع نزراً )  
أي قليلاً ( قد ردد مضانها اليه كقراءة الكسانى ) وحمسة ( ولبشو  
في كهفهم ثلث مائة سنين ) بالإضافة مائة الى سنين ، وفيه شذوذ واحد  
وهو جمع مئيز مائة ، وسهله شبه المائة بالعشر في ان كل واحد منها  
عشرة من احاد الذى قبله في المرتبة فالعشرة والمائة كل واحد منها  
عشر من احاد المرتبة التي قبله .

وقرء بتقويمين مائة ونصب سنين فيجب أن يكون سنين بدلاً من  
ثلاثمائة او عطف بيان له ، ولا يجوز جعله ميزاً لأنه يلزم حينئذ  
الشذوذ من وجهين احدهما : جمع مئيز مائة والأخر : نسبة ، ولأنه  
يلزم ان يكون اقل ما لبشو في الكهف تسعمائة سنة لأن اقل الجمع  
اعني سنين ثلاثة كأنه قبل ثلاثمائة ثلاثة سنين فيكون تسعمائة ، وليس  
ذلك بمراد قطعاً .

« (( تنبيه )) »

قال في الصمديه ورفضوا جمع المائة وعمل ذلك بعضهم بان استعمال  
جمع مائة مع ميزها لم يأت في كلامهم فلا يقال ثلاثة مات رجل كما  
يقال ثلاثة آلاف رجل هذا ولكن قال الرضي ان لم تكن مائة  
 مضانها اليها ثلاثة وآخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضاً نحو

مات رجل .

( واحداً بالذكر اذكر وصلنه عشرة بغير تاء مركبة لها فاتحة آخرها ) فتحة بناء . وسيأتي وجه البناء ( قاصد معدود ذكر نحو (رأيت احد عشر كوكباً ) وقل لدى التأنيث للمعدود احدى عشرة بتأنيث المزئين وقيل الالف في احدى للالحاق ) بوزن درهم ( لا للتائنيث نحو عندي احدى عشرة امرأة ) .

واما حكم اثنان واثنتان مع عشرة فسيأتي عن قريب . ( والشين فيها ) اي في عشرة مختومة بالتاء مركبة ( رروا عن الحجازيين سكونه ) اي الشين كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل التركيب .

( و ) رروا ( عن ) اكثـر ( بـيـنـ تـعـيمـ كـسـرـهـ ) اي الشين لما ذكر واجراء لها مجرى كتف ولكن هذا في الحقيقة ازالة ثقل بثقل آخر اي ازالة توالي اربع فتحات بالكسر ( و ) رروا ( عن بعضـهـ ) اي بـيـنـ تـعـيمـ وـهـمـ اـقـلـهـمـ ( فـتـحـهـ ) اي الشين لأن التركيب عارض وبعض آخر منهم يسكن عين عشر باخر الجزء الاول .

( واذا كان ) عشرة ( مع غير احد واحدى ) ومع غير اثنان واثنتان ( وهو ) اي غير ما ذكر ( ثلاثة الى تسعة مامعهمـاـ ) اي مع احد واحدى ( فعملـتـ منـ التـذـكـرـ فيـ المـذـكـرـ وـالتـأـنـيـثـ ،ـ فـأـفـعـلـ اـيـضاـ معـهـ ) اي مع غير احد واحدى ( قصدـاـ وهذاـ ) اي فاعل قصدـاـ ( جوابـ الشرـطـ المـقـدـرـ فيـ كـلـامـهـ الـذـيـ اـبـرـزـتـهـ ) والشرط الذي ابرزه قوله اذا كان . حاصل المرام وملخص الكلام ، انه اذا كان عشرة مع ثلاثة الى تسعة فالعشرة على التقياس يعني يذكر مع المذكر ، ويؤنث

مع المؤنث بخلاف الجزء الاول كما اشار اليه بقوله : ( ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا مع عشر ماقدم من ثبوت التاء في التذكير وستوطئها في التأنيث ) .

وبعبارة أخرى اجريت ثلاثة الى تسعة على خلاف القياس ( نحو عندي ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة ) ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد : اعني التاء فيما هو كالكلمة الواحدة ، بخلاف احدى عشرة واثنتها عشرة ، فان التأنيث فيما من جنسين احدهما ! بالباء والآخر ! بالاف . ( و اول عشرة بالياء اثنى كذلك ) يعني بالباء . ( و ) اول ( عشرة بغير تاء اثنى كذلك ) يعني بغير تاء ( اذا ) محدوداً اثنى تاء ، راجع الاول ) يعني اذا كانتا بالباء ( او ذكرتا ، راجع للثاني ) يعني اذا كانتا بغير تاء . وللمدار في التذكير والتأنيث على التهين .

**مثال الاول** ( نحو فانفجرت منه اثنى عشرة عيناً ) ، لأن العين مؤنث .

**مثال الثاني** نحو ( ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهراً ) ، لأن الشهر مذكر .

فان قلت كيف جمع بين تأنيثين في اثنى عشرة ، قلنا قد تقدم عن بعضهم ان التاء في اثنى ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام الكلمة ، وعلى القول بانها للتأنيث قيل لأنها حملت على التاء في ثنتان فلم يتممحض للتأنيث ولهذا حكم عليهم بانها جنس آخر من التأنيث لانه قد تقدم ان التاء في ثنتان ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام

الكلمة اعني الياء ، لأن ثنتان من الشف .

وقال بعض المحققين : ان التاء في اثنتان زائدة للالحاق باصبهان ، وقيل في ذلك وجيه آخر ادق : وهو ان اثنتان لما كانت معربة كما يأتي بعيد ( هذا ) وعشرة مبنية ، والمعرف والمبني متباينان ، فصارتا كأنهما اسمان متضاديان او هما متضاديان حقيقة ، بدليل حذف النون فلا مانع من اجتماع التأنيتين ، لأنهما كلمتان غير مرکبتين .

( والمعرف بما ذكر ) اي احد عشر الى تسعه عشر ، الجزء الاول من ( اثنى ) عشر ( واثنى ) عشر ، ( والياء فيهما ) اي اثنى واثنتي ( لغير الرفع ) اي النصب والخبر ( وارفع بالالف كما تقدم في اول الكتاب ) في مواضع النيابة في قوله :

كانت كذلك اثنتان واثنتان      كابنتين وابنتين يجريان  
هذا عند الجمهور ، وعلموا اعرابهما بأنهما صارا بعد حذف النون المؤذن بالانحسار كالمضافين الى ما بعدهما ، لأن النون لم يழد حذفها في كلامهم إلا للاضافة ، والتركيب الاضافي لا يوجب البناء .

وقال بعضهم : إنما مبنيان كسائر اخواتهما من الصدور وإن كلّا من اثنا عشر بالالف واثنى عشر بالياء صيغة برأسها كما قيل بذلك في هذان وهذين وللذان وللذين . وانما حذفت النون منهما ، لأنها دليل تمام الكلمة المنافي للتركيب المشعر بالاتحاد ، اما الجزء الثاني اعني عشر وعشرة فهو مبني . ويعلم وجه ذلك من المسألة الآتية .

( والفتح بناء في جزئي سواهما ) اي سوى اثنى عشر واثنتي عشرة ( الف اما البناء ) في الجزء الاول فقيل : لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلّ للاعراب فلو اعرب كان كالاعراب الماصل في وسط

الكلمة وهو غير معهود في كلامهم وليس الا لف في مسلمان والواو في مسلمون في وسط الكلمة لأن النون فيها كالتنوين دليل على تمام الكلمة . وقيل إنما بني الجزء الاول لكونه يحتاجا إلى الثاني فشابة المعرف في الافتقار وهذا القول ليس بشيء لما تقدم في باب المعرف والمعرف من بيان شرائط الافتقار وأما الجزء الثاني ( فلتضمنه معنى حرف المطف ) اعني الواو لأن اصل احد عشر مثلًا احد عشر حذفت الواو ، قصداً لامتناع الكلمتين وتركيبيهما ، لأن المراد من الكلمتين معنى واحد ومرتبة واحدة من العدد كعشر وعشرين وإنما مزجوا هذه الأعداد دون سائر الأعداد اعني عشرين وأخواته ومائة والالف ، لقرب هذا المركب من مرتبة الواحد التي الفاظها مفردة . وقيل بني الجزء الثاني ، لأنه لا محل له من الأعراب لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو زيدين ، وقيل : لأنه واقع موقع التنوين فتأمل جيداً .

وبني الجزمان على الحركة للدلالة على عروض البناء ، وإن لهم اصل في الأعراب ( وأما الفتح فلم يخفته وثقل المركب ) فيحصل التعادل ، واجاز بعضهم اضافة الجزء الاول الى الثاني تشبيهاً بالمعنى والمضاف اليه حقيقة ، فيتأثر الصدر بالعوامل .

( واستثنى في الكافية ) من وجوب الفتح ( ثمانى فيجوز ) كثيراً ( اسكان يانها ) ، لتشاكل المركب بالتركيب ( وكذا ) يجوز ( حذفها ) اي الياء ( مع بقاء كسر النون ) ليدل على الياء المحذوفة ( ومع فتحها ) اي النون ، ليوافق اخواتها لأنها مفتوحة الاواخر في حال التركيب مع العشرة .

( ومين العشرين وما بعدها للتسعين اي معها ) اي مع التسعين

( بواحد ) اي بمفرد ( نكرة منصوبة ) . ولا فرق في ذلك بين كون المميز مذكراً ( كاربعين حيناً و ) مؤثثاً نحو وواعدنا موسى ( ثلاثة ) ، اما افراد التمييز ، فلأنه كان في الاصل موصوفاً اذ اصل عشرين درهماً درهماً عشرين فلما آخر وصار منصوباً على التمييز صار فضلة ، فاعتبر افراده تقليلاً للفضلة مع ان الجماعة مفهومة من العدد والمفرد اخصر ، ومع صدوره في صورة الفضلات يراعي اصله اي الموصوفية ، فلا يوصف في الالغاب الا هو لا العدد لانه هو المقصود وان كان مؤخراً دون العدد وان كان متقدماً ، يقال عندي عشرون رجلاً شجاعاً وتلثون امرأة مؤمنة ، كما يوصف هو اذا كان مضائماً إليه نحو سبع بقرات سمان .

واما تشكيكه فلأن الغرض الاهم منه بيان الجنس لا التعين ، واما نصبه فلتتعدد الاضافة مع اثبات النون لمشابهتها لنون الجموع التي تتحذف للاضافة ، ولا يستقيم حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجموع حتى تتحذف وما جاء في كلامهم من نحو عشرو درهم واربعو ثوب بالاضافة وحذف النون ، فهو قليل . فان قيل : فقد يقال ارضاً زيد وهذه النون مثلها قلنا : بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجموع لأن ارضون كما تقدم في اوائل الكتاب جمع حقيقة وان كان شاذأ ، بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست بجمع كما تقدم هناك ايضاً مع بيان الوجه في عدم كونها جمعاً .

( وميزوا مركباً ) اي أحد عشر الى تسعة وتسعين ( بمثل ما ميز عشرون فسوينهما ) ، فميذه بمفرد نكرة منصوبة ( نحو عندي احد عشر رجلاً ) ، ونحو « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شبراً » ؟

والبيان فيه هو البيان في عشرين وأخواتها إلا النصب ، لأن تعدد الاضافة هنا إنما هو لكرهتهم إن يجعل ثلاثة اسماء كاسم واحد . لا يقال سياتي بعيد هذا جواز اضافة المركب نحو هذا خمسة عشر فكيف ذلك لانه يقال : لما كان المضاف اليه فيه غير المدود لم يتمتزج امتزاج ذلك المميز ، فلم يلزم صيغة ثلاثة اشياء شيئاً واحداً وإنما جوزوا ثلثمائة امرأة قياساً على مائة امرأة فتأمل .

واما قوله تعالى : ( وقطعنهم اثني عشرة اسباطاً ائمأ ) ، فقد قيل ان اسباطاً ليس تميزاً ، لانه جمع . وإنما هو يدل من اثنين عشرة بدل كل من الكل ، والتميز مخدوف ( اي فرقة اسباطاً ) ولو كان اسباطاً تميزاً لزم الشذوذ ، ولا يحسن حمل القرآن عليه . ولجيء بالعديدين بدون التاء ، لأن السبط مذكر وقد تقدم ان التمييز اذا كان جمعاً ينظر الى مفرده .

وقال بعضهم : ان اسباطاً تميز وتأنيث العدد باعتبار وصفه : اعني ائمأ لأن امة مؤنث فتأمل .

تكملاً تقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والالاف في الواحد وما تنان وألفان في التثنية من غير فرق بين المذكر والمؤنث وكذاك المئات والآلاف او الالوف ثم تعطف فيما زاد من غير تغيير في الزائد ولا تبدىء فتقول مائة رجل واحد ومائة امرأة واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال او ثلث نساء ومائة واحد عشر رجلاً ومائة واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجالاً وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلاً او تسعة وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالاف وجموعه

ويجوز ان يعكس المطف في الجميع فتقول واحد ومائة الى آخر الاصلة فتنبه .

( وان أضيف عدد مركب ) بجملته ( غير اثنى عشر واثنتي عشرة ) فلا يحتاج الى ذكر التمييز ، لانه لا يضاف الى غير مميزه الا اذا عرف جنسه فلا يحتاج الى تميز . واما اثنى عشر واثنتا عشرة فانما لم تجز اضافتها الى غير المميز ، لأن عشر فيما واقع موقع النون بعد حذفها فصار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر ، لما تقدم من ان النون لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كأنه مضاد ، والتركيب الاضافي لا يضاف ثانية ولو أضيف بدون عشر لالتبسيط باضافة الاثنين وحدهما ، لأن اضافة العدد الى غير المميز لا يختضن بالمركب لانه يضاف الى غير التمييز مطلقاً ; سواء كان مفرداً نحو اثناك وثلاثة زيد وعشرون ، او مركباً وحيث ( يبقى البناء ) على الفتح ( في الجزئين نحو هذه خمسة عشرك ) كما انه كذلك مع التمييز . ( و ) هيئنا قولهان آخران !

احدهما : انه ( عجز وحدة قد يعرب ) بحسب العوامل مع بقاء الجزء الاول على البناء على الفتح ، كما في بعلبك ( في لغة رديمة كما قال سيبويه ) .

وثانيهما : ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة دائماً ، كما في عبد الله وبعضهم اجاز هذا الوجه في المركب وان لم يضاف الى شيء فلانغفل . ( وصغ من اثنين فما فوق ) اي ثلاثة ( الى عشرة اي معها كفاف المدoug من فعل ) يفتح اليين نحو : ضارب وقاعد من ضرب وقد ،

( واختتمه ) اي الفاعل المتصوغ من العدد ( في الثانية للمعدود بالثاء  
فقل ثانية وثالثة الى عاشرة ومتى ذكرت بتشديد الكاف ) اي حين  
تذكر ( المعدود فاذكر فاعلاً ) اي ( هذا المتصوغ ) من العدد ( بغير  
ثاء فقل ثان وثالث الى عاشر ) .

وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة  
تؤثر الاسمين للمؤنث في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث  
عشر وانما ذكروا الاسمين في المركب لانه اسم واحد مذكر بخلاف  
ثلثة عشر رجلاً فانه للجماعة .

فتحصل من ذلك ان حكم وزن الفاعل المتصوغ من العدد حكم  
وزن الفاعل من الفعل تذكيراً وتأنيشاً ، إلا ان الاشتقاء من المدد  
سماعي ، لأنه من قبيل الاشتقاء من الجوابـد نحو استحجر الطين  
المتصوغ من الحجر فهو مستحجر .

ولوزن فاعل المتصوغ من العدد استعملان :

أحدهما : ان يستعمل وحده فيقال ثان وثالثة وثالثة الى  
عاشر وعاشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة اعني كونه  
ثالثاً مثلـاً .

وثانيهما : ان يستعمل منضمـاً الى غيره ، وله حينئذ معنيان اشار  
الى الاول منها بقوله : ( وان ترد به ) اي بالفاعل المتصوغ من العدد  
( بعض الذى منه بني اي صيغ تضـفـ ) انت الفاعل ( [إـلـيـهـ] ) اي  
الى الذى منه بني ومعناه حينئذ ان الموصوف به بعض المضاف اليه  
( نحو ) قوله تعالى : « اذا اخرجه الذين كفروا ( ثانـي اثـنـيـنـ ) اي  
احدهما ، و ) نحو قوله تعالى : « لقد كفر اللذين قالوا ان الله

( ثالث ثلاثة » اي احدهما ) ووجه كفر النصارى بذلك القول ان معناه ان الآلة ثلاثة وان الله تعالى احدهم اي بعضهم .  
 ( و ) اذا ازيد به هذا المعنى ( لا يجوز تنوينه و ) لا ( نصبه ) لما بعده ، ( وهذا مثل بعض بين ) يعني حكمه حكم بعض ( فانه ) اي بعض ( لا يستعمل ) اذا اضيف ( إلا مضافاً الى كله كبعض ثلاثة ) فكذلك الفاعل الموصغ من العدد اذا كان المراد به بعض ما اشتق منه كالأيتين .

واشار الى الشاتي منهمما بقوله ( وان ترد به ) اي بالفاعل الموصغ من العدد ( جعل العدد الاقل مثل ما فوق بان تستعمله مع اسفل ) كان تستعمل خامس مع اربعة وسادس مع خمسة ، وهكذا ( فحكم جاعل اي اسم الفاعل ) المتعدى ( له حكم فاضله ) الى ما بعده ، ( او زونه و ) حينئذ ( انصب به ) ما بعده بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال .

والاعتماد على ما ذكر في باب اعمال اسم الفاعل في قوله :  
 ول استفهاماً او حرف ندا او نفياً او جا صفة او مسندأ  
 ( نحو رابع ثلاثة ) باضافة رابع الى ثلاثة ، ( و ) نحو ( رابع ثلاثة ) بتقوين رباع ، ونصب ثلاثة ( اي جاعلها ) أى الثلاثة ( اربعة ) .

قيل ومنه قوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » فتأمل .

وبما سبق تتحل الحديث المنسوب اليهم عليهم السلام ان من قال : ان الله ثالث ثلاثة بالإضافة فقد كفر ، ومن قال : انه ثالث ثلاثة

بالنصب فقد امن . والمراد من الاضافة معنى البعض لا الماجعل فلا تغفل .

( وان اردت به ) اي بالفاعل المتصوغ من العدد الاستعمال الاول بان تريده به ( بعض الذي منه بني مثل ما سبق في ) قوله تعالى : « اذ اخرجه الذين كفروا ( ثاني اثنين » وكان ) العدد ( الذي منه بني مركباً ) فحيينهذا يجوز فيه ثلاثة اوجه :

الاول : ما اشار اليه بقوله ( فيجيء بتركيبتين او لهما فاعل ) المتصوغ من اثنين او ثلاثة الى تسعة ، حال كونه ( مركباً مع العشرة وثانية لها ما بني منه ) اي اثنين او ثلاثة الى تسعة حال كونه ( ايضاً مركباً مع العشرة و ) بعد ذلك ( اضف جملة المركب الاول ) اي بجموعه ( الى جملة المركب الثاني فقل ) في التذكير ( ثاني عشر اثني عشر و ) في التأنيث ( ثانية عشرة اشترى عشرة ) وهكذا الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسعة عشرة .

والوجه الثاني : ان يقتصر على صدر المركب الاول ، فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقياً على بناء جزئيه . واليه اشار بقوله ( او فاعلاً بحالته ) اي ( التذكير ) في المذكر ( والتأنيث ) في المؤنث ( اضف بعد حذف عجزه الى مركب ثان فائه ) اي هذا الوجه ( بما تنوى اي ) بالمعنى الذي ( تقصده ) من البعضية ( يفي نحو ثالث ثلاثة عشر ) في المذكر ; اي احدهم اي بعضهم ( و ) نحو ( ثلاثة عشر ) في المؤنث اي احديهن اي بعضهن .

والوجه الثالث : ان يقتصر على المركب الاول باقياً على بناء جزئيه واليه اشار بقوله : ( وشاع الاستفناه عن الانيمان بتركيبتين ) وهو

الوجه الاول . ( او ) عن الاتيان ( بفاعل مضافاً الى مركب ) ثان وهو الوجه الثاني ( بحادي عشر وهو المركب الاول وحذف المركب ) الثاني ، كما قاله في شرح الكافية ونحوه الى تاسع عشر ) هذا . وقال بعضهم : ان الوجه الثالث هو ان تجذب العجز من المركب الاول والصدر من المركب الثاني ، فيجوز حينئذ في هذا الوجه المشتمل على الحذفين وجهاً !

احدهما : اعراب الجزئين ، لزوال التركيب المقتضي للبناء من كلا الجزئين .

ونائهما : اعراب الجزء الاول ، لزوال التركيب وبناء الجزء الثاني على الفتح لتقدير ما حذف منه فهو مركب ، لأن المقدر كالمذكور . وقال بعض آخر : انه يجوز بنائهما حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتدبر جيداً .

( وقبل عشرين اذكر وبابه الى تسعين الفاعل المتصوغ من لفظ العدد ) اذا اردت به بعض الذى منه بني ( بحالته ) يعني ( التذكير ) في المذكر ( والتأنيث ) في المؤنث ( قبل واو عاطفة يعتمد فقل حاجي وعشرون ) في المذكر و ( حاجية وتسعون ) في المؤنث ، وشاع عندهم في عشرين وآخواته اذا استعملت وحدتها ، واريد بها البعض ان يقال تمام العشرين او متمم العشرين وكذاك آخواتها ، ولا يقال العشرون مثلاً لشلا يتوهם ان المراد منه بجموع العشرين المقابل لعشرين .

قيل : لا يستعمل فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل ، فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الباقى . ولذا لم يذكره المصنف واقتصر

على معنى بعض ، ولكن يظهر من بعضهم انه يجوز ذلك قياساً ولك  
حيثمنذ وجهاً :

اولهما : ان تأتي بمركبين صدر اولهما ازيد من صدر ثانيهما  
بوحد ، فتقول رابع عشر ثلاثة عشر ، ويجب في هذا الوجه اضافة  
المركب الأول الى المركب الثاني ، لأن تنوين الأول ونصب الثاني  
غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تعذف عجز المركب الأول فتقول رابع ثلاثة  
عشر ويجوز في هذا الوجه اضافة الأول الى الثاني وتنوين الأول  
ونصب الثاني حالاً به .

تنبيه - اذا كان المراد من الفاعل الموصغ من العدد واحداً من  
المعدود لكن لا مطلقاً بل باعتبار المرتبة ، يصح اضافته الى العدد  
المشتقة منه ، والى ماقوفه ايضاً نحو قولنا : الحسين عليه السلام  
خامس الخمسة وثالث الاثني عشر وهذا المعنى اخص من بعض ومبادر  
معنى جاعل فتاوى بر جيداً .

## ( فصل في كم وكأي وكذا )

( وهي الفاظ ) وضفت للدلالة على ( عدد مبهم الجنس والمقدار ) ،  
فهذا احتجاجت الى التمييز .

( ميز اذا كان في الاستفهام كم بان تكون بمعنى اي عدد بمثل  
ما ميزت ) المرتبة الوسطى من العدد اعني : احد عشر واخواتها ، و  
( عشرين ) واخواتها الى تسعة وتسعين ( اي بتميز ) مفرد ( منصوب )

وانما حملت على وسطى المراتب لأن السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة وهي عشرة والكثرة وهي المائة فما فوق أولى ، لأنه لو حمل على أحد الطرفين ، كان تحكمـاً وترجـيحاً بلا مرجـح مع ان خـير الامـور اوسـطـها ( كـكم شـخـصـاً سـمـياً اي عـلـاً ) .

وقد يجيـء التـميـز جـمـعاً إـذـا أـرـيدـ بـهـ الـاصـنـافـ نـحـوـ كـمـ غـلـماـناـ لـكـ ايـ كـمـ صـنـفـاـ منـ الـغـلـمانـ .

ولا يـحـذـفـ التـميـز إـلاـ لـدـلـيلـ كـمـ تـقـولـ مـشـلاـ كـمـ عـنـدـكـ إـذـا جـرـى ذـكـرـ الـدـيـنـارـ ايـ كـمـ دـيـنـارـأـ عـنـدـكـ وـكـذـلـكـ حـذـفـ تـميـزـ كـمـ الـخـبـرـيةـ لـكـنـ حـذـفـ تـميـزـ الـاسـتـفـهامـيـةـ اـكـثـرـ .

(واجز ان تجره اي تـميـزـ كـمـ الـاسـتـفـهامـيـةـ منـ) الـجـارـةـ حـالـ كـوـنـهـا مـضـمـرـةـ ايـ مـقـدـرـةـ (انـ وـلـيـتـ كـمـ حـرـفـ جـرـ مـظـهـراـ) ؛ وـالـحـاـصـلـ اـنـهـ لاـ يـجـوـزـ جـرـ المـمـيـزـ إـلاـ إـذـاـ اـنـجـرـتـ هـيـ بـعـرـفـ الـجـرـ وـالـجـوـزـ قـمـدـ الـتـطـابـقـ بـيـنـ كـمـ وـمـيـزـهـاـ جـرـأـ (ـنـحـوـ بـكـمـ درـهـمـ تـصـدـقـتـ ايـ بـكـمـ منـ درـهـمـ) . وـقـالـ بـعـضـهـمـ : الـجـرـ بـسـبـبـ اـضـافـةـ كـمـ الـتـميـزـ كـمـاـ فيـ الـخـبـرـيةـ . ولاـ يـجـوـزـ انـ يـكـونـ الـمـجـرـوـرـ بـدـلاـ منـ كـمـ لـأـنـ ماـ اـبـدـلـ منـ مـتـضـمـنـ الـاسـتـفـهامـ يـجـبـ انـ يـلـيـ هـمـزةـ الـاسـتـفـهامـ كـمـاـ تـقـدـمـ فيـ بـابـ الـبـدـلـ فيـ قـوـلـهـ :

وبـدـلـ المـضـمـنـ هـمـزاـ يـلـيـ هـمـزاـ كـمـنـ ذـاـ أـسـعـيـدـ أـمـ عـلـيـ وقدـ يـجـرـ كـمـ باـضـافـةـ اـسـمـ الـيـهـاـ كـمـاـ يـاتـيـ عنـ قـرـيبـ . وـانـماـ جـازـ تـقـدـيمـ حـرـفـ الـجـرـ وـالـضـافـ عـلـيـهـاـ معـ انـ لـهـاـ صـدـرـ الـكـلـامـ لـأـنـ تـأخـيرـ الـجـارـ عنـ بـحـرـوـرـهـ يـمـتنـعـ لـضـعـفـ عـمـلـهـ فـجـازـ تـقـدـيمـ الـجـارـ عـلـيـهـاـ عـلـىـ انـ

يجعل الجار سواء كان اسمأ او حرفأ مع المجرور كلمة واحدة مستحبة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية عند كونها مجرورة وجعل حذفها دليلا على التركيب حتى لا تسقط مما عن التصدر وسيأتي ذلك في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف ( وفيه ) اي في دخول حرف الجر ( دليل على ان کم اسم ) لما تقدم في اواخر الكتاب من ان من علامات الاسم الجر كما صرخ به في قوله :

بالجر والتنوين والنداء وال ومسند للاسم تمييز حصل ( وبنائهما ) اما ( لشبهها الحرف في الوضع ) او لتضمنها معنى همزة الاستفهام او لما قيل : من انها مركبة من كاف التشبيه وما الموضوعة للابهام ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكتت ميمها للتخفيف لنقل الكلمة بالتركيز .

( واستعملتها ) اي کم ( حال كونها مخبرا بها بان تكون بمعنى ) عدد ( كثير كعشرة فميزها بمجموع مجرور او مادة فميزها بمفرد نبرور ) وانما جعل ميز کم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكيم وانما لم يعكس بان يجعل ميز الاستفهامية كالطرفين وميزها كالوسط لأن کم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهامية فرع الخبرية فجعلت كالطرفين لأن الطرف مقدم على الوسط . وانما جاز الجمسم في تميزها ولم يجز في العدد الكبير اعني الماء والألف لأن في لفظ العدد الكبير دلالة صريحة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمسم المميز بخلافها فإنها كناية عن الكبير وليس بصريح فيه فجاز جمسم تميزها تصريحا بالكثرة ( کم رجال جاؤنى او کم مرة لغة في مرنة تأنيث مرءه ) .

ويجوز في كم مطلقاً مراعاة اللفظ والمعنى فيجوز أن يقال كم رجلاً أو رجل جاءك اذا كان المسئول او ما اخبر عنه مشتى او بجموعاً ويجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءاك او جاؤك ويجوز كم امرأة جاءتك وجائتك خلماً على المعنى واللفظ .

وقال بعضهم : كم مفرد لفظاً بجموع معنى ككل فيه على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لأنه لم يسمع كم رجلين لاستفادتها ولا خبراً ولا يجوز ان يكون الضمير في الأمثلة المذكورة عائد الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ..

( ككم الخبرية كأي ) وهي مركبة من كاف التشبيه واي المثونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية وهذه رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بمحذف النون لاحظ حكم اصلها وهو الحذف في الوقف كما يأتي في باب الوقف في قوله :

تنويناً اثراً فتح اجعل الفاء وقفاً وتلو غير فتح احذفها وفيها خمس لغات ;

كأي بفتح الكاف والالف وتشديد الياء المكسورة مع التنوين ، وكأي بفتح الكاف وسكون الالف وتخفيض الياء المكسورة مع التنوين وكاء كباء ، وكيء شلي وزن شيء ، وكأ على وزن يد كلها مع التنوين وكسر الهمزة ( وكذا ) أيضاً مثل كم ( في افادة التكثير وغيره ) من الاحكام المذكورة اذا كان المراد بها العدد المبهم لاغيره كما سنبينه في المسألة الآتية ( ولكن ) يستثنى من ذلك حكمان :

احدهما : ان كاين قد تستعمل في الاستفهام دون كذا او كم الخبرية  
وثانيةهما : انه ( ينتصب تمييز ذين ) اعني كاين وكذا قال الرضي  
ولم اعثر على منصوب بعد كاين . وهذا منه مع تبخره في هذا الفن  
غريب لورود النصب في كلامهم ( نحو ) قوله .

( اطرد الياس بالرجا فكأين المسا حم يسره بعد عسره )  
إلا ان يقال كما قيل ان كاين في البيت اسم فاعل من كان فتأمل .  
( و ) نحو (رأيت كذا وكذا رجلًا ) وكذا ترد على ثلاثة اوجه .  
احدها ان تكون كلمتين مستقلتين باقيتين على اصلهما وهما كاف  
التشبيه وهذا الاشارة كقولك زيد فاضل وعمرو كذا .

والثاني : ان تكون كلمة واحدة مركبة من الكلمتين المذكورتين  
زاًلا عنهما معناهما مكتفيا بها عن غير عدد كقولك : لمخاطبك أتذكر  
يوم كذا وكذا فعملت كذا وكذا او قلت كذا وكذا .

الثالث : ان تكون كلمة مركبة كتلك مكتفيا بها عن عدد مبهم .  
وهذه هي المعقود لها الباب وورود كذا مكررًا مع الواو أكثر من  
افراده ومن تكرره بلا واو ولا دلالة لها على التكثير .

قيل : اذا كان هيزها جمعاً فهي كناية عن ثلاثة وبابها واذا كررت  
من دون عطف فهي كناية عن احد عشر وبابه واذا كررت من دون  
عطف فهي كناية عن احد وعشرين وبابه .

وللتفهاء في المسئلة كلام مفصل في باب الاقرار فليراجع .

( او به اي بتمييز كاين ) لاكذا ( كما في الكافية صل من الجنسية  
تصب نحو وكاين من دائبة لا تحمل رزقها الله يرزقها ولا يتصل بتمييز  
كذا ) كما اشرنا اليه ( بخلاف كاين وكم فلا يعمل فيهما إلا متاخر

( وقد يضاف الى كم ) متعلقاً ( متعلق ما بعدها ) اي معهول مباعدها ( او يجر بحرف متعلق به ) اي بما بعدها ( كقولك ابناءكم رجل علمت ومن كم كتاب نقلت ) يمكن جعل كل واحد من المثالين مثلاً لكل واحد من قسمى كم فلا تغفل . وقد تقدم آنفأ وجه جواز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام ( ولا حظ لكاين في ذلك ) اي في اضافة شيء اليها او دخول حرف الجر عليها ( قاله في شرح الكافية ) .

خاتمة - التمييز بعد كذا وكاين في الحقيقة عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لأنك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان لم يمثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا او اي .

### (هذا باب الحكاية)

وهي تطلق عندهم على معانٍ :  
منها ما تقدم في باب العلم عند قوله :  
وجملة وما بمزج ركبها ذا ان بغیر ویه تم اعربا  
ومنها ما تقدم في باب الموصولات عند قوله :  
وبعضهم اعرب مطلقاً وفي ذا الحذف اي بغیر اي يقتضى  
ومنها حكاية الجمل وما في معناها بعد القول وما في معناه .  
ومنها حكاية اللفظ على حاله المتلفظ بها من دون استفهام كقولهم  
زيداً في ضربت واكرمت زيداً متنازع فيه وكتقول بعضهم ليس بقرشيا

ردا على من قال ان في الدار قرشيا . قال بعضهم : يمكن ان يكون  
من ذلك ما في الخط المنسوب الى مولى الموحدين سلام الله عليه كتبه  
علي ابن ابو طالب بالواو حكاية لحالة الرفع .

ومنها ما عقد له الباب وهو حكاية حال المفرد في الاستفهام والغرض  
في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ماذكره المتكلم في  
كلامه لغيره حتى يكون نصا لا يحتمل غير المراد اي لا يحتمل غير  
ما ذكره المتكلم في كلامه .

(احك بأي ) الاستفهامية ( ما ثبت لمنكور سئل عنه بها ) اي  
بأي ( من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وآفراط وتشبيه وجمع ) :  
وانما اشترط الاستفهام في هذه الحكاية لأن حكاية هذه العلامات  
المذكورة لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك  
العلامات ، حتى تمحكى ، وانما اشترط كون المسؤول عنه المحكى  
علاماتها نكرة لأن المعرف ان حكمة تذكر نفسها كما يجيء عن  
قريب لأن الاستفهام عنها ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات  
لكونها معلومة غالبا فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه . كما  
فعل في النكرات ولو ذكرت النكرات بنفسها لم يكن حكاية لأن النكرة  
اذا ذكرت ثانية فلا بد فيها من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية  
هي المذكورة اولا ، كما في قوله تعالى : «إنا أرسلنا الى فرعون رسولاً  
فعصى فرعون الرسول» فلا يكون حكاية ، لأن الحكاية ذكر اللفظ  
المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان ، ( سواء كان في ) حالة ( الوقف )  
على اي ( او حين تصل ) لفظه بكلمة بعدها ( فقل من قال رأيت رجلاً  
وامرأة وغلامين وجراريتين وبينن وبينات ايها ) في حكاية رجالاً ( واية )

في حكاية امرأة ( وايدين ) في حكاية رجلين ( وايتين ) في حكاية جارتين  
 ( وايدين ) في حكاية بنين ( وايات ) في حكاية بنات ويجوز في اي وجه  
 اخر وصلّ وهو الاقصاد على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي  
 في المفرد والمعنى والجمع والمؤنث ولعلم ان الحكاية بأي لا يشترط  
 فيها كون المسئول عنه عاقلا ، لأن ايمانا في اصل وضعها للعقلاء  
 وغيرهم ، بخلاف من فانها للعقلاء فقط فيجوز ان يقال ايا لمن قال  
 اشتريت حمارا ، وايدين لمن قال اشتريت حمارين . وهكذا فقس .

وفي الحركات اللاحقة لأي حال الحكاية وجها :

احدهما : انها اعرابها فيكون مبتدء مذوق الخبر ومفعولاً مذوق  
 الفعل وبعهراً مذوق الجار .

وثانيةما : وهو الأولى ان هذه العلامات حكاية المفظ المتكلم وعملها  
 رفع دائما على الابتداء والتقدير اي . هو .

( ووقفا ) فقط ( احك ما ثبت لمنكور بمن ) الاستفهامية : وانما  
 اشترط الحكاية بمن بكونها في حالة الوقف ولم يشترط ذلك في اي  
 لأن من لكونها مبنية قصدوا تبعيدها من الاعراب واثبتوها العلامات  
 المذكورة في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الغلب اعراب ولا تنوين  
 التمكّن وهي حالة الوقف ، لأن الكلمة تجرد فيها كما يأتي عن  
 الرفع والجر والتقوين ، واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها  
 حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا ( والنون منها ) اي من لفظ من  
 اذا كان المسؤول مفرداً مذكراً ، ( حرك مطلقاً ) اي في حال رفع  
 المسؤول عنه ونصبه وجره ( واشبعن ) الحركة ( حتى ينشأ ) من اشباعها  
 ( او في حكاية المرفوع والف في ) حكاية ( المنصوب وباء في ) حكاية

المجور فقل لمن قال لقيني رجل منو ولمن قال رأيت رجلاً منا ولمن قال مررت برجل مني ) وإنما زادوا في المفرد المذكر الواو والالف والياء المتولدة من الاشباع لأنهم لما أرادوا حكاية حركات المسؤول عنه ولا يمكن ذلك في الوقف فاكتبوا بدل الحركات الاعرابية حروفاً تشبيهاً ساكنة . وجاؤا قبلها بحركات تنساب الحروف والحركات الاعرابية المقصد حكايتها مراعاة للحقين اعني ! الحكاية والوقف ولم يغفلوا بذلك في المسؤول عنه المؤنث كما يأتي اذاء التأنيث في الوقف لا يكون إلا ساكنة ، فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب ولم يعكس بان يترك حكاية التأنيث ويبحكي الاعراب ، لأن الاعراب فرع الذات ، وإذا امتنع مراعات الفرع والاصل معاً كانت مراعات الاصل اولى وفي المقام اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها فلتطلب من المطلولات ( وصل بمن الفاء ) ونوناً فيما اذا كان المسؤول عنه ثانية مرفوعة ( او ياء ونوناً ) اذا كان ثانية منصوباً او مجروراً ( وقل منان ومنين بعد قول شخص لي الفان كابنين حاكياً له ) اي قول شخص ( موافقاً في الثنية والاعراب وسكن نون ) الثاني من ( منان ومنين تعدل وصل بمن تاء التأنيث ) اذا كان المسؤول عنه مؤنثاً ( وقل لمن قال انت بنت حاكياً ) قوله ( منه ) بقلب التاء هاء ، كما هو مقتضى الوقف ( والنون من منه اذا وقعت قبل تاء المثنى عند الثنية فهي مسكونة كقولك لمن قال عندي جاريتان متتان ) بسكنون النون الاولى والثانية واسكان النون في متنتان ومنين للتبنيه ، على ان التاء فيها ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها ، بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى اي المسؤول عنه فلذا لم يتلزم في ما قبلها الفتحة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث .

وقريب من ذلك وجه اسكان التاء في بنت واخت ونحوهما ، لأن التاء فيها لم يتمحض للتأنيث بل كانت بدلاً من لامها . ( والفتح نذر لها ) اي للنون الأولى ( اي قليل ) لما ذكرنا قبيل ذلك من ان التاء ليست تأنيث الكلمة .

( وصل التاء والالف يمن اذا حكيت جمعاً مؤنثاً فقل منات باشر )  
اي بعد ( قول شخص ذا بنسوة كلف ) اي عشق .

( وصل بمن واوآ ) ونونآ ( او ياه ونونآ ) اذا كان المسؤول عنه جمعاً مذكراً ( وقل منون ) اذا كان مرفوعاً ( ومنين ) اذا كان منصوباً او مجروراً حال كونك ( مسكننا للنون ) الثانية ( منها ان قيل جاءت قوم لقوم فطنآ حاكياً له ) : اي لهذا القول ( موافقاً ) كل واحد ما قلت ( له ) اي لكل واحد ما قيل ( في الجمع والاعراب وان اتصل من بالكلام ) الذي بعده ( فلفظ من لا يختلف مطلقاً ) : اي سواء كان المسؤول عنه مفرداً مرفوعاً ، او غيره ( بل يبقى ) لفظ من على حاله ) من الافراد بلا حكمية الاعراب .

ولا لعلامات آخر اجراء ملن على اصلها من صلاحيتها المكمل بلفظ واحد ، ( فقل ملن قال جاء رجل او امرأة او رجالن او امرأتان او رجال ) او نساء ( من ياهذا ) وليرعلم انه يجوز في من الموقف عليها هذا الوجه ايضاً ووجه آخر وهو ان تزيد على من حروف المد المتولدة من الاشباع . كما تقدم في الوجه المشهود في المفرد المذكر حاكياً للاعراب فقط ولا يحکي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كان المسؤول عنه احدها فتقول في المثال المذكور منه ، وعلى هذا قياس النصب والجر .

( ونادر الحالها العلامة ) في حال الوصل ( بان قبيل ) : من ومتنا

ومني ومننان ومنتنان ومنين ومنتين و ( منون ) ومنين ومنتان ، وإن كان المسئول عنه مثني أو بجموعاً ، أو مؤنثاً مرفوعاً أو غيره ( وهو ) اي الحق العلامة وصلا ( ثابت في نظم عرف وهو ) اي النظم ( قوله : اتوا ناري فقلت منون انتم ) فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً قيل وهذا وهم ، لأنه لم يتقدم في الكلام جمع منكر حق يحکى ولذا قال بعض المحققين :

والظاهر انه ليس بحكاية وإنه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية وقوله منون انتم ليس بمحكى كما زعم اذ لا منكر منه كور قبله . هذا ولكن في حاشية الكشاف في تفسير سورة الفاتحة ما يؤيد المصطف وهذا نصه والضمير في اتو لم بهم ومنون استفهام وكان حقه من انتم لاده لا يأتي بصورة الجمع الا في الوقف والacial في نونه الاخير السكون للوزن على ان اجراء الوصل بجز الوقف كثير في النظم كما صرحا به وجعلوا هذا منه انتهى محل الحاجة من كلامه . وصرح في آخر كلامه ان هذا من اكاذيب العرب .

والعلماء المذكورة لا تتحقق من الا في آخر الكلام ، لأنها في حالة الوقف فإذا قيل رأيت رجلاً وامرأة ، قلت من ومنه ، وإذا وإذا قيل رأيت امرأة ورجلاً قلت من ومنا .

وفي جانبي رجل وامرأتان من ومنتنان ، وعليه فقس وإذا اجمع من يعقل وغيره يسئل عن العاقل بمن وعن غيره بأي ، فإذا قيل : لقيت رجلاً وحمارين قلت من واين وعله فقس .

( والعلم ) فقط لاغيره من المعارف ( احكيته من بعد من وحدها ) لا من بعد اي . وإنما خصت الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ،

لكونه أكثر استعمالاً من غيره ، لكونه دالاً على المسمى ومعيناً له من دون قيد لفظي أو معنوي كما تقدم في باب الملم في قوله :  
**اسم يعين المسمى مطلقاً علمه كجعفر وخرنقا**  
والغرض من الحكاية التفصيص والتصریح ، وهو بكثير الاستعمال  
انسب وأيضاً الاعلام غير متصرفة في الجملة مصونة في الزيادة والنقصان  
كما اشير الى ذلك في باب غير المنصرف ، فناسب ان لا يتصرف في  
اعرابها ايضاً وهو معنى الحكاية . لكن يشترط في حكايتها أن لا يكون  
مصحوباً بشيء من التوابع وإلا فلا يجوز حكايتها ، لأن إعادة التوابع  
معه يعني عن حكاية اعرابه نعم لو وصف بابن بين العلمين لم يمتنع  
حكايتها ، لأنـه وإن ألغى الوصف المذكور أيضاً عن الحكاية كساير  
الاوصاف .

إلا ان تنزيل هذا الوصف مع موصوفه منزلة اسم واحد بدليل  
حذف تنوينه ، ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية .

ويشترط أيضاً ما اشار اليه بقوله . ( ان عريت ) لفظة من ( من  
عاطف بها اقترن ) وذلك لأن الفرض من الحكاية كما تقدم التصریح  
بأن المسئول عنه هو المذكور او لا ، فإذا عطفت جملة السؤال على  
كلام المتكلم صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو المذكور في كلام  
المتكلم ، فلهم تحتاج إلى الحكاية بخلاف ما اذا لم تعطف فإنه لا يعلم  
ذلك إلا بالحكاية ( فقل لمن قال جاء زيد من زيد ) بالرفع ) ولمن  
قال رأيت زيداً من زيداً ) بالنصب ( ولمن قال مررت بزيد من زيد )  
بالجر ، وليعلم ان من في جمع الصور الثلاث مرفوع المحل بالابتدائية

وما بعده في الصورة الاولى مرفوع على الحكاية لا على الخبرية ، والرفع الذي لأجل الخبرية مقدر فيه وكذلك في الصورة الثانية والثالثة ، فما بعد من في الكل مرفوع المحل تعذر ظهور اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة بخلوبة للحكاية كالمضاف الى يام المتكلم في حالة الجر على ما هو الاشهر الاقوى .

( فان اقتربت ) لفظة من ( بعطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقاً ) اي سوا كان العلم في كلام المتكلم المسئول مرفوعاً او منصوباً او بجروراً . حاصله انه يمتنع الحكاية وقد مر وجهاً قبيل ذلك فلا نعيده هذا كله على لغة اهل المجاز ، واما بنو تميم فانهم يأتون بالعلم من بعد من مرفوعاً بالابتدائية مطلقاً ولا يمحكون .

( تتمة — لا يجوز حكاية غير ما ذكر ، واجاز يonus حكاية كل معرفة .

قال المصنف : ولا اعلم له موافقاً ) هذا في ما بعد من ، واما اذا سئلت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يمحكى علماً كان او غيرها فاذا قيل رأيت زيداً او مررت بزيد ، قلت اي زيد بالرفع لا غير ، لأن الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه ما بعده في الاعراب .

## ( هذا باب التأنيث )

( وهو كما تقدم في باب غير المنصرف ( فرع من التذكير ، لأن الأصل في جميع الاشياء التذكير ( ولذلك اتفق ) المؤنث ( الى علامة ) تمييزه عن المذكر .

( علامة التأنيث تاء كفاطمة وتمرة او الف مقصورة او مددودة كجبل وحمراء ) وقال بعضهم : ان الياء ( ايضاً علامة التأنيث في ذي وتي . وليس بشيء لانه ليس في اسماء الاشارة ما هو على حرف واحد . والتاء ام الباب ( و ) لذلك ( في اسام بفتح الممزة ) جمع اسم اي في الاسماء اذا كانت ( مؤنثة قدرروا التاء ) لا الألف ، لأنها الاصل ولأن وضعها على العروض والانفصال فيجوز ان يحذف ويقدر ، بخلاف الألف . والاصل في مقام التقدير تقدير الأصل والاسم المؤنث كالكتف ) فالتاء مقدرة فيها .

والمشهور ان ما كان من الاعضاء مزدوجاً ، فالغالب عليه التأنيث الا الحاجبين والمنخرین والخدین ، والمراجع السماع وعد المنخرین من المزدوج لا ينافي في عد الانف من غيره ، لأن الأنف اسم للمنخرين معه وكل واحد يسمى منخرأ لا انفأ ومن غير الغالب الكف ، لأنه قد يذكر وما كان غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان .

( ويعرف ) التأنيث فيجب به ( التقدير للتاء في الاسم بالضمير

اذا اعيد اليه نحو الكتف نهشتها ) فيه ، وفيما بعده دور يمكن دفعه ( ونحوه كالإشارة اليه نحو هذه جهنم كالرد لها اي ثبوتها ) اي التاء ( في التصغير ) ان كان ثلاثة فان التصغير ترد الاشياء الى اصولها بالشرط المذكور ( نحو كتيفه وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية ) فيه تكرار ظاهر .

( و ) في ( النعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة وكسبة وطها في عدده نحو اشتريت ثلاثة ازود ) في النسخة التي عندى ازود بالزاي على وزن افعل ، لكن الظاهر انه بالذال على وزن قول من دون الف او على وزن اقوال ، والذود الاibil لا يتجاوز عددها ثلاثة ولا يقل عن الثلاث وهو مؤنث ولا يكون إلا هن الاناث وهو جمع لا واحد له او واحد جمعه ازواب وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة .

( والاكثر في التاء ان يتجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث ) والمراد بالصفة الاسم المشتق الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود ( كمسلم ومسلمة ) لا النعت النحوي ، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في جائني رجل عالم وصادقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جائني هذا الرجل ( وقل بمجيئها في الاسماء كامره وامرته ورجل ورجلة وجائت لتمييز الواحد من اسم الجنس ) الجامد ( كشيئاً كتمر وتمرة ولعكسه قليلاً ككماء وكماة ) فا الذي فيه التاء جمع والذى بدون التاء مفرد بعكس التمر والتمرة ، قيل : وقد يجيء ياء النسبة الموحدة أيضاً كالباء نحو عربي وعرب ورومي وروم .

( و ) جاءت ( للمبالغة ) في الوصف ( كراوية ) لكثير الرواية .

( و ) جانت ( لتأكيدها ) اي المبالغة ( كنسبة ) لأن وزن فعال يفيد المبالغة والتاء توكلدها .

( و ) جانت ( لتأكيد التأنيث كنفعجة ) لأن النعج يفيد التأنيث بنفسه والتاء يؤكده .

( و ) جانت ( للتهريب ) اي تعریب الاسماء الاعجمية ( ككيالجة ) لأن كيلج اسم اعجمي جمع على كيالج فدخلت عليه التاء ، ليدل على ان اصله اعجمي فعرب : والفرق بين العرب وغيره ان العرب تتصرف في الاول دون الثاني فتأمل .

( و ) جانت ( عوضاً عن فاء ) الفعل ( كمعدة ) اصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعواضوا منها التاء في غير محل المعاوض عنده ، لأن تاء التأنيث لا تقع صدر الكلمة .

( و ) جانت عوضاً عن ( عين ) الفعل ( كاقامة ) وتقدم بيانه في باب البنية المصادر عند قوله :

وغير ذي ثلاثة مقىيس مصدره كقدس التقديس

( و ) جانت عوضاً عن ( لام ) الفعل ( كستنة ) وقد تقدم في الكتاب في الثالث من مواضع النياية ان اصلها عند بعض سنو وعنده بعض آخرين سنه فكرهوا على الاول تماقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الثاني على الهاء لخفايتها فحذفوا الواو او الهاء وعواضوا منها التاء في محل المعاوض عنده على القياس .

( و ) جانت عوضاً ( من زايد لمعنی كأشعشى واساعية ) فالباء في اشاعية عوض من باء النسبة اذ اصله اشاعي ولذا لا يجتمع التاء مع

الياء ، فلا يقال اشاعثي ( او ) من زائد ( لغير معنى كزنديق وزنادقة ) فاصل زنادقة زناديق كزناديق فالباء عوض من ياء زناديق فإذا ذكر الياء لم يجأ بالثاء وبالعكس فيقال زناديق أو زنادقة فالباء والياء متعاقبان .

والزنديق هو الذي لا يتعلّم ديننا ، وقيل هو الذي يظفر الاسلام ويغحي الكفر ، وقيل ان المعنى الثاني معنى اصطلاحي للفقهاء واما في لغة العرب فهو يطلق على من ينكر الباري تعالى وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته ، وقيل ان الكافر اسم لم لا ايمان له فما ظهر الایمان خص باسم المنافق وأن قال بقدم الدهر واستناد الحوادث اليه خص باسم الذهري ، وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وآلـه واظهاره عقائد الاسلام يبطل الكفر ، فهو الزنديق الاسلامي وإن فقد يكون من المشركين او أهل الذمة ، والملحد من لا يعترف بوجود الصانع اصلاً .

وقيل هو مغرب زندي منسوب الى زند وهو كتاب زردشت ، وزعم بعضهم انه ابراهيم الخليل ( ع ) ، فلما صار مغرباً قلبته ياته الثانية قافاً ، وقيل هو مغرب زن دين : اي من كان دينه كدين النساء في الضعف قلبته النون في الآخر قافاً للتعرية : هذا كله كلام ارباب الحواشي ، ولما اهمل اللغة فقال صاحب المصباح المنير : والزنديق مثل قنديل .

قال بعضهم ! فارسي مغرب . وقال ابن الجوابي ! رجل زنديق وزنديق اذا كان شديد البخل وهو محكمي عن ثعلب وعن بعضهم سالت اعرابياً عن الزنديق فقال : هر النثار في الادور .

والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتمسك بشرعية ويقول بدوام الدهر والمرب تعبّر عن هذا بقولهم ملحد اي طاغي في الاديان وقال في البارع زنديق وزناديق ، وليس ذلك من كلام العرب في الاصل . وفي التهذيب وزنادة الزنديق انه لا يؤمّن بالأخرة ولا يوحّدانية الخالق انتهى .

وقال في المزهر قال ابو حاتم : الزنديق مغرب كان اصله زنده كردو زنده الحياة وكرد العمل اي يقول بدوام الدهر ، وقال في المنجد : زنديق اتصف بالزندة فهو زنديق الجمع زنادقه وزناديق فارسية ، وكانوا يقولون في المثل من تمنطق زنديق : اي من تعلم علم المفطّق تهور في الزندة لأنّه يتورط في الاقيسة والنتائج بما يفسد العقائد الدينية التي مدارها على التسلّيم .

والزنديق الخبيث الذهابي ومن لا يراعي حرمة ولا يحفظ مودة وهو لغة عامية والزندة الكفر باطننا مع النظاهر بالإيمان ، ورجل زنديق وزنديق شديد البخل انتهى .

والغرض من التطويل معرفة ما في الاقوال من التهافت والتقارب فعليك بالتتبع التام في المسائل العلمية اذا احتاج اليه المقام ولا تقلد فانه مانع عن بلوغ المرام .

( و ) جانت النساء عوضاً ( من مدة تعديل كتذكيرية ) اصلها تذكيراً بياء مشددة على وزن تعديل حذفت بياء الثانية وعوض منها تاء التأنيث ، لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة كما تقدم ذلك في سنة .

وجانت عوضاً عن ياء المتكلّم في نحو يا ابنت ونماء امته كما تقدم

ف آخر باب المنادي المضاف الى ياء المتلکم .

و جانت امارة للنقل من الوصف الى الاسمية و علامه ، لكون الوصف غير محتاج الى الموصوف كما يجيء ذلك عن قریب في ذيبيحة و نطبيحة في آخر الباب .

( ولا تلي ناء ) حال كونها ( فارقة بين صفة المذکر و صفة المؤنث توسعما ) خمسة اوزان :

الاول : وزن ( فعول حال كونه اصلاً بان كان بمعنى ) اسم ( فاعل كرجل صبور ) بمعنى صابر ( وامرته صبور ) بمعنى صابرة . وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل اي لعدم كونه مواذناً للفعل ودخول التاء على الصفة محظوظ على فعلها .

قيل : وبهذا استدل على ان بغياماً في قوله تعالى : ولم اك بغياماً ، وفي قوله تعالى : وما كانت املتك بغياماً على زنة فعول لا فعيل ، وإلا لوجب تأنيثهما في الموضعين بأن يقال بغيمة ، لأن وزن فعيل كما يأنث عن قریب اذا كان بمعنى فاعل لحقته التاء وجوباً . ولهم في توجيهه ترك التاء في الموضعين مذاهب :

منها : ما ذكر فاصله على هذا بفوياً اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقبلت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء فكسر الغين بمناسبة الياء .

و منها : انه فعيل بمعنى فاعل ولم تلحظه التاء ، لأنه للعبالفة او للنسبة كطالق و تمار .

و منها : انه فعيل ترك فيه التاء تشبيهاً بفعول .

و منها : ان البغي خاص بالمؤنث كالحانض والمرضع ، فلا يقال

رجل ببني كما يقال امرأة ببني وصيغة المختصة بالمؤنث لاتؤنث .  
ومنها انه معدول عن باعية وكل ما كان معدولاً عن وجيه وزنه  
كان مصروفاً عن حكم اخواه فلذا اسقط عنه القاء .  
ومنها : انه لم يقل بفتحه رعاية للفواصل .

ومنها : انه لم يقل بفتحه لأنه مصدر ، او بفتحه كما في قوله تعالى  
خلصوا نجياً وقوله تعالى : وهي رديم ، ( بخلاف ما اذا كان ) وزن  
فعول ( فرعآ بان كان بمعنى ) اسم ( مفعول كجميل ركوب ) اي  
مركوب ( وناقة ركوبة ) اي مركوبة . وانما جمل الاصل ما كار  
بمعنى الفاعل دون العكس ، لأنه اكثر استعمالاً ، ولأن الفاعل مقصود  
والمعنى فضله . وانما دخلت التاء في الفرع وان كان أيضاً غير جار  
على الفعل فرقاً بينه وبين الاصل ..

والوزن الثاني : ما ذكره بقوله ( ولا المفعال ) بكسر الميم كرجل  
مهذار ) اي المتكلم بما لا ينفي ( وامرأة مهذار ) اي المتكلمة بما  
لا ينفي . والوجه في عدم دخول التاء عدم الجريان على الفعل ، لأنه  
يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله .

والوزن الثالث : ما ذكره بقوله ( ولا المفعيل ) بكسر الميم ( كرجل  
معطير ) اي كثير التعطر اي الذي يستعمل العطر كثيراً ( وامرأة معطيرة )  
اي كثيرة التعطر .

والوزن الرابع : ما ذكره بقوله ( كذلك مفعول ) بكسر الميم وفتح  
العين ( كرجل مفشم وامرأة مفشم ) المفشم كثير عديم الحياة او كثير  
الجرأة ومن معانيه الظالم وقريب منه الغشمش بالشينين بينهما ميم ،

ووجه عدم دخول النساء فيه وفيما قبله ما ذكرناه في الاول والثاني  
فتامل :

( وما تليه ناه الفرق من ذي ) الاوزان الاربعة ( المذكورة  
كمواهم امرأة عدوة ) اصله عدوة بواويين من غير ادغام على وزن  
فعول ، ثم ادغم ( و ) امرأة ( ميقاته ) اي كثيرة اليقين بحيث لا  
تسمع شيئاً الا ايقنته ( و ) امرأة ( مسكونة ) من السكون وهي التي  
اسكتنها الفقر ( فشذوذ فيه ) مع حكوان عدوة محولاً على صديقة ،  
لأنه تقىضه ان قلنا ان معناه من ليس بعده ، كما عكس ذلك في  
قوله :

ولو انك يوم الرخام سئلتني طلاقك لم ادخل وانت صديق  
وذلك لأن بين النقيضين كالمتضادين مناسبة وهي ان النقيضين غالباً  
متلازمان في الخطور بالبال بشدة الوجدان ، ولذلك تجد النقيض  
اقرب خطوراً بالبال مع النقيض من المغایرات الآخر التي ليست  
نقاوض له ، فإنه متى خطر بالبال الحركة يلزمها السكون وكذا الراحة  
مع الام والصحة مع السقم وكذلك مسكونة فإنه يحتمل على فقيرة من  
باب حمل النظير على النظير لانه بمعناه .

( والوزن الخامس ) : ما ذكره بقوله ( ومن فعييل بمعنى مفعول  
كتقطيل ان تبع موصوفه ) بان يذكر موصوفه معه ( غالباً النساء )  
الفارق ( تمتنع كرجل قتيل ) اي مقتول ( وامرأة قتيل ) اي مقتولة  
ووجه امتناع النساء ما ذكرناه في سابقه من عدم الجريان ( وندر قوله -  
ملحمة جذيدة ) بانها اي مبذودة اي مقطوعة .

وقال بعضهم : انه بمعنى جديدة ، فلا تدور فيه لانه بمعنى فاعل

وأختلف في قوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين ». فقال بعضهم : إنه وإن كان بمعنى فاعل لكنه يشبه بما كان بمعنى مفعول بل هو بمعنى مفعول في الحقيقة لأن الله تعالى يقرب رحمته من المحسنين لأن الرحمة لا يقرب بنفسها فلهذا لم يدخله التاء .

وقال بعض آخر ! انه من باب حمل النظير على النظير ، لأن قريب وإن كان بمعنى فاعل لكنه حمل على فعل بمعنى مفعول لمشابهته له وزناً .

وقال بعض آخر : انه كقوله تعالى : « وهي رميم » وقد اشرنا إلى وجهه سابقاً في بيان قوله تعالى لم إك بغيها ، وما كانت أمهك بغيها فراجع .

قبيل : إنما أعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث أعني عدم دخول التاء في وزن فعل لما كان للمفعول ، وفي وزن فعل لما كان للمفاعل طلباً للعدالة والمساواة بين الأوزان التي للمفعول والتي فاعل .

( فإن كان ) فعل ( بمعنى ) اسم ( فاعل او ) كان بمعنى اسم مفعول لكنه ( لم يتبع موصوفه بان جرد عن الوصفية ) ونقل إلى الاسم ( لحقته ) التاء ( نحو أمرئة وجيبة ) مثال للمفعيل بمعنى فاعل ( ونحو ذبيحة ونطیحة ) مثال للمفعيل بمعنى المفعول المنقول من الوصفية إلى الاسمية ، لأن الذبيحة بمعنى المذبوح والنطیحة بمعنى المنطوح : اي الغنم الانثى التي مات من النطح اي الضرب بالقرن والمراد من النقل إلى الاسمية ان لا يطلق على كل ما وجد فيه المصدر كالذبيحة مثلاً فإنه ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب

الذى يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحةختص بما يصلح للذبح وبعد له من الغنم .

وانما يستوى في فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث ويميزا في فعيل الذى بمعنى الفاعل فرقاً بين الفعلين فان قيل لم يمكّس بأن يستوى المذكر والمؤنث بمعنى الفاعل ، ويميزاً في فعيل بمعنى المفعول مع انه لو قيل كذلك يحصل الفرق ايضاً ، قلنا زائداً على الوجه الذى ذكرناه سابقاً . اعني العدالة والمساواة ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ، والفعيل الذى ميز فيه المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى الفعيل اذا كان جارياً على الموصوف المذكر .

ويؤنث ليكون مطابقاً للموصوف في التذكرة والتأنيث فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع تحصيلاً للتناسب .

واما معنى النقل من الوصفية الى الاسمية فهو ان يصير اللفظ بنفسه اسماء لغبطة الاستعمال بعد ما كان وصفاً ، فحيثئذ تكون اسميتها فرعاً لوصفيتها فتشبه بالمؤنث لأن المؤنث فرع المذكر فلذا تجعل التاء علامه للفرعية كما جعل التاء علامه في رجل علامه بناء على ان كثرة الشيء فرع تتحقق اصله ، ومن هذا البيان يظهر ان التاء في ذبيحة ونطبيحة لا تدل على تأنيث الملحق به كما في العلامه فتتأمل فإنه دقيق وبالتأمل حقيق .  
تنبيه - اعلم ان التاء في لفظة الحقيقة للنقل من الوصفية الى الاسمية على ما اختاره السعد في المطول .

## ﴿فصل﴾

يبين فيه الاوزان المشهورة لما لحقته احدى الالفين ، واما الاوزان النادرة فلا يتعرض لها على ما يظهر من العبارة ، وفيه تأمل يظهر عن عن قريب .

والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب :  
اما : للالحاق كارطى وسيأتى بيانه .

او : التكثير حروف الكلمة كقبعى وهذه لا تكون إلا مسدسة ،  
ويلحقها التنوين .

او : للتأنيث وهذه لا تلحقه التاء ولا التنوين ويتميز الف الالحاق  
بان تزن ما فيه الالف وتجعل مكان الالف لاماً فأن لم يجيء على ذلك  
الوزن اسم فالاف للتأنيث ، للالحاق نحو بردى بالفتحات الثلاث  
فانه لم يأتي على فعل بالفتحات الثلاث اسم حتى يكون بردى ملحاً  
به ، لأن معنى الالحاق ان يزداد في الكلمة حرف في مقابلة حرف اصلي  
في الكلمة اخرى ، حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط  
ان يكون الكلمة المزید فيها في جميع تصارييفها مثل الملحق بها والمقصود  
الاهم في ذلك اقامة الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية  
فليس الالحاق مؤثراً في اختلاف المعنى دائمآ ، بل يجوز ان يختلف  
وان لا يختلف فنحو قطع يقطع تقطعاً ، وقاتل يقاتل مقاتلة واكرم

يذكر اكرااما ليس بملحق بدرج يدرج لمخالفة مصادرها لمصدره . واما زيد فيه حرف الالحاق جيم زيد فيه الهمزة ، للالحاق بجعفر ولم يكن له قبل الزيادة معنى فاثرت الزيادة في المعنى ايضاً ، لكن هذا التأثير كما اشرنا اليه ليس بدائم فاضبط هذه المسألة ، لأنها تنفعك في موارد متعددة . ( والـ الفـ التـأـنيـثـ ضـربـانـ ) احدهما ( ذات قصر و ) الآخر ( ذات مد ) وذات المد ( نحو اني الغرـايـ الغـراءـ ) وهو بعض الغـينـ جـمـعـ الـاغـرـ بمعنى الكـريمـ الفـعالـ والـسـيـدـ والـشـرـيفـ مؤـتهـ الغـراءـ . ( والـاشـتـهـارـ فيـ مـبـانـىـ الـاـولـ ايـ اـبـنـيةـ اوـزـانـ المـقـصـورـ يـبـدـيهـ ) اي اي يظهره ( وزن فعل بفتحة فتحة نحو اربـىـ الـداـهـيـةـ ) اي النـائـبةـ والنـازـلـةـ والـجـمـعـ الدـوـاهـيـ واعـظـمـ الدـوـاهـيـ الموـتـ ( وـ ) لكن قال المصنف ( في شـرـحـ الـكـافـيـةـ فيـ بـابـ المـقـصـورـ وـالـمـدـودـ انـ هـذـاـ ) الوزـنـ ( منـ النـادـرـ ) .

وقال بعضهم ؛ لم يأت بهذا الوزن في كلامهم إلا ثلاثة اسماء شعبيـيـ وأدمـيـ لمـوضـعينـ وـأـرـبـيـ ، وزـادـ بـعـضـهمـ جـنـفـيـ اسمـ مـوـضـعـ . وـنـقـلـ عنـ بـعـضـ آنـ سـيـبـويـهـ رـوـاهـ بـضـمـ الـأـوـلـ مـعـ المـدـ ، وزـادـ بـعـضـ آخـرـ اسمـاءـ آخـرـ لـاـ حـاجـةـ إـلـىـ ذـكـرـهـماـ ( وزـنـ فعلـ بـضـمـ فـسـكـونـ اسمـاـ كانـ نحوـ بهـيـ ) لـنـبـتـ ( اوـ صـفـةـ نحوـ الطـولـ ) وـالـأـنـشـيـ وـالـخـنـثـيـ وـالـعـبـلـيـ ( اوـ مـصـدرـآـ نحوـ الرـجـعـيـ ) وـالـبـشـرـيـ ( وزـنـ فعلـ بـفتحـتينـ اسمـاـ كانـ نحوـ بـرـدـيـ لـنـهـرـ بـدـمـشـقـ اوـ مـصـدرـآـ نحوـ مـرـطـبـ لـبـشـيـةـ ) فـيـهـاـ عـدـوـ ( اوـ صـفـةـ نحوـ حـيـدـيـ ) يـقالـ حـمـارـ حـيـدـيـ ايـ يـحـيـدـ عنـ ظـلـهـ لـنـشـاطـهـ ..

قيلـ ؛ وـلـمـ يـجيـءـ فيـ نـوـتـ المـذـكـرـ شـيـءـ عـلـىـ هـذـاـ وزـنـ غـيـرـهـ ( وزـنـ فعلـ بـفتحـةـ فـسـكـونـ جـمـعـاـ كانـ كـسـرـعـيـ ) جـمـعـ صـرـيعـ ايـ المـجـنـونـ اوـ

من به قوة يصرع الناس كثيراً . ولله معان آخر مذكورة في كتب اللغة فليراجع ( او مصدرأً كدعوي او صفة كشبعى ) مذكره شيعان ضد جوعان ( وزن فعال بضمها وتخفيف ) ثانية ( كجبارى لطائير ) ويقع على الذكر والانثى ( وزن فعل بضمها فتشديد نحو سمهى للمباطل ) والكذب والمعبة للصبيان وهي كومة من تراب حولها خطوط .

( وزن فعل بكسرة ففتحة فتشديد ) الاول ان يقال فسكون ثلاثة لأن ( نحو سبطرى ) لا تشديد فيه فتأمل وهو ( لنوع من المشي ) فيه تبخرت ( وزن فعل بكسرة فسكون ) مصدرأً كان نحو ذكري او جمما نحو ظربى ) جمع ظربان بكسر الراء : وهي دويبة كالهرة متنقنة الريح تزعم العرب انها تفسم في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حق يبل الشوب ( وججل ) قال في المصباح المنير : والجمل طير معروف الواحدة الجلة وزان قصب وقصبه ( و ) جمعت الواحدة ايضاً ( ججل ) ولا يوجد جمع على وزن فعل بكسر الفاء الا ججل وظربى انتهى . ولذلك ( قال المصنف ولا ثالث لهما وزن فعيل بكسرتين وبتشديد العين نحو حشيشى لكثرة الحث على الشيء مع وزن فعل بضمتين فتشديد نحو الكفرى لوعاء ( الطلع ) سمي بذلك . لانه يستر الطلع .

ومن معانى الكفر الستر ( وزن فعيل بضمها ففتحة فتشديد العين ) الاول كما في بعض الكتب ان يقال بضمها وتشديد العين المفتوحة ( نحو خليطى للاختلاط ) في المصاح المنير : خلطات الشيء بغيره خلطها من باب ضرب ضمته [ إليه فاختلط هو ] . وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط المايمات وقد لا يمكن . كخلط المايمات فيكون مزيجاً قال المرزوقي : اصل الخلط تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض ، وقد توسع

فيه حتى قيل ( رجل خليط اذا اخالط الناس كثيراً ) والجمع الخلطاء كشريف وشرفاء ، ومن هنا قال ابن فارس : الخلط الشريك والخلط طيب معروف والجمع الخلط مثل حمل واحمال .

والخلطة مثل العشرة وزناً ومعنى والخلطة بالضم اسم من الاختلاط مثل الفرقة من الافتراق وقد يكفي بالمخالطة عن الجماع ومنه قول الفقهاء خلطها خالطة الازواجا يريدون الجماع . قال الاذهرى : والخلط مخالطة الرجل اهلة اذا جامعها انتهى .

وفي المنجد الخليطي والخلطي الاو باش يقال وقعوا في خليطي ؛ اي في اختلاط الى ان قال اختلط الفرس قصر في جريه انتهى وفي التصريح يقال ؛ وقعوا في خليطي اذا اختلط عليهم أمرهم انتهى .

والفرس من التطويل ان المحصل من كلام القوم ان الخليطي سواء كان بتتشديد اللام او تخفيفها اذا كان بمعنى الاختلاط معناه المزج او الجماع او الاعم منهما فتأمل جيداً .

( مع وزن فعالى بضمة وتشديد نحو الشقارى لنبت وزاد في الكافية في ) الاوزان ( المشهورة وزن فعلى ) بفتحة فسكون ففتحة ( كفترني و ) وزن ( فو على ) بفتحة فسكون الواو ففتحتين . ( كخوذلى لمشية تبختر و ) وزن ( فعلوى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام والواو بعدها الف ) كهور نوى لنبت و ) وزن ( افعلاوى ) بضم الهمزة وسكون الفاء وضم العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الواو بعدها الف ( كأربعاوى لقعدة المتربيع ) القعدة بكسر القاف مصدر نوعي فيصير معنى العبارة ان الاربعاوى معناه نوع من قعدة المتربيع .  
 ( و ) وزن فعملوى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وضم

الثانية بعدها ولو ساكنة وفتح الثالثة بعدها الف ( كجند قوقى لنبت ومفعلى ) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة ( كمكورى لمعظيم الارنبة ) اي لشخص عظيم الانف .

( و ) وزن ( فعلوتى ) بفتح الفاء والعين وضم اللام وسكون الواو  
وفتح التاء بعد الف ( كرهبوتى للرهبة ) بفتح الراء وسكون الياء وفتح  
الباءى : الخوف الشديد . ( و ) وزن ( فعللى ) بضم الفاء وسكون العين  
وضم اللام الاولى وفتح الثانية بعدها الف ( كترفصا مقصوراً بمعنى  
القرفصاء مددوداً . وسيأتي معناه عن قريب في الاوزان الممدودة .

( و ) وزن ( يفعلي ) بفتح الياء وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة بعدها ( كيويرى للباطل و ) وزن ( فعلى ) بكسر الفاء وسكون الياء وفتح اللام الاولى وتشديد الثانية وفتحها مع الف بعدها ( كشةصلى النبت يلتوي على الاشجار و ) وزن ( فعيلى ) بفتح الفاء والعين وسكون الياء المدغمة وكسر الثانية المدغمة فيها الاولى بعدها الف ( كهبيخا المشية تبختر و ) وزن ( فعليها ) بفتح والعين واللام وتشديد الياء بعدها الف ( كمر حيا للمرح ) اي شدة الفرح .

( و ) وزن ( فعللا يا ) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين  
بعدهما الف وفتح الياء بعدها الف ( كبردرايا ) اسم موضع .

(و) وزن (فوعلا) يا بكسر النفاء وفتح الواو والعين واللام بعد كل واحد منها (كحولايا) اسم الجملد الذي يجوع مع الجنين .

(و) وزن (فوعول) بفتح الفاء وسكون الواو وضم العين بعدها الواو ساكنة وفتح اللام بعدها الف (كفو ضوضى للمقاوضة) مصدر فاوض ، يقال فاوضه في الامر : اي سواه ، وقد يجيء معان اخر منها :

الاختلاط في التصرف بـان يتصرف كل منهما فيما للآخر يقال : اموالهم فوضى بينهم وفوضوى بالقصر وفوضواه بالمد : اي هم شركاء فيها متساوون لا تباین بينهم ، ولا يستأثر بعضهم على بعض فيها ، ويقال شركة مفاوضة بهذا المعنى .

ومفاوضة الملماء بـعادتهم ومذاكرتهم في العلم يأخذ كل ما عنده غيره ويعطى ما عنده وقد يجيء بمعنى المجاراة ، وقد يجيء بمعنى تقويض كل واحد منها امره إلى الآخر ويقال فوض امره . اليه تقويضأ اي سلم امره إليه ، وبهذا المعنى جاء قوله (ص) : « اول العلم معرفة الجبار وأخر العلم تقويض الامر اليه » فتأمل .

( و ) وزن ( فعليا ) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الياء بعدها الف ( كيرحا يا للعجب ) يقال ابرحه أى عظمه وتعجب منه ، فهذه ثمانية وعشرون وزناً ادعى المصنف والشارح شهرتها ، وزاد بعضهم في المشهورة او زان آخر لا حاجة إلى ذكرها ( واعز اي انسب لغير هذه الاوزان المذكورة استنادا ) يعني احكم بندرته ( وموضع ذكرها كتب اللغة ) المفصلة .

## ﴿ فصل ﴾

( لمدها اي لمددود الف . التأنيث اوزان مشهورة أيضا هي ) وزن ( فعلاء بفتحة فسكون اسمأ كان كجرعاء ) وهي كما في كتاب اساس اللغة ارض ذات رمل ( او مصدرأ كرعياه ) بمعنى الرعاية ( او صفة

كحمراء وديمة هطلاء ) اي سحاب مطر ( او جمعاً في المعنى ) والمراد اسم الجمجم ( كطوفاء و ) وزن ( افعاله مثلث العين اي مفتوحةها ومكسورها ومضموتها كاربعاء مثلث الباء للرابع من ايام الاسبوع ) وهو يوم بين الثلاثاء والخميس مشناه اربعاءان وجمعها اربعاءات واربعاءات وايضاً الاربعاء بضم الهمزة والباء عمود من اعمدة البيت او الخيمة وقعدة المتربيع ، وهي ثانية القدمين تحت الفخذين متباينتين ، وبعضهم ضبطه بهذا المعنى بفتح الهمزة وضم الباء ، وقال : انه بالضبط السابق اسم موضع ، وقال : اسم اليوم الرابع بفتح الباء وكسرها فقط ، واربعاء بفتح الهمزة وكسر الباء جمع الريبع أحد فصول السنة .

( و ) وزن ( فعلاء بفتحتين بينهما سكون كعقرباء المكان ) الذيكثر فيه العقارب ، وقيل بمعنى انشى العقرب ( ثم فعلاء بكسرة ) للمفأء وفي آخره همزة ( كقصاصاء بمعنى القصاص ) على وزن قتال مصدر قاتل يقال قاصصته مقتاة وقصاصه اذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين في مقابل الدين مأخوذه من اقتصاص الاثر ثم غالب استعمال القصاص في قتل القاتل وجرح الجارح وقطع القاطع وهذا مراد من فصره بالجزاء على الذنب بان يفعل بالفاعل مثل ما فعل ( و فعلاء بفتحتين بينهما سكون كقرفصاء لغزب من القعود ) يقال قعد القرفصاء اذا قعد على كفي قدميه وامس الارض اليه شبيهه قعدة الكلب او البدوي المصطلي .

( و ) وزن ( فاعولاء بضم ثلاثة كحاشورة ) لليوم العاشر من المحرم خاصة ولا يستعمل في عاشر سائر الشهور بخلاف التاسوعاء ، فما يدخل في اليوم التاسع من كل شهر وقيل ! ان هذا الوزن في

غير العاشراء مولود . والحق ذلك ووجهه ظاهر لمن له فراسة وقلب طاهر .

(و) وزن (فاعلام بكسير ثالثه كقصاء) قال في شرح النظم : ما حاصله انه جحر من جحر (الأحد جمرة اليربوع) وهي التي يدخل فيها ، والنافقاء حجرته التي يكتنم فيها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فإذا أتى العدو من قبل القاصعاء يخرب النافقاء برأسه فيخرج ويغفر . سبحان من خلق كل شيء فقدره ثم هدى كلاماً إلى ما يحتاج إليه في المعاش والمعد لمن قدر له المعد .

(و) وزن (فعلياء بكسرة قسكون ككبيراء للمكبر) اي التكبر ،

(و) وزن (مفعولاء كما توناء جمع انان) وهي اني الحمار .

(و) وزن (مطلق العين فعاله بالتحفيف اي) بتخفيف العين (مفتحوها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس مثال لمفتح العين يقال : ما ادرى اي البراساء هو اي اي الناس هو ) وكريشأ لنوعين من البسر ) مثالين لمفتح العين ( وعاشراء بمعنى عاشراء ) مثال لمضموم الماءين ( وكذا مطلق فاء اي مفتحوها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين ) وزن ( فعلاء اخذ نحو خنقاء لمكان ) مثال لمفتح الفاء ( وسيراء للذهب ) ولضرب من البرود فيه خطوط صفر ، وقيل : ثوب مخلوط بعرير وقيل ما عمل من قز وقيل نبت وهو مثال المكسور الفاء ( وظرفاء وتنساء ورحساء ) بالحاء الممملة والصاد المعجمة العرق في اثر الحمي عند اشرافها على الفترة ، ويحتمل ان يكون بالحاء الصاد الممملة والثلاثة كلها امثلة لمضموم الفاء .

( وزاد في الكافية في ) الاوزان ( المشهورة ) وزن ( فعيليات )

بفتحتين بعدهما ياء ساكنة ، ثم لام مكسورة ( كمزيفياء لقب ملك ) من ملوك اليمن .

( و ) وزن ( افعيلاء ) بكسرين بينهما وكذا بعدهما سكون ( كاهيجياء للمعاددة و ) وزن ( مفعلاء ) بكسرة فسكون ففتحة ( كمشيخاء للاختلاط ) وقد تقدم معناه مفصلاً ، ( و ) وزن ( فعالاء ) بضم فتحة والف بعدها كسرة ( كمجخادباء ) بتقديم الجيم على الخاء ( لضرب من الجراد و ) وزن ( يفاعلاء ) بضم الاول وكسر الرابع ( كينابفاء ويناعلاء ) بفتح الاول والضبط المذكور ( كينابفاء اسمى مكان وفعلياء كزكرياء ) ضبطه ظاهر ، والظاهر انه اعجمي .

( و ) وزن ( فعلولاء ) بفتح الاول فسكون وضم الثالث ( كمعكوكاء ويعكوكاء اسمين للشر والجلبة ) الجلبية بفتح اللام اختلاط الأصوات والصياغ عند المغرب او مطلقا وبضم الجيم وسكون اللام القشرة تعلو الجرح عند البرء ، والظاهر ان المراد هنا الاول بقرينة الشر فتأمل .  
 ( وفعيلاء كدخيلاء ) ضبطه بعض ارباب اللغة بضم الدال وتشديد الخاء وبعض المحققين بفتح الدال وكسر الخاء وتشديد الياء . ولم يكن عندي من كتب اللغة بمقدار الكفاية فعليك بالتباع التام حتى يظهر لك الحق في المقام ان تهتم ( لباطن الأمر و ) وزن ( فعناء ) بفتحتين بينهما سكون ( كبرناساء بمعنى برنسا بمعنى براساء ) وقد تقدم معناه ( وما عدا هذه الاوزان نادر ) وموضع ذكرها كتب اللغة كالاوzan النادرة المتضورة .

## هذا باب المقصور والممدود

قد تقدم في اوائل الكتاب ان المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف لازمة كالمصطفى ، بخلاف يخشى وعلى واذا والاسماء الستة في حالة النصب ؛ والمراد به هنا مطلق ما كان في آخره الف لازمة سواء كانت اصلية ، ام لا وسواء كانت للتأنيث ام لا ، واما الممدود فهو الاسم المتمكن الذي نحو كسام وصحراء بخلاف باه واواه .

وكل واحد من المقصور والممدود قسمان : سماعي ، وقياسي . اما السماعي فبيانه وظيفة اللغوى وقد اعنيتى المغويون به حتى وضعوا في ذلك كتاباً وجمعوا فيها كل ما سمع من العرب من كل واحد منها .

واما القياسي منها فهو وظيفة النحوى والضابط له عندهم ما ذكره المصنف في هذا الباب : وحاصله ان الاسم المعتل الذى آخره الف ثلاثة اقسام اثنان منها قياسي والثالث سماعي ، فالاول ما يكون نظير اي موازناً لاسم صحيح في الثنوية والجمع وغيرهما وجب فتح ما قبل آخره كالاسف بفتح السين مصدر اسف بكسر السين وكالامثلة الآتية ، فنظير جميعها مقصور قياساً ، واليه اشار بقوله ( اذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف ) اي ما قبل آخره ( فتحاً وكان ذا نظير معتل كالاسف ) بفتح السين بمعنى الحزن والتلف ( فلننظيره المعل الآخر

كالاسم ) مصدر اسٍ بمعنى حزن ( مثلاً ثبوت قصر بقياس ظاهر ) حاصله ان اسا نظير لأسف في وجوب فتح ما قبل آخره فاسا مقصور قياساً و ( الفعل بكسر الفاء ) وفتح العين .

( و ) نحو ( فعل بضمها ) اي الفاء وفتح العين والوزن الاول ( في جمع ما كان كفالة بكسر الفاء وسكون الدين ، والوزن الثاني في جمع ما كان على ( و ) زن ( فملة بالضم ) اي الفاء فالوزن الثاني ( نحو الدما ) بضم الدال ( جمع دمية ) بضمها ايضاً ( وهي الصورة ) المصنوعة ( من الماج ونحوه و ) الوزن الاول نحو ( المري بكسر الميم ) ( جمع مرية ) بكسرها ايضاً بمعنى المرأة والجدال ، وكذلك بضم الميم وبمعنى الشك ايضاً بالضبطين المذكورين ( اذ نظيرهما من الصحيح قرب ) بضم القاف ( جمع قربة ) بضمها نظير الدمية وبكسر القاف جمع قربه بكسرها نظير مرية ، ولذلك كانت الدما والمري مقصورتين .

والقسم الثاني من المعتل ما كان نظيرآ لاسم صحيح يستحق قبل اخره الف . واليه اشار بقوله ( وكل ما يستحق من ) الاسم ( الصحيح قبل اخر ) منه ( الف فالمد في نظيره المعتل حتماً قد عرف ) وذلك ( كمصدر الفعل ) المعتل ( الذي قد بهذه بهز وصل كأرعوى اي كمصدره وهو الارعوان ) يقال ! ارعوى ارعوان عن القبيح بمعنى ارتدع وكف عنه اصل ارعوى ارعوى ومن رعا يروع ولم يدع الواو ، لأن الثانية منها انتهت الفاء ، لتحرکها وانفتاح ما قبلها فلم يبق المثلثان بحالهما وذلك لسبق الاعلال على الاذمام كما بين في الصرف و ( كارتني ) على وزن انتهى ( اي كمصدره وهو الارتعان ) على وزن انتمه وهو من

رأي قلبت الياء في الفعل الفا ، لتحركمها وافتتاح ما قبلها . وفي المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة وكذلك الواو الثانية في اروعه ( اذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار ) الاول نظير الثاني والثاني نظير الاول ( وكالاستفهام اذ نظيره الاستخراج ) .

( و ) القسم الثالث ( العادم النظير السابق ) فهو ( يكون ذا قصر هذا مد ) وذلك يثبت ( بنقل ) مسموع ( من العرب ) وموضع نقلها كتب اللغة ( كالمحجى ) بتقديم الماء المهملة على الجيم و ( بالقصر للعقل ) وهو ما يميز به بين الحسن والتقيح فالمحجى وان كان نظير عنب لكنه غير جامع لشرائط النظير اي الموازنة في الافراد والتشبيه . وغيرها ( وكالحذاء بالمد للنعت ) ، لأنه وان كان على وزن حسام بمعنى السيف لا انه لم يجتمع فيه الشرائط المذكورة .

( وقصر ذي المد اضطراراً بجمع عليه قوله :

لابد من صنعا وان طال السفر ) وان تحفي كل عود ووبر بقصر صناعه للمضروبة ، والمحذوف من الالفين الاولى لا الأخيرة ، لأنها علامة والعلامة لا تغير ولا تمحذف . والدليل على ذلك بقاء منع الصرف بعد الحذف فلو كانت المحذوفة الثانية التي هي الف التائית لانصرف الاسم فإذا حذفت الاولى رجعت الثانية الى اصلها ؛ اعني الالف ، لأن سبب قلبهما همزة هو الاولى كما اشرنا اليه انفاً فعلم انهم اتفقوا على قصر الممدود للمضروبة ( و ) اما ( العكس وهو مد المقصور اضطراراً ) فهو ( بخلاف بين البصريين والكتوبيين يقع فمهما الاولون واجازه الآخرون متعجلاً ( بورود القراءة به اختياراً كقراءة بعضهم قوله تعالى : سناء برقة بالمد ، و ( بنحو قوله :

يالك من تمر وشيشاء يننسب في المسعل واللهاه )  
 الشيشاء نوع من التمر ، والمسعل بفتحتين بينما سكون موضع  
 الباء من الحلق واللهاه بالمد واصله القصر وهو الاسم المشورة على  
 الحلق في اقصى الفم . والشاهد فيها حيث مد للضرورة .  
 هذا ولكن قد تقدم في بحث نون الوقاية انه قال في المزهر ذكر  
 ابن هشام في تعليقه على الالفية انه لا يحتاج بالشهر الذي استبدل به  
 الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة وهو قوله :  
 قد علمت اخت بني السعلاء وعلمت ذلك مع الجزاء  
 ان نعم ماكول على الخواه يالك من تمر ومن شيشاء  
 يننسب في المسعل واللهاه  
 وذلك لانه لا يحتاج بشعر لا يعرف قائله خوفاً من ان يكون مولد .

### (هذا باب كيفية تشبيه المقصور والممدد وجمعهما)

(تصحيعاً وفيه غير ذلك) اي احكام المؤذن السالم وان كان من  
 غيرهما (آخر مقصور ثقني) يعني على وجهين : احدهما : بالياء وهو  
 في ثلاثة مواضع :  
 اولها : ما أشار اليه بقوله (اجمله بقلبه ياء ان كاد عن ثلاثة  
 مرتقياً بان كان رباعياً فما فوق ) ، سواء كانت الألف في الآخر زائدة  
 المتأنيث كالحبلي ، او للالحاق كالارطى ، او كانت اصلية مبدلة عن واو

كالاعلى والمصطفى ، او عن ياء كالمرمي والمستسقى ( فقل في حبلي حبليان ) وفي ارطيان وقس عليهما الباقي ، وانما انقلبت الالف ياء وان كانت مبدلة عن واو للتخفيف لأن قلبهما ياء اخف من قبلها واوا ، وقد بين ذلك في موضعه ولأن التصريف في الاسم محظوظ على الفعل كما يظهر ذلك من مقدمة وبعد ، والفعل اذا ثني وكان زائداً على الثلاثة انقلبت الالف فيه ياء ، سواء كان اصلها الواو ، ام لا .  
وثانيها : ما اشار اليه بقوله ( كذا الثالثي الذي الياء اصله نحو الفقي فقل فيه فتيان ) كما في قوله تعالى : « ودخل معه السجن فتيان » .

فإن قيل : الفتوة تدل على ان اصل الفقي واو .  
قلت : الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة ؛ وانما رد الالف الى اصلها ولم تمحذف لانقاء الساكنين لثلا يلتبس بالفرد عند حذف النون بالإضافة فاذن الرد الى الاصل احسن من الرد الى غيره اعتباراً للاصل .

وثالثها : ما اشار اليه بقوله ( وكذا الثالثي الجامد الذي لا استيقاق له يعرف منه اصله ) بان يكون في الاسم ( الذي اميل ) ولم يعرف سبب للامالة غير ابدال الالف عن الياء ( كمّي علمأً فقل فيه متيان ) اما وجہ قلبهما ياء في هذه الصورة ، فلان الامالة تحصل بنحو الالف الى الياء كما تجيء عن قريب فردت اليها في الثنوية .

فإن قلت : الامالة تكون مع ذوات الواو ايضاً فلم لزمت الياء .

قلت : لأن كون لام الفعل ياء اغلب فكثرتها مع الامالة في اللام دليل على الياء وانما قلبت واواً مع عدم الامالة وان كانت الياء اغلب

في لام الفعل لانه ليس شيء من بناء الياء تلزم الفه عدم الامالة .  
بل القاعدة كما يأتي عن قريب ان كل ما اصله الياء ففيه الامالة ،  
فعدم الامالة في كلمة دليل على عدم اعتبار الياء .  
والثاني من الوجهين بالواو وهو في موضعين : اشار اليهما بقوله  
( في غير ذا المذكور ) من الموضع الثالثة وهو في موضعين الاول  
( كالذي الفه ) مبدل ( عن واو ) مع كونه ثلاثياً والثاني ( او )  
كانت ( بجهولة ) بان تقع في مغرب الاصل ، ولم يعرف اصلها ( ولم  
تمل ) ففي هذين الموضعين ( تقلب واواً الالف كقوتك في عصى  
عصوان ) مثال لما الفه مبدل عن واو ، ( و ) كقوتك ( في لدى  
علماء لدوان )

وأنما رد الواوى من الشلاهى الى اصله دون الواوى بما فوقه لخفة  
الشلاهى فلم يستشقى معه الواوى .

وقال بعضهم : قلب الالف ياء اوئل لكونها اخف من الواو ،  
سواء امثل ، لم لم يمثل .

وقال بعضهم : إن كانت الآلف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة

مضمومة الاول كالضجى او مكسورته كالربوا ، وجب في الثنوية قلبها ياء لئلا يتناقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او السكارة في الصدر هذا ، ولكن قلب كل الف ثلاثة اصلها واواً اشهر .

( وأولها اي الكلمة المقلبة ) الفها ( ما كان قبل قد الف ) في اوائل الكتاب ( من علامة الثنوية ) وهي الالف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالة النصب ، الى هنا كان الكلام في كيفية الثنوية المقصور ،

( و ) أما ( ما كان بمدودا ) فهو على اربعة اقسام : لأن همزته اما مبدلة من الف التائيه ، او للالحاق ، او منقلبة عن واو ، او ياء اصلية ، او اصلية فيذكر حكم كل واحد على الترتيب ( و ) ما فيه من الاتفاق والاقوال فالذى ( همزته بدل من الف التائيه كصحراء بو او ثنيا فيقال فيه صحراؤان ) اذ الهمزة في آخره اصلها الف التائيه والالف قبلها زائدة للتتوسيع قلبت الف التائيه همزة ، لالتقاء الساكنين ولم يجعل اصلا ، لأن كون الالف علامه للتأنيت مقطوع في نحو حبلي بخلاف الهمزة ، لأنها لم تجيء علامه للتأنيت إلا في نحو حمراء فإذا تردد الامر بين كونها منقلبة عن الف التائيه وكونها علامه بالاصالة فالحمل على ما هو المقطوع اولى ، لأن القواعد لا يثبتت بالمحتملات اذا تيسر المتيقنات .

وانما قلبت هذه الهمزة ، لكونها زائدة والزائد بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى مع قصد الفرق بينها وغيرها . ولأن بقائها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات ، لأن الهمزة اخت الالف لا فرق بينهما إلا بالحركة والسكنون كما بينا

ذلك في أوائل الكتاب في شرح بسم الله .  
وأما قلبها وأوا دون الياء ، فللمبالغة في الهرب من أجتماع الأمثال لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو من حيث المخرج ، ولكون الواو والهمزة متقاربتين في التقل ، ولهذا قلبت الواو همزة في أقتت واجوه فالواو نظير الهمزة ، ولأن الواو نقىض الهمزة لأنها من أقصى الحلق بل من السرة والواو من مبدأ الشفة ، فأبدلت الهمزة وأوا ، أما من باب حمل النظير على النظير ، أو النقىض على النقىض قيل ؛ والاجود أن يقال إنما قلبت وأوا حملًا على النسب ، لأن الثنائية وجمعي التصحح والنسب تجري في غالب الأحكام بمحى واحد كما يأتي ذلك في باب النسب في قوله :

وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في ثنائية له انتسب  
هذا . ولكن لا يخفى أن في هذا الكلام شأنية دور يمكن  
دفعه بالتأمل .

وقال بعض آخر : اختبر قلبها وأوا بعد شبهها بالالف ، لأن الياء  
تشبه الألف في وقوعها للتأنيث كما في تقويمين وأضربي ونحوهما .  
وقال بعض آخر : إنما انقلبت الهمزة ، إنما يكون صريح علامة  
التأنيث في وسط الكلمة ، وأما الواو فلنلا تجتمع ياءان ما قبلهما الف  
في النصب والجر في نحو رأيت حمرائيين ومررت بحمرائيين انتهى .  
قيل وربما صح ، فيقال صحرائيين وحکى عن بعضهم قلب الهمزة  
ياء وان اجتمععت ياءان .

( والذي همزته اللامات نحو علياء ) بكسر العين بمعنى العصبة  
الممتدة في العنق زيدت فيه ياء اللامات بقرطاس ، ثم أبدلت الياء

همزة لتطرفيها اثر الف زائدة .

(و) الذي همزته (بدل عن اصل) وهو على قسمين :  
الاول : ما كان واواً (نحو كسام) معناه واضح اصله كساو من  
كسوته ثوباً اكسوم .

(و) الثاني : ما كان ياء نحو (حياء) بفتح الحاء .  
قال في المصباح : هو الانقباض والانزواء الى ان قال الحياء اسم  
للدبر من كل اثنى من ذات الظلف والخف وغیره ، ثم قال الحياء  
فرج الجارية والناقة .  
وقال بعض اخر : هو تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما  
يعاب به ويذم .

وقال بعض اخر : حقيقة الحياة خلق يبعث على اجتناب القبيح  
ويمنع من التقصير في حق ذي الحق وبحوه .  
أبدلت الهمزة عن الواو والياء لتطرفيما اثر الف زائدة وكل من  
الواو والياء اذا وقعت اثر الف زائدة ، أبدلت همزة كما يأتي في  
اول باب الابدال في قوله :

آخر الابدال هدات دوطيا	فأبدل الهمزة من واو ويا
آخر اثر الف زيدت دني	فاعل ما اعل عيناً ذا اقتفي

(ثني) كل واحد من هذين القسمين (بر او او همز في قال عليهان  
وعليهان وكساوان وحيوان وكسامان وحيامان) اما الراء فلأن عين  
الهمزة فيها ليست باصلية ، لأنها في احدهما مبدلة عن حرف الالحاق  
المدحون بالاصالية ، وفي الآخر مبدلة عن حرف اصلي فشارت بمحنةكم  
الزائدة فشابهت همزة صحراء الزائدة للبيان ، ذاتي ، ذاتي ، واما

ابقاء الهمزة وثبوتها فلانها لما كانت مبدلـة عما هو اصلي او ملحق بالاصلي فصارت في حكم الاصلي ، فشابهـت الهمزة الاصـلية ، وهي كما يأتي بعيدـها ثبـت وتبقى بحالـها ، فـذلك ثبـتـها في هـذين القسمـين ( لكن في شـرح الكـافية ان اعـلالـ الاول ) اي قـلبـ الـهمـزة واـوا اذا كانت مـبدـلة من حـرفـ الـاحـقـ ( اـرجـحـ من تـصـحـيـحـهـ ) لأنـها لـيـسـتـ اـصـلـاـ ولاـ مـبـدـلةـ منـ اـصـلـ ، بلـ مـبـدـلةـ منـ زـانـدـ مـلـحقـ بـالـاـصـلـ فـنـسـبـتـهاـ إـلـىـ الـاـصـلـيـةـ بـعـيـدـةـ ( وـاـنـ الثـانـيـ بـالـعـكـسـ ) ايـ تـصـحـيـحـ ماـ كـانـ هـمـزـتـهـ مـبـدـلةـ منـ حـرـفـ اـصـلـيـ اـرـجـحـ منـ قـلـبـهـ واـواـ لـقـرـبـ نـسـبـتـهاـ مـنـ الـاـصـلـيـةـ لأنـهاـ مـبـدـلةـ منـ اـصـلـ .

( وـغـيرـ ماـ ذـكـرـ كـالـذـيـ هـمـزـتـهـ اـصـلـيـةـ صـحـ قـلـ فيـ قـرـاءـ ) بـفتحـ القـافـ بـمعـنـىـ جـيدـ القرـاءـةـ ، وـبـضمـهاـ النـاسـكـ المـتـبعـدـ ، وـقـدـ ضـبـطـهـ بـعـضـهـمـ بـعـكـسـ ذـكـرـ ذـلـكـ لـذـيـنـكـ الـمـعـنـيـنـ ، وـهـوـ سـهـوـ ( قـرـاءـانـ ) بـابـقـاءـ الـهمـزةـ شـالـيـ حـالـهـاـ ، وـاـنـهـاـ لـمـ تـقـلـبـ الـهمـزةـ فيـ هـذـاـ القـسـمـ ، لـقـوـتـهاـ بـالـاـصـالـةـ وـعـدـمـ اـبـدـالـهـاـ ، وـنـغـيرـهـاـ .

( وـمـاـ شـذـ عـنـ هـذـهـ التـوـاعـدـ عـلـىـ نـقـلـ عـنـ عـرـبـ قـصـرـ حـكـقـوـلـهـمـ فـيـ خـرـزـلـ خـوـزـلـانـ وـفـيـ حـمـرـاءـ حـمـرـاءـ يـاـنـ وـفـيـ عـاـشـورـاءـ عـاـشـورـاءـ يـاـنـ وـفـيـ كـسـاءـ كـسـاءـ يـاـنـ وـفـيـ قـرـاءـ قـرـاءـانـ وـقـدـ تـقـدـمـ الـقـيـاسـ فـيـهـاـ .

وـقـدـ يـحـذـفـ الـأـلـفـ مـعـ الـهمـزةـ اـذـ كـانـتـاـ فـوقـ الـأـرـبـعـةـ : نـحـوـ قـاصـعـانـ وـخـنـفـسـانـ وـيـنـابـغـانـ وـدـعـكـرـكـانـ ، وـذـلـكـ لـمـ طـوـلـ وـلـكـنـ لـيـسـ بـقـيـاسـ خـلـافـاـ لـجـمـاعـةـ .

فـوـاـنـدـ - الـأـولـ : الـمـحـذـفـ آـخـرـهـ مـنـ غـيرـ الـمـقـصـدـ وـالـمـمـدـدـ قـسـمـانـ : اـحـدهـاـ : دـاـ حـذـفـ آـخـرـهـ اـعـتـباـطاـ ايـ مـنـ غـيرـ عـلـةـ صـرـفـيـةـ تـقـتـضـيـ

المحذف .

و ثانيةهما : ما حذف آخره لعلة وهذا القسم سيذكره الشارح في البيت الآتي بقوله وكذا المنقوص .

اما الاول فهو على قسمين :

احدهما : ما يرد الممحظ في الاضافة ، وهو اب واخ وحم وهن لا غير ، ففي هذا القسم يجب رد الممحظ في الثنوية ، فيقال ابوان واخوان وحموان وهنوان ، وربما لا يرد فيقال ابان مثلا ، واما فوك فلم يرد اللام لا في الاضافة كما ترى ، ولا في الثنوية لما لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميمأ كما في الافراد فيقال فمان ، وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال ، لأن ذو لازم الاضافة ، بخلاف فم فواوه محفوظ من المحذف لامنه من التنوين بسبب لزوم الاضافة ، فاجرى مشى كل منهما بحرى مفرد لعرض الثنوية ، وقد يقال فموان لكنه جمع بين العوض والمعوض فلا يجوز الا في الضرورة الشعرية وقد يقال فميان بالياء وهو ابعد .

وثانيةهما ما لم يرد لامه في الاضافة نحو يد ودم وغد ، ففي هذا القسم لم يرد الممحظ في الثنوية ايضا ، فيقال يدان ودمان وغان ، وقد جاء يديان في لغة من قال في المفرد يدى كرحي ، ولكن المشهور ان يد اصله يدى بسكون الدال ، لأن الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بدليل .

وقد يقال دميان ودموان فقال بعضهم : الممحظ من دم الواو . وانما قالوا دمى يدمى بالياء ، لأنه كرضي يرضي مع انه من الرضوان وذلك لأن ذوات الواو اكثر فعلى هذا دميان شاذ .

وقال بعض آخر : ان الممحوذف منه ياء فعلى هذا دموان شاذ .  
 وقال بعض آخر : لا شذوذ في شيء منها ، لأنهما مشتى دمي ومشتى  
 دم دمان والكلام في سكون عينه وحركته كما تقدم .  
 الفائدة الثانية - نون التثنية يحذف بالإضافة كما تقدم في باب  
 بالإضافة في قوله :

نونا تلي الاعراب او تنوينا      ما تضييف احذف كطور سيناء  
 وقد تحذف لتقدير الصلة كالضارب ازيدا بالنصب ، وقد تحذف  
 للضرورة كقوله :  
 بما خطتنا اما اساد ومنه      وأمامد والموت بالجر اجدر  
 على رواية رفع اساد واما اذا جر فقد تقدم في آخر باب بالإضافة  
 انه بالإضافة .

الفائدة الثالثة - القياس ان لا تحذف تاء التأنيث في التثنية  
 كشجر تان وثمرتان ، وإنما حذفت في خصيin واليin على خلاف  
 القياس ، ويجوز اثباتها فيهما على القياس ووجه حذفها فيهما بان كل  
 واحدة من الخصيin والاليin لما اشتدا اتصالها بالآخر بحيث لا يمكن  
 الارتفاع بها بدونها ، صارت بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشو  
 وقيل خصى والي مستعملان ، وهما لفستان في خصيـة والـية ، وان كانتـا  
 اقل استعمالا .

وقيل عدم تاء فيهما من ضرورات الشعر ، فإنه لم يأت الا فيه  
 وفي غيرها لا يستعمل الا بالثاء .

وقيل انـهما كذلك وضـعتـا ولـيـسـتاـ تـشـنـيـتـيـنـ حـقـيقـةـ .  
 وقال في المصباح المفيد : الخصيـتانـ بالـتـاءـ الـبـيـضـتـانـ وبـغـيرـ تـاءـ الجـلـدـتـانـ

وقال فيه ايضاً : الالية اليه الشاة .

قال ابن السكين وجماعة : لا تكسر الباءة الى ان قال والثنية  
اليان بحذف الياء على غير قياس وبابياتها في لغة على القياس انتهى .  
الفائدة الرابعة : اذا اضيف عضوان الى متضمنيهما لفظاً او معنى  
فان كان المتضمنان بلفظ واحد ، فلفظ الافراد في المضاف اول من  
لفظ الثنوية نحو نور الله وجه الزيدین ، ثم لفظ الجمیع اول نحو  
صنعت قلوبکما .

وذلك اكراههم اجتماع مثنيين مع اتصالهما وذلك مع عدم  
اللبس ومهما لم يجز الا الثنوية نحو قلعت عینیهما اذا قلعت من كل  
واحد عیناً .

واما فاقطعوا ايديهما ، فالمراد ايمانهما ، وان فرق المتضمنان بالعطف  
اختير الافراد نحو يد زید وعمرو .

( واحد من المقصور وكذا المقوص ) ، سواء كان يائياً ، او  
واوياً ( في جمع له على حد المثنى اي ) الجمیع المصحح الذي في حالة  
الرفع ( بالواو والنون ما به تکمل اي ) احتذف ( آخره فقل في  
موسى ) وهو آلة الخلق واسم رجل . وزنه اما مفعل من اوسى  
راسه ، وعلى هذا هو منصرف ينون عند التنكير ، او فعلی وزن حبلى  
وعلى هذا لا ينصرف لالف التأنيث ويجمیع على الاول بالمواضی  
كمقاتل وعلى الثاني بالمواضیات كالحبليات ( والقاضی موسون ) رفعاً  
( وموسين ) نصباً وجراً ، والاصل موسون وموساين حذفت الفاء  
للتقاء الساکنین وابقيت فتحة السین ، للإشارة كما سيصرح به  
( وقاضون ) وداعون رفعاً اصلهما قاضيون ، وداعيون حذفت ضمة الياء

للاشتقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ، لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو واوجز من ذلك ان يقال استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فتنقلت منها الى ما قبلها بعد صلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ( وقاين ) وداعين نصبا وجرأ اصله قاضين وداعيين بيانين او لهما مكسورة وثانية ساكنة ، والابن لام الكلمة والثانية ياء الجمجم حذفت كسرة الياء الاولى للتشقق ، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين ( والفتح في المقصور ابق مشعرا بما حذف ) منه ( وهي الالف وابق في المنقوص الضم ) رافعا ( والكسر ) نصبا وجرأ ، كما شرحنا لك . الى هنا كان الكلام في جمع المقصور والمنقوص تصحيفاً .

( واما ) جمع ( الممدود والصحيح ) تصحيفاً ( فيفعل بهما ما فعل في التثنية ) اما الاسم الصحيح ، فواضح . واما الممدود فيعلم حكمه بما ذكر في التثنية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته ببدل من الف التأنيث ، وجواز الوجهين فيما همزته لللاحاق او بدل عن اصل وجوب التصحيف فيما همزته اصلية فتقول في صحراء علماء صحراوون وفي علباء وكساء وحياء علباوون وكساوون وحياوون بواو او همز كلها رفعاً . وقس عليه النصب والجر وفي قراء القراؤون بهمز فقط رفعاً ونصباً وجراً .

( وان جمعته اي كلام من المقصور والممدود بتاء والف فالالف ) في المقصور ( او الهمزة ) في الممدود ( اقلب ) مثل ( قلبهما في التثنية فقل في المشترى ) بفتح الراء ( مشتريات ) بقلب الالف المقصورة ياء

لكونه عن ثلاثة مرتقباً ( وفي رحى رحيات ) لانه ثلاثي اصله الباء ( وفي مق متيات ) لأنه جامد اميل ( وفي قفي قنوات ) لأن الله مبدلة عن واو معناه الرمح او الحفيدة التي يجري منه الماء وفي صحراء صحراء ( وفي بناء ) هذا اما بتقديم النون المفتوحة ثم باء بعدها الف فهمزة بدلت من واو فتائه الموحدة او التأنيث ؛ من معانيه الصوت الحفي . واما بتقديم الباء على النون المشددة مؤنث بناء مبالغة باني من بني يبني ، فهمزته بدل من باء وعلى كلا التقديرتين قل في جمعه ( بنوات ) بالواو وبناءات بالهمزة لما تقدم من ان ما همزة من اصل يجوز فيه الوجهان ( وفي قراء ) بتشديد السراء ( قراءات ) <sup>بفتح</sup> بالهمزة فقط ، لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب اثنائها .

تبليغه - اعلم ان بعض الشرائح ضبط القراء بضم القاف وتشديد الراء ، وفسرها بالناسكة . والمكتوب في عبارته بتاء التأنيث . والمكتوب في هذا الكتاب بلا تاء التأنيث ، فقوله بعيد هذا كما سبق اما اشارة الى قراء بناء على صحة كتابة بعض الشرائح . واما اشارة الى بناء الى الضبطين المذكورين فلا تغفل .

( وناء ذي التاء ) من الاسم المقصور ( الزمن حينشد ) ؛ اي حين جمعته بتاء والف ( تفعية اي حذفا كما سبق ) مثال ذو التاء ، وهو اما بناء او قراءة كما بين اوضاعناه لك .

(و) كذلك الزم حذف التاء من غير المقصور ( كقولك في مسلمة مسلمات ) بحذف التاء التي كانت في المفرد ، استثناء في كلا القسمين بتاء المجمع ، لانها تدل على الجمعية والتأنيث كما بين في موضعه . واما جعل لجمع المؤنث علامتان ، ليكونا كزيادتي جمع المذكر .

وانما اختص الزيادة بالالف والتاء ، لانه عرض فيه الجماعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من المحرفين قد يدل على كل واحد من المعنين كما في رجال وسكري وجمالة وضاربة ، فاعرف ( هذا ) ولكن هذا التعليل ينافي ما ذكروه في وجه تسمية تنوين المقابلة فتأمل .

( ولهذا الجماع احكام تخصه اشار اليها بقوله والسلم العين من التضعييف والاعتلال الثلاثي حال كونه اسماء اهل اي اعطه اتباع عين منه فائه بما شكل من الحركات ان ساكن العين مؤثثا بدا ) ان لم يكن مضموم الفاء يعني اللام ومكسورها واوي اللام والا فلا يتبع كما يأتي ( سواء كان مختتما بالتاء او مجرد منها ) .

حاصله ان ما اريد جمعه بالالف والتاء اتبعت عينه فائه ثلاثة شروط مع القيد الذي زدنا .

الاول : ان يكون عينه ساماً من التضعييف والاعتلال .

الثاني : ان يكون ثلاثياً .

الثالث : ان يكون اسماء . ولا فرق حينئذ بين المختوم بالتاء وغيره ( فقل في جفنة ) الطعام زنة سجدة وحسرة ، ( وعدد ) زنة تمر علم امرأة ( وسدرة ) شجرة النبق : وهي نوعان :

احدهما : ينabit في الاريات فينتفع بورقه في الفسل ، وثمرته طيبة . والآخر : ينabit في البر ولا ينتفع بورقه في الفسل ، وثمرته عفصة ويقال لها زعور ايضا .

( وهند وغرفة وجمل ) بضم الجيم علم امرأة ( جفنت وددعات ) بفتح العين فيما اتبعها . ولا يجوز في هذا القسم غير الانبعاث الا في الضرورة ، فرقا بين الاسم منه والصفة ، و كان الاسم اولى بالتغيير

بسبب الاتباع لخفته وثقل الصفة باقتضائها الموصوف و مشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف فهي بالخفة على السكون اجدر ولا فرق في هذا القسم بين معتل اللام وغيره نحو ركوة وركوات وظبيه وظبيات كقوله :

تَاهَ يَا ظَبَابَاتِ الْقَاعِ قَلْنَ لَنَا لَيْلَاهِي مَنْكُنَ امْ لَيْلَهِ مِنَ الْبَشَرِ  
 ( وسدرات وهنات ) بكسر العين فيهما ( وغرفات وجملات ) بعض العين فيهما . ويجوز في هذين القسمين وجهان آخران يذكرهما المصنف عن قريب .

( بخلاف غير السالم العين ) من التضعيف ( كسلة ) بفتح الفاء ( وكلة ) بكسرها ( وحلة ) بضمها .

( و ) من الاعتلال نحو ( جوزة ) بفتح الفاء ( وديمة ) بكسرها وتد مر معناها في اول فصل الالف الممدودة وهي اجوف واوي انقلبت الواو ياه لسكونها وانكسار ما قبلها ( وصورة ) فهذه كلها تجمع بسكون العين ولا يجوز فيها الاتباع الا في بعض اللغات . ولا يجوز في بعضها الفتح ايضاً كما سيأتي ، فراراً من النقل المحاصل بتحريك اول المثلين في المضاعف ، لانه يؤدي الى ذلك الادغام مع وجوب الادغام لاجتماع المثلين مع تحركهما ولا لبس ، ولاستثناء الحركة على الواو والياء المعتل ان لم تقلبا الفاء ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

( و ) بخلاف ( غير الثاني كزینب ) ، فيجمع على زينبات من دون تغيير .

( و ) بخلاف ( الوصف كضئمة ) بمعنى المرنة الغليظة ، فيجمع على ضئمات بسكون العين ، لما تقدم آنفاً . ولا فرق في ذلك بين

مفتوح الفاء كما مثل ومضمومها كصلبة وصلبات ومكسورة كصفرة بمعنى الحال من المتابع وصفرات .

( وسكن العين التالي غير الفتح وهو الكسر والضم ) وان لم يحصل الفرق المذكور آنفأ ، وان كان جاماً للشروط الثلاثة المتقدمة ، وذلك لاستثناء حركة العين بعد الضمة والكسرة مع ان في ذلك رجوعاً الى الاصل : اعني السكون في المفرد ( فقل في كسرة وهند وخطوة وجبل كسرات وهنادات وخطوات وجملات ) بسكون العين في الجميع ، ( او خففه ) اي العين المذكور ( بالفتح ) للفرق بين الاسم والصفة وخففة الفتحة ( فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهنادات وخطوات وجملات ) بفتح العين في الجميع ( فكلاً ما ذكر ) اي من السكون والفتح ( قد رروا عن العرب ) ، اما السكون فمن بني تميم ، واما الفتح فمن هذيل . ولم يقلب واو خطوات ، سواء اتبع ما قبلها لما قبله او فتح لعرض الحركة في الصورتين .

( اما ) العين ( التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه ) كما اشرنا اليه سابقاً إلا في الضرورة كما يأتي عن قريب ، ( فيقال في عدد دعارات ) بفتح العين في الجميع وسكونه في المفرد .

( ومنعوا اتباع العين للفاء اذا كانت ) الفاء ( مضمومة واللام ياء او مكسورة واللام واوا ) فالثاني ( نحو ذروة ) بكسر الذال بمعنى الشيب والعلو والمكان المرتفع .

( و ) الاول نحو ( زيبة ) بضم الزاي بمعنى حفرة الاسد . اما الاول اي المعتل اللام بالياء نحو زيبة فلا استثناء الياء المضموم ما قبلها لاماً ان لم تقارب ، لأنها مرفوضة في كلامهم لأنها في الحقيقة

خروج من الضمة الى الكسرة لارن الياء في حكم كسرة كما بين في التصريف . وان قلبت واواً اعتداداً بالضمة المارضة التبس بالمعتل اللام بالواو .

واما الثاني اي المعتل اللام بالواو نحو ذروة فلئلا تنقلب الواو  
ياء ، فيقلبس بالمعتل اللام بالياء ولو بقيت واواً لاستقبلت ، لامتناع  
حركة الواو مع كسر ما قبلها . ولهذا إنقلبت الواو ياء اذا انكسر ما  
قبلها ، لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة لأن الواو في  
حكم ضمة كما بين في التصريف وهو مرفوض ايضاً .

( واجزاوا فيهما ) اي في عينهما ( الفتح والسكون ) ، اما الفتح في الاول فللفرق بين الاسم والصفة كما مر آنفاً ، واما السكون فيه فعلى الاصل .

واما الفتح في الثاني فلان حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون ما بعدها جائزة : مثل عصوان وزروان ، وأما الإسكان فيه فعلى الأصل ( فقالوا ذرورات ) بفتح العين اعني الراء ( وذرورات ) بسكونها ( وزيريات ) بفتح العين ! اعني الباء . المقطوطة بنقطة واحدة من تحت وزيريات بسكونها .

( وشد كسر عين جروة ) بكسر الجيم ( اتباعاً للفاء ) بمعنى ولد الكلب والقتاه ( فقيل جروات ) بكسر الراء . ووجه الشذوذ فيه لزوم أحد المحدورين المذكورين في ذروة . هذا بناء على كسر الجيم ، وأما بناء على ضمها وفتحها فلا يجوز كسر الميم البة ( نادر اي قليل او ذو اضطرار غير ما قدمته كقولهم في غير ) بكسر العين وسكون الياء بمعنى الا بل ثم غالب على كل قافلة ( غيرات )

بفتح الياء ، فهو شاذ لما تقدم من ان المعتل العين حقه الاسكان ، لاستئصال الحركة على الواو والياء ان لم تقلبا الفاء ، ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

قال نجم الأئمة : واما فملة يكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة ، فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ، ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة ، فلا يجوز فيها الاتباع اجمعاء ، ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل . وعيارات في جمع غير شاذ عند غير هذيل انتهى . لكنه ينافي ما في شرح النظام وهذا نصه : وباب كسرة مكسور الفاء ساكن العين على كرات بالفتح والكسر ، فالاول للفرق بين الاسم والصفة وخفة الفتحة ، والثاني للاتباع والمعتل مطلقاً والمعتل اللام بالواو يسكن العين فيما ويفتح كديمة وديمات . فانه اجوف واوي من دام يدوم . انقلبت الواو ياء لسكنها وانكسار ما قبلها واليائى كبيعة ؛ وهي معبد للنصارى والجمع بيعات والمعتل اللام بالواو نحو رشوة ورشوات .

اما الفتح في المعتل العين فلان فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها غير مستئصل . واما الاسكان لكونه أصلاً بالنسبة الى حرف العلة انتهى .

والتنافي بين الكلامين واضح جلي اذ يلزم على قول النظام كون الفتح في عيارات قياسياً وعلى قول نجم الأئمة كونه غير قياسي ولأجل ذلك قال الازهري : وانختلف الناس في عيارات اختلافاً كثيراً ; وحاصله هل هي بكسره ففتحة او بفتحتين على قولين الاول قول الجمهور . ثم

اختلفوا في المفرد

فقال اكثراهم : غير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميزة .  
لأنها تغير تذهب وتتجيء . وقيل : غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع  
تكسير لغير بالفتح وهو الحمار كسف وسف ، ثم فعل به ما فعل  
فيه من قلب الضمة كسرة .

قالوا ; واصل القافلة قافلة الحمير . ثم توسعوا فأطلقوا على كل  
قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضاً على قولين :  
احدهما : للمفرد وهو انه جمع غير وهو الحمار .

والثاني : لتعليميه اسحق وهو انه جمع غير وهو الذي في الكتف  
او القدم فقيل له ؛ اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ؛ ان كل  
 شيئين منفصلين في الانسان يؤمنان كاليدين والرجلين انتهى .  
فقد علم من جميع ما ذكرنا ان الشذوذ او الندرة في عادات لا يصح  
إلا بناء على ما نقلناه عن نجم الأئمة .

( و ) كقولهم ( في كهل ) وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل ؛ من  
بلغ اربعين ( كهلهات ) بفتح الهاء ولا يقاس عليه ، لانه نادر والقياس  
سكنوها لانه صفة .

قال في المصباح المنير : الجمع كهلهات بسكون الهاء في قول الاصمعي  
وابن زيد لمحأ للصفة مثل صعبة وصعبات وبفتحها في قول ابي حاتم  
تغلبياً بجانب الاسمية مثل سجدة وسجدات . قال في البارع وقلما يقولون  
للمرأة كهلهة مفردة إلا ان يقولوا شهلهة كهلهة .

( وقول الشاعر في زفارة ) بسكون الفاء بمعنى اخراج النفس مع  
المد وقال بعضهم ؛ الزفارة ادخال النفس في الصدر والشهيق اخراجه

( فتستريح النفس من زفراتها ) بسكون الفاء ايضاً ضرورة شعرية لأنه اسم لا صفة .

قال الطبرى في تفسيره في قوله تعالى كذلك يربهم الله اعمالهم حسرات عليهم والحسرات جمع حسرة وكذلك كل اسم كان واحده على فعله مفتوح الاول ساكن الثاني فان جمعه على فعلات مثل شهوة وتمرة تجمع على شهوات وتمرات مثقلة الثوانى من حروفها فاما اذا كان نعتا فانك تدع ثانية ساكننا مثل ضخمة تجمعنها ضخمات وعلبة تجمعنها عبات وربما سكن الثاني في الاسماء كما قال الشاعر .

عل صروف الدهر او دولاتها      يدلنا اللمة من لماتها  
فتستريح النفس من زفراتها

( او لا ناس من العرب قليلين اتمنى اي انتسب كقول هذيل في بيضة )  
بفتح الياء وسكون الياء في اوله ( وجوزة ) بفتح الجيم وسكون الواو  
( بيضات ) بفتح الياء ذات نقطتين من تحت ( وجوزات ) بفتح الواو واما عند غيرهم فلا تغير ان بل تبييان على سكونهما كقوله تعالى في روضات الجنات ، وذلك لاستثنال الحركة على الياء والواو المفتوح ما قبلهما .  
وقد مر مشرحاً مفصلاً والحمد لله .

## هذا باب جمع التكسيير

والغرض من الباب القياسي منه ، لا المادر والسماعي ، فلا تغفل ويفارقه جم السلامه في اربعة اشياء :

احدما : ان جمع السلامة مختص بالعقلاء ، والتكسير لا يختص وقد تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند قوله :  
 وارفع بواو وبها اجر وانصب سالم جمع عامر ومذنب  
 واما نحو ارضين وسنين وعشرين ، فليس بجمع سلامه حقيقة  
 كما بين هناك وللتبيه على ذلك غيروا بناء المفرد فيها ، وجعلوا في  
 بعضها النون متعقب الاعراب ، فدخله التنوين ولم يسقط بالإضافة  
 نحو فان سفينه ، ونحو وقد جاوزت حد الأربعين فراجع هناك .  
 وقد يشبه غير الماقول بالعقل في الصفات اذا كان مصدر تلك  
 الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى : اتينا طائفين وقوله : رأيتهم  
 لي ساجدين .

وانما خص العقلاء بالجمع المصحح بـالـواوـ والنـونـ ، لأنـهمـ اشرفـ منـ غيرـهمـ . والصحـةـ فيـ الجـمـعـ اـشـرـفـ منـ التـكـسـيرـ ، ولـذـلـكـ عـلـمـواـ  
 جـمـعـ ماـ حـذـفـ لـامـ اوـ فـاءـ هـذـاـ الجـمـعـ : بـاـنـ هـذـاـ الجـمـعـ اـشـرـفـ  
 الجـمـوعـ كـمـاـ ذـكـرـناـ فـجـبـ بـهـذـاـ الاـشـرـفـ ماـ لـحـقـ الـاـسـمـ منـ النـقـسانـ .  
 ولاـ يـذـهـبـ عـلـيـكـ انـ اـخـتـصـاصـ جـمـعـ المـصـحـحـ بـالـعـقـلـاءـ اـنـماـ هوـ  
 فيـ الجـمـعـ المـذـكـرـ دـوـنـ المـؤـنـثـ فـقـتـهـ .

والثـانـيـ : اـنـ يـسـلـمـ ذـيـهـ بـنـاءـ المـفـردـ ، وـلاـ يـسـلـمـ فيـ التـكـسـيرـ وـلـابـدـ  
 هـنـاـ مـنـ بـيـانـ دـقـيقـةـ : وـهـيـ اـنـهـ لـاـ شـكـ اـنـ جـمـعـ السـلـامـةـ بـالـواـوـ  
 وـالـنـونـ يـتـغـيـرـ بـنـاءـ وـاحـدـهـ اـيـضـاـ بـسـبـبـ الـزـيـادـتـينـ ، لـاـنـكـ بـنـيـتـ بهـماـ  
 بـنـاءـ مـسـتـأـنـفاـ فـالـمـفـردـ صـارـ كـلـمـةـ اـخـرىـ بـذـلـكـ كـمـاـ اـنـ الثـانـيـةـ اـذـاـ  
 ضـمـمـتـ اليـهـاـ الـاثـنـيـنـ تـصـيـرـ عـشـرـةـ ، وـيـكـونـ المـجـمـوعـ الثـانـيـ غـيرـ  
 المـجـمـوعـ الـأـوـلـ . وـهـذـاـ هـوـ التـغـيـرـ فـقـدـ تـغـيـرـ اـيـضـاـ فيـ جـمـعـ السـلـامـةـ

بناء المفرد ، وكذا الكلام في الجمع بالألف والباء ، بل التغيير فيه اظهر ، لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه ولا تبقى على حالها كما سبق عن قريب فالاول ان يقال : ان جمع السلامة يسلم فيه بناء المفرد عن التغيير بغير الحاق العلامة : وجمع التكسير لا يسلم بناء مفردة عن التغيير بغيره ، وهذا هو المراد بقوله ; ( وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظاً ) اما بزيادة كرجل ورجال او نقيةصة كرسول ورسل ، او من دون زيادة ونقيةصة كاسد بفتح الالف والسين واسد بضم الالف وسكون السين ، او معهما كفلام وغلمان ( او تقديرآ ) نحو فملك لأنه اذا كان مفرداً فضمه كضمة قفل اصلية ، واذا كان جمعاً فضمه كضمة بدر واسد عارضة بعد زوال الضمة الأصلية في المفرد .

والباعث لهم على القول بان فلما جمع انهم سمعوا من العرب تشفيتها حيث قالوا : فلمكان فعلموا افها ليست من قبيل الجنب ونحوه مما يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كما تقدم ذلك عند قوله :

والثاني مبتدئه هذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقاً استقر فالفارق بين ما يقدر فيه التغيير ، وما لا يقدر فيه التغيير وجدان التثنية . واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وخطوات وسدرات بفتحها واتباعها مع كونها جموع سلامة ، فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لفرض صناعي تقدم مفصلاً كما كان حذف الباء من المفرد في المجموع بالألف والباء بعد الحاقهما لفرض صناعي أيضاً . أشرنا اليه اعني : الاستغناء عن الباء في المفرد بتاء

الجمع ، فجميع هذه المذكورات جمع سلامة باعتبار الاصل فتأمل .  
 الفارق الثالث : انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات كما  
 تقدم ذلك في الموضع الآنف الذكر في الفارق الأول .  
 والفارق الرابع : ان الفعل المستند الى جمع السلامة لا يؤونث ،  
 ويؤونث مع جمع التكسير كما تقدم ذلك عند قوله :  
 والثاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالثاء مع احدى الابن  
 وزن ( فعلة ) بفتح المهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام  
 ( كارغفة ) مفرد رغيف .

قال في المصباح : الرغيف جمعه رغف مثل بريد وبرد وارغفة  
 ورغفان بالضم . ورغفت العجين رغفأً من الباب نفع جمعته بيدهك  
 مستديراً ، فالرغيف فعيل بمعنى مفعول ( ثم افعل ) بضم العين  
 ( كافلمس ) مفرد الفلس الذي يتعامل به . وجمعه الكثرة فلوس ،  
 ( ثم فعلة ) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام ( كفلمة ) مفرد  
 غلام بمعنى العبد والأجير ، مؤنته غلامـة اي الامة ( ثمة افعال )  
 بفتح الالف والعين ( كانوااب ) مفرد الثوب ؛ وهي ما يلبسـه الناس من  
 كتان وحرير وقطن وغيرها .

( جموع قلة تطلق على ثلاثة فما فوقها الى العشرة ) اي مع  
 العشرة ( وما عدتها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها ) هذا احد  
 القولين في الفرق بينهما .

والقول الآخر ان جمع الكثرة ايضاً يدل على الثلاثة ، ولكن  
 يتتجاوز العشرة بخلاف الكلمة فانه لا يتتجاوزها ، فعمل هذا يكونـان  
 متفقـين في المبدأ و مختلفـين في المنتهـى كما انـهما على الاول مختلفـان في

كليهما ، ويظهر الشمرة بين القولين في نيابة أحدهما عن الآخر ، إذ على الثاني يكون الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة [إذ هو ينوب عن جمـع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً] .

اما جمع الكثرة فدلالته حينما على ثلاثة الى عشرة ، ليست بالنيابة عن جمع القلة بل بالاصالة ، فدلالته على ثلاثة الى عشرة حقيقة لا بجاز بخلاف القول الاول ، فانه يصح النيابة من الطرفين فينوب جمع القلة عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً فتصير بجازاً .

وينبوب جمع الكثرة عن جمع القلة في الدلالة على الثلاثة الى  
العشرة فدلاته عليه بجاز لا حقيقة ،

وأستدلوا على اختصاص هذه الاربعة بالقلة بخلافة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واحتيارها فيه ، وإن وجدت غيرها وإذا عرفت ذلك يظهر لك المراد من قوله : ( وبعض ذي الجموع بكثرة وضعاً ) أو استعمالاً ( من العرب يغنى ) .

والمراد من قوله وضعاً ان تكون العرب لم تضع احد البنائيين استفناه عنه بالآخر .

وبعبارة اخرى ان تضع جمعا واحدا يستعمل في القلة نارة وفي الكثرة اخرى وهو اما على وزن قلة ( كأرجل جمع رجل ) بكسر الراء وسكون الجيم فاستغنى بها عن وزن الكثرة ، فلم يوضع لها وزن كثرة بل ارجل يستعمل في كل واحد من معنى القلة والكثرة حسب اقتضاء المقام .

( و ) اما على ( العكس ) من ذلك ( وهو وفاء جمع الكثرة )

بالقلة اي الدلالة عليها جاء من العرب ) .

وبعبارة اخرى يوضع جمع على وزن كثرة ، يستعمل في معرفة القلة ايضاً ( كالصفى ) بضم الصاد وكسرها وكسر الفاء وتشديد الياء ( جمع صفة وهي الصخارة الملساء لكن ) في المثال مناقشة .  
وان قيل ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ، اذ الكلام فيما لم يوضع له إلا جمع كثرة يستعمل في المعنيين ، وهذا المثال ليس من هذا القبيل لانه قد ( حکى في جمعه ) وزن قلة ايضاً وهو ( اصفاء فينبغي ان يمثل ) لهذا القسم ( بنحو رجال جمع رجل ) بفتح الراء وضم الجيم ، فانه وان جاء له جموع اخر مذكورة في كتب اللغة ، لكنه ايس شيء منها على وزن من اوزان جموع القلة .

والمراد من قولنا استعملاً ان تكون العرب وضع كل واحد من القلة والكثرة ، ولكنها استفنت في بعض الموضع عن احديهما باخر لغرض افظعي او معنوي ،

فمن الاستفناه عن جمع الكثرة ما تقدم في باب العدد من قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فمیز بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو الاقراء كما بيناه هناك مفصلاً .

ومن الاستفناه عن جمع الكثرة بجمع القلة قوله تعالى في بيان صوم شهر رمضان حيث يقول : « ایام معدودات . . . » مستعملاً في اليوم جمع القلة على قول الغرض من هذا والله العالم الاشارة والايحاء الى النفوس بان الصوم مع كونه من المسائل التي اجمعـتـ عـلـيـهاـ الـادـيـانـ والنـحـلـ وـاقـرـتهاـ النـاسـ حقـ فـالـجاـهـلـيةـ مـنـ الـامـورـ الـهـيـنةـ عـلـىـ الصـائـمـينـ

فما هو الا أيام قليلة لا تشق على الصابرين من الناس ، لاسيما اذا التفت الى ما له من الاجر الجليل والثواب العظيم ، بل فيه اشارة وحقيقة الى اعمار الناس والحكم عليها باذها مهما طالت فهي قصيرة على ان ايام الشهر ليست وحدها باقي ينبغي ان توصف بجمع القلة ، بل ينبغي ان يوصف بذلك ايام العمر كلها . فانها لا تستحق في نظر من له بصيرة ان توصف بجمع الكثرة ، فما هي بكثيرة في الواقع طبيعتها . فان ما كان عرضة للمفند والفناء على كثرته ، فهو ضئيل قليل وان من كان عرضة للضعف على قوله فهو ضعيف واهن هزيل . فلا بغير ذلك ايها الاخ الوزير هذه الحياة العاربة وملاذاتها سبها في هذا الشهر العظيم .

وانما اطلت الكلمات في هذا المقام وان كان بيان نكتة استعمال لفظ مقام لفظ آخر وظيفة غير هذا العلم اعني علم الفصاحة والبيان لاني كنت صائما حين كتابة هذه الاسطرو . وكان الزمان يوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وخمس وثمانين وقد قرب عمري من السنتين والمرجو من الله المغفرة والغفران بجهاه محمد صلى الله عليه واله الميمين .

وزاد بعضهم في جموع القلة وزن فعلة بفتح الفاء والعين كقولهم : هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد ، وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد ، لا من اطلاق فعلة .

وقال بعض آخر : ان منها وزن افعلاء كاصدقاء وجمعوا السلامة . وقال بعض آخر : ان جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة

ولو ثبت ما نقل ان النافية قال لحسان لما انشده قوله :  
 لـنا الجـفـنـاتـ الغـرـ يـلـمـعـنـ فـيـ الضـحـىـ وـاـسـيـافـنـاـ يـقـطـرـنـ مـنـ نـجـدـةـ دـمـاـ  
 قـلـلـتـ جـفـنـاتـ وـسـيـوـفـكـ ،ـ لـكـانـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ اـنـ الـجـمـوـعـ بـالـالـفـ  
 وـالـنـاءـ جـمـعـ قـلـةـ .ـ وـالـظـاهـرـ اـنـ جـمـعـ السـلـامـةـ لـمـطـلـقـ الـجـمـعـ مـنـ غـيرـ  
 نـظـرـ إـلـىـ الـقـلـةـ وـالـكـثـرـةـ ،ـ فـيـصـلـحـانـ لـكـلـ مـنـ الـمـعـنـيـنـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ  
 وـاـذـكـرـوـاـ اللـهـ فـيـ اـيـامـ مـعـدـودـاتـ وـالـمـرـادـ بـهـ اـيـامـ التـشـرـيقـ وـهـيـ قـلـيلـ.  
 وـقـوـلـهـ كـتـبـ عـلـيـكـمـ الصـيـامـ إـلـىـ قـوـلـهـ اـيـاماـ مـعـدـودـاتـ وـهـذـهـ كـثـيـرـةـ فـتـأـمـلـ.  
 وـكـلـ جـمـعـ تـكـسـيـرـ لـلـرـبـاعـيـ الـأـصـلـيـ حـرـوفـهـ ،ـ وـكـلـ جـمـعـ مـفـرـدـ لـأـ  
 يـجـمـعـ الـأـجـمـعـ تـكـسـيـرـ كـأـجـادـلـ مـفـرـدـهـ اـجـدـلـ مـعـنـاهـ الصـقـرـ ،ـ وـمـصـانـعـ  
 جـمـعـ مـصـنـعـ فـهـ مشـتـرـكـ بـيـنـ الـقـلـةـ وـالـكـثـرـةـ اـذـ لـاـ نـصـ مـنـهـ عـلـىـ اـنـهـ  
 حـقـيـقـةـ فـيـ اـحـدـهـماـ بـجـازـ فـيـ الـأـخـرـ .

( لـفـلـ بـفـتـحـةـ فـسـكـونـ حـالـ كـوـنـهـ اـسـمـاـ صـحـحـ عـيـنـاـ وـانـ اـعـتـلـ  
 لـاـمـاـ )ـ بـالـوـاـوـ اوـ الـيـاءـ ( اـفـلـ )ـ بـفـتـحـةـ فـسـكـونـ فـضـمـةـ يـقـعـ ( جـمـعـاـ  
 كـأـفـلـسـ وـاـدـلـ وـاـظـبـ جـمـعـ فـلـسـ وـدـلـوـ وـظـبـيـ ،ـ فـقـلـبـتـ ضـمـتـمـاـ كـسـرـةـ  
 وـالـوـاـوـ فـيـ اـدـلـوـ يـاءـ ،ـ ثـمـ حـذـفـتـ الـيـاءـ الـمـنـقـلـبـةـ مـنـ الـأـوـلـ وـالـأـصـلـيـهـ مـنـ  
 الـثـانـيـ كـهـاضـ وـدـاعـ ( بـخـلـافـ الـوـصـفـ كـضـخـمـ )ـ ،ـ وـقـدـ مـرـ مـعـنـاهـ  
 فـانـهـ لـاـ يـجـمـعـ عـلـىـ اـفـلـ بـلـ عـلـىـ فـعـالـ كـمـاـ يـأـتـيـ فـيـقـالـ فـيـ جـمـعـهـ  
 ضـخـامـ كـسـهـمـ وـسـهـامـ ( الاـ اـنـ يـغـلـبـ )ـ عـلـيـهـ جـانـبـ الـأـسـمـيـةـ ( كـعـبـدـ )ـ  
 فـيـقـالـ فـيـ جـمـعـهـ اـعـبـدـ عـلـىـ وـزـنـ اـفـلـ .ـ فـانـهـ وـانـ كـانـ صـفـةـ مـشـبـهـةـ  
 بـمـعـنـىـ الـذـلـلـ ،ـ لـكـنـ غـلـبـ عـلـيـهـ الـأـسـمـيـةـ فـيـ الـاسـتـعـمـالـ .

( وـ )ـ بـخـلـافـ ( المـعـتـلـ الـعـيـنـ )ـ ،ـ سـوـاءـ كـانـ وـاـوـيـاـ ،ـ اوـ يـائـيـاـ ( كـسـوتـ )ـ

وبيت ) فإنه يجمع على افعال كما يأتي ( وشد العين ) قياساً لا استعمالاً ( واثوب ) قياساً واستعمالاً حيث جمعا على فعل . مع كونهما معتلي العين قال الله تعالى : « واعينهم تقipض من الدمع » . ( وللرابع حال كونه ايضاً اسم يجعل افعلاً جمعاً ان كان كالعنق ) بمعنى الاشي من ولد المعز قبل استكمالها الحول ( والذراع ) بمعنى اليد من كل حيوان ، لكنها من الانسان من المرفق الى اطراف الاصبع . وذراع القياس ايضاً اشي عند الاكثر ( في مد ظاهره و ) في ( تأنيث بلا علامة و ) في ( عد الاحرف ) سواء كان مدهه الفاء او له مفتواحاً ، او مكسورة كالمثالين المذكورين وجمعهما اعنة واذرع ، او كان اوله مضبوطاً : نحو عقاب وعقب او كان مدهه ياء او اوله مفتوحاً ( كأيمن جمع يمين ) بمعنى احدى الجهات او اليد اليمنى او الحلف ، لأن كل واحدة منها مؤنث قبل : او كانت مدهه واواً كعمود اذا سمي به مؤنث فيجمع على اعمد وفيه تأمل بل منع ، ( بخلاف مالم يكن كذلك ) اي لم يكن جاماً للشارانط الاربعة المذكورة ، لأنه حينئذ لا يجمع على فعل ( وشد اقبل ) جمع قفل ، لعدم كونه رجاعياً .

( و ) كذلك ( اغرب ) جمع غراب لعدم كونه مؤنثاً ، وكذلك امكن واشهب جمع مكان وشہاب لكونهما مذكرين ( وغير ما افعل فيه مطرد ) اي غير ما يجمع على افعلاً قياساً ( من الثالثي حال كونه اسم ) لا وصفاً ( بان لم يوجد فيه ) اي في الاسم ( شروطه بان كان على فعل ) بفتحة فسكون ( لكنه معتل العين كثوب وسيف او ) كان ( على ) وزن ( غيره ) اي غير فعل بان يكون على احد

الاوزان الآتية وهي وزن فعل بفتحتين ( كجميل و ) وزن فعل بفتحه فكسرة نحو ( نمر ) سبع خبيث اخبيث واجرء من الاسد مؤته نمرة واذا كان مع قاء التأنيت فقد تقدم في باب المبتدء والخبر : انه قد يكون بمعنى كسام فيه خطوط بيض وسود تلبيسه الاعراب .

( و ) وزن فعل بفتحة فضمة نحو ( عضد ) وهو ما بين المرفق والكتف . وفيها خمس لفقات ، ( و ) وزن فعل بكسرة فسكون نحو ( حمل ) وهو ما يحمل على الظاهر ونحوه ، ( و ) وزن فعل بكسرة ففتحة : نحو ( عنب ، و ) وزن فعل بكسرتين نحو ( ابل ، و ) وزن فعل بضم فسكون نحو ( قفل ، و ) وزن فعل بضمتين نحو ( عنق ) بمعنى الرقبة ، ( و ) وزن فعل بضمة فتحة نحو ( رطب ) وهو ثغر النخل .

جمع كل واحد من الاوزان المذكورة ( بافعال يرد ) حال كونه ( مطرداً ) في ( جميع ذلك ) نحو اثواب واسيااف واجمال . وقس الباقي ( ولكن غالباً اغنام ) عن وزن افعال وزن ( فعلان بالكسر ) ثم السكون .

ولكن ليس ذلك الاغماء في جميع الاوزان المذكورة بل ( في ) وزن ( فعل بضمة فتحة كقولهم صردان في صرد ) . قال في المصباح صرد وزان عمر ، نوع من الغربان والانثى صردة والجمع صردان ، وكانت العزب تتطير من صوته .

( وفي ) جمع ( اسم مذكر رباعي بعد ثالث منه ) وزن ( افعلة ) بفتحة فسكون ، ثم كسرة ففتحة ( عنهم اطرد ) ، سواء كانت مدته الفاء ( كاذلة ) او واوا ( و ) مثالة ( اعمدة ) او ياء ( و ) مثاله

( ارغفة جمع قذال ) وهو مؤخر الرأس ما بين الاذنين ، ( و ) جمع عمود وغيف وقد مر معناه .

( وألزمـه اي افعـلة في فـعال بـفتح الفـاء او فـعال بـكسرـها ) حال كـون هـذين الـوزـتين ( مـصـاحـيـ تـضـعـيفـ ) باـنـ يـكـونـ حـرـفـانـ منهـ منـ جـنـسـ وـاحـدـ ، سـوـاءـ كـاـنـاـ مـتـصـلـيـنـ اوـ مـفـتـرـيـنـ ( اوـ ) مـصـاحـيـ ( اـعـلـالـ ) فيـ لـامـهـماـ ( كـاتـبـةـ ) بـتـقـدـيمـ التـاءـ عـلـىـ الـبـاءـ ، اوـ بـالـعـكـسـ ( وـ ) نـحـوـ ( أـنـمـةـ ) اـقـبـيـةـ ) هـذـانـ مـثـالـانـ لـوزـنـ فـعالـ بـفتحـ الفـاءـ ، ( وـ ) نـحـوـ ( أـنـمـةـ وـآـنـيـ ) . هـذـانـ مـثـالـانـ لـوزـنـ فـعالـ بـكسرـهـماـ ( جـمـعـ تـبـابـ ) بـتـاءـ مـنـقـوـطـةـ مـنـ فـوقـ وـبـائـنـ مـنـقـوـطـيـنـ مـنـ تـحـتـ ، بـيـنـهـماـ الـفـ بـعـنـيـ الـخـسـرـانـ وـالـهـلاـكـ ، وـالـنـقـصـ . اوـ بـيـاهـ مـنـقـوـطـةـ بـنـقـطـةـ وـاحـدـةـ مـنـ تـحـتـ وـتـائـنـ مـنـقـوـطـيـنـ مـنـ فـوقـ بـيـنـهـماـ الـفـ : بـعـنـيـ الزـادـ ، وـمـتـاعـ الـبـيـتـ ، وـبـعـنـيـ الـقـطـعـ يـقـالـ : طـلـقـ اـمـرـأـهـ طـلـقـةـ بـتـةـ وـبـتـائـاـ اـذـاـ قـطـعـهـاـ عـنـ الرـجـعـةـ . ( وـقـاءـ ) بـالـمـدـ مـنـ قـبـوـ ثـوبـ يـلـبـسـ فـوقـ الثـيـابـ ، ( وـأـمـامـ ) مـنـ يـؤـتـمـ وـيـقـتـدـيـ بـهـ . مـذـكـرـآـ كـانـ اوـ مـؤـنـثـآـ ، ( وـأـنـاءـ ) مـنـ اـنـيـ بـعـنـيـ الـوـعـلـ .

( فعل بـضـمةـ فـسـكـونـ جـمـعـ لـحـوـ اـحـمـرـ وـهـوـ ) ماـ كانـ عـلـىـ وزـنـ ( اـفـعلـ مـقـاـبـلـ فـعـلـاءـ وـنـحـوـ حـمـرـاءـ وـهـوـ ) ماـ كانـ عـلـىـ وزـنـ ( فـعـلـاءـ مـقـاـبـلـ اـفـعلـ وـكـذـاـ مـاـ ) كـانـ عـلـىـ وزـنـ اـفـعلـ . وـ ( لـاـ مـقـاـبـلـ لـهـ ) مـنـ المـؤـنـثـ ( كـاـكـمـرـ ) لـعـظـيمـ الـكـمـرـ وـهـيـ حـشـفـةـ الذـكـرـ اوـ كـانـ عـلـىـ وزـنـ فـعـلـاءـ ( وـ ) لـاـ مـقـاـبـلـ لـهـ مـنـ المـذـكـرـ نـحـوـ ( رـنـقـاءـ ) بـالـرـاءـ المـهـمـلـةـ وـالـتـاءـ المـشـنـاءـ مـنـ فـوـقـ وـالـقـافـ الـمـرـأـةـ المـنـسـدـ فـرـجـهـاـ : بـحـيـثـ لـاـ يـمـكـنـ لـلـرـجـلـ الدـخـولـ ، فـجـمـيعـ جـمـيعـ ذـلـكـ عـلـىـ فـعـلـ نـحـوـ حـمـرـ وـكـمـرـ وـرـتـقـ .

( و فعلة بكسير وسكون ) يأتي جمعاً ، لكن مجئه ( جمعاً بنقل يدرى كولدة جمع ولد ولا يأتي جمعاً قياسياً ) .

قال بعض اهل التحقيق : وزن فعلة لم يطرد في شيء من الابنية بل سخفه في ستة اوزان :

فعل بفتحتين نحو ولد وولدة وفق وفتية .

و فعل بفتحه وسكون نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة .

و فعل بكسرة فتحة نحو ثني كالي وثنية . ومعناه اعادة شيء مرتين .

و فعل بفتحتين نحو غزال وغزلة .

و فعل بضم او له نحو غلام وغلامة .

و فعل بفتحة فكسرة نحو بصي وصبية وخصي وخصية انتهى .

وقال بعض المدققين : ان مرادهم ان ما سمع منه منحصر في هذه الالفاظ لا انه قياس في هذه الاوزان فافهم .. انتهى . ولكن زاد بعضهم جليل وجلة فتأمل .

( و ) فعل ( بضمتين جمع لاسم رباعي بعد ) سواء كان الفاء او ياء او واوا ( قد زيد ) ذلك المد ( ثالثاً قبل لام اعلاه به فقد ) لي يكون لام الفعل صحبيحاً ( ما دام لم يضاعف في الأعم الأغلب ذو الالف ) .

حاصل المقال : انه يشترط في هذا الوزن كون اللام صحبيحاً مطلقاً . ويشترط ايضاً كونه غير مضاعف ، لكن لا مطلقاً بل اذا كان مدته الفاء ، وهذا الشرط غالباً لا داعي ( ككتاب وسرر وعمد جمع كتاب بمعنى الصحيفة . ولذا قد يؤثر قال في المصباح : قال ابو عمرو سمعت اعرابياً يمانياً يقول فلان لغوب جاءته كتاباً فاحقرها

فقلت أنتقول جمامته كتابي ؟ فقال أليس بصحيفة . انتهى .  
 ( وسرير وعمود فان اعتل اللام او حشوغ ذو الألف فله افعلة  
 كما سبق ) في قوله :

في اسم مذكر رباعي بعد ثالث افعلة عنهم اطرد  
 ( ومن مقابل الاعم عن جمع عنان ) بكسر العين لما يقاد به  
 الفرس ، ويفتحها المطر او السحاب .

( و فعل بضمة فتحة جمعا لفعلة بالضم عرف كفرن وغرفة ) قال في  
 المصباح : الغرفة بالضم الماء المغروف باليد . والجمع غراف مثل  
 برمة وبرام . والغرفة بالفتح المرة . الى ان قال : والغرفة العلبة  
 والجمع غرف ثم غرفات جمع الجموع عند قوم انتهى محل الحاجة .  
 ( و ) فعل ايضا جمع ( لفعل بالضم ) اذا كان وصفا له مذكر  
 ( نحو كبرى وكبير ) بخلاف وصف لا مذكر له كجبل فانه لا يجمع  
 على حبل . ( و ) الجمع ( لفعلة بالكسر فالسكون فعل بكسرة فتحة  
 كسدلة وسدر وقد يجيء جمعه . اي فعلة على فعل بضمة فتحة )  
 وذلك اذا كان معتل اللام ( كلاحية ولحي ) كهدي وزنا واعلاً .

( في وصف لمذكر عاقل على ) وزن ( فاعل ) اذا كان ( معتل  
 اللام نحو رام وقاضم ) وغاز وداع ( ذو اطراد ) جمعه على وزن  
 ( فعلة بضمة فتحة كرماء وقضاء ) وغزاة ودعابة . اصلها رمية وقضية  
 وغزوة ودعورة بضم الاول في الجميع . قلبت الياء الواو الفاء ، لتحركمها  
 وانفتاح ما قبلهما .

وقال بعضهم : ان الجميع بفتح الأول ثم حولت الفتحة ضمة ،  
 للفرق بين المعتل . والصحيح في هذا الوزن من الجمع . وقيل : حولت

الفتحة ضمة بعد قلب آخرها الفاء ، ليتعدل طرفا الكلمة من حيث التغيير . وقيل : ان هذا الوزن اي فعل بضم الفاءختص بالمعتل اللام ولا تحويل فيه .

وقال بعضهم : ان وزن الجميع في الاصل فعل بضم الفاء وتشديد العين فحذف احد المكررين وعوض عنه التاء ، ثم قلبت حرف العلة الفاء .

( وشاع في ) جمع ( كل وصف لما ذكر عاقد ) يكون ( على ) وزن ( فاعل ) وهو ( صحيح اللام ) وان كان مضاعفا وزن ( فملة بفتحتين نحو كامل وكملة ) وبأربعة تشدید الراء وبردة فتأمل .

وزن ( فعلى بفتحة فسكون جمع لوصف ) يكون ( على ) وزن ( فعل بمعنى مفعول ) اذا كان فيه ضرب من آفة وداء وضرر وألم ( كقتيل وقتلى ) ولأجل ذلك حمل عليه اوزان اخر لما فيها من المناسبية في المعنى من حيث كونها متضمنة لنوع من الآفة والضرر ونحوهما .

والىها اشار بقوله ( وكل من ) وزن ( فعل ) بفتحة فكسرة ( نحو زمني وزماني ) والزمانة مرض يدوم زماماً طويلاً ( و ) وزن ( فاعل نحو هالك وهلكي ) .

( و ) وزن ( فعييل ) بفتحة فسكون ثم كسرة ( نحو ميت ) اصله ميؤت . اجتمع فيه الواو والياء الاولى منها ساكنة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلثين ( وموتي وكذا ) .

وزن ( افعل نحو احمد وحمقى و ) .

وزن ( فعلن نحو سكران وسكرى به اي بفعل قمن اي حقيقة

الحالاً ) بفعيل بمعنى مفعول ، لما في كل ذلك من الآفة والضرر ونحوهما . وكذلك مريض وان كان بمعنى فاعل لما فيه من اصابة الألم ، بل هذا اولى بالحمل لكونه على زنته .

ولاجل ذلك لا يقال في حميد حمدي ، ولا في سعيد سعدي لأنهما ليسا متضمنين لافة ولا داء ، وكذلك لا يقال فلي في جمع ما انتقل الى الاسمية من فحيل بمعنى المفعول : وهو ما دخله الناء كالذبيحة والاكيدة والضجية والنطبيحة وقد تقدم معنى النقل في اواخر باب التأنيث فراجع .

( الفعل بضم فسكون حال كونه اسمًا صح لاما وان اعتل " عيناً فعلاً ) تقع ( جمعها وهو بكسرة ففتحة كدب ) بضم الدال وتشديد اليماء ؛ حيوان خبيث والانثى دبة ( و ) والجمع ( ديبة ) هذا مثال ل الصحيح العين .

( وكوز ) اناه كالابريق ، لكنه اصغر منه ( و ) الجمع ( كوزة والوضع العربي في ) مفرد على وزن ( فعل بفتحة فسكون و ) في مفرد على وزن ( فعل بكسرة فسكون قلله ) .

حاصله ان الواضع قليلاً وضع جمع هذين الوزنين على وزن فعلة ( كفرد ) بفتح الغين بمعنا صوت الطائر ( وغردة وقرد ) بكسر القاف حيوان خبيث يضحك ويطرد سريع الفهم والتعلم ويقال له السعدان ايضاً ( و ) الجمع ( قردة ) .

( و ) وزن ( فمل ) بضمة ففتحة وتشديد العين جمع لفاعل وفاعلة حال كونهما وصفين صحيحي اللام ) وان كانوا معتلي الدين ( نحو عاذل وعداعل ) وصائم رصوم ( وعاذلة وعداعل ) وصائمة وصوم .

( ومثله اي فعل فيما سبق ) اي في كونه جمعاً للوصف الصحيح اللام ( الفعال بضيبله ) اي فعل ( بزيادة الف ) لكن لا مطلقاً ، بل ( فيما ذكر بتشدد الكاف ) اي في وصف المذكور فقط (كتاجر وتجار .

وندر فيما انت ) اي في وصف المؤنث ( كصادة ) يقال صد عنه اي اعرض ومال فهو صاد ( و ) هي صادة جمعهما ( صداد ) على وزن طلاب . ( وذان الوزنان ) اي فعل وفعال ( في المعتل لاماً ) منها ندر ( كفاز ) من غزو وغزى وغزاء .

( و ) مفرد على وزن ( فعل و ) مفرد على وزن ( فعلة بفتحة فسكون في كلهما فعال بكسرة جمع لهما مطلقاً ) اي سواه كانا اسمين ، ام وصفين ، وسواه كانا صحيحي اللام ، ام لا .

فالاسم ( ككمب وكعاب ، و ) الوصف نحو ( صعب وصعب و ) وزن فعلة نحو ( نعجة ونعااج ولكن قل ) وزن فعال جمعها ( فيما عينه او فائه كما في الكافية الياء منها ) اي من فعل وفعلة ( كضييف وضياف ويعر و ) يعبر الجدي يربط عند زينة الاسد او الذئب ، فاذا سمع صوته جاء ليفترسه فيقع في المصيدة جمعها ( يمار .

و ) مفرد على وزن ( فعل بفتحتين ايضاً له فعال بكسرة يقع ( جمعاً ) لكن ( ما دام لم يكن في لامه اعتلال او لم يكن لامه مضطضاً نحو جمل وجمال بخلاف ما اذا كان كذلك ) اي في لامه اعتلال ( كرحى ) مقصوراً بمعنى الطاحون . ويأتي بمعنى الضرس ايضاً ، فلا يجمع على فعال بل يجمع على ادرج وارحامه وارحيمه ، وربما جمعت على رحى زنة فمول . ( و ) في لامه تضييف نحو ( طلل )

بمجرى الشاخص من الآثار فلا يجمع على فعال بل يجمع على اطلاق وطلول .

( ومثل قوله فيما ذكر ) اي في بحثه جمعه على فعال بالشروطين المذكورين ( ذو الناء اي فعلة كرببة ورقب ، و ) مفرد على وزن ( فعل بضم فسكون مع ) مفرد على وزن ( فعل بكسرة فسكون لها ) ايضاً ( فعال ) يقع جمعاً ( فاقبل كرمي ورماح وذنب وذئاب . و ) لكن ( شرط ) المصنف ( في الكافية للأول ) اي ما كان بضم فسكون ( ان لا يكون واوي العين كحوت ) بمعنى العظيم من السمك ، فلا يجيء جمعه على فعال ، بل يجمع على حيتان كما يأتي عن قريب .  
 ( ولا يأتي اللام كمدى ) بضم الميم وزان قوله مكيال تسعة عشر صاعاً فلا يجيء جمعه على فعال بل يجمع على امداء .

( وفي فعيل وصف ) لا وصف مفعول ( ورد فعال ايضاً جمعاً كذلك في انتهاء فعيلة ايضاً اطرد كظراف جمع ظريف وظريفة ) الظرافة البراءة وذكاء القلب ، ولا يوصف بها الا الفلام والجاربة لا الشيوخ وبعضهم يقول : المراد بها الوصف بالحسن والادب . وبعضهم يقول : المراد بها الكياسة ، فيعم الشاب والشيخ .

( وشاع فعال ايضاً في كل وصف على فعلان بفتحة فسكون او انشيء وهو فعلي وفعلانة او على فعلان بضم فسكون ومثله ( انتهاء ) اي ( فعلانة كغضاب وندام وخاص في جمع غضبان وغضبي وندمان وندمانة ) يقال ندم على ما فعل ندماً وندامة فهو فهو نادم ، والمرأة نادمة اذا حزن او فعل شيئاً ثم كرهه ورجل ندمان ايضاً وامرأة ندمانة ، والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح .

والنديم المنادم على الشرب ، وجمعه ندام بالكسر وندماء مثل  
كريم وكرام وكرماء ويقال فيه أيضاً ندمان والمرأة ندماة والجمع  
ندامي .

( وخصاصان وخصاصاته ) بمعنى ضامر البطن ( والألمه اي فعاليه )  
 مفرد على وزن ( فعيل واثاء ) اي فعيلة ( اذا كانا واوى العين  
 صحيحي اللام نحو طويل وطويلة فقل في جمعهما طوال تفي بما  
 استعملته العرب .

وبفعل بضمتين ) مفرد على وزن ( فيل يفتحة فكسرة نحو كبد  
يخص فلا غالباً يجمع على غيره ككبود ومن النادر اكباد .  
كذاك يطرد فمثلاً جمعاً في ) مفرد على وزن ( فعل ) بفتحة  
فسكون ( حال كونه اسماً مطلق الفاء اي مثلثها مسكن العين ) مثال  
مفتوح الفاء ( كذهب وكموب و ) مثال مكسورها ( ضرس وضروس .  
و ) مثال مضمومها ( جند وجنود ، وشرط ) المصنف ( في الكافية  
لمضمومها ان لا يضاعف كخف ) بتشدد الفاء ، وإلا ذلك يجمع على  
فعول بل يجمع الملبوس على خفاف مثل كتاب وخف البعير على  
اخفاف مثل قفل واقفال ، ( و ) ان ( لا يعل كجعوت ومدى ) وقد  
مر جمجمومها فلا نعمده .

وللفعال بالضم والتفخيف فعلان بكسرة فسكون حصل جمعاً كفراً وغربان وشاع فملان في فعل بالضم وفعل بالفتح ) حال كون كل واحد منها ( معتل العين نحو حوت وحيتان وقاص ) بمعنى المستوى

من الأرض الذي لا يثبت ، والقيقة مثله وجمعه أقوع واقوع ( وقيعان ) وقاعة الدار ساحتها ( مع ما ضاهاهما ككوزن وكيزان وتاج ) بمعنى الأكليل ( وتيجان وقل ) وزن فعلان ( في ) جمع ( غيرهما ) اي غير فعل بالضم ، وفعل بالفتح معتل العين ( كفزال وغزلان .

و ) مفرداً يكون وزنه ( فعلاً بفتحة فسكون حال كونه اسمأ ) غير معتل الفاء او العين او اللام .

( و ) مفرداً يكون وزنه ( فعيلاً ) في اطلاقه كسابقه تأمل .  
 ( و ) مفرداً يكون وزنه ( فعلاً بفتحتين حال كونه غير مدل اليمين فملان بضمة فسكون لهذه ) المفردات ( الثلاثة شمل جميعها كظاهر ) بفتح الطاء بهنى ما يقابل البطن ، والمآل الكثير ، وطريق البر ، ومصدر ظهر يظهر . ( و ) الجمع على كل واحد من هذه المانوي ( ظهuran ) بضم الطاء على ما في بعض كتب اللغة . ( ورغييف ورغفان وجذع ) بالجيم والذال : المقوطتين بمعنى واحد من صفار البهائم ( وجذعان ) بضم الجيم وسكون الذال المهمجة .

( ولكريم وبخييل وكل صفة لمذكر عاقل على ) وزن ( فعيل بهنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام ) وزن ( فعلام ) بفتحة فتحة ) يقع جمعاً ( ككرماء وبخلاء ) الكرم العزة وكون الشيء نفيساً .

وفعل الخير والبخل في الشرع منع الواجب . وعند العرب منع السائل ما يفضل عنده ( وكذا لما ضاهاهما اي شابهما ) لا في الوزن بل ( في ) المعنى من حيث ( الدلالة على معنى كالغريبة ) اي الطبيعة

والقريحة ( قد جعل ) الوزن المذكور جمعا ( كعاقل وعقلاء وشاعر وشعراء ) .

والعقل له اطلاقات منها : الغريرة التي يتهيأ بها الانسان الى فهم الامور والتدبر فيها كما ينبغي . والشعر كلام تركب تركباً متعاضداً وكان مفهـى موزوناً مقصوداً به القافية والوزن . وما خلا من هذه القيود ، او من بعضها فلا يسمى شمراً ، ولا يسمى قائله شاعراً . ولهذا ما ورد في الكتاب او السنة موزوناً ، فليس بشعر لعدم القصد او التقنية ، وكذلك ما يجري على السنة بعض الناس من غير قصد الى الوزن والتقنية ، لأن الشاعر مأخذـه من شعرت بمعنى علمـت وفطنت . وسمي الشاعر شاعراً لفطنته وعلمهـه به ، فاذا لم يقصدـه فـكانـه لم يـشعرـ به .

( وناب عنه اي عن ) وزن ( فعلام ) وزن ( افعـلـهـ بـكـسـرـ ثـالـثـةـ في الوصف المذكور ) اعني ما كانـ على وزن فـعـيلـ وكانـ ( المـعـلـ لـامـاـ كـوـلـيـ واـولـيـاءـ ) .

والولي له اطلاقات منها : من ولي امر احد ومنه قوله تعالى : « الله ولي الذين آمنوا » وقوله : « اولياتهم الطاغوت » ( وفي مضـعـفـ منهـ ) اي من فـعـيلـ ( كـشـدـيدـ واـشـدـاءـ وـغـيرـ ذـاكـ المـذـكـورـ قـلـ كـتـقـيـ ) اصلـهـ وـقـيـ اـبـدـلـ وـاوـهـ تـاهـ فـقـلـ اي شـذـ ( وـ ) نـدـ في جـمـعـهـ ( تـقـواـهـ ) بـضـمـةـ فـفـتـحـةـ ، إـذـ هـوـ كـرـلـيـ فـحـقـهـ انـ يـجـمـعـ عـلـيـ اـنـقـيـاءـ وـكـذـلـكـ سـمـخـيـ وـسـخـوارـهـ فـحـقـهـ انـ يـجـمـعـ عـلـيـ اـسـخـيـاءـ لـماـ ذـكـرـ ( وـ ) شـذـ اـيـضاـيـ جـمـعـ ( نـصـيـبـ اـنـصـيـاءـ ) لـأـنـهـ غـيرـ دـنـشـعـفـ ، وـغـيرـ دـلـالـمـ وـكـذـلـكـ الصـدـيقـينـ رـاعـدـقـادـ .

وزن ( فاعل بكسر العين جمع لفوعل نحو جوهر وجوهراً )  
 المفرد على وزن ( فاعل بفتح ثالثة كطابع ) وهو بفتح ثالثة وكسره  
 أيضاً اسم آلة الطبع ( وطوابع و ) المفرد على وزن ( فاعل بكسره )  
 اي بكسر ثالثة ( كقصاصه ) تقدم معناه في الالف الممدودة .  
 ( وقواصع مع ) مفرد على ورن ( فاعل بكسره ) اي بكسر ثالثة  
 نحو كامل وكواهل .  
 و ) في مفرد على وزن ( فاعل ) وهو ( صفة ) خاصة ( المؤنث  
 نحو حانص وحواصن ..  
 و ) المفرد على وزن فاعل وهو ( صفة مالا يعقل نحو ) فرس  
 ( صامل و ) افراس ( صواهل .  
 و ) المفرد على وزن ( فاعلة مطلقاً ) اي سواه كان اسماء او صفات  
 لعاقل او غيره فتأمل ( نحو فاطمة وفاطم وصاحب وصاحب .  
 وشد ) وزن فاعل ( ف ) جمع مفرد هو ( صفة المذكر العاقل  
 نحو الفارس ) هو الراكب على الحافر فرساً كان او بغلأ او حماراً.  
 يقال : مر بنا فارس على بغل ، وفارس على حمار . ( وجمعيه  
 الفوارس ) .

قبل في توجيهه مع شذوذه ، لازمه شيء لا يكون في المؤنث فبعد  
 بهذا عن الصفة لأن الفرق بين المذكر والمؤنث بالثاء من خواص  
 الصفات فهو كالاسم . ( مع ما ماثله ) في كونه صفة لمذكر عاقل ( كسابق )  
 قد يكون للسابق لاحق كالسابق دن الخيل ، وقد لا يكون كمن احرز  
 قصبة السبق . وهذا الاخير هو المراد هنا ووجه ظاهر . ( و )  
 ( سوابق .

وبعمايل بفتح الفاء الجمعن ) مفرداً على وزن ( فعالة مثلث الفاء اي مفتوحها ومكسرها ومضمومها ( وشبهه بما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت ) المدة ( الفاء ) فيصيير وزنه فعالة ، ( او ياء ) فيصيير وزنه فعيلة ( او واوا ) فيصيير وزنه فعولة ، ( سواء كان ذا تاء او ) كانت ( التاء مزالة منه كسحابة ) معناه معروف ، ( وصحابب وشمال ) بفتح الشين ضد اليدين ، وريح تهب من مقابل الجنوب ( وشمائل ) . في هذا المثال تأمل يظهر وجهه من مراجعة كتب اللغة . ( ورسالة ) بكسر الراء ( ورسائل وعقاب ) بضم العين كوكب ومسيل الماء الى الموض وحجر يقوم عليه الساق وطائر من الجوارح يطلق على الذكر والانثى قوي المخالفات وله منقار اعقة . ( و ) جمهبه ( عقائب وصحيفة ) قطبة من جلد او قرطاس كتب فيه ، واذا نسب اليها قيل رجل صحفي بفتحتين كمحنة ، ( و ) جمهبه ( صحائف وصعبيد علماء لامرته وسبائك .

وحلوبة ) يقال ناقة حلوب ، وزان رسول اي ذات لبن يحلب فان جبنتها اسماء اتيت بالهاء ، فقلت هذه حلوبة فلان ، ( و ) جمهبه على التقديرين ( حلائب وطلوبة ) بئر ببيد الماء ( و ) جمهبه ( طلائب ) .

( وعجز ) المرأة المسنة ولا يؤونث بالهاء . وروى عن بعضهم انه قال : سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء وذلك لتحقيق التأنيث ، ( و ) جمعه ( عجائز ) وعجز بضمتين .

واعلم ان الشارح لم يستوف الامثلة ، اما كما قال بعض المحققين لظهور ما لم يذكر عما ذكر كما اشرنا اليه في حلوبة ، واما لمدم

وجود بعضها في كلامهم .

( وبالفعالي بكسر اللام ) وتشديد الياء او تخفيفه وسند ذكر وجده ،  
 ( والفعال بفتحها والفاء مفتوحة ) اي في كل واحد من الوزنين  
 ( جمع ) مفرد هو على وزن ( فعلاء ) بفتحة فسكون ( اسمًا ) كان اوصفة نحو  
 صحراء وصحاري ) بكسر الراء وتشديد الياء ، لانك تدخل الف الجمع  
 بين الحاء والراء ثم تكسر الراء ، لانها وقعت بعد الف الجمع كالجيم  
 في مساجد والباء في دراهم ، فتقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة  
 التي قبلها وتقلب الباء ايضا للكسرة ما قبلها ياء فيجتمع ياءان  
 فتدغم احديهما في الاخرى ، ويجوز التخفيف بحذف احدى الياءين  
 مع كسر الراء فيقال صحاري كالجوارى ( و ) فتحها فيقال ( صحاري )  
 كمنايا بقلب الياء الباقيه الفا .

( و ) نحو ( العذراء ) عذرة الجارية بكاراتها ، وامرأة عذراء ؛  
 اي ذات عذرة ( و ) وجمعها ( العذارى ) بكسر الراء وتشديد الياء  
 او تخفيفها . ( والعدارى ) بفتح الراء الباقيه الفا .

( والقياس اي القياس وهما ) اي قيس وقياس ( مصدران لقياس )  
 يقال : قاس يقيس قياساً وقياساً كما يقال زاد يزيد زيداً وزيادة :  
 حاصله ان القياس ( اتبع في ذلك ) المذكور من اول الباب الى هنا  
 او ان القياس اتبع في هذين الوزنين ( ولا تقتصر على السماع .  
 واجعل فعال بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعاً لغير ذي  
 نسب جدد من كل ) اسم ( ثلاثة آخره ياء مشددة ) غير متتجدد  
 نسبة ( كالكرسي ) فان يانه غير متتجدد ، اذا فعلت ما بيننا لك  
 ( تتبع العرب في استعمالهم .

وبفعال بفتحتين وكسر اللام الاول وشبيهه كافاعل انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى ) ان كان ذلك ( من غير ما مضى ) من المفردات التي بينما اوزان جموعها ، فقل ( في جعفر جعافر وفي افضل افضل ) ويشرط في مفرده ان لا يكون على وزن منتهى المجموع كحضاجر ، والى هذا يشير ما حكى انه مثل نحوي هل للاح提اط احتياط فقال : قد ذكر في النحو انه لا احتياط للاحتياط فقيل له اين فقال حيث يقال منتهى المجموع لا يجمع .

( ومن ) مفرد ( خماسي مجرد ) الحرف ( الآخر ) منه ( انف اي احذف اذا جمعته ) وهذا المحرف ثابت ( بالقياس فقل في سفرجل سفارج ) بحذف آخره اعني اللام ( و ) الحرف ( الرابع منه ) اي من الخماسي المجرد ( الشبيبة بالزيادة في كونه احد حروف الزيادة ) وهي كما يأتي عشرة احرف جمعت في هناء ، وتسلیم ( قد يحذف ) ذلك الرابع ( دون ما به ثم العدد كقولك في خدرنق خدارق ) بحذف الحرف الرابع منه اعني التون ، وابقاء الحرف الخامس الذي تم به العدد اعني القاف ( لكن الاجود حذف الآخر ) الذي تم به العدد لأن الشكل قد نشا عنه ( نحو خدران ) لكن هذا اذا لم يكن الخامس يشبه المزيد ، وإلا تعين حذفه نحو قد عمل وسفرجل فيقال في جمعها قذاعم وسفراج لا غير . هذا حكم الخماسي المجرد .

( زائد العادي اي المجاوز الرباعي وهو الخماسي ) المزيد فيه ( احذفه اي ) ذلك ( الزائد منه ما دام لم يك ) الحرف الزائد (لينا ) وقع ( اثره اي بعده الحرف اللذختم ) به ( الكلمة اي آخرها ) حاصله ان لا يكون اللين الزائد ما قبل الآخر ( فقل في

سبطري ) قد تقدم معناه في الالف المقصورة ( سباطر ) بحذف الالف من آخره ، ( وفي فدوكس ) بفتحتين فسكون ففتحة بمعنى الرجل الشديد والسد ( فداكس ) بحذف الواو ، ( بخلاف ما اذا كان ليناً قبل الآخر نحو ) الواو في ( عصفور و ) الياء في ( قنديل و ) الالف في ( قرطاس فلا يحذف ) ، بل تقلب الواو والالف ياء فيقال عصافير وقنديل وقرطاس .

( والسين والتاء من ) مفرد يكون فيه ثلاثة احرف زائدة كمستدعاً ازل وابق الميم ( اذ بناء الجمجم بقاها ) اي السين والتاء ( مثل فقل فيه ) اي في مستدعاً مداع و ) إنما كان ( الميم من كمستدعاً اولى من سواه بالبقاء لمزيدته ) اي الميم ( على غيره ) اي السين والتاء ( باختصاص زيادته ) اي الميم ( بالاسماء ) ولأنه بحذفه يفوت الدلالة على اسم الفاعل الذي هو المقصود من تصريف الكلمة ( وإنهز والياء مثله اي الميم في الاولوية بالبقاء ان سبقاً غيرهما من المزوف بان كانوا في اول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى ) لأن الزائد للمعنى يزيد غالباً في الاول كالالف في اضرب ، والنون في نضرب والياء في يضرب والميم في مضروب ( فيقال في الندد ويلنند ) وهذا بمعنى الدّ وهو الشديد الخصومة ومنه قوله تعالى : « الدّ الخصم » فيقال في جمعهما ( الدّ ويلاّد ) بحذف النون منهما وابقاء المهمزة في الاول والياء في الثاني ، لكونهما في موضع يقع فيه ما يدل على معنى كما يبينا بخلاف النون فانها في موضع اعني الوسط يقع فيه ما لا تدل على معنى فتأمل واصلهما الدّ ويلاّد كما سأجده فادغم احد الدالين في الآخر .

( والباء لا الواو احذف ان جمعت ما ) فيه حرفان لاحدهما مزية على الآخر بان يعني حذف احدهما عن الآخر دون العكس ( كحيزبون وهي ) بمعنى ( الذهاب ) او ( العجز ) ، وإنما يحذف منه الباء دون الواو ( المزية الواو باغناه حذف الباء عن حذفها بخلاف العكس ) اي بخلاف حذف الواو ، فانه لا يعني عن حذف الباء إذ بقاء الباء حينئذ مثل بناء مفاعل ( فاقبها ) اي الواو ( واقبها ياء لانكسار ما قبلها ) ووقوعها رابعة كواو عصبور ( وقل فيه حزابين فهو ) اي حذف ما يعني عن حذف الآخر دون العكس ( حكم حتم ) من جميع الصرفين ، فلا يخالفه إلا من لا خبرة له بعلم الصرف . ( وخروا ) اي الصرفيون ( الحاذف في حذف ما اراد من زائد ) اسم ليس فيه لاحدهما مزية على الآخر نحو زاندي ( سرلندي وهم ) اي زانداه ( نونه والله لتكلافتهما ) ، لأن النون رجحت بالتقدير على الالف والالف رجحت بكونها للالتحاق بسفرجل ، فلما تكاففتا خيراً والحاذف . ( فان شاء يقول سراند ) بحذف الالف وابقاء النون ، ( او ) يقول ( سراد ) بحذف النون وابقاء الالف وقبلها ياء لانكسار ما قبلها ثم اعلال جوار ( ومعناه الشديد او الجرىء او القوي ، ( او ) كذلك حكم ( كل ما ضاهاه ) في كون زانديه متكافتين من حيث البرجهان كالعلمدي وهو البمير الضخم ) او الغليظ من كل شيء ، او ثبت فالنون والالف منه كهما من سرلندي ( فان شاء ) الحاذف حذف الالف ( يقول علاند ) ان شاء حذف النون ويقال ( عlad ) والكلام ) في اعلاله كما سبق .

## ( هذا باب التصغير )

وهو تغيير مخصوص بأني لمعان :

أحددها : التحقير والتقليل في الشأن نحو دريهم .

والثاني : تقريب ما يتوجه انه بعيد نحو قبيل العصر .

والثالث : تعظيم ما يتوجه انه صغير نحو دويهية تصغر منها الانامل ،

والمراد الموت واي داهية اعظم منه .

والرابع : التعبير والاستعطاف نحو هذا بنيك .

والخامس : الاشتقاق نحو بني .

والسادس : التقليل في العدد نحو دريهمات .

وقد يأتي اغير ذلك من المعاني المناسبة لمقام التكلم ، وفائدة

التصغير الايجاز لفظاً ، لانه يستغني به عن وصف الاسم بما يدل

على احد المعاني المذكورة المقصود في المقام . فتنوب هيئة التصغير

عن التوصيف كما اشرنا اليه في باب الابتداء في القسم الثالث من

القسم الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة .

و ( عبر به ) اي بالتصغير ( سببويه ) ( وبالتحقير وهو ) اي

التعدد في التعبير اما ( تفنن ) في العبارة ، او اشاره الى ان جميع

المعاني المذكورة راجعة الى التحقير والتقليل ، فان الداهية مثلاً اذا

كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير في دويهية للتحقير اي لتقليل

المدة ، ولانه يدل ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام ، فان

حشف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعتني به كما هو

المشاهد المعوس . وأشار اليه امام البدوة (ع) في قوله « تقتله الشرفة وتؤلم البقة » وقس عليه الاشغال والامتناع ، فان التقليل والتحقيق لا ينافيهما كما هو واضح لمن كان له ذوق وقريبة في فهم الدقائق والنكت البيانية .

ويشرط في ما اريد تصغيره امور اربعة :

الاول : ان يكون اسمأ فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا يعتقد بتضييق فعل التعجب كما يجيء في آخر الباب ، لانه ليس على ظاهره وإنما المراد الذي وصف بالحسن اعني المعتعجب منه مثلاً اذا قلت ما احسن زيدا فالمراد تصغير زيد لكن لو صغر لم يعلم ان تصغيره من اي وجه هو امن جهة الحسن ، ام من جهة غيره فصفرت احسن لبيان ان تصغير زيد راجع الى حسنـه لا الى سائر صفاتـه .

الثاني : ان يكون معربـا ، وشدـ تصغير بعض المبنيـات كما يجيء ايضاً في آخر الباب .

الثالث : ان لا يكون موضـعاً على صيـفة التصـغير . والـيه يـشير ما حـكي انه سـئل نحوـي هل لـسجـدة السـهو سـجـدة سـهو ؟ فـقال : لا ، فـقـيل له : لماذا ؟ فـقال : لـان المصـغر لا يـصغر ، فـلا يـصغر جـميل وكـعـيت لـطـائـرين وكـمـيت لـلـفـرس لـانـها مـوـضـوعـة على صـيـفة التـصـغير ولـيـس بـتـضـيـيق يـدلـ على ذـلـك جـمـع الـأـولـين عـلـى جـمـلـان وـكـعـتان وزـان فـعلـان بـكـسـرـ الفـاءـ وـالـآـخـيرـ عـلـى كـمـت وزـان فـعلـ بـضـمة فـسـكونـ ، فـلـولا ان الـأـولـينـ في تـقـدـيرـ فـعلـ كـصـرـدـ وـالـآـخـيرـ في تـقـدـيرـ اـفـعلـ كـأـحـمـرـ ، لـم يـجـمـعـ كـذـلـكـ لـمـا تـقـدـمـ في اوـزـانـ الجـمـوعـ ان فـعلـانـ يـخـتـصـ بـجـمـعـ فـعلـ نـحـوـ صـردـ ، وـفـعلـ يـخـتـصـ بـجـمـعـ اـفـعلـ نـحـوـ اـحـمـرـ

فتتأمل فانه دقيق .

وبهذا ينحل ما يحكى عن بعضهم انه سئل استاده عن كميت فقال الاستاد : إنما صغر لانه بين السواد والمحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا جمعوه ردوه الى المكبير المقدر ، لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيب جملان وكعنان ، فدل ذلك على ان المكبير في التقدير جمل وكعيب كصرد لأن فعلان جمعه ، وقالوا في كميت كمت على وزن حمر ندل على ان مكبيره في التقدير اكثت كاحمر ، لأن فعلا جمعه .

الرابع : ان يكون قابلاً لصيغة التصغير ، فلا تصغر الاسماء المعظمة المحترمة كاسماء الله جل جلاله وانبيائه واوليائه عليهم الصلاة والسلام وملائكته المقربين ، ولا لفظ كل وجمع الكثرة لمنافاة التصغير لعنائهم ، ولا لفظ بعض لانه بنفسه يدل على التقليل فلا حاجة الى تصغيره ، ولا اسماء الاذمة المحدودة كالسنة والشهر ونحوهما لانها بحسب ذاتها غير قابلة للتقليل ، ولا الاسماء المحكية لان تصغيرها مناف لحكايتها المقتصية لعدم التجاوز ، ولا لفظ غير وسوى لعدم تعيين المراد بيهما ، ولا الاسماء العاملة كما اشير الى ذلك في باب اعمال اسم الفاعل عند قوله :

وما سوى المفرد مثله جمل في الحكم والشروط حيث ماعمل وذلك لان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله . ولكن استشكل ذلك برويدا فانه من الاسماء العاملة مع انه مصغر فتأمل .  
( فعيلها بضمة فتحة فيها سكتة اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو

قذى في تصغير قذى وهو ما يسقط في العين والشراب .  
فيعمل بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع فعييل بضبط  
الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة ( قبل الآخر ) هذين الوزنين  
( لما فاق الثلاثي ) ، فالاول لما كان على اربعة احرف ( كجمل  
درهم دريهمما ، والثاني لما كان على خمسة احرف وما قبل آخره مدة  
( و ) ذلك نحو ( جمل قنديل قنديل ) .

( وما به لنتهى الجماع وصل من المذهب السابق به الى امثلة  
التصغير صل نقل في سفرجل وخدرتق وسبطري ومستداع والنند وينند  
وجيزبون وسرندي سفيرج ) بحذف خامسه وجوباً وان كان حرفآ اصلياً  
( وحديرق ) بحذف النون ( او خديرن ) بحذف القاف خيراً ،  
لكن الاجود الاخير لما تقدم هناك ( وسيطر ) بحذف المحرف الزائد  
من آخره وجوباً ( ومديع ) بحذف السين والتاء ، اذ بينما  
التصغير بقائهم مخل ، ( واليد ويليد ) بحذف النون منهما وبقاء  
الالف والياء ، لكونهما في موضع ما يدل على معن ( وحزيبين ) بحذف  
الياء لا الواو لمزيدة الواو لما تقدم هناك ، ( وسريند ) بحذف الفاء  
( او سريد ) بحذف النون خيراً لتكلافهما .

( وجائز ) في التصغير والتكسير ( تمويض ياء ساكنة قبل الطرف )  
ان لم يكن فيه مدة كذلك اذ لو كان فيه مدة كذلك كقنديل ، لم  
يمكن زيادة مدة اخرى .

وانما جاز التعويض ( ان كان بعض الاسم فيما اي في التصغير  
والتكسير ابجذف فيقال في سفرجل ) في تكسيره ( سفاريج و ) في

تصغيره ( سفيروج ) بالتعويض ، وان شئت قلت سفاروج وسفيرج بلا تعويض كما تقدم .

( وحائد اي مائل خارج عن القياس كلما خالف في البابين اي باب التكسير والتصغير حكما رسم ككتسيز حديث على احاديث ) وتكسير القياسي ، ان كان بمعنى الجديد حداث بكسر الحاء وحداثه بضم الحاء ، وان كان بمعنى الخبر حدثان بكسر الحاء او ضمها واحدة بكسر الدال .

( وتصغير مغرب على مغيربان ) بزيادة الف ونون وقياسه مغيرب بلا زيادة .

( لتلو اي للحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان ذلك الحرف من قبل علم اي علامة تأنيث كنانه او مذته ) سواء كانت مقصورة او مددودة ( الفتح انحتم ) وان كان مقتضى وقوعه بعد ياء التصغير كسره .. لاما فتح ما قبل الناء فملخفة ، واما ما قبل مدة التأنيث فلم يقابلهما على حالهما ( كفطيمه وحبيل وحميراء كذلك ) اي ( كال التالي ياء التصغير السابق ، في وجوب فتحه ما اي الحرف الذي مدة ) جمع على وزن ( افعال اي الفه سبق كاجيمال ) وذلك للمحافظة على وزن الجمع .

( او ) الحرف ( الذي سبق مد سكران وما به ) اي بسکران ( التحق من عثمان ونحوه ) بما كان الفه رابعة ( کسکریان وعثیمان ) والفتح فيه لمشابهة الاف ، والنون بالفهي التأنيث بدلليل منع الصرف واذا لم تكونا مشبهتين بالالفين نحو سرحان او تكونا مشبهتين لكنهما خامستين كزعفران ، لم يجب الفتح للتلو . وكذلك اذا لم يكن وزن

افعال جمعاً نحو برمـة اعشار بمعنى القدر المنكسرة قطعاً و نحو رمح اقصد اي منكسر .

( والـفـ التـائـيـثـ حيث مد ) اي كان مددـاً ( او تـائـهـ ) اي تاءـ التـائـيـثـ وـانـ كانـ المرـادـ منـهاـ الوـحدـةـ اوـ غيرـهاـ منـ المعـانـيـ المتـقدـمةـ فيـ بـابـ التـائـيـثـ ( منـفصـلـينـ عـدـاـ فـلاـ يـحـذـفـانـ لـلتـصـغـيرـ وـانـ حـذـفـاـ لـلتـكـسـيرـ )ـ إذـ بـقـائـهـماـ غـيـرـ خـلـ بـالـبـنـاهـ هـنـاـ وـكـانـ خـلـاـ هـنـاـكـ ( كـتـولـكـ فيـ قـرـفـهـ وـسـفـرـجـلـهـ )ـ بـتـاءـ التـائـيـثـ لـلـوـحدـةـ ( قـرـيفـصـاءـ وـسـفـيرـجـةـ )ـ .

كـذاـ الـيـاهـ )ـ المـشـدـدـ ( المـزـيدـ آخـرـاـ لـلـنـسـبـ عـدـ مـنـفصـلـاـ ،ـ فـلاـ يـحـذـفـ كـتـولـكـ فيـ عـبـرـيـ )ـ منـسـوبـ الـىـ مـوـضـعـ بـالـبـادـيـةـ يـنـسـبـ الـىـ طـافـةـ مـنـ الجـنـ ،ـ ثـمـ نـسـبـ الـىـ يـهـ كـلـ عـمـلـ جـلـيلـ دـقـيقـ الصـنـعـةـ ،ـ وـقـدـ يـسـتـعـملـ بـعـنـيـ السـيـدـ الـذـيـ لـيـسـ فـوـقـهـ أـحـدـ ،ـ وـبـعـنـيـ كـلـ مـنـ يـتـعـجـبـ مـنـ كـمـاـلـهـ وـقـوـتـهـ وـحـذـةـهـ وـتـصـفـيـرـهـ ( عـبـرـيـ وـكـذاـ عـجـزـ المـضـافـ )ـ عـدـ مـنـفصـلـاـ ،ـ فـلاـ يـحـذـفـ لـمـاـ تـقـدـمـ ( كـتـولـكـ فيـ اـمـرـهـ الـقـيـسـ اـمـرـهـ الـقـيـسـ )ـ .ـ وـكـذاـ عـجـزـ الـمـرـكـبـ تـرـكـيـبـ مـرـجـ )ـ عـدـ مـنـفصـلـاـ فـلاـ يـحـذـفـ لـمـاـ تـقـدـمـ ( كـتـولـكـ فيـ بـعـلـبـكـ بـعـلـبـكـ ،ـ وـهـكـذاـ زـيـادـتـاـ فـعـلـانـ وـهـمـاـ الـأـلـفـ وـالـنـوـنـ عـدـ مـنـفصـلـينـ ،ـ فـلاـ يـحـذـفـانـ )ـ لـكـنـ لـاـ مـطـلـقاـ بـلـ ( اـذـ كـانـاـ مـنـ بـعـدـ )ـ ثـلـاثـ كـمـاـ تـقـدـمـ ،ـ اوـ ( اـرـبـعـ كـزـعـفـرـانـ فـيـقـالـ فـيـسـهـ زـعـفـرـانـ )ـ .ـ وـقـدـرـ اـيـضاـ اـنـفـصـالـ ماـ دـلـ عـلـىـ تـشـيـيـةـ اوـ جـمـعـ تـصـحـيـحـ جـلـاـ بـالـجـيـمـ :ـ ايـ دـلـ عـلـيـهـ مـنـ الـعـلـامـةـ فـلاـ تـحـذـفـهـ )ـ ايـ مـاـ دـلـ ( كـتـولـكـ فيـ جـدـارـانـ وـظـرـيـفـونـ وـظـرـيـفـاتـ حـالـ كـوـنـهـاـ ( اـعـلـاماـ )ـ لـأـشـخـاصـ مـعـيـنـينـ ( جـدـيرـانـ وـظـرـيـفـونـ وـظـرـيـفـاتـ )ـ .ـ

وـعـلـلـ بـعـضـهـ جـمـيعـ هـذـهـ الـمـوـاضـعـ الثـمـانـيـةـ ،ـ باـهـ اـنـمـاـ لـمـ تـحـذـفـ

الف التأنيث المدودة وما ذكر بعدها ، لأنها اشترت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردأ عنها .  
 ( والف التأنيث ذو القصر مقى زاد على أربعة ) احرف ( ولم يسبقه مدة لن يثبتا بل يحذف ) سواء كان خامساً ، او كان سادساً ( كقولك في قرقي ) اسم موضع ، ( و ) في ( لغيني ) بضم اللام وتشديد الغين ( قريقر ) يحذف الالف من آخره ، اذ بقائه يدخل بينماه التصغير ( ولغينغر ) بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين ويحذف الالف من آخره ، لما تقدم . وان شئت قلت لغيفزة بالناء عوضاً عن الالف جوزاً كما يأتي ذلك ، وما في بعض النسخ من كتابته لغين بضم اللام وتشديد الغين وسكون الياء الظاهر انه اشتباه لم يطلع عليه الممحش فظنه صحيحأ فلا تغفل واذا كان الالف رابعاً لا يحذف كما تقدم .

( تنبية ) - في هذا المثال اشكال من كجهتين :

الاول : انه صيغة التصغير وقد تقدم منا في اول الباب ، ان ما كان على على صيغة التصغير لا يصغر .

والثاني : حذف الياء التي قبل الزاي ولا مقتضى لحذفه اذ بقائه لا يدخل بالوزن . لان وزنه حينئذ فمعييل كقنيديل فتامل جيدأ .

( وعند تصغير ما فيه الف مقصورة قبلها مدة نحو حباري ) وهي طائر اكبر من الدجاج الاهلي على شكل الاوزة برأسه وبطنه غبرة ولون ظهره وجناحيه كلون السماء ، له عنق طويل يضرب به المثل في البلادة ، فيقال : اباء من الحباري قيل له ذلك ، لأنه اذا غير عشه نسبة وحضرن بيض غيره ( خير ) الحاذف ( بين حذف المدة ) التي

قبل الالف المقصورة ، ( فيقال الحبيري ) بابقاء الالف المقصورة فادر ذلك وبين حذف الف التأنيث المقصورة ( فيقال الحبيري ) ياء مشددة ، اذ بعد حذف الالف المقصورة تقلب المدة ياء ، لوقوعها في موضع يجب تحريرها بالكسر اعفي بعد ياء التصغير ، فاجتمعت ياءان فادغمت ياء التصغير فيها . ويجوز تعويض تاء التأنيث عن الفه كما يأتي فيقال حبيرة .

( واردد لأصل حرفا ثانياً اذا كان ) الحرف الثاني ( لينا قلب عن لين ) اصلي ( فقيمة بالياء ) المنتسبة عن الواو ( صير اذا صغرتها اي اذا اردت تصغيرها ( قويمة بالواو ) لزوال مقتضى قلب الواو ياء اذا المقتضى لقلبها ياء هو سكونها بعد الكسر ، وكلاهما يزول بالتصغير لان الكسرة تبدل بالضمة والسكون بالفتحة ، ولأجل ذلك ( رد ) الياء ( الى الاصل ) فان فعلت ذلك ( تصب بغيتك من القاعدة الصرفية التي تجري في المقام .

( وشذ ) اي خرج عن القاعدة الصرفية ، قوله ( في تصغير عيد ) بمعنى احد الايام المخصوصة ، كيوم الفطر او الاضحى ( عيده ) من دون رد الياء الى الاصل ( اذا كان ) مقتضى القاعدة و ( الاصل ) ان يكون مصغره ( عويدا ) بالواو ( لانه من العود ) بفتح الميم بمعنى الرجوع ، سمي بذلك لانه يرجع كل سنة .

وانما قالوا في تصغيره ، عيده من دون رد الياء الى اصله مع ذهاب مقتضى قلب الواو ياء ، لقولهم في تكسيره اعياد من دون رد ، فرقا بينه وبين اعواد جمع عود بمعنى الخشب والتصغير والتكسير يرتكزان من ثدي واحد ، من حيث انهما يردان الاشياء في الالغاب الى اصولها

او من حيث انهم ازدوا من كل واحد منها معنى زائداً : اعني الكثرة والتمدد في التكسير ، والقلة والتحقير ونحوهما في التصغير ، ولأجل ذلك غيروا الصيغة في كل منها .

ولو قيل في المقام إنما قالوا : عبيد في تصغير عيد فرقاً بينه وبين عويد تصغير هود لاتجه ، لكن فائدة التعليل على وجه الاول اشمل لانه يفهم منه حكم الجمع ايضاً .

( و خرج بقييد ) الثاني يكونه حرف ( اللين ثانى متعد ) على وزن مكتسب فانه غير لين لانه تاء مشناة من فوق مبدلة عن واو ، اذا اصله متعدد لانه من وعد يمتد ابدل الواو تاء ثم ادغمت في تاء الاقتعال ، لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متبع بحذف تاء الاقتعال لا موיעد ، لات Biasه بباب الافعال .

( و ) خرج ( بالقلب عنه ) اي بقييد اللين بان قلب عن لين ( ثانى ايمه ) اعني الياء ، فانه غير منقلب عن لين لانه منقلب عن همزة اذ اصله امه بهمزتين مفتوحة فساكنة وميمين مكسورة ، فمفتوحة نقلت حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ليتمكن من ادغام الميم الاول في الثانية ، فابدللت الهمزة الثانية ياء لما يأتي في باب الابدال ، من ان الهمزة المكسورة بعد همزة مفتوحة تقلب ياء .

( و ) خرج ايضاً بالقلب عنه ( ما يأتي في البيت بعده ) وهو قوله والالف الثاني الخ .

( و حتم للجمع المكسر المفتوح الأول من ذا الرد ) الى الاصل ( ما لتصغير ءام ) اذ هما كما تقدم يرتفعان من ثدي واحد ( فيقال

في تكسيير ميزان موازين بقلب الياء (واوآ) كما يقال في تصغيره ، موازين ، اذ هي اصلها (و) يقال (في تكسيير عيد اعياد بايثاتها شذوذآ) كما يقال في تصويره عيده بايثات الياء . وقد تقدم الوجه في ذلك ( ولا رد فيما لا يتغير فيه الاول في جمعه (كتيم) بكسر القاف (في) تكسيير (قيمة بكسرها ايضاً ، لعدم زوال مقتضى القلب في التكسيير .

( والالف الثاني المرید يجعل بالقلب واوآ كموبييل في ) تصغير ( هايبيل ) و ( كذا يقلب ) الالف ( واوآ ) اذا ( ما الاصل فيه ) اي في الالف ( يجعل ) بان لم يكن للكلمة تصاريف يعرف بها اصله ( كمويج في ) تصغير ( عاج ) بمعنى انياب الفيل .  
ووجه هذا القلب بانهم لما اضطروا الى تحريك الالف لبناء التصغير ولم يكن لها اصل يرد اليه ، وجب قلبها حرف لين ، وكانت الواو اقدم اي انساب لانضمام ما قبلها .

( تنبیه ) - المراد بالمدۃ حيث يطلق احد حروف المدین ، اذا كان ساكتاً وحرکة ما قبله من جنسه ، فالالف ابداً مدۃ ضرورة افتتاح ما قبلها ، بخلاف الواو والياء .

( وكم المقصود اي المحفوظ بعضه ) لا المقصود اصطلاحاً اي ما كان آخره حرف علة ، كما تقدم في اوائل الكتاب في اواخر مواضع الاعراف بالنيابة في قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظهر ورغمه ينوي كذا ايضاً يجر  
( في التصغير يرد ما حذف منه ما دام لم يحو غير الناء ) حرفاً  
( ثالثاً كما ) المعرفية اذا صار علماً ) ، فتزيد في آخره الفاً فيجتمع

فيه الفان ، فتبديل الالف الثاني همزة كما تفعل ذلك في حمراء ، ثم تبدل الالف الاولى واواً لما تقدم آنفًا في هايل وعاج . والهمزة المقلبة عن الالف الثانية ياء ، لوقوعها بعد ياء التصغير ثم تدغم ياء التصغير فيها ( فقل فيها ) حينئذ ( موي ) بتشدد الياء ولكن في كون ما الحرفية بل الاسمية مما نحن فيه اعني ما حذف بعضه تأمل . يظهر وجده بالتأمل .

( وكشة ) قد تقدم في اوائل الكتاب في بيان مواضع النبأة ان اصله شفه ، حذفت لامها اعني الها وعومن عنها تاء التأنيث ( فقل فيها شفهية برد اللام .

( بخلاف ما اذا حوى ثلاثة ) احرف ( غير التاء فلا تكمل ) حينئذ برد ما حذف منه ( كجويه في جاء ) مخفف تجاه . قال في المصباح : تجاه الشيء وزان غراب ما يواجه ، واصلة وجاه لكن قلبت الواو تاء جوازاً ويجوز استعمال الاصل في قال وجاه ، ولكنه قليل . انتهى .

( ومن بتخيم يصغر ) وحقيقة ان تجمل المزيد فيه بمبدأ ، فيعطي ما يليق به من الوزن اعني فعلياً ان كان ثلاثة ، وفيما ان كان رباعياً .

سمى هذا القسم من التصغير بالترخييم ، لما فيه من الحذف المفضي الى الضف يقال صرت رخييم اذا لم يكن قوياً وهذا التصغير من الشذوذ بمكان ، لحصول الالتباس وضعف القراءة . والى ذلك اشار بقوله ( اكتفى بالاصل ) اي المروف الاصلية ( وحذف الزائد ) لأنه حقيقة .

( والحق به تاء التأنيث اذا كان مؤنثاً ثلاثة كالطبعيف يعني ) في تصغير ( المعنف ) بحذف الميم الزائد من اوله وهو بفتح الميم وكسر الطاء الرداء والمعنى وبمكسة السيف .

( وكعمر في حامد ) بحذف الالف ، ( و ) في ( حمدان ) بحذف الالف والنون ( وحماد ) بحذف احدى الميمين والالف ، ( ومحمد ) بحذف اولى الميمين ( واحمد ) بحذف الالف فتصغير الجميع جمied .

ولا يقال بالالتباس ثقة بالقرآن ويقالها من نظائر .

( وسويدة ) بناء التأنيث ( في ) تصغير ( سوداء ) لكونه مؤنثاً ثلاثة ( وقريطس ) على وزن فمعيل ( في ) تصغير ( قرطاس ) وهو رباعي .

( فرع - حكم سيجويه في تصغير ابراهيم واسماعيل بريهما وسميعها بحذف الباءة منها والالف والياء ، وحذف ميم ابراهيم ولام اسماعيل قال في شرح الكافية : ولا يقاس عليهما ) غيرها من الاسماء الاعجمية قال الشارح في المزهر ! فائدة - سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطي حكم كلامها فيشتق ويشتق منه ؟ فأجاب بما نصه ما عربته العرب من اللغات ، من فارسي وروماني وحبشي وغيره ، ودخلته في كلامها ضربين .

احدهما : اسماء الاجناس ، كالفرند والبريس واللجام والموزج والمهرق والزردق والاجر والباذق والفيروز والقطاس والاستبرق . والثاني : ما كان في تلك اللغات علمآ فاجروه على علميته كما كان

لکنهم غیروا لفظه وقربوه من الفاظهم ، وربما الحقوه بامثلتهم وربما لم يلحقوا . ويشارکه الضرب الاول في هذا الحكم ، الا في العلمية الا ان ينقل كما نقل العربي ، وهذا الثاني هو المعتمد بمعجمته في منع الصرف ، بخلاف الأول وذلك کاپراہیم واسماعیل واسحق ویعقوب ، وجميع الانبیاء ( عليهم السلام ) الا ما استثنى منها من العربي کهود صالح و محمد ( صلی الله علیه وآلہ ) ، وغير الانبیاء کبیر وزوتکین ورستم وهزار مرد ، وکاسماء البلدان التي هي غير عربية ، کاصطخر ومرزو وبليخ وسمرقند وخراسان وکرمان .

فما كان من الضرب الاول فاشرف احواله ان یجري عليه حکم العربي .. فلا یتجاوز به حکمه . انتهى محل الحاجة من کلامه .

ثم قال في موضع آخر : وقال ثعلب في امالیه الاسماء الاعجمية کاپراہیم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً ، فاما التثنية فتجيء على القياس مثل ابراهیمان واسماعیلان ، فاذا جمعوا حذفوا فردوها الى اصل کلامهم ، فقالوا اباره واسماعیل وصفروا الواحد على هذا برية وسمیع ، فردوها الى اصح کلامهم انتهى .

وقال نجم الانثمة : وما قال بعض العرب في تصغير ابراهیم واسماعیل ؛ اعني برية وسمیع ، فاما ان يكون جعل الميم واللام زائدتين وان لم يكونا من الغوابب في الزيادة في الكلم العربية في مثل موضوعهما كما یجيء في باب ذي الزيادة ، لکنهم جعلوا حکم المجمعية غير حکم العربية . او يكون حذف الحرف الاصلي شاذآ ، لأن تصغير الترخيص شاذ في کلامهم ، نسبوا الميم واللام الاصليين لكونهما من حروف اليوم ، تنساه بحرف الزيادة وحذفهما حدا شاذآ ، لاتباع الفذوذ

فعل هذا يكون الهمزة اصلاً كما في اصطبل فيكون تصغيرها على بريهيم وسميعيل بعدد الهمزة وهم المشهور ان شاداً ايضاً .

والقياس ما قال المبرد اي ابيه واسمع وقد مرّ وتصغير الترخيم شاد . انتهى .

والغرض من التطويل بيان ما قبل في المقام . من الاقوال ، لثلا تقتصر على ما حكى في الكتاب والله الموفق والهادي الى الصواب .

( واختتم بناء التائين ما صفت من مؤنث معنى عار عنها ) اي عن التاء ( لفظاً ثالثي ) لا رباعي ( كسن ) بتشدد النون ما في النم وهي مؤنثة وكذلك اذا كان بمعنى العمر ( فقل فيها ) اذا صفتها ( سنية و ) نحو ( يد فقل فيها يديه ) . بناء مشددة ووجوب الختم بالتاء ثابت ( ما دام لم يكن بالتاء يرى ذا لبس فان كان ) يرى بالتاء ذا لبس ( كشجر وبقر ) ، بناء على القول بانهما مؤنثان ، ( و ) نحو ( خمس التي من الفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه اذ يلتبس الاولان بالفرد ) منهما اذ مفردهما بالتاء ( و ) يلتبس ( الثالث بعد المذكر ) المصغر .

( وشد ترك التاء ) في مصغر الثلثي المؤنث ، ( دون لبس كقولهم في ) تصغير ( قوس قويس ) بترك التاء .

قال في المصباح : القوس قيل يذكر ويؤنث ، واذا صفت على التائين قيل قوية ، الى ان قال : وقال ابن الانباري : القوس اتي وتصغيرها قويس ، وربما قيل قوية انتهى .

( نبيه ) - المراد بالشاذ عندهم في امثال المقام ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثيرته .

والمراد بالنادر ما قل وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس .  
 والمراد بالضعيف ما يكون في ثبوته كلام ، فاضبط ذلك حق تعرف  
 النكتة في قوله : ( وندر الحال ) تاء التأنيث ( فيما ثلائياً كثُر بفتح  
 الشاء المثلثة اي زاد عليه ) اي على الثلاثي ( كقولهم في وراء ) للجمة  
 المخصوصة وقد تستعمل بمعنى القدام وبمعنى سوى ، ومنه قوله تعالى :  
 « ومن ابتغى وراء ذلك ... » وبمعنى السبط او ولد الولد او ولد  
 البنت .

( وقدام ) بضمة فتشديد لمقابلهما ، ومن يتقدم الناس بالشرف  
 والسيد والملك بكسر اللام .

( وريثة ) بضم الواو وفتح الراء وتشديد الياء وكسر الياء الثانية .

( وقديديمة ) بضمة ففتحة فكسرة وسكون ففتحة وتاء .

ووجه الحال التاء بهما ان الظروف كلها تذكر غيرهما ، فلولم تظهر  
 التاء فيهما لظن انهما ايضاً مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالاخبار  
 عنهم ، لأنهما ملازمان للمظرفية ، ولا يوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما  
 بل بالتصغير فقط ، ولأن الوراء كما ذكرنا بمعنى السبط ، والقدام بمعنى  
 الشريف والسيد والمالك فتصغيرهما بدون التاء يوهم ان كل واحد  
 منهم بمعنى احد المذكورات ، فالحقت التاء دفعاً لهذا التوهم .

وقد تقدم في اول الباب ان من شرط المصغر ان يكون معرباً ،  
 ( و ) لكن ( صفروا من المبنيات شذوذآ الذي والتي وتشبيههما  
 وجمعهما كما في شرح الكافية و ) هكذا اسماء الاشارة اعني ( ذا  
 مع الفروع ) التي ( منها تا وهي وتشبيههما وجمعهما ) لانه وان كان حق  
 الموصولات واسماء الاشارة ان لا يصغر كبقية المبنيات ، ولكنه لما

تصرف هذان القسمان تصرف الاسماء المتمكنة فوصف بهما ووصف اسم الاشارة وثنياً وجمعها ، جاز تصغيرهما دون غيرهما من الموصولات كمن وما وبقية المبنيات ، لأن التصغير كما تقدم كالصفة وغالب المبنيات لا توصف لشبيهها بالحرف والحرف لا يوصف .

( وخالفوا بها ) اي بسبب تصغير هذه المذكورات ( تصغير العرب في ابقاء اولها على حركته الاصلية ) فتحة كانت او ضمة ، فلا يضم للتصغير كالمفردات للاشعار من اول الامر بأنها مبنية ، ( والتعويض في المفرد من ضمه الفاء مزيدة في آخرها ) ، وفي انه قد تقع ياء التصغير فيها ثانية كما يأتي .

( فقالوا ) في تصغير الذي والتي ( اللذيا واللتيما ) بادغام ياء التصغير في ياء آخر الكلمة وفتح الياء الثانية لزيادة الاف وفتحوا ما قبل ياء التصغير ، ليكون على نحو ذا لاطراد باب المبهمات . وقالوا في الثنوية اللذيان واللتينيان بفتحتيين ثم التشديد رفعاً واللذين واللتينيin جراً ونصباً .

( و ) قالوا ( اللذيون ) في جمع المذكر بفتح الذال لما ذكر آنفاً وضم الياء وتشديدها رفعاً واللذين بـ كسر الياء جراً ونصباً . وبعدهم يفتح الياء في الاحوال الثلاثة ، فيكون الفرق عنده بين المثنى والجمع في حالتي الجر والنصب بكسر النون وفتحها وحذف الاف المزيدة في آخر المفرد في الثنوية والجمع اعتباطاً للتخفيف ، او حذفت لانقاء الساكدين .

وقال بعضهم في اللذيون انهم زادوا في جمع المذكر ؛ اعني اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفاء ، فصار اللذيان كالثنوية ثم ابدلوا فتحة

الياء ضمة والالف واواً لثلا يلتقيس بالثنية . ( و ) قالوا ايضاً في تصغير جمع المذكر ( اللويون ) .

قال نجم الأئمة : وجمع الذي من غير لفظه الأولى بوزن العلي واللائين رفعاً ونصباً وجراً ، ويحذف النون فيقال اللاني بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي ، وهو قليل في المذكر ، ومنه قراءة الاخفش واللاني يؤلون من نسائهم ، ويقال اللاء بحذف الياء . وقد جاء اللاؤن رفماً واللائين نصباً وجراً انتهى والى بعض ذلك اشير في باب الموصولات في قوله :

باللات واللام التي قد جمعا واللام كالذين نزراً وقعا  
فظهور من ذلك ان ان اللويون تصغير اللائين جمع المذكر .

( و ) قالوا في جمع المؤنث ( اللويتا واللتيات ) الاول تصغير اللات نفسه او اللاتي ، والثاني تصغير التي ثم جمع بالالف والتاء . واعلم ان كلامهم في تصغير الموصولات سيما في جمع المؤنث غير نقى ، بل كلامهم مختلف غاية الاختلال ما تعرضت لنقل الاقوال وما فيه من القيل والقال ، والسبب في ذلك عدم فراغ البال من حوادث الدهر الموجبة لتشتت الفكر وتشویش البال والمشتكى الى الله تعالى العالم بالحال ، انه القادر والكريم المفضال .

( و ) قالوا في تصغير ذا ونا ( ذيا وتيما ) بزيادة ياء للتصغير قبل آخرهما والف عوضاً عن الضمة في الصدر ، فاجتمع الفاران انقلبت الالف الاصلية ياء فادغمت ياء التصغير فيها ، ووجب فتحهما للالف بعدهما وقالوا في تصغير ذان ونان ( ذيان وتيان ) ، وقالوا في تصغير اولاء مداً اوليات ، وفي اولى قصرأ اولياً بابقاء اولهما على الضم

في حال التكبير وزيادة ياء التصغير بعد اللام. وقلب الفهما ياء ، ثم ادغام ياء التصغير فيها وزيادة الف في آخرهما . ( ومنع ابن هشام تصغير قي استغناه بتا ) اي بتصغير تا . ( و ) منع تصغير ( اللام واللائني استغناء باللائيات وانفقوا على منع تصغير ذي ) المفرد المؤنث ( للالتباس ) بتصغير ذا المفرد المذكور .

( خاتمة - يصغر ايضاً من غير المتمكن شذوذآ افعل في التعجب نحو ما أحيسنه . وقد سبق بيانه في اوائل الباب ( والمركب تركيب مزج ) نحو بعيطتك ( كما سبق ) في اواسط الباب .

## هذا باب النسب

وهو ان تلحق آخر الاسم ( ياء مشددة ) ليدل الحاق تلك الياء على نسبة الشخص الذي يوصف به الى المجرد عنها أباً كان كهاشمي، او أمّا كفاطمي او بلداً كثذبوي ، او مذهبأ واماً كمجعوري وحنةي وغير ذلك مما يراد من الاخلاق المعنى المذكور .

وخرج بقولنا ليدل الغن ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وما لحقت آخره ياء مشددة للغمبة كاحمرى لشديد الحمرة ودواري لكتير الدوران ، وما لحقته لا لمعنى كبردي لنبات يجعل منه الحصر على لنظر المنسوب الى البرد وكرسي ، فلا يقال لهذه الاسماء اذها منسوبة ولا ليائتها انها ياء النسبة فالياء فيها كالناء في تمرة وعلامة وعرفة .

واعلم ان هذا حد النسبة بحسب الاغلب ، وقد يزداد عوضاً عن

احد اليائين الف كيماني بتخفيف الياء في النسبة الى يمن ، وقد يناسب على غير هذا الوجه نحو لابن والتمار في المنسوب الى اللبن والتمر كما يجيء في آخر الباب .

واعلم ايضاً ان الاسم الملحق به ياء النسبة يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة الى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فان كل منها تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج الى ما يخصص تلك الذات . والخاصص اما هو او متعلقة نحو مررت برجل تميمي ورجل بصري غلامه فترفع المخصوص او ضميه على الفاعلية مثل سائر الصفات المذكورة . ولا ي العمل في المفعول به إذ هو بمعنى اللازم اي منتبه او منسوب ، ولعدم مشابهته للمفعول لفظاً لا ي العمل الا في شخص تلك الذات المبهمة المدلول عليها ، اما ظاهراً كما في رجل بصري غلامه او مضمرأً كما في رجل تميمي .

ثم اعلم ان الاسم المنسوب اليه كالبصرة وتميم ونحوهما يلزم بحسب ياء النسبة تغيرات بعضها عام في جميع الاسماء ، وبعضهاختص ببعضها فالعام كسر ما قبل الياء والخاصص اما حذف او قلب او ورد محذوف او ابدال حركة باخرى او زيادة حرف او حركة او نقل بناء الى اخرى او حذف كلمة برأيها . وهذا حديث اجمالي عقد الباب لتفصيله وبيان ما هو القياسي من التغيرات وما هو شاذ منها . ( ياء ) مشددة ( كياء الكرسي ) في التشديد ( زادوا في آخر الاسم المنسوب وكل ما تليه ) الياء ( كسره وجوب ) وهذا حكم عام في جميع الاسماء ( كقولهم في النسب الى احمد احمدى ) فكسر الدال

وجوباً مع أنه كان غير منصرف قبل لحوق الياء ، ولا يدخله الكسر .

( و ) أما الأحكام الخاصة فتفصيله يذكر في مسائل :

منها : ان ( مثله اي مثل ياء النسب اما في التشديد ، او في كونها للنسب بما حواه احذف ) ، لكن لا مطلقاً بل ( اذا كان قبله ثلاثة احرف فقل في النسب الى كرسي ) الذي يانه مشددة لغير النسب ، ( و ) في النسب الى ( شافعي ) امام المذهب الذي يانه للنسب الى شافع ( كرسي وشافعي ) بمحذف يانهما واتيان ياء للنسبة ، ويظهر اثر الحذف والاتيان فيما كان الاسم غير منصرف مع الياء الاولى لوزن مقاول فانه ينصرف بعد حذفها لزوال الوزن لأن وزنه صار مقاعي ( ولم ار من تعرض لجواز شفوي قياساً على موسوي ) في النسبة الى شافعي امام المذهب ( وان كان بعض الفقهاء استعمله ) اي شفوي في النسبة الى امام المذهب ، ( وهو ) اي استعمال بعض الفقهاء ( حسن للبس ) اي لدفع لبس المنسوب الى الامام بالمنسوب الى شافع المراد به الامام نفسه هذا .

ولكن في المصباح المنير شفت في الامر شفها وشفاعة طالبت بوسيلة او ذمام واسم الفاعل شفيع والجمع شفاء مثل كريم وكرماء وشافع ايضاً ، وبه سمي وينسب اليه شافعي على لفظه . وقول العامة شفوي خطأ لمعدم السمع ومخالفة القياس ، ( فان كان قبله ) اي الياء ( حرفاً كعلى ) بتشدد الياء ( جاز الحذف ) فيقال علي بمحذف الياء . واتيان ياء النسبة نظير كرسي وشافعي . ( و ) جاز ( القلب ) اي قلب احد يانيه ومحذف الآخر ، ثم الحاق ياء النسبة ( كعلوي او ) كان قبل الياء ( حرف ) واحد ، ( فسيأتي ) حكمه ( ان شاء الله )

تعالى في قوله : ونحو حي فتح ثانية يوجب ) .  
 ( وباء تأنيث او مدة اي الفه لا تثبت بل احذفها ) لكن في  
 المدة شروط وتفاصيل تظهر ما ي يأتي ، ( فقل في النسبة الى مكة مكى )  
 بحذف تاء التأنيث لأن بقائها يوجب اثبات التأنيث في نسبة المذكور ،  
 بان يقال مكى بالباء والمجتمع تأنيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث ،  
 بان يقال امرأة مكية بتأنيثين ووقوع التاء حشوأ في الصورتين فتأمل .  
 ( قول العامة في ) النسبة الى ( خليفة خليفي لمن من وجهين )  
 احدهما ! عدم حذف التاء وثانيةهما : عدم حذف الياء كما يأتي  
 بعد عدة ايات ، ان حذف هذه الياء حتم .

( و ) اما تفصيل المدة فهو انه ( ان تكون مدة التأنيث تربع :  
 اي تقع رابعة في اسم اني ذا نان سكن فقلبها ) اي المدة ( واوا  
 مباشرة للام ) اي لام الفعل ، ( او مفصولة بالف ) مزيدة بين اللام  
 والواو المنقلبة عن المدة . ( وحذفها ) اي حذف المدة ( اي كل  
 منها حسن ، لكن المختار الثاني ) اي الحذف تشبيها بتاء التأنيث ،  
 لكونها زائدة مثلها ( كقولك في ) النسبة الى ( حبلى حبلي ) بحذف  
 مدة التأنيث ، ( وحبلوي ) بقلبها واوا مباشرة للام ، ( وحبلاوي )  
 بالف مزيدة فاصلة بين اللام والواو .

ولأنما قلبت المدة واوا ، لأنه لما كان الثاني ساكنا والساكن  
 كالمدوم صار بمنزلة ما فيه المدة الثالثة فقلبت واوا كما تقلب المدة  
 الثالثة ( ويجب الحذف ) اي حذف المدة المطول ( اذا كانت ) المدة  
 الخامسة فصاعدا ، كما سيأتي او رابعة متجركا ثانى ما هي فيه )  
 . ووجوب الحذف فيه ايضا المطعون لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة

حرف آخر فالمدة في حكم الخامسة ، كقولك في ) النسبة الى ( حباري وقد تقدم معناه ، ( وجمزى ) بمعنى سرعة السير ( حباري وجمزى ) بحذف المدة من آخرهما للطول .

( لشبهها اي ) لشبهه ( مدة الثانية وهو ) ما كان في آخر الاسم ( الملحق ) باسم فوقه . وقد مر توضيح الاخلاق مراراً ( والاصلي عطف على لشبهها ) اي على المجرور فيها ، وهو اي لشبهها ( الخبر المقدم على مبتدئه وهو ما ) الموصولة وصلتها ( لها : اي مدة الثانية من حذف قلب ) .

حاصله : ان لأنف الاخلاق والالاف الاصلي ايضاً الحذف والقلب ثابت . ( ولكن للاصلي قلب يعتمدي اي يختار ) للمحافظة في الأول على حرف الاخلاق بقدر الامكان ورجوعاً الى الاصلي في الثاني ، وبعضهم فرق بينهما فقال : القلب في الثاني خير منه في الأول ، والحذف بالعكس لأن حذف الزائد خير من حذف الاصلي ، ( كقولهم في ارطي ) بمعنى شجر ثمرة كالعناب والفة للاخلاق بمعنف ، ( وملهى ) وهو اسم مكان من الله ( ارطي ) بحذف الالف ( وارطوى ) بقلبهما ( وملهوى ) بحذفها ( وملهوى ) بقلبيها .

( والالاف الجائز اي المتعدد اربعاً ازلاً ) اي احذف ( كما تقدم في كلام الشارح ) كذلك ياء المتنووص اذا وقع خامساً عزل بمعنى حذف كقولك في المقتدي مقتندي ، والحذف في الياء اي ياء المتنووص اذا وقع رابعاً احق من قلب كقولك في القاضي قاضي ) بحذف ياء الاصلية ، ( ويجوز القلب كقولك قاضوي ) بقلب ياء الاصلية واوا كما يأتي بعيد هذا ، لثلا يجتمع ثلاثة ياءات

## وكسر ثان فتأمل .

( وحتم قلب الف وباء ثالث يعن ) اي يعرض ( كقولك في الفى والمعنى ذنة خشن بمعنى الجاهل ، ( فتوى وعموى ) بقلب الياء واواً وفتح ما قبلها لما ذكر في قاضوي ، واليه اشار بقوله : واول ذا القلب حيث قلنا به ) كما في هذه المسألة ، والتي قبلها ( افتاحاً و فعل بفتح اوله وكسر الثاني منه ومن ) الوزنين ( الآتین و ) الاول منها ( فعل بضم اوله عينهما ، افتح عند النسب ) اليهما ( بقلب الكسرة من عينهما فتحة ، وكذا ) الثاني من الوزنين وهو ( فعل بكسر اوله ) وثانية ( اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب ) كما في الوزنين المتقدمين ، وذلك كراهه توالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة ، ( فقل في نمر ودئل وابل نمري وذئلي واليلي ) بفتح العين في الجميع لأنك لو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة ، لكونه ثلاثة بجرداً من الزوائد ، او اكثراها على غاية من الشقل بتتابع الامثال من الياء والكسرة إذ هو في نحو ابلي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نمري وذئلي لم يخلص منها الا اول المروف . وأما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف الابنية ، بان تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر ذلك إذ لم تكن في اصل الوضع مبنية على الخفة فلذا يقال تعليبي ومستخرجني بكسر العين فيهما .

( وقيل في النسب الى ما في آخرين ياءان ثانية اصلية ) وقبلهما حرفان نحو علي او ثلاثة احرف ( نحو المرمي ) علوبي و ( ورموي بحذف اول اليائين لزيادتها ، لأنها بدللة عن الواو الزائد لاسم المفعول ) وقلب ثانيةها واواً بعد فتحة العين ) : اعني الميم ولم تقلب ياء لما

ذكر في قاضوي .

( و ) لكن ( اختير في استعمالهم مرمي بحذف الياءين ) ثم الآتيان  
مكانهما ياء النسبة . قيل وهذا افصح ، ( و ) لكن ( الاول احسن  
لأمن اللبس ) .

( وكل ما في آخره ياء مشدده قبلها حرف ) واحد ( نحو حي  
فتح ثانية ) الذي هو الياء الثاني ( عند النسب ) اليه ، ( يجب  
من غير تغيير له ) اي من غير ان ينقلب الياء الأول بشيء ( ان لم  
يكن منقلباً عن واو نحو حيوى ) بابقاء الاول على حاله من غير  
تغيير له . لانه من حبيت وفتحه وقلب الياء الثاني واوا ، لما ذكر  
في قاضوي . ( وارده ) اي ثانية اي الياء الاول ( واوا ان يكىن )  
ثانيه : اي الياء الاول ( عنه ) اي عن الواو ( قلب كطي ) اصله  
طوى ، لأنه من طويت ( فقل ) في النسبة اليه ( طوى ) هذا حكم  
ثانيه . ( و ) اما ( ثالثه ) اي الياء الثاني ، فأنت ( تقلبه ) واوا  
مطلقاً ) سواء قلبت الاول ، ام لا ( فقل فيه ) اي في نحو حي اذا  
نسبت اليه ( حيوى ) وطوى .

( وعلم الثنوية ) اي الالف او الياء ( احذف للنسب ومثل ذا )  
الحذف عند النسب ( في ) علامه ( جمع تصحيح وجوب ، فيحذف  
علمه ) وهو الواو او الياء ( كقولك في ) النسبة الى ( زيدان ، و )  
في النسبة الى ( زيدون ) حال كونهما ( علمين ) لشخص ، ( زيدي )  
بحذف علامه الثنوية ان كان منسوباً الى الثنوية وبمحذف علامه الجمع  
ان كان منسوباً الى الجمع ، وذلك لثلا يجتمع على الاسم الواحد  
اعرابان : اعراب بالمراد اعني العلامه لوم تحذف ، واعراب بالحركات

على ياء النسبة . وحذفت التنون تبعاً لما قبلها . لأنهما زيدتان زيدتا  
معاً فيحذفان معاً فتتأمل .

( نعم من اجرى زيدان علمأ مجرى سلمان ) في لزوم الالف  
والاعراب على التنون ! اعراب ما لا ينصرف ، المعلمية والزيادة لأنها  
بعد المعلمية كزيادة اصفهان وغطافان لا تدل على التعدد ، ( قال ) في  
النسبة اليه ( زيداني ) بابقاء الملامة على حالها ، ( ومن اجرى  
زيدين علمأ مجرى غسلين ) ، وحين في لزوم الياء والاعراب على التنون  
منونة كما تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النهاية في قوله :

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

( قال ) في النسب اليه ( زيديني ) بابقاء الملامة على حالها ،  
لما ذكر ، ( ومن اجراء مجرى عربون ) وما طرون ( والزمه الواو )  
وجعل الاعراب على التنون بالحركات الثالث ( وفتح التنون ) في الاحوال  
الثالث كما تقدم في الموضع المذكور عند قوله :

اولوا وعلمون علينا وارضون شذ والسنونا

( قال ) في النسب اليه ( زيدوني ) .

( و ) حرف ( ثالث من نحو طيب ) اي من كل اسم ثالثه ياء  
مكسورة مدغمة فيها ياء اخرى متصلة بالأخرى ( حذف ) هذا الثالث  
( عند النسب ) اليه ( فقل ) اذا نسبت اليه ( طبيي بسكون الياء )  
الاولى ، وحذف الثانية التي هي حرف الثالث ، وكرامة اجتماع كسرتين  
واربع ياءات . ولم يحذفوا الاولى لثلا يرجع الى تحرك حرف الملة  
وانفتاح ما قبله ، فيلزم النقل لو لم تقلب الفاء ويلزم زيادة التغيير  
مع الملبس ، لو انقلبت ( ولكن شذ من هذا طائني المنسوب ان طي )

أصله طيء بباء مشددة ثم همزة وزان طيب ، حذفت الهمزة تخفيفاً وصارت نسياً (أذقياًه طيئي) بباء ساكنة خفيفة ثم همزة منقلبة عن الياء الثانية ثم باء مشددة للنسبة ، (لكنه أتي مقولاً بالالف المقلوبة عن الياء الساكنة) الخفيفة .

(خرج بنحو طيب هينج) بفتح الياء والباء الموحدة وتشديد الياء المشاة من تحت وفتح الياء الثانية ، وبالخاء في الآخر بمعنى الفلام المقتلي أو الفلام الناعم ، فيقال في النسبة اليه هبيئي من دون حذف وتغيير فيه (و) خرج ايضاً (مهوبهم) بضم الميم وفتح الياء وسكون الياء الأولى وكسر الثانية وسكون الثالثة وميم آخره تصغير هبّيام على وزن فعمال زيد فيه باء التصغير وانقلب الالف باء فاجتمع ثلاثة باءات فادغم الأولى في الثانية وكسرت الثانية وسكت الثالثة ، او تصغير اسم الفاعل من باب التفعيل وهو هبّوم بضم الميم وفتح الياء وتشديد الواو وكسرها زيد فيه باء للتصغير وحذف احدى الواوين وانقلبت الأخرى باء وادغم فيها باء التصغير ، نصار مثل اسم الفاعل من ذلك الباب من هيم فزيد فيه باء ثالثة ، لدفع الالتباس او للتعويض عن الواو المعدونة ، او لدفع التباس نسبة المذكر بمنسبة المكابر ، فعل هذا الأخير زاد الياء الثالثة في النسبة وعلى الأدلين في التصغير ، (فلا تجده بائهما) اي باء هينج ومهوبهم (لأنهما) أي الياء (في) زمان النسبة الى (طبيب) ونحوه (مكتوبة موصولة بما قبل الآخر) ، لأن الآخر جين النسبة بائهما ، والثالث اعني الياء الثانية متصلة بما قبل باء النسبة ، (زار ثم ثار) (زارت) (خلاف) اي بخلاف الياء الثانية (في هينج لفتحها وفي مهوبهم لانفصالها) عن

ما قبل الآخر : اعني الميم بالياء الثالثة ، إذ الآخر سين النسبة يائها والذى قبلها هو الميم ، والياء الثانية منفصل عن الميم بالياء الثالثة . فتذهب في المقام ) لانه جدير بالتدبر والاهتمام .

( و ) استعمال وزن ( فعل بفتحتين في النسب الى ) كل اسم هو على وزن ( فعيلة بفتح اوله وكسر ثانية ) ، لكن بشرط كونه ( الصحيح العين الغير مضاعف التزم ) ويظهر وجه الاشتراط ما يأتي في طويلة وجليلة ، ( فقل في ) النسبة الى ( حنفي حنفي بحذف الياء من الوسط ، ( و ) استعمال وزن ( فعل بضمة فتحة في النسب الى ) كل اسم هو على وزن ( فعيلة كذلك ) اي بفتحة فتحة ( ختم ) ، لكن بشرط كونه غير مضاعف فقط ( فقل في ) النسبة الى ( جوينة ) قبيلة من العرب ، او علم لرجل مشهور عندهم .. وله قصة ( جويني ) بحذف الياء من الوسط ( والحقوا معل لام عرى من النساء من المثانيين المذكورين بما انته او لياتا منهما ، فقالوا في عدي ) بفتحة فكسرة ، ( و ) في ( قصي ) بفتحة فتحة ؛ ( عدوبي ) بفتحتين ، ( وقوسي ) بفتحة فتحة فحذفت زلياء الاولى منها وتثبت الثانية واوا ، لكنه اذهم اجتماع اربع ياءات ان لم تمح الاولى وثلاث ياءات ان لم تقلب الثانية بعد حذف الاولى .

وجاء في فضيل بالضم اميقي باجمع بين الياءات الأربع على الاصول لفترة التقليل بسبب الفتحة زيل الياءات ، وبخلاف فضيل بالفتح ذاته لم يجيء على الاصول المتشكل لوجود الكسرة قبلها ، ( كما قالوا في ضرورة ) بفتح اوله وهو عرق لا يرقى به ، ( و ) في ( امية ضروري ) بفتحتين ( واموري ) بضم اوله . واموري بفتح اوله شذ . كأنهم نسبوا الى اصلها

وهو الامة بفتحتين ، ( بخلاف صحيح اللام منها فلا تمحى منه الياء ) اذا كان عارياً من الثناء ، ( فيقال في النسبة الى ( عقيل ) بفتح العين ( وعقيل ) بعضها ( عقيلي وعقيلي ) بابقاء الياء في الوسط وتفتيت بفتحتين بلا ياء في النسبة الى ثقيف بفتح الثناء شاذ . وكان القياس ثقيفي مع الياء ، لانه عار من الثناء وكذا قريشي بعض الاول وفتح الثاني في النسبة الى قريش بالضبط المذكور ، انه بدون الياء شاذ . والقياس قريشي مع الياء لانه عار من الثناء ، هذا حكم الوزنين المذكورين اذا كانوا صحيحي العين وبلا تضييف ، واما اذا لم يكونوا كذلك فحكمه ما ذكره بقوله :

( وتمموا ) اي ابقو الياء في الوسط ( ما كان على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين كالطويلة فقالوا فيه طويلي ) بالتشتميم : اي بابقاء الياء في الوسط ، اذ لو حذفت الياء من الوسط وبقيت حرف الملة اعني الواو بحالها لللزم الثقل ، ولو قلبت الفاء لتحررها وافتتاح ما قبلها لللزم كثرة التغيير ، ولا لتبسيء بالنسبة الى طال علماء ، ( وهكذا تمموا ما كان على هذا الوزن ، وهو مضاعف كالمليله فقالوا فيها ) اي في النسبة اليها ( جليلي ) من دون حذف الياء ، اذ لو حذفت الياء ثم تركت المتتجانسين بمعاملهما اي منفكتين للازم الثقل ولو ادغم لزم كثرة التغيير ولا لتبسيء بالنسبة الى جل علماء ، ( وتمموا ايضاً ) ما كان ( على فعيلة ) بضم الفاء وفتح الدين ( وهو مضاعف كقليله ) بالضبط المذكور تصغير قلمه بضم القاف وتشديد اللام ، وهي ائم قيل تسعة اربعة اصوات بصاص النبي ( صلى الله عليه وآله ) ، فيقال في النسبة اليها : قليلي بالضبط المذكور ، وبابقاء الياء في الوسط

لما ذكر آنفًا فتذهب جيداً .

وهمز ذي مد ) اي الهمزة الممدودة ( ينال اي يعطى في النسب ) الى ما هي فيه ( ما ) اي حكمها ( كان تشنيه له انتسب ، فيقال في قراء وصحراء وكاء وعلباء قرائي ) بابقاء الهمزة على حالها ، لقوتها باصالتها . ويجوز القلب فيقال قراوي ( وصحراوي ) بقلب الهمزة واواً للفرق بين الهمزة الأصلية والزادنة المحضة ، والزادنة بالتغيير اولى ولو لا قصد الفرق لما قلبت لأنها لا تنقلب قبل ياء النسبة استثنال الياء قبلها ، ولم تقلب ياء انثلا يجتمع ثلاثة ياءات مع الكسرة .

وشذ روحاني بفتح الراء في النسبة الى بلد اسمه روحاء بفتح الراء وبضم الراء ، في النسبة الى الملائكة والجن لأنهم جعلوا موضع الواو نوناً ، قال نجم الأئمة : ويقال لهم اي للملائكة والجن الروح ، للطافتهم واستثارهم عن الناس . وزادوا الآلف والنون للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان . قال ابو عبيدة : يقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب . انتهى .  
 ( وكساني ) بالهمزة ( وكساوي ) بقلب الهمزة واواً ( و ) كذا ( علبايني وعلباوي ) ، وانما جاز فيما الهمزة لتشبيهها بالهمزة الأصلية لأنها في كاء منقلبة عن حرف اصلي ، وما القلب فتشبيهها بالزادنة المحضة لأن عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء مع انهم يجوزون في همزة قراء مع كونها اصلية القلب ، فتجويز القلب فيما اولى .

( وانسب لصدر جملة استنادية ) واحذف الجزء الاخير ، كراهة

استثناء زيادة حرف النسبة مع كون اللفظ تقليلاً بالتركيب . وإنما حذف الجزء الأخير دون الأول لانه شبيه تاء التأنيث مكاناً ولأن الثقل منه نشاء ، ولأن موضع التغير غالباً الأخير لتأخره ، والمتصدر محترم لتصدره ( فقل في ) النسبة الى ( تأبط شرآ تأبطي ) وفي النسبة الى زيد منطلق علماً زيدي ، ( و ) انسب ايضاً الى ( صدر ماركب مرجاً ) لما ذكر ، ولا مكان الاستدلال بالجزء الاول على تمامه غالباً ( فقل في ) النسبة الى ( بعلبك بعل وانسب لثان تم اضافة ) حال كون الاضافة ( اما مبدوة باين ، او اب ام ام ) . حاصله ان يكون المضاف اليه مقصوداً بحيث يكون اعرف من المضاف والمعنى غالباً كذلك ( كمربي ) بضم ففتحة ، ( وبكري وكلثومي في ) النسبة الى ( ابن عمر وابي يكمر وام كلثوم او ) يكون في ( اولها ما ) اي مضاف ( له التعريف بالثاني وجوب باين كانت اضافة معنوية ) يكتسب فيها المضاف التعريف عن المضاف اليه هذا من قبيل التعميم بعد التخصيص فتدبر جيداً ( كزيري في النسبة الى ( غلام زية ) ) .

قال في شرح النظم : والمضاف اذا ~~كان~~ الثاني مقصوداً اصلاً كان الزبير بن له اب اسمه الزبير وابي عمرو له ولد مسمى بعمرو ، قيل زيري بعمروي متفسرين الى الجزء الثاني وإنما اعتبر كون الثاني مقصوداً في اصل الوضع ليشمل مثل ابى عمرو للطفل او لمن ليس له ولد مسمى بعمرو ، فان الثاني حينئذ لا يكون مقصوداً بالنسبة الى ذلك الشخص . ولكنه مقصود بالنسبة الى اصل الوضع اذ المعنى انما يقصد بها الثاني مطلقاً تقولاً انتهى . والمراد بالتفوؤ انه يعيش حق يولد له ولد يسمى بعمرو ، فيكون المضاف اليه

في اصل الوضع مقصوداً في الكني .

( وعندني في هذا القسم ) اي فيما كان في اولها ما له التعريف بالثاني وجب ( نظر ، لاجل اللبس ) اي لبس ما يناسب الى المضاف اليه بما يناسب الى ما ليس بمضاد اليه ، إذ لا يعلم ان زيدي هل هو منسوب الى الجزء الثاني من غلام زيد ، ام الى زيد الذي ليس بمضاد اليه ، ( وفي القسم الاول ) اي الاخافة التي كانت مبدوة بابن او اب ام ( بحث هل يلحق بما ذكر ) الاخافة ( المبدوة ببنت ) كما الحق به المبدوة بابن ( كما قلنا ) في اوائل الكتاب في باب العلم في بيان المراد من الكنية ( بابه ) اي الاسم المبدو ببنت ( كنية ) لكن المذكور هناك ابنة لا بنت ولا فرق لأن الاصل واحد وهو بنو ( ولم ار من ذكره ) اي هذا البحث هنا ، وان ذكروا في باب العلم ان المبدو بابنة مثل المبدو بابن كنية ( فيما سوى هذا المقرر كالذى ليس مصدراً بما عرف بالثاني ولا بكنية ) لا خصوص المصدر بابن او اب ام ( كما ) عبر المصنف بلفظ الكنية ، لا خصوص ما ذكر هنا ( في شرح الكافية ، وهو ) اي التعبير بلفظ الكنية لا خصوص ما ذكر هنا ( يقوى بعثي ) من انه هل يلحق بما ذكر المبدوة ببنت ، ( الا ان يمنع انه كنية ) والمنع ينافي ما تقدم في باب العلم .

( انسبن لل الاول ) اي للمضاف ( واحذف الثاني ) اي المضاف اليه ( مادام لم يخف لبس ) اي لبس المنسوب الى ما هو مضاد بما ليس بمضاد ، ( فقل في امرء انقيس امرئي ، فان خيف ) اللبس المذكور ( فاحذف الاول وانسب للثاني ) اي للمضاف اليه ( كعبد

الأشهل ) ، فانه لو نسب الى عبد ويقال عبدي ، لالتبس الى عبد غير مضارف ( فقل فيه اشهلي وهذا يعنى نظري في القسم السابق ): اي ما كان في اولها ما له التعريف بالثانى وجب الذي هو السابق نظراً في كلامه ، لا في كلام المضاف . قال في شرح النظام : وان كان كعبد مناف وامره القيس مما ليس للمضارف اليه مسوى على حياله ولا هو بمقصود اصلاً ، قيل عبدى وامرى بالنسبة الى الجزء الاول . هذا هو القياس ، وقد يعدل عنه في بعض الموارض كما جاء منافي في عبد مناف قال الخليل : إنما قالوا ذلك خوفاً من اللبس ، لكون الثنائى مقصوداً لهم تعتقداً منهم ذاك منافاً اسم صنم مشهور عندهم انتهى . والمسألة تحتاج الى بسط كلامهم ازيد مما ذكر لم يتيسر لي لتشویش البال .

( واجبر برد اللام ما منه حذف ) وذلك الجير ( عند النسب يكون ) جوازاً ان لم يكن رده الف في جمعي التصحح ) : اي جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، ( او في الثنائية ) .

وبعبارة اخرى اذا كان المذوق لام الفعل ولم يكن رده مأولاً في الجمع المصحح او في الثنائية ، يجوز جبر الاسم برد اللام المذوق ويجوز ترك الجير لأن اللام قابل للتغيير بالرد وعدمه لأنه محل التغيير غالباً فان قلت كيف لم يرد المذوق في جمعي التصحح والثنائية وهي ما ترد الاشياء الى اصولها قلناً نعم لكنها ترد الاشياء الى اصولها المستعملة لا مطلقاً وغد ويد ودم ما لم يستعمل اصولها فتذهب .

( فقل في غد غدوى ) برد اللام المذوق اعني الواو ، ويجب حينئذ فتح العين وان كان في الاصل ساكنأ لانها كانت محل الاعراب

فلما سلب ذلك برد اللام ، عوض عنه بالحركة ( وان شئت ) قل ( غدى ) بلا رد .

( وحق بجبور بهذا اي بجمعى التصحيح ، او بالثنية توفيقا له ) اي للججبور ( بالنسب حتما ) وبعبارة اخرى اذا كان الممحذف اللام بجبوراً بالرد في الجمع المصحح او في الثنوية ، فتحقق التوفيق اي الجبر بالرد في النسب ايضا ، وذلك واجب لا يجوز تركه . ( فيقال في اخ وعنة ) قد تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النهاية في باب سنين ، ان اصله عضوة ، ومنهم من يقول اللام المحذفه هاء وربما ثبتت مع هاء الثنوية ، فيقال عضهه وزان عنبة ، ولكن الظاهر ان عنة جاء لمعنىين : احدها شجر الشوك والثانى : القطعة من الشيء والجزء منه . والاختلاف في لامه انما هو إذا كان بالمعنى الاول لا الثنوى وبالمعنى الثانى جاء في قوله تعالى : « وجعلوا القرآن عضين » لأن المشركين فرقوا القرآن فجعلوه كذباً وشعراً وسحراً ( اخوي وعضوي ) برد اللام ، كما يرد لام اخ في الثنوية فيقال اخوان ، ولام عنة في الجمع فيقال عضوات او عضهات ، ( ليس غير ) الرد . ( وباخ اخنا الحق ) في وجوب رد اللام ( فقل فيها بعد حذف تاءها اخواي وبابن بنتا الحق ) فيما ذكر ( فقل فيها بعد حذف تاءها بنوى كما نقول ذلك في ابن بعد حذف همزته ) ، لأنك تقول في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات ( هذا ) اي وجوب رد اللام في اخت وبنت بعد حذف التاء ( مذهب سيبويه والخليل ) ، لأنهما اجريا هما بجرى مكة في وجوب حذف التاء ، ( و ) لكن ( يونس ابن حبيب الظبياني الولاء ) اي القريب محل سكتناتهم ( من البصريين

(ابن) اي امتنع ( حذف التاء منها ) ، معتبراً بان التاء ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح وناء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيح ، وجب فتحه ولأنها لا تبدل في الوقف هاء وناء التأنيث تبدل في الوقف هاء كرحمة ونسمة ( فقبال ) في النسب الى اخت وبنات ( اختي وبنقي ) بابقاء التاء عوضاً عن المحذوف ، ( وهو ) اي مذهب يونس ( الذي اميل اليه لاجل اللبس ) اي لبس المنسوب الى اخت وبنات ، بالمنسوب الى اخ واين لو تحذف التاء .

واعلم ان النسبة الى ابنة واين بنوي اتفاقاً إذ التاء في ابنة ليست عوضاً كفاء بنت حق يتحققه يونس فتنبه .

( وضاعف وجوباً الثاني من ثقائي ) اي زد عليه من جملته بشرط كون ( ثقائي ذو لين عند النسب اليه ، ثم ان كان ) اللين ( الفاً قلب المضاعف همزة ) دفعاً لالتفاء ساكنين ( ويجوز قلبها واواً ) . لكن بعد قلب المضاعف همزة ( كلاً ) فيما ثانية الف ( ولاني ) بقلب الالف المضاعف همزة ( و ) نحو ( لاوي ) بقلب المضاعف همزة ثم قلبها واواً ، لما تقدم من ان المهمزة اذا كانت بدلاً من اصل ، يجوز قلبها واواً ( و ) نحو ( في ) علمآ فيما ثانية ياء ( و ) النسبة اليه ( فيوي ) بقلب الياء المضاعف واواً لثلا تجتمع الياءات الاربع ( و ) نحو ( او ) علمآ فيما ثانية واو ( و ) النسبة اليه ( لاوي ) بابقاء الواو المضاعف على حاله اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستئقال كالباءات الاربع ( اعلاماً ) اي حال كون هذه الالفاظ الثلاثة اعلاماً اذ لا يصح النسبة الا الى الاسماء ( اما الذي ثانية صحيح ، فيجوز فيه التضعيف وعدمه ككم وكمعي ) بالتضعيف ( وكمعي ) بدونه .

( وان يكن كشيء في اعتلال اللام ما ) اي الاسم الذي ( الفاء عدم ) اصل شية ، وشية بكسر الواو حذفت فائماً اعني الواو وعوضت عنها التاء ، ولاتها حرف علة ( فجيئه عند النسب اليه برد الفاء وفتح عينه التزوم عند سبيويه ) ، اما لزوم رد الفاء فلان التاء التي هي عوض عن المذوق ، تسقط في النسبة وليس في الاسماء المعرفة المستقلة اسم على حرفين ثانية لها حرف لين ولا ينتقض بذلك فائماً لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة ، فهى من قبيل ما لا يستقبل بنفسه ، واما فتح عينه فلما تقدم في قاضوي ( فيقال فيه وشوى ) بكسر الواو وبقلب لامه واوا ، لما تقدم هناك ايضاً ( واجاز الاختش ) في عينه ( السكون ) وابقاء الياء بحالها ، لأنها رجعت الى اصلها من سكون العين والنسبة الى فعلة بكسرة فسكون ، اذا كان معتل اللام نحو قيمة فعلي بالضبط المذكور نحو قيبي ، فكذلك وشية ( فيقال وشبي ) بالضبط المذكور .

( واما غير المعل اللام منه ) اي من الاسم الذي الفاء عدم ، ( فلا يجيئ ) برد الفاء ( كقولك في عدة ) واسلهما وعد ( عدي ) من دون رد الواو ، لكون الباقى بعد حذف التاء حرفين ليس ثالثهما حرف لين ، وله نظائر كثيرة في الاسماء المعرفة : نحو اب اخ وبد ودم فلا حاجة الى الرد .

( والواحد اذكر ناسياً للجمع ) وبعبارة اخرى برد الجمع الى واحد ، ثم يناسب الى ذلك الواحد كما يقتضيه القواعد المتقدمة وذلك للتخفيف ولفرق بين الجمع علماً وبينه غير علم ، ولذلك قال ( ان لم يشابه واحداً بالوضع اي بوضعه علم ) وبعبارة اخرى ان لم

يُكَن الجمْع عِلْمًا ، ( فَقُلْ فِي ) النَّسْبَة إِلَى ( فِرَاقْضَ ) غَيْر عِلْم ( فَرَضْيَ ) بِرَدِ الْجَمْع إِلَى مَفْرَدِه لَمَا ذُكْرَ ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْفَرَضِيِّ مِنْ يَقْسِمُ تِرْكَةَ الْمَيْتِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ وَتَقْسِيمِ التِّرْكَةِ كَانَ مِنَ الْمَنَاصِبِ الْعَالَمِيَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ شَتَّوْنَ وَشَرَائِطُ اهْمَلُوهَا فِي زَمَانَنَا ، ( بِخَلْفِ مَا إِذَا شَابَهُ بَانَ وَضُعْ ) لِطَائِفَةٍ ، بَانَ صَارَ ( عِلْمًا ) لَهُمْ أَمَا بِالتَّخْصِيصِ ، أَوْ بِالْغَلْبَةِ بَانَ اسْتَعْمَلَ فِيهِمْ كَثِيرًا حَتَّى صَارَ عِلْمًا فِيهِمْ ، ( فِي قَاتِلِ فِي ) النَّسْبَةِ إِلَى ( اِنْمَارِ ) عِلْمًا تَخْصِيصًا لِقَبِيلَةِ ( اِنْمَارِيِّ ) مِنْ دُونِ رَدِ إِلَى مَفْرَدِه ( وَ ) وَكَذَلِكَ ( فِي ) النَّسْبَةِ إِلَى ( اِنْصَارِ ) عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ لِلْطَّائِفَةِ الْمَعْلُومَةِ الَّذِينَ آَزَرُوا النَّبِيَّ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآَلِهِ وَسَلَّمَ ) وَأَوْوَهُ إِذَا خَرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ( اِنْصَارِيِّ ) وَذَلِكَ لَأَنَّ الْفَرْضَ أَعْنَى كَوْنَ فَلَانَ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ وَمِنْسُوبُهُمْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَلَأَنَّ الْاعْلَامَ لَا تَتَغَيِّرُ . ( وَمَعْ ) وَزْنَ ( فَاعِلْ وَفَعَالْ بِفَتْحَةِ فَتْشَدِيدِ ) وَوَزْنَ ( فَعَلْ بِفَتْحَةِ فَكَسْرَةِ فِي نَسْبَةِ اَغْنِيِّ ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ الْثَّلَاثَةِ ( عِنْ الْيَاءِ ) الْمَشَدِدِ ( السَّابِقَةِ ، فَقَبْلِ اَذْوَرِدِ ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْتَعْمَلَهَا فِي النَّسْبَةِ ( كَفُولِهِمْ لَابْنِ وَتَمَارِ وَطَعْمِ ) اَيْ صَاحِبِ لَبْنِ وَتَمَرِ وَطَعْمِ ( اَيْ لَبْنِي وَتَمَريِ وَطَعْمِي اَيْ مِنْسُوبِ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، ( وَلَيْسَ فِي هَذِينِ الْوَزْنَيْنِ ) اَيْ فَعَالْ وَفَعَلْ ( مَعْنَى الْمِبَالَغَةِ الْمَوْضِعَيْنِ ) فِي الْاَصْلِ ( لَهُ ) . ( وَخَرَجْ ) اَيْ اَوْلَ ( عَلَيْهِ ) اَيْ عَلَى مَعْنَى النَّسْبَةِ ( قَوْلَهُ تَعَالَى وَمَا رَبَكَ بِضَلَامِ الْمُبَيِّدِ اَيْ بَذِي ظَلَمِ ) وَالَّذِي حَمَلُوهُمْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ ، مَا ذُكْرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي دِلَائلِ الْاعْجَازِ ! وَهُوَ اَنْ مِنْ حَكْمِ النَّفِيِّ اِذَا دَخَلَ عَلَى كَلَامِ فِيهِ تَقْيِيدٌ عَلَى وَجْهِ مَا ، اَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى ذَلِكَ التَّقْيِيدِ وَانْ يَقْعُدْ لَهُ خَصْوَصَةً مِثْلًا اِذَا قِيلَ لَمْ

يأتك القوم راكبين ، كان نفياً لركوبهم حين المجيء لا لبني اصل المجيء ، فعليه يصير مفاد الآية نفي كثرة الظلم والمبالغة فيه ، فيثبت اصل الظلم . والله تعالى منزه عن ذلك ، فاجيب عن ذلك بوجوه : منها ما اشار اليه من ان الظلم ليست للبالغة ، بل للنسبة فيصير مفادها ان الله لا ينسب الى الظلم وقد ذكر المحسى بعضاً آخر من الوجوه والاحسن من جميع تلك الوجوه ما ذكره البيانيون في بحث لو من ان المبالغة ترجع الى نفي الظلم فالمعنى ان الظلم مختلف من المدل سبحانه انتفاء مبالغة فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والبالغة فيه لا لبني التأكيد والبالغة ولا لاقتضت ان المنفي إنما هو المبالغة في الظلم ففيه ثبوت اجل الظلم وهو باطل وقد ذكر اصل هذه القاعدة في ذلك المبحث في شرحنا المدرس الافضل فراجع ان شئت .

( وغير ما اسلفته من القواعد ) المتقدمة حال كوني ( مقرراً ) لعلم ( على ) الذي ينقل منه عن العرب اقتصر ولا تقس عليه ) وهو على اقسام :

منها : ما هو بالتعريف ( كقولهم في السنة الى ( الدهر دهري ) يضم الدال للشيخ الفاني ، والقياس فتحها وانما ضموها فرقاً بينه وبين الدهري بفتح الدال الذي هو من اهل الاخداد ، ( و ) كقولهم ( في ) النسبة الى ( امية ) بضم الالف ، ( اموي ) بفتحها والقياس ضمها ، وقد تقدم ان الفتح لمراءات اصلها اعني امة مكبرة ، ( و ) كقولهم ( في ) النسبة الى ( البصرة بالفتح ) اي بفتح الباء ( بصرى بالكسرة ) اي بكسر الباء . ( وفيه نظر إذ الكسر لغة فيها ) قال في المصباح : البصرة وزن تمرة الحجارة الرخوة ، وقد تمدف الباء

مع فتح الياء وكسرها وبها سميت البلدة المعروفة ، وانكر الزجاج  
فتح الياء مع الحذف ، ويقال في النسبة بصري بالوجهين انتهى .  
( و ) منها : ما هو بالزيادة فقط كقولهم ( في ) النسبة الى  
( مرو ) بفتحة فسكون ( مروزي ) بالضبط المذكور وفتح الواو وزيادة  
الزاي ، وهذه الزيادة المفرق بينه وبين المنسوب الى المروة .  
( و ) منها : ما هو بالزيادة والحدف ، كقولهم ( في ) النسبة  
الى ( الري رازي ) بحذف الياء وزيادة الالف والزاي ، ولها حكاية  
تاريجية في النسبة والتسمية ، لا يصح معها ما ادعى من الحذف والزيادة .  
( و ) منها : ما هو بالحدف والتجريف ، كقولهم ( في ) النسبة  
الى ( الخريف ) وهو الفصل الذي تختلف : اى تقطع فيه الشمار  
( خرفي ) بفتحتين ، وقد يسكن الراء ، والقياس خريفي كما تقدم  
في وزن فمیل عاریاً من الناء ، ) و ) قولهم ( لعظيم الرقبة رقابي )  
هو من قبيل ما هو بالزيادة ، كمرزوzi في النسبة الى مرو من بلاد  
خراسان ، فهو تكرار وكذلك ربانی وفوقانی وتحتاتی وجسمانی  
وعقلانی ونفسانی ، في النسبة الى الرب فوق وتحت وجسم وعقل  
ونفس ويمكن ان يكون من هذا القبيل يمانی في النسبة الى يمن  
قال في المصباح : والنسبة اليه يعني على القياس ، ويمان بالالف على  
غير قياس وعلى هذا ففى الياء مذهبان احدهما : وهو الاشهر تخفيفها  
واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التشغيل ، ووجهه ان الالف دخلت  
قبل الياء ~~فسكون~~ عن التشقيل فلا يشقى لثلا يجمع بين الموضع  
والموضع عنه ، والثانى التشغيل لأن الالف زيدت بعد النسبة فيه  
التشغيل الدال على النسبة تنبئها على جواز حذفها انتهى .

واعلم أن معرفة الشواذ والسماعيات ، مذكول إلى كتب اللغة ،  
والمعتبر في هذا الفن ما له مدخل للقياس .

## هذا باب الوقف

وهو في اللغة الحبس والمنع ، وفي الاصطلاح قطع النطق عند آخر الكلمة أسمًا كان أو فعلًا أو حرفاً الاستراحة بعد تمام الغرض من الكلام ، أو تمام النظم أو السجع وقد يكون الوقف اضطرارياً .  
وذلك لضرورة انقطاع النفس !

والوقف الاختياري باعتبار محله عند أكثر القراء ، ينقسم إلى أربعة أقسام : تام اختيار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبح متوك  
ونحن نذكرها على سبيل الإجمال وإن كان خارجاً من الفن .

فالتام : هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده ، فيحسن الوقف عليه والإبتداء بما بعده ، كقوله تعالى : « و أولئك هم المفلحون » ، وكقوله تعالى ، حكاية : « وجعلوا أعزه أهلها ذله » لأنه هنا انقضى كلام بلقيس ، ثم قال عز وجل . وكذلك يفعلون تصديقاً لكلامها .

والكافي : منقطع مما بعده في اللفظ متعلق به في المعنى ، فيحسن الوقف عليه والإبتداء بما بعده : نحو حرمت عليكم إمهاتكم هنا الوقف ثم يبتداء بما بعده .

والحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ، ولكن لا يحسن الإبتداء بما بعده لتعلقه في اللفظ والمعنى نحو الحمد لله ، والوقف عليه حسن لأن المراد مفهوم ، والإبتداء بقوله رب العالمين والرحمن الرحيم

لا يحسن ، لأن ذلك بمحضه ، والابتداء بالمحض قبيح لأنه تابع .  
 والقبيح : هو الذي لا يفهم منه المراد : نحو الحمد فلا يوقف عليه  
 ولا على الموصوف دون الصفة ، ولا على الجار دون المجرور ، واقبح  
 من هذا واشنع ، الوقف على النفي دون سرف الايجاب بعده نحو  
 لا إله إلا الله ، ونحو « وما ارسلناك إلا مبشراً ونذيراً » ووجهه  
 ظاهر . وفي كل من هذه الاربعة ابها ، ليس هنا محل ذكرها فمن  
 اراد الاطلاع عليها فليطلبها من مظانها في علم التجويد .  
 ايضاً الوقف على اربعة اقسام باعتبار آخر الكلمة التي يوقف عليها .  
 منها : ابدال التنوين الفاء ، واليه اشار بقوله ( تنويناً اثر فتح )  
 سواء كان ( في مغرب او مبني ، اجعل الفاء وقفها ) في غير لغة ربعة ،  
 فالمغرب ( كرأيت زيداً و ) المبني نحو ( ايها ) بفتح الممزة ، وتحقيق  
 الياء بمعنى بعد ، او بكسرها بمعنى انكفاء ، وإنما تقلب التنوين الفاء  
 لأنه لا يستقبل الالف بل يخف به الكلمة ، واما ربعة فقد تقدم  
 في باب العلم انهم يحذفون التنوين مع الفتحة ، فيقفون بعدها  
 بالسكون كما يقفون به بعد الضمة والكسرة ، وذلك لأن حذف  
 الفتحة قبلها . اخف من بقائها مقلوبـاً الفاء معها .

ومنها : الاسكان بعد حذف التنوين ، واليه اشار بقوله ( وتنويناً  
 تلو غير فتح وهو الضم والكسر ، احذف وقفـاً كجاء زيد ) بحذف  
 التنوين وسكون الدال ( ومررت بزيد ) كذلك ولم يبدل التنوين بعد  
 الضمة واواً وبعد الكسرة ياء لاداء ذلك الى التقل ولانهم لا يجيرون  
 ادوا بابـاء الواو وقفـاً ووصلـاً ، ويجهيزون حذف ياء القاضي وصلـاً  
 مع ان الواو والياء فيما اصلاحـاً وكيف يفعـلون في الوقف الذي هو

موضع التخفيف شيئاً يؤدي الى حدوث واو قبلها ضمة ، وياء قبلها كسرة ، ونسبة بعضهم الى قوم من العرب جواز ذلك ، حرصاً على بيان الاعراب فيقولون هذا فرسو وركبت على فرسي .

ومنها : الاسكان بعد حذف ما يتولد من الشباع ، واليه اشار بقوله ( واحد لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح ) حال كون الوقف ، او الصلة ( في الاضماء ) اي في الضمير ( اي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن اشباع الحركة في الضمير : وهو ) اي الحرف المذكور ( في غير الفتح وهو ) اي غير الفتح ( الضم والكسر الواو والياء ) وبعبارة اخرى الذي ينشأ عن اشباع الضمة الواو ، وعن اشباع الكسرة الياء ( كرايته ) بسكون الياء بعد حذف الواو المنشأ من ضمته ، ( و ) نحو ( مرت به ) بسكون الياء بعد حذف الياء المنشأ عن كسرته .

تنبيه - اعلم ان الحق واو الشباع بضمير المذكر في حالة الوصل مفرداً او جمماً اذا اتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامه وغلامهما وضربهما وضربيهما وربهما ورببيهما ، جائز مطلقاً ، ولكن الاحسن فيما كان قبل الضمير حرف اين ، هو الحذف نحو ايه وعصوه وكذا ان كان المتصل بالضمير ) حرفا ثانياً نحو منه وعنه ، وعلمه بعضهم بان الياء لخفاتها كالعدم ، فـكأنه يلتفت ساكناً ان لم تمحذف ، وفيما وراء ذلك فالاحسن هو الالحق كما مثلنا هذا في الضمير المفرد ، واما في الجمع فالاكثر هو الحذف ، والمراد من الآيات إنما هو في اللفظ لا في الخط ، لأنهما كالتثنين يشيران لفظاً فقط . وانما كتبناهما نحن لغرض تقويم المراد لا لفرض رسم الخط فتنبه .

واعلم ايضا ان بعضهم قال : بان الواو والياء ليسا متثنين عن الاشباع ، بل هما من نفس الضمير كما في هو وهي فعلى هذا لابد من اخراج هو وهي من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي ، لتعاصيهما بالحركة عن الحذف ، فلابد في الوقف عليهما بسكون الواو والياء لا بحذفهما .

( واثبته صلة الفتح وهي الالف ) لفتها ، وان حصل من ابقاءهما في بعض الموارد شبه التقاء الساكنين ( كرايتها ) هذا ولكن تقدم في باب الموصولات عند الاستشهاد بقوله :

بالفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذات اكرمکم الله به ما يدل على جواز حذف صلة الفتح ايضا فتأمل جيداً ، هذا كله في سوى الاضطرار و ( اما في الضرورة ) الشمرية ، ( فيجوز اثبات الجميع ) في الوقف سواء كان صلة الفتح او غيرها ( واشبيهت اذن ) اسمها ( منوناً نصب ، فالذاء في الوقف نونها قلب وبه ) اي بقلب النون الفاء في الوقف ( قراء القراء ) السبعة . واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم ، ان الوقف عليها بالنون وهو الذي اميل اليه قراراً من الالتباس ) باذا الظرفية او الفهجائية ، ( و ) لكن ( القراءة سنة متبعة ) لا يجوز العدول عنهم في القرآن ، لاستنادها الى من يعتمد بقوله و قوله واما في غير القرآن فالاختيار هو المختار .

قال في المغني في بحث اذن : المآلـة الثالثـة في لفظـها عند الوقف عليهـا ، والصـحيح ان نونـها تـبدل الفـاء تـشـبـيـهـا لها بـبنـونـينـ المنـصـوبـ ، وـقـيلـ يـوقفـ عـلـيـهاـ بـالـنـونـ لـأـنـهـاـ كـنـونـ لـنـ وـانـ لـوـ روـيـ عنـ المـازـنـيـ والمـبرـدـ وـيـبـتـغـ عـلـىـ الخـلـافـ فـعـلـيـهـاـ خـلـافـ فـيـ كـنـاتـهـاـ بـالـأـلـفـ لـأـنـهـمـ

يقفون عليها بالالف ، وكذا رسمت في المصاحف تبعاً لما اختاره القراء والمأذني والمبرد بالنون ، وعن القراء ان عملت كثبت بالالف لكون العمل فارقاً ، وإلا كثبت بالالف للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف انتهى مع زيادة مما توضيحاً .

وقد تقدم في آخر باب نون التأكيد ، ان الخفيفة منهما بعد الفتح ، تقلب الفاء كما تقول في قفن قفا .

( و ) ومنها ( حذف ياء المندوب ذي التنوين ) نحو قاض ( عند الوقف ما دام لم ينصب ) فحذف الياء حينئذ ( اولى من ثبوت لها فاعلم ) لأن حذف التنوين عارض ، لانتقام الساكنيين بعد حذف ضمة الياء فكانه ثابت فيقاء الياء محفوظة ، كما كانت اولى لأن الوقف مقتضى للتخفيف ( كقراءة الستة ) بعدهما رفعاً كقوله تعالى : ( ولكل قوم هاد ) وكذا جرأ نحو ( وطأ لهم من دونه من وال ) . وبائيات الياء فيهما اي في الآيتين ( قراءة ) السابع من القراء وهو ( ابن كثير ) فهو قوله ولكل قوم هادي ، وما لهم من دونه من والي ، برد الياء فيما نظرنا الى ان حذف التنوين لفظاً للموقف . والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين المفظاً فلما حذف التنوين ، زال المانع فعاد المذوق ( بخلاف المنصوب فيه يبدل تنوينه الفاء ) عند الوقف وجوباً ( ان كان متوناً الا على لغة ربيعة ، كما تقدم ) كقطعت وادياً وتشبت ياءه ساكنة ، ان لم يكن ) متوناً ( كأجب الداعي ، وبخلاف غير المنصوب ( غير المتون كما صرح به بقوله : وغير ذي التنوين ) من غير المنصوب : اي ( انزفون والمجرور بالعكس ثبوت يائه ) عند الوقف ( اول من حذفها ) إذ لا موجب لحذفها لعدم التنوين فيه

والوقف لا يقتضي هذا غير السكون ، وذلك حاصل . وبذلك قوله ابن كثير في قوله تعالى وهو الكبير المتعال ، وقوله تعالى يوم التلاقي ، فانه وقف فيما باثبات الياء ووقف غيره فيما بحذفها مدعياً انه يقصد الوقف على المنكرا بحذف الياء والتنوين ، ثم يدخل عليه الالف واللام بعد حذف الياء ، لانتقاء الساكنين . وعلمه بعضهم بوجه آخر : وهو ان الوقف موضع استراحة ، والياء المكسورة ما قبلها ثقيل فلذا حذفت .

( وفي منقوص معدوف العين نحو مر ) هو ( ابْسِمْ فَاعْلُمْ مِنْ ادْفَنِي ) يرمي على وزن اكرم ، واصله مرئي بضم الميم على وزن مكرم ، فنقطت الكسرة من الميم الى الراء ثم حذف الميم للتبخيف ، ثم اعل اعلال قاض فصار مر ، ( او ) في منقوص ( معدوف الفاء كيف ) المضارع المجزوم ، من وفي يعني اذا جعل ( علماً ) لشخص ( كما قال في شرح الكافية لزوم رد الياء ) المحذوفة في الاول ، لانتقاء الساكنين ، وفي الثاني للمجزوم ( عند الوقف اتفى لثلا يكثر الحذف ) هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة الكتاب .

ولكن في صحة هذا التعليل وانطباقه على ما نحن فيه تأمل بل منع ، اذ لا حذف عند الوقف فضلاً عن كونه كثيراً . اللهم الا ان يراد بالحذف حذف التنوين او الحركة او هما معها فتأمل . ولو مثل الشارح كغيره للمضارع بغير المجزوم ، لكان للتعليق وجهاً إلا انه ايضاً لا ينطبق على نحو مر ، ولذلك مر غالب الشرائح هنا مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

## فصل

[ في عدة من اقسام الوقف يغير ما تقدم ]

( و ) اذا كان آخر الكلمة ( غيرها من التأنيث من ) حرف ( حرك ) فيجوز الوقف على ذلك الحرف ، بأحرف وجوه خمسة : بينها بقوله : ( سكنه ) مجردًا عن الروم والاشتمام سواء في ذلك المثون ، وغيره والمغرب والمبني . وقد تقدم مفصلاً ( عند الوقف وهو ) اي الوقف بالسكون المجرد ( الاصل ) فيه ، لأن سلب الحركة ابانع في تحصيل غرض الاستراحة ، ويتعين ذلك في هاء التأنيث إذ لا يتاتي الوجه الاربعة الباقية فيها ، واما غيرها فقد يعدل في الوقف عليه عن ذلك الأصل ، لخصوصية فيه او لتحصيل غرض ، كما سيتلى عليك ( اوقف دائم التحرك ) : اي قاصداً تحرك آخر الكلمة ( بان تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت ، او كسرة او فتحة وخصه الفراء تبعاً للمقراء بالاولين ) اي الضم والكسر ، ومنع في الفتحة لأن الروم فيها يشبه الشواباء ، وفيهضي الى تشويه صورة الفم ، وحقيقة الروم الاتيان بالحركة خفيفة ، للدلالة على بيان حركة آخر الكلمة ، لأنها دالة على المعاني غالباً او على خصوصية في الكلمة كحركة المبنيات ، ولكن لا تشبع الحركة ، ولا تظاهرها نهائاً بل تختلسها اختلاساً لتحصيل بعض الغرض من الوقف . وسمى هذا روماً ، لأنك تروم اي تقصد الحركة إذ لم تقطعها بالكلية ولذلك يقال يدرك الروم الاعمى الصحيح السمع ، اذا استمع لان في آخر الكلمة صوتها خفياً .

( او اشم ) وذلك في ( الضمة فقط عند الوقف بلذ تغير الباء بشفتيك ) بعد الاسكان ( من غير تصويت ) وبعبارة اخرى بان تصور الفم عند حذف الحركة من آخر الكلمة ، بالصورة التي يعرض هذه التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، ولهذا يقال ان الاشمام يحسن به البصر ، دون الاعمى . وقد تقدم في باب نائب الفاعل بيان ان الاشمام هناك غيره ه هنا وان توهם بعضهم الاتحاد . ( اوقف مفعما اي مشددا ما اي حرفا ليس همرا ) ( اذ هي وحدتها مستقلة حق ان اكثراهم يوجبون حذفها للتخفيف اذا كانت غير اول ، كما مرت الاشارة اليه في مر ، واذا حذفتها صار النطق بها كالتشويع ، او ) ليس ( علياً ) لكونه ايضا تقليلا فاذ صحف يصير اثقل ، والوقف محل التخفيف ويشرط ايضا ان يكون ما قبل آخر الكلمة متحركا واليه اشار بقوله : ( ان قفا اي تبع المحرف الموقف عليه الموصوف بما ذكر ) اي ليس همرا او عليا ( حرفا محركا ) وإنما اشرط ان يتتحرك ما قبل الآخر ، لأن المقصود بالتضعيف بيان كون المحرف الاخير متحركا في الوصل واذا كان ما قبله ساكننا لم يكن هو إلا متتحرك في الوصل ولا يلزم التقاء الساكنين ، فحيثند لا يحتاج البيان . وعلل بعضهم هذا الاشتراط بأنه لل الاحتراز من اجتماع ثلث سواكن في الوقف ، واذا اجتمع هذه الشرائط يجوز التضعيف ( كهذا جمفر ) بتشدد الراء ، ( وهذا وغل ) بتشدد اللام وهو وزان كبد او حبر بمعنى الموز الجبلي ، ( بخلاف الموز كخطأ ) فانه لا يضعف لما تقدم ، ( و ) بخلاف ( الغليل ) سواء في ذلك الياء ( كالقاضي ، و ) الالف نحو ( يخشى و ) الواو نحو ( يدعو والتابع ساكننا

كمعرو فانه ) لا يضعف ايضا لما تقدم ( او حركات انقل عند الوقف من الموقف ) اي المعرف الاخير ، ( لساكن قبله ) بشرط ان يكون بحيث ( تحريركه لن يحصل اي ) ان ( يمنع نحو وتواصوا بالصبر ) بنقل كسرة الراء الى ما قبله اعني الباء ونحو قوله :

انا ابن ماوية ( اذ جد النقر ) وجانت الخيل واتاني زمر  
بنقل ضمة الراء الى ما قبله اعني القاف قال النظام في تفسيره  
عند قوله تعالى والفجر ، روى ابن مهران الاسكندراني عن أبي عمرو  
انه كان يقف على والفجر واشباهها بنقل حركة الراء الى ما قبلها انتهى  
( ولا ينقل الحركة الى متحرك كجمفر ) اذ المتحرك لا يقبل حركة  
اخري ، ( ولا ) الى ( ممتنع التحريرك اما لتعذر ) تحريركه ( كالانسان )  
فلا ينقل حركة النون الى الالف ، لأنه لا يقبل الحركة ( او استئصال )  
تحريركه ( كقضيب وخرف ) لأن حرف العلة يزيد بنقل الحركة  
الى ثقلاً ( او ) لكون مقتضى النقل ( اداء الى بناء لا نظير له كبشر )  
بكسرة وسكون حال كونه ( مرفوعاً ) اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي  
الى وزن فعل بكسرة فضمة ، ( و ) نحو ( ذهل ) بمدورة وزان قفل  
اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بضم فكسرة وهذا  
الوزنان لا يوجدان في الاسماء إلا مؤلاً كما يجيء في اوائل باب  
التصريف في قوله :

و فعل اهمل والعكس يقتل لقصدهم تخليل فعل بفعل  
 فمن اجل ذلك يمتنع النقل فيما ( كما سيأتي ) من المصنف  
التصريح بذلك في البيت الثاني .

ولا خلاف في نقل الضم والكسر ، اذا اجتمع شرائطه وكذا نقل  
الفتح من المهموز ، كما سيأتي ( و ) اما ( نقل فتح من ) سوى

المهموز ) فاعلم انه ( لا يرأه نحوى بصرى ) متحجاً بان النقل في الضمة والكسر للتوصيل الى بقائهما بوجهه ، لقوتهما بخلاف الفتحة فانها خفيفة فاغتفر حذفها فلا تنقل بل تحذف ( واما ) نقل الفتح ( من المهموز كخبة ) في قوله تعالى : يخرج الحبء .. ( فيراه ) البصري فيجوز نقل فتح الهمزة الى ما قبلها كما يجوز ذلك في ضممتها وكسرتها لان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثنى ، سواء كانت مفتوحة او غير مفتوحة ، ( وكوف ) اي كوفي حذف ياء النسبة لضرورة الشعر .

( نقل الفتح من سوى المهموز ايضاً ) ، فيقول رأيت الهند بفتح النون ، ( والنقل ان يعدم ) بسببه ( نظير اللاسم حينئذ بان يكون المنقول ) بعد النقل ( ضمة مسورة بكسرة ، او بالعكس يمتنع كما تقدم ) مثاليما اعني بشر مرفوعاً وذهل بجروراً ، ( ولكن ذاك النقل ) المدوم بسببه النظير ( في المهموز وان ادى الى ما ذكر ) من عدم النظير ( ليس يمتنع ، فيجوز في رده ) بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة بمعنى المعين في المهممات ، ومنه قوله تعالى : « فارسله معي رده يصدقني اني اخاف ان يكذبون » ( و ) في ( كفو ) بضم الكاف وسكون الفاء آخره همزة ، بمعنى المائل ( هذا رده ) بنقل ضمة الهمزة الى الدال ، ( ومررت بكفؤ ) بنقل كسرة الهمزة الى الفاء ، وان لزم منه بناءان موملان لحصول التخفيف بالنقل فيما آخره همزة إذ تقدم آنفاً ان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثنى مطلقاً ( ثم لما صدر في الضابط ) اي في قوله ، فصل وغيرها التأنيث من محرك الخ ( اشتراط ان يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث لي فعل فيه ) اي في الموقوف عليه ، ( ما ذكر احتاج الى بيان ما يفعل فيه )

اي الموقوف عليه ( اذا كار هاء ) التأنيث ( فقال في الوقف تاء تأنيث الاسم هاء جعل ) عند الوقف ، وقد لا يجعل هاء كما يصرح في آخر الفصل ، واصلها عند جماعة تاء كالي في الفعل .

وإنما قلبت في الوقف هاء للفرق بين التأنيث الاسمية والفعلية او بين الاسمية التي للتأنيث كعفريمة بمعنى الداهية ، والتي لغيره كعفريمة بمعنى الخبريث وعنكبوبت ، او للفرق بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو وقت وتحت وبيت ، وإنما قلبت هاء ، لأن في الهاء هما ولينا اكثر ما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة اولى ، ولذلك تزداد في الوقف فيما ليس فيه تاء هاء السكت كما يأتي في الفصل الآتي :

وقال بعضهم : ان الهاء في تأنيث الاسم هو الاصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خللت بحالها هاء ، لقليل رأيت قائمها بالتنوين والتنوين تقلب الفاء في الوقف كما تقدم ، فليتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلب الفاء في الوصل تاء لذلك ثم لما جيء في الوقف رجمت الى اصلها وهو الهاء ، وإنما لم يقلب التنوين في نحو قائمة الفاء بل حذف بعد قلب التاء هاء ، خوفا من اللبس المذكور . وإنما تقلب هاء ( ان لم يكن بساكن ص ح وصل كمسلمة وفتاة ، بخلاف ما اذا وصل ) التاء ( به ) اي بالساكن الصحيح ( كبنت واخت ) فلا تقلب التاء فيها هاء ، لأنها فيها لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث اذ فتح ما قبل تاء التأنيث واجب غالبا وإنما جيء بالتأء ، لاحراق الثنائي بالثلاثي : اعني قفل وجذع ، وهذا مراد من قال ان التاء فيها ليست للتأنيث وان كان فيها رائحة التأنيث ، لاختصاص ابدال التاء من اللام المحذوف

بالمؤنث ، الا انها مخالفة من حيث اللفظ لاء التأنيث ، لسكون ما قبلها او لكونها كلام الفعل للكلمة بسبب كونها بدلاً منها ولذلك لم تقلب في الوقف هاء.

( وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت ) فلا تقلب هاء خوف اللبس بالضمير في نحو ضربه ، ويحمل مالا لبس فيه بما فيه اللبس ( واما ) تاء ( تأنيث الحرف كشمة وربة ، فاختار ) بعضهم انها كتابة تأنيث الفعل ، لا تقلب هاء لما ذكر . ولكن اختيار المصنف ( في شرح الكافية جواز ذلك فيها ، فيقال ربها وثمة ) بقلبيها هاء ( قياسا على قولهم في لات ) عند الوقف ( لاه ، وقل ذا اي جمل التاء المذكورة هاء في الوقف في جمع تصحيح المؤنث ) تشبيها بالتأء في المفرد لكونها مقيدة للتأنيث كافادتها معنى الجمع ، ( كقول بعضهم ) قيل رواه الطبراني في الكبير والواسط وغيرهما عن ابن عباس ، ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) لما عزى بابنته رقية قال : الحمد لله ( دفن البنات من المكرمات ) والمعهدة عليه . والدفن مبتده مضاد الى البنات ومن المكرمات بفتح الميم الاولى وسكون الكاف وضم الراء خيره . وحاصل المعنى ان موارات البنات من الاعمال الحسنة ، لأن بقائهن عار على الآباء ولذلك كانوا يفتخرن بزدهن اي دفنهن حيات ، كما اشير اليه في قوله تعالى : « واذا المؤودة سئلت بأي ذنب قتلت » فتأمل جيداً .

( و ) قل ايضا جمل التاء هاء في الوقف ( في ماضهاه ) اي في ما شابه جمع تصحيح المؤنث ( كهيئات واولاده ) وهذه بناء على جمل هيئات مفرداً . اصله هيئية على وزن زلزلة ، والقلقة قلبت الياء الثانية المفتوحة لتحرركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء

فيها للتأنيث كما في بقية المفردات وأما بناء على جمله جمع هيبة بحذف الياء الثانية بعد قلبها (الـا) ، لارتفاع الساكنين بسبب الف الجمع فالأكثر الوقف عليها كالجمع الصحيح بالباء ، لارتفاعها فيها على الجمعة والتأنيث جميعها ، فيكره ابطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث فقط ، واليـه يشير الشارح بقوله : (وكثير في ذلك عدم الجعل المذكور وغير ذين اي جمع التصحيح وما ضاهاه ) ، سواء كان مفرداً او جمـعاً (كفرقة و غلـمة بالعكس انتهى فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك ) .

## فصل

( وقف باء السكت على الفعل المعل ، بحذف آخر كاهـط من سـئـل ولم يـهـط ، وـقـلـ في الـوـقـفـ عـلـيـهـماـ اـعـطـهـ وـلـمـ يـعـطـهـ . وـذـلـكـ جـائـزـ ) دفعـاـ لـلاـجـحـافـ ، لـانـكـ اـذـ لمـ تـأـتـ بـالـهـاـ وـسـكـنـتـ آـخـرـهـماـ بـعـدـ حـذـفـ لـامـهـماـ ، يـلـزـمـ الـاجـحـافـ بـحـذـفـ الـحـرـكـةـ زـائـدـاـ عـلـىـ ماـ حـذـفـ بـالـاعـالـالـ وقد تقدم نظيره مع ما فيه ( وليس ) الوقف باء السكت ( حتىما ) اي واجباً ( في جميع الموضعـسوـيـ ) ثلاثة مواضعـ ، اولـهاـ ( ماـ اـذـاـ كانـ الفـعـلـ قدـ بـقـىـ عـلـىـ حـرـفـ وـاحـدـ كـعـ ) منـوعـيـ يـعـيـ ، لـاستـحـالـةـ الـوـقـفـ عـلـىـ المـتـعـرـكـ وـالـابـتـداءـ بـالـساـكـنـ فيـ حـرـفـ وـاحـدـ وـبـعـيـارـةـ اـخـرىـ لـانـ الـوـقـفـ لاـ يـكـونـ إـلـاـ عـلـىـ سـاـكـنـ ، وـالـابـتـداءـ لاـ يـكـونـ إـلـاـ بـمـتـعـرـكـ فـلـابـدـ مـنـ حـرـفـ بـعـدـ الـابـتـداءـ يـوـقـفـ عـلـيـهـ فـجيـهـ بـالـهـاءـ لـسـهـولةـ السـكـوتـ عـلـيـهـ ، وـثـانـيـهـاـ قـوـلـهـ : ( اوـ ) بـقـيـ الفـعـلـ عـلـىـ ( حـرـفـيـنـ اـحـدـهـماـ زـائـدـ )

كبير بجزوما ، فانه واجب ) ايضا . ( فيقال فيهما عه ولم يعه ) بالهاء للسكت ، وجوبا على ما يظهر من العبارة ، ومن ذلك قوله تعالى : لم يتسعه على القول بأنه من السنة بفتح السين ولا مها واو ، واما على القول ان لامها هاء فالهاء اصلية ، واما على القول بأنه من الحمام المسنون ، فاصله لم يتسعن بثلاث نونات ابدلت الثالث الفاء وحذف كراهة اجتماع الامثال فالهاء للسكت : ومعناه لم يتغير بمرور الزمان . قال بعض المحققين : وهذا مردود باجماع المسلمين ، على وجوب الوقف على نحو لم اك ومن تق ، بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب ويأتي الاشارة الى هذا الاختلاف عنقريرت .

( فراع ما رعوا ، وما في الاستفهام أن جرت ، حذف الفها وجوبا ) سواء كان الجار حرفا ، او اسما وذلك لأن لها صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها ، حتى يصير المجموع كالكلمة الواحدة موضوعة للاستفهام ، لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبته اي التصدر ، فجعل حذف الفها دليلاً على التركيب هذا ولكن قال نجم الانمة وقد جاء الالف ثابتنا نحو :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان  
واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تستغل  
لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع  
ذا ككلمة واحدة وصار الالف كأنه في وسط الكلمة والحدف قليل في  
الوسط لتحققه من الحوادث . انتهى ، ( واولها الهاء ) للسكت ( ان  
توقف ) حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ( نحو يا اصدicia لم  
اكته له : وذلك ) اي انيان الهاء بعد حذف الف ما الاستفهامية

( جائز وليس حتما في جميع الموضع سوى ما اذا انخفض باسم باسم ) . وهذا هو الموضع الثالث ( كقولك في اقتضاء م اقتضى اقتضاء مه ) وانما وجوب الحاق الهاء . اذا كان الجار اسماء دون ما اذا كان حرفا . لان المجرور بالحرف متصل به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء . فلذلك لم يجب الهاء بخلاف المجرور بالاسم . لان الاسم المضاف مستقل بالدلالة فهو معه كالمفصل وهو على حرف واحد ، فلذلك وجوب معه الهاء ، لثلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك ، لان الوقف لا يكون الا على ساكن والابتداء لا يكون الا بمحرك ، فلا بد من حرفين يبتدأ بأحدهما ويوقف على آخر .

( ووصل ذي الهاء ، اجز كائن بكل ما حرك تحريرك بناء لزم ) اي بناء يكون دائما في الكلمة ، فحينئذ وصل الهاء جائز ( عند الوقف عليه ) ، ابقاء للحركة كما زادوا همزة الوصل في الابتداء ، للتوصيل بها الى بقاء السكون ( نحو هاؤ ام اقرؤا كتابيه ) بالحاق الهاء ببناء المتكلم ، لأنه ضمير والضمير دائم البناء قال النيشابوري في مقدمة تفسيره وكتب في الحاقه لبيان الحركة كتابيه وماليه وحسايه وسلطانيه وفي القارعة ماهيه باثبات الماء واختلف في لم يتسعه وبهداهم اقتده ان الهاء فيما لم يبيان الحركة او لغير ذلك . انتهى .

( ولزم ) في البيت ( صفة بناء ) لا صفة تحريرك ، ( احتزز به عما لا يلزم بناء ) اذ البناء حينئذ شبيه بالاعراب في كونه في معرض الزوال : ( المذاي ) لأن الضمة البنائية فيه ، تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كحدوث حركة الاعرابية بحدوث العامل وزواله

بزواله ، ومن هذا القبيل نحو لارجل ( فلا توصل به الهاء ) لأن آخرها مظنة التغيير ، فلا يجوز زيادة حرف لا معنى له لبقاء حرفة لا اهتمام بوجودها لعروضها ، ولكن المنادي واشباهه لا حالة ازيد من حرف واحد بل من حروفين في الاكثر ، فلا يلزم الابتداء الساكن ولا الوقف بالحركة ، ( ومثله الفعل الماضي ) لأنه إنما بني الماضي على الحركة والاصول فيه ان يسكن ، لمشابهة المعرب كما تقدم في اوائل الكتاب في باب المعرب والمبني فحركته ايضاً عارضة .

( وشد بعده ذلك ) اي وصل الهاء بما لا يلزم بنائه ( كما قال ووصلهما بغير ذي تحريك بناء اديم شد ! نحو ) قوله :

يا رب يوم لي لا اضلله ارمض من تحت ( واضحى من عله )  
فوصل الهاء بعل مع كونه متحركاً بحركة البناء المعارضي كما  
تقدم في باب الاضافة لكنه شاذ ، ( وقوله في المدام بناء استحسننا بيان  
لا حسنية الاتصال ، فلا يعد مع قوله ووصل ذي الهاء ) اجز الى آخر  
( البيت المبين للوقوع تكراراً فتأمل ) .

( وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثراً ، من الحق الهاء )  
السكت ( نحو ) قوله تعالى : ( لم يتسعه وانظر ) قد تقدم الكلام  
فيه آنفاً فراجع . ونقول هنا زائداً على ما تقدم ، انه الحق هاء  
السكت في حال وصل لم يتسعه بلقطة انظر . ( وغيره ) اي غير  
الحق الهاء وهو قلب الالف واواً ( نحو هذه حبلو يا فقي ) فقلب  
الف حبل وواً في الوصل ، كما يفعل ذلك في الوقف : وذلك لأن  
الالف خفية فإذا وقف عليها خفيت غاية الحفاء ، حق يظن معدومة  
فأبدلوا حرفاً من جنسها وهو اظهر منها ، وقد تبدل ياء او هاءة

لذلك لكن الابدال ضعيف مطلقاً . ( وفشا ذلك ) اي اعطاء لفظ الوصل ما للوقف ( منتظمأ ) اي في الشعر ، لأن الشعر محل الخروج عن القياس للتسهيل على الشاعر ( نحو ) قوله :

ترك ما القى الدبا سببا ( مثل الحريق وافق القصبا  
بتضييف الباء ) في القصبا وصلأ ، كما يضعف وقفا ، ثم اتى بعرف الاطلاق اعني الالف وعلامة كونه وصلأ تحريرك الباء ، ومثله الباء في سببا فلا تغفل ومن جمل اول البيت لقد خشيت ان اردى جدبها فقد توهם ، اذ اوله ما ذكرنا فتنبه .

## هذا باب الامالة

( هي ) في اللغة مصدر قوله املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها ، وفي الاصلاح ( كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ان ينحى ) اي يقصد ويمال ( بالالف نحو الياء ) : اي جانبها ونحويتها ( وبالفتح قبلها نحو الكسر ) .

وبعبارة اخرى هي عدول بالالف عن التلفظ به تماما الى الياء وبالفتحة عن استواها الى الكسرة : بان تشرب الالف شيئا من الياء والفتحة شيئا من الكسرة . وانما تسمى امالة اذا بولغ في امامهما ، واما اذا لم يبالغ فانه يسى بين ترقينا ، وليس الترقيق الا في الفتحة قبل الالف وليس الامالة لغة جميع العرب ، فان اهل المجاز لا يميلون الا قليلا واحرص الناس عليهم بنو تميم بخلاف سائر العرب .

وللامالة اسباب وموانع حسب ما يفصل في ما يأتي . والاسباب ليست بمحاجة لها ، بل هيروزة لها عند من هي في لفته بخلاف الموانع فانها توجب المنع كما يأتي عن قريب ، والفرض من الامالة احد امرain :

اولهما : تناسب الاوصوات وتقاربهما ، وبيان ذلك ان النطق بالياء والكسر مستغل منحدر ، والنطق بالفتحة مستعمل متصل . وبالامالة تصير الالف من نمط الياء والفتحة قبلها من نمط الكسرة في الانحدار والتسفل ، فتصير الاوصوات متناسبة متقاربة وقد بين هذا في علم التجويد وفي بيان خارج الحروف ، ونحن نشير اليه فيما بعد في مقام مناسب له ان شاء الله تعالى .

وثانيهما : التنبيه على اصل او غيره حسب ما يفصل فيما يأتي ، ويدخل في هذا رعاية تناسب رؤس الاي وغيرها .

( الالف المبدل من ياء في طرف ) اي في آخر ( أمل ) ، ولا فرق في ذلك بين كونه في اسم ( كالهدى و ) فعل نحو ( هدى ) فهذا : اي كون الالف مبدلًا من ياء احد الاصباب . والفرض منه الاشارة الى الاصل ، ( كذا امل الالف الواقع منه الياء ) المفتوحه ( خلف في بعض التصارييف ) : بان يرجع الالف ياء بشرط ان يكون الخلافة دون حرف مزيد معها ) اي لا يكون دجوع الالف ياء بسبب زيادة حرف ، بل بالاعلال فقط او بشرط ان يكون تلك الخلافة والرجوع من دون ( شذوذ لوقوعها ) : اي من دون ان تكون وقوع الخلافة في لغة شاذة ، سواء كان اصلها ياء نحو هدى فان الله تصير ياء عند انصال الصنائر بها نحو هديت هدينـا ، ففيه سببان وغيرهان :

احدهما : ما مر آنفاً . وثانيهما : الاشارة الى ما يقول اليه الالف في بعض التصارييف ، او كان اصلها واوا نحو دعا فان الالف فيه تصير ياء مكسورةً ما قبلهاقياساً اذا بني للمفعول : نحو دهي ، او كان الف التأنيث او الاحراق ( كحبيل ) وارطى فانها فيهما تصير ياه في المثنى والجمع ، كما تقدم في بابهما والعلامة تعد منفصلة مع ان المراد بالازيد المشروط عدمه . ما كان حرقاً واحداً ، ( بخلاف نحو قنا فان الياء تختلف الفه بزيادة ) حرف واحد ( في التصغير كقفني ) بضمة فتحة وتشديد الياء : اصله قفيو فاجتمعت الياء والواو ، والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياه وادغمت الياء في الياء ( وفي التكثير كقفني ) بكسرتين اصله قفرو على وزن فمعل ، قلبت الواو الاخيرة ياه كراهة اجتماع الواوين ، فصار قفوی فاجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياه وادغمت الياء في الياء . وقلبت ضمة الثانية كسرة لتسليم الياء من القلب واواً ، ثم كسرت الغاء اعني القاف اتباعاً للمعنى ، ( و ) بخلاف ما تختلف الياء الفه على ( شذوذ كقول ) قبيلة ( هذيل في اضافته ) اي قفا ( الى الياء ) فانهم يقولون ( قفي ) بفتحتين وياء مشدد ، وذلك شاذ عند سائر القبائل كما تقدم ذلك في آخر فصل المضاف الى ياه المتلكلم في قوله :

والفا سلم وفي المقصود عن هذيل انقلابها ياه حسن وهذا اي خلافة الياء في بعض التصارييف ، ثاني الاسباب والغرض منه بما اشرنا اليه قريراً :

وخرج بتقييدي الياء بكونها مفتوحة ، نحو قال وجال وحال من الجولان والمحول لأنه يقال في بجهولها قيل وجيل وحيل ، فلا تناسب

الالف فيها ياء مفتوحة بل ساكنة والساكنة ضعيفة وهي المعدومة . واعتراض عليه بأنه لو كان ضعفها لاجل انقلابها ياء ساكنة ، لوجب امالتها في جمع قفا وتصغيره لأنها تقلب ياء متحركة قوية بسبب الادغام فتأمل .

( وثبتت لما ) اي للالف الذي ( تليه هاء التأنيث حكم ما ) اي الف ( الهاء عدها من الامالة ) بيان للمعجم ( كرماء ) فيما الفه لم تتطرق لأن هاء التأنيث في تقدير الانفصال فالالف وان لم تتطرق لفظا فهي متطرفة حكماً .

( وهكذا امل الالف الكاينية بدل عين الفعل ان يؤول ذلك الفعل ) باعلاله ( عند اسناده الى الناء ) الى ( وزن فلت بكسر الفاء ) . ولا فرق في ذلك بين ما كان اصله واوا ( كماضي خف ، و ) ما كان اصله ياء كماضي ( دن وهو ) اي مضاهما ( خاف ودان ) فالفهمما تم ، ( فانك تقول فيهما ) عند اسنادهما الى الناء ( خفت ودنت ) بكسر فانهما ، والكسرة في الأول منقولة عن العين وفي الثاني مجتوبة للدلالة على ان العين المحذوف ياء . وهذا الثالث والرابع من اسباب الامالة . والغرض فيهما مناسبة صوت نطقك بالالف : صوت نطقك باصل الالف : اعني الواو المكسورة في خاف ، والياء في دان .

وبعبارة اخرى : التقى به على ما كان عليه قبل الاعلال من الكسرة والياء ولذا لم تمل الف قال اذ ليس في الاصل ياء ولا واوا مكسورة وكذلك لا تمل الف الاسم نحو رجل مال اي كثير المال وان كانت منقلبة عن وا او مكسورة اذ اصله مول بفتحة فكسرة ، لأن الكسرة قد زالت ولا تعود ابدا لقمة التصرف في الاسماء .

( كذلك امل الفا تالي الياء ) اي واقع بعد الياء ( كبيان ) .  
وهذا خامس الاسباب ، ( وكذا سابق الياء كباقيع ) وهذا سادس  
الاسباب ( كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية ) والغرض فيها  
مناسبة صوت نطقك بالالف والفتحة قبلها لصوت نطقك بالياء  
قبلها او بعدها .

( والفصل بين الياء ) السابقه ( وبين الالف المتأخرة ) عنها ،  
( اغتفر في جواز الامالة ، ان كان ) الفصل ( بحرف ) واحد ( وحده  
كيسار ) بفصل السين وحده بين الياء والالف المتأخرة ، ( او بحرف )  
واحد ( مع هاء كجيدها ادر ) : الجيب ما ينفتح من القميص على  
النحر ، ادر فعل امر من باب الاعمال من دار يدور دورانا ، الشamed  
في فصل الياء الموحدة بين الياء والالف المتأخرة .

( كذلك امل ما اي الفا يليه كسر كعامل ) وهذا سابع الاسباب  
والغرض منه مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة  
بعدهما ، ( او ) الفا ( يلي حرفأ تالي كسر كتاب ، او يلي حرفأ  
تالي سكون قد ولـي ذلك السكون كسرأ كشـلال ) بالشين المجمعة  
وهي الناقة الخفيفة . وهذا ثامن الاسباب . والغرض منه مناسبة صوت  
نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة قبلها .

( وفصل الياء بين الساكن ) المذكور ( وبين الحرف التاليه الالف ،  
كلا فصل يعـد لخفاـنـها ) فـكانـ الفـصلـ بـحـرـفـيـنـ لاـ بـثـلـاثـةـ اـحـرـفـ ( فـدرـهـمـاـكـ ) اي الفـهـ ( من يـملـهـ لمـ يـصـدـ ؛ اي لمـ يـمـنـعـ منـ اـمـالـتـهـ )  
لـأنـهـ نـظـيرـ الـافـ فيـ شـمـلـالـ لـانـ الـيـاءـ كـالـعـدـمـ وـتـاـسـعـ الـاسـبـابـ التـنـاسـبـ  
وسـيـأـتـيـ بيـانـهـ عنـ قـرـيـبـ اـنـشـاءـ اللهـ .

( و ) اما الموانع فهي ثمانية : سبعة منها ( حرف الاستعمالة اي حروفه ، وهي مجموع قط خص ضفت ) وثامنها الراء الغير المكورة على تفصيل يأتي بيانه ، اما بيان وجه تسمية هذه الحروف السبعة بالاستعمالة ، فهو يتوقف على بيان امور ثلاثة .

الأول - اعلم ان اسنان الانسان غالباً اثنتان وثلاثون وهي على ستة اقسام :

الأول : الثنایا وهي اربع من قدام اثنتان فوق واثنتان تحت الواحدة ثنیة كمعطية .

الثاني : الرباعيات بفتح الراء وكسر العين وتحقيق الياء ، والواحدة رباعية كثمانية : وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الثنایا ، واثنتان تحت كذلك ، وهذه الثمانية لقطع الاشياء . والثالث : الانیاب والواحدة ناب وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الرباعيات واثنتان تحت كذلك ، وهذه الاربع لكسر الاشياء .

والرابع : الضواحك وهي ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الانیاب واربع تحت كذلك . قال في المصباح : والضاحك والضاحك السن التي تلي الناب والجمع الضواحك .

والخامس : الطواحن وهي ايضاً ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الضواحك ، واربع تحت كذلك . قال في المصباح : الطواحن الاضراس الواحدة طاحنة الياء المبالغة .

والسادس : الناجذ بالذال المعجمة وهي اربعة اثنتان فوق يمنة ويسرة واثنتان تحت كذلك . قال في المصباح : الناجذ السن بين

الضرس والثنايا ، وضحك حتى بدت نواجذه قال تقلب المراد الأنابيب وقيل الناجذ آخر الأضراس وهو ضرس الحلم ، لانه ينبع بعد البلوغ وكمال العقل وقيل الأضراس كلها نواجذ قال في البارع . وتكون النواجذ للأنسان ، والحوافر وهي من ذات الحف الأنابيب انتهى .

قال في مجمع البحرين في حديث النبي ( صلى الله عليه وآله ) فضحك حتى بدت نواجذ النواجذ من الأسنان بالذال المعجمة الضواحك وهي التي تبدو عند الضحك والأكثر أنها أقصى الأسنان قبل المراد الأول لانه ( صلى الله عليه وآله ) ما كان يبلغ به الضحك حتى تبدو آخر أسنانه وإنما كان ضحكته ( صلى الله عليه وآله ) التبسم وان اريد الاواخر فالوجه المبالغة في الضحك من غير ان يريد ظهور نواجذه ( صلى الله عليه وآله ) في الضحك انتهى . وبعضهم جمل النواجذ ايضاً ثمان ، ليصير المجموع ستة وثلاثين سنًا ، وقال بعض آخر : انه ربما عدلت في بعض الناس فيكون عدد أسنانه ثمانية وعشرين . الامر الثاني - اعلم أن مخارج ابتدائهما من الشفتين ، وانتهائهما أقصى الحلق ، فالباء والميم والواو مخرجها ما بين الشفتين . وتسمى هذه الحروف الثلاثة شفوية او شفوية ، والفاء مخرجها باطن اللسان السفلي وطرف الثنيا ، وبعضهم جعل مخرج الفاء ايضاً ما بين الشفتين وجعل مخرج الباء والواو واحداً ، وخرج الظاء والذال المنقوطتين والثاء المثلثة طرف اللسان وطرف الثنيا اي رؤوس الثنيا المثلث ، والمخرج للصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنيا اي : انها تخرج من بين رأس اللسان والثنيا من غير ان يتصل طرف اللسان بالثنيا ، بل يعادلها ويتساوى وبعضهم عبد بما طرف اللسان والثنيا ، وعليه

يتعدد خرجها مع خرج النون كما يأتي وللعلماء والدال الممليتين والناء المشتاء من فوق طرف اللسان واصول الثناء ، وللام قريب رأس اللسان الى رأسه مع مسامته من الحنك فوق الثناء ، والراء خرجها قريب من خرج اللام مما يلي طرف اللسان الى منتهائه وما فوق ذلك من الحنك ، وللنون منها وما يليهما بعد خرج الراء ، وقال بعضهم : خرج الراء هو خرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان قليلاً ، لانحرافه الى اللام اي الراء مائل الى اللام وللضاد اول احد جانبي اللسان وما يليهما من الا ضراس واخراجها من جانب اليسير اكثر واسهل نسبياً ، لأن التلفظ بهذا الحرف متسر على المجم بل على العرب قال ( صل الله عليه وآله ) انا افصح من نطق بالضاد .

قال في المصباح : الضاد حرف مستطيل وخرج من طرف اللسان الى ما يلي الا ضراس ، وخرج من الجانب اليسير اكثر من اليمين وال العامة تجعلها ظاء فتخرجهما من طرف اللسان وبين الثناء ، وهي لغة حكمها الفراء عن المفصل قال من العرب من يبدل الضاد ظاء ، فيقول عذت الحرب ، ومن العرب من يعكس فيبدل ظاء ضاداً ، فيقول في الظهور ضهر وهذا وان نقل في اللغة وجاز استعماله في الكلام فلا يجوز العمل به في كتاب الله تعالى ، لأن القراءة سنة متبعة وهذا غير منقول فيها انتهى .

والخرج للجيم وسط اللسان ومسامته من الحنك ، وللشين المعجمة ما يليه الى خارج الفم ولللياء المشتاء من تحت ما يلي خرج الشين ايضاً الى خارج الفم ، وللقاء اقصى اللسان وما فوقه ، وللكاف منهما وما يليهما ، وللهمة والهاء والالف اقصى الحلق ، وابعدها عن

عن الفم والهمزة ، ثم الهاء ثم الالف . وبعضهم يقول ثم الالف ثم الهاء .

وقد يقال الالف والهاء مخرجهما واحد . وعند بعض هذان الحرفان لا يخرج لهما إلا هاء الفم ، كما قيل ذلك في حروف اللين أيضاً . وللمعين والخاء المهملتين وسط الحلق على الترتيب ، وللمغبن والخاء المنقوطتين أدنى الحلق إلى الفم أيضاً على الترتيب . وهذه السبعة تسمى حلقة واعلم أن حروف التهجي في لغة العرب عند المشهور هي التسعة عشر التي ذكرنا ، ولم يكمل هذا العدد من هذه الحروف ، إلا في لفظهم ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ولا ضاد إلا في لغة العرب ، ولذا قال ( صلى الله عليه وآله ) : « أنا أفصح من نطق بالضاد » يعني العرب كما أشرنا إليه سابقاً ، وعد لام الف حرفاً واحداً مستقلاً عامي لا وجه له وبعضهم لا يعد الهمزة أيضاً حرفاً مستقلاً .

وقد يتفرع من هذه الحروف حروف أخرى بين بين ، يعلم مخرجها بما ذكرنا . وحقيقة التفريغ اشراب صوت حرف صوت حرف غيرها وهذا غير البدل الذي سيأتي في باب التصريف لأنه بدل حرف بحرف بالصراحة خالصة من صوت المبدل منه ، بخلاف ما نحن فيه فإن الفرع يخرج من مخرج بين بين ، فيبقى من صوت المتفرع منه شيء . والتفرع : فصيح ، ومستهجن أما الفصيح فثمانية :

الأول : تخفيم الالف باء ينعي بها نحو الواو ، كالصلة والزكاة والحياة ولذلك يكتبونها بالواو . قال في شرح النظام : وأما الالف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو فقي ، كتبت ياء والا

فالالف نحو عصا . ومنهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت او فوقيها منقلبة عن الياء او غيرها ، بالالف لانه القياس . وقد كتبت الصلاوة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم انتهى .

الثاني : تفخيم اللام اذا كانت نهاية الصاد او الضاد او الطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة او ساكنة كالصلوة ويصلون ، فان بعضهم يلفظ بها بالتفخيم وكذا لام الله اذا كان قبلها ضمه او فتحة ، وهذا هو الوجه في ضم بعض القراء الضمير في عليه الله وان كان قياس النحوی فيه كسره .

الثالث : التلفظ بالصاد مضارعا بالزاي ، يعني بالصاد نحو الزاي اذا كان بعدها دال متخركة سواء كانت الصاد متخركة نحو صدد وصدق ، او ساكنة نحو قصدي ويصدق فيصير الصاد بين اي يصير خرجه بين خرج الصاد وخرج الزاي ، ثلاثة يذهب صوت الصاد بالكلمة فينبوت ما فيها من الاطباق ، ويأتي الاطباق في الامر الثالث .

الرابع : التلفظ بالجيم كالشين يعني يلفظ بالجيم شبيها بالشين ، اذا كانت ساكنة قبل الدال نحو اجرد او قبل التاء نحو اجتمعوا . الخامس : ان يتلفظ بالذون الساكنة بالاخفات والخففة بان يصير خرجها الحيشوم . وذلك قبل غير حروف يرمليون وحروف الماق والباء نحو عنك ومنكم ومن جاء .

السادس ، والسابع ، والثامن : ان يتلفظ بالهزءة بينها وبين الالف نحو سمثال ، وبينها وبين الياء نحو سمثل بضمها وكسرة وبينها وبين الواو نحو سؤل بالضبط المذكورة .

واعلم ان المهمزة لما كانت ادخل حرف الحلق ، ولها نبرة كريهة بحيث تتحرك عند التلفظ بها صريحا ويجري بجرى التهوع ، تقلت بذلك على اللام فخففتها قوم وهم اكثراً اهل الحجاز ولا سيما قريش . وروي عن مولى الموحدين ( عليه السلام ) « نزل القرآن بلسان قريش وليسوا اهل نبر ولو لا ان جبرائيل نزل بالهمزة على النبي ( صل الله عليه وآله ) ما همنا ». وحقيقةها غيرها .  
واما المستهجن فخمسة :

الاول : تقريب الصاد المهملة من السين المهملة ، لكونهما قربي المخرج كقولهم في نحو صبغ سبغ .

الثاني : تقريب الطاء المؤلفة من التاء المثلثة من فوق . وهذا يكون في كلام عجم اهل الشرق كثيراً ، لأن الطاء في اصل لغتهم معدهوم ، فإذا نطقوها بها تكادوا ما ليس في لغتهم فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء : كقولهم في سلطان سلطان .

الثالث : تقريب الفاء من الباء وبالعكس . وهذا كثير في لغة العجم والعرب إنما أخذوا منهم ، لخالطهم أيامهم بل بعض العجم كالافغان وبعض الاتراك ليس لهم خرج الفاء أصلاً ، إذا لم يخالطوا غيرهم من الطوائف .

والرابع : التلفظ بالضاد المنقوطة بين الصاد والظاء . وهذا في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية فربما تلفظوا بها ظاء كما تقدم من المصباح لآخراتهم أيام من طرف اللسان واطراف الشنايا . وربما تكادوا اخراجها من خرج الصاد فلم يتأن لهم ، فخرجت بين الصاد والظاء . وبعض الاعاجم اعني الافغان

يتلفظ بها قريباً من الفين .

الخامس : التلفظ بالكاف كالجيم نحو جافر في كافر . وهذا في الانراك كثير ، فأخذوا العرب منهم وعكسه اي التلفظ بالجيم كالكاف نحو كمل في جمل قيل . وهذا في عرب البحرين كثير .

الامر الثالث اعلم ان المروف باعتبار او صافها تنقسم الى تفاصيم منها : تقسيمها اي جميع المروف الى المجهورة والمهموسة .

فالمجهورة تسعه عشر حرفاً وهي : ظل قوهويض لاذ غزا جند مطبيع وإنما سميت هذه المروف بمجهورة ، لانه لابد في بيانها وآخرها من جهر ما ولا يتهمها النطق بها الا كذلك ، والجهر رفع الصوت . وإنما تكون مجهورة لأن اللافظ يشبع الاعتماد في مخرجها ، فمن اشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ويعرف ذلك من التلفظ بالكاف مكرداً بالحركة : نحو فرق بالحركات الثلاث من دون الاشباع ، او فاقفاقاً او قوقوق او قيق في بالاشباع .

والمهرة عشرة احرف وهي حروف ستشهد خصفيه بالهاء ، ومعنى الكلام ستشهد عليك هذه المرأة التي اسمها خصفة ، والشحث والشحد الاخراج في المسألة ، ولذلك يقال للمتكدي شحاث وشحاذ . وإنما سميت هذه المروف مهرة لانه يتهمها لك ان تنطق بها وتسمع منك خفيأ ، والهمس الاخفاء ويعرف ذلك من التلفظ بالكاف مكرراً بالحركة نحو ككك بالحركات الثلاث من دون اشباع ، او مع الاشباع نحو كاكا وكوكوكي كي كي ، وإذا عرفت التفاوت بين القاف والكاف مع كونهما متقاربي المخرج ، فمعرفة بين المتباينين اظهر وأسهل ،

وقيل المجهورة يخرج اصواتها من الصدر والمهوسة يخرج اصواتها من خارجها في الفم ، وذلك ما يرخي الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً .

ومنها : تقسيمها الى الشديدة والرخوة وما بينهما ، ويعني بالشديدة ما اذا اسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، بل ينحصر في المخرج يسمع في ان ثم ينقطع وحروفها اجدك قطبت اي عرفتك عبواً ، ويعني بالرخوة ما يجري الهمزة عند النطق بها ولا يحبس في المخرج ، وحروفها ما عدا حروف المذكورة وما عدا حروف لم يروعننا . وهذه الحروف اي لم يروعننا تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة لان هذه الاحرف الثمانية ينحصر الصوت عند التلفظ بها في حال الوقف في مواضعها ، لكن يعرض لها اعراض يوجب خروج الصوت من غير مواضعها .

ومنها : تقسيمها الى المطبقة بفتح الباء والمنفتحة بفتح القاء . فالمطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك إلا علي ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك : وهي الصاد والضاد والباء والظاء .

والمنفتحة بخلافها فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً . وهذا الانسان في الحقيقة متوجز فيهما ، لان المطبق والمنفتح انما هو اللسان والحنك . واما الحروف فهي مطبقة عنده او منفتحة عنده فاختصر في تسمية الحروف فقيل لها منطبقة ومنفتحة ، كما قيل للاسم المشترك فيه كلفظ العين مشترك . ومثله كثير في كلامهم .

ومنها : تقسيمها الى الزلقة والمصممة .

فالزلقة حرف من بنفل والنفل الغنيمة ، وانما سميت هذه الستة حروف الزلقة ، لأن الزلقة في اللغة الفصاحة والخلفة في الكلام ، وهذه الستة اخف الحروف واسهلها لا ينفك رباعي ولا خماسي عن حرف منها الا شاذأ ، لأن الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يخليا من حرف سهل على اللسان ، للتعادل .

والمصممة بخلافها وهي ما عدا الستة المذكورة . وانما سميت مصممة ، لأنها صمت عنها في بناء رباعي او خماسي منها ، لثقلها على اللسان فلم يبن منها رباعي او خماسي منها بمجردأ من حروف الزلقة . وقيل انما سميت مصممة لأن الشيء المصمت الذي لا جوف له ، فيكون ثقيلاً . وهذا الوجه اول ، لأنها ضد حروف الزلقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم ايضاً انساب .

ومنها : تقسيمها الى حروف القلقة ، والصغير ، واللينة ، والمنحرف والمكرر ، والهاوي ، والمهوت .

فحروف القلقة ما ينضم الى الشدة فيها ضفت في الوقف ، وذلك لاتفاق كونها شديدة ومجهورة مما فالجهور يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع الصوت ان يجري معها فلذلك يحصل ضفت اللسان في الوقف مع شدة الصوت المتصل من الصدر ، وهذا الضفت التام يمنع خروج ذلك الصوت فإذا اردت بيانها عند النطق بها ساكنة ، احتجت الى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع . وحروفها قد طبع من الطبع وهو الضرب باليد على شيء بجوف كالطبل ويقال ايضاً طبع الرجل يطبع فهو اطبع اي احمق . وانما سميت

هذه الحروف حروف القلقة ، اخذأ من قوله قلقله اذا حركه او من القلقة بمعنى شدة الصوت ، او الضرب على الاشياء اليابسة والكل مناسب للتسمية . وقد يقال لها حروف اللقلقة وهي شدة الصياح وفيه ايضاً مناسبة .

واما حروف الصغير فهي الصاد والراء والسين المهملات ، ووجه التسمية فيها ظاهر لانها تخرج من بين الثنائي وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ، ويأتي كالصغير .

واما حروف اللينة فمعروفة اعني الواو والياء والالف . سميت بذلك اما لما فيها من قبول المد ، او لانها تخرج بلين من غير كافية على اللسان لا تسع مخارجها وقد ققدم للمقام تحقيق دقيق في بحث ترخيم المنادي فراجع .

والمنحرف اللام . وانما سمي بذلك لان اللسان ينحرف عند النطق به والمكرر الراء وانما سمي بذلك لان طرف اللسان اذا تكامل به كانه يتغير اي يقوم فيعثر المتكرر الذي فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين .

والهاوي الالف والهاوي بمعنى ذي الهواء كاللابن والتامر . وانما سميت بذلك لانساع هواء الصوت به اشد من اتساع مخرج الواو والياء ، لانه تضمن الشفتان الملوأ فيضيق المخرج ويرفع اللسان قبل الحنك بالياء ، واما الالف فلا يعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج المخرج فيخرج من هواء الفم .

والمهنتون التاء المثلثة من فوق . وانما سميت بذلك لسرعتها على اللسان وخفتها ، اخذأ من هست الكلام به وهي سرده على سرعة لانه حرف

خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة .

ومنها : تقسيمها الى حرف الاستعلام والانفخاض .

اما حروف الاستعلام فهي ما ذكره الشارح ، وإنما سميت بذلك لارتفاع اللسان عند النطق بها الى الحنك .

والمنخفضة بخلافها لان اللسان ينخفض معها : وهي ما عدا حروف الاستعلام وهذه الاسماء للحرف كالمطبقة والمنفتحة بجازان ، لان الاستعلام والانفخاض إنما هما في اللسان لا في الحروف ، فالإضافة لادنى ملابسة لان الحروف مستعملية عنده ومنخفضة عنده . اذا عرفت هذه الامور فعليك بالتحفظ عليها ، لأنها تقييد في المسائل الآتية من ابواب التصريف ، فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب بعون الملك الوهاب .

فنتقول : كل واحد من حروف الاستعلام ( يكف ) اي يمكن سبب الامالة اذا كان ذلك السبب ( مظهراً من كسر ) ظاهر . ويأتي مثاله بعيد هذا عند بيان الشرائط ( او ياء ) ظاهرة هذا ايضاً يأتي مثاله هناك ، وبعبارة اخرى حرف الاستعلام يمكن ( عن الامالة ) اذا كان سببها كسر ظاهرة او ياء موجودة ظاهرة على الشرائط التي ستدرك ، وذلك لمناقضة حرف الاستعلام للامالة لان اللسان كما تقدم ينخفض بالامالة ويرتفع بحرف الاستعلام ، فلا جرم لا تؤثر سبب الامالة اعني الكسرة او الياء الموجودة الظاهرة لان سبب الامالة يقتضي خروج الفتحة والالف عن حالهما ، وجرف الاستعلام يقتضي بقائهما على اصلهما فيرجع الاصل فلا يؤثر السبب ، لانه مختلف للاصل . وهذا هو الوجه فيما اشرنا اليه في اوائل الباب ، من ان الاسباب

ليست بموجبة للامالة والموانع عوجب المنع ( بخلاف الحرف منهما ) اي من الكسر والياء ( كالكسرة المقدرة ) في نحو خاف ، فان الفه منقلبة من واو مكسور ( و ) نحو ( ما اذا اتي الفها ) منقلبة ( عن ياه ) نحو طاب ، فان الفه منقلبة عن ياه فسبب الامالة فيما غير ظاهر لان سبب امالة الالف في الاول اعني خاف الكسرة المقدرة في الـ او المقلب عنها الـ ، وسبب امالة الـ في الثاني اعني طاب الياء المقيرة المنقلبة الـ ، فالخاء والطاء وهمما من حروف الاستعلام لا تمنعن السببين المقدرين عن التأثير ، القوة السببين بانكسار ما قبل الـ الموجود فيها السبب في بعض التصاريف : اي في نحو خفت وطببت مع كون ذلك في الفعل الذي هو يتحمل كل تصرف ، فاميلت الفتحة والـ مع حرف الاستعلام ، والسبب الظاهر ليس له تلك القوة اذ هو ليس موجوداً في نفس الـ ، بل اما متقدم عليها او متاخر عنها كما يظهر ذلك من الامثلة الآتية ، والسبب الموجود في نفس الشيء اقوى من الخارج سواء تقدم او تأخر .

( وكذا تکف راء غير مكسورة من الامالة ) اذ الكسرة فيها تکف كفها كما يأتي عن قریب مفصلة وهذه ثامنة الموانع ، وهي تمنع الامالة وان لم تكن من حروف الاستعلام السبعة ، لأنها شبهت بها للتکرار الذى فيها بل قيل هي امنع منها ، لكن يشترط فيها ان تكون متصلة بالـ سواء كانت الـ قبلها وهي مشحومة ( نحو هذا عذار ، و ) مفتوحة نحو هذا ( عذران ) او كانت الـ بعدها ( و ) هي لا تكون حينئذ الـ مفتوحة نحو ( راشد ) وبعدهم يجعل الراء المتأخرة المنفصلة بحرف واحد كالمتصلة في المنع نحو هذا كافر .

واما شرائط حروف الاستعلام فهى ما اشار اليه بقوله ( ان كان ما يكفى من حروف الاستعلام بعد بالضم : اي بعد الالف متصل بها ) اي بالالف والحاصل ان شرط حرف الاستعلام اذا كان متأخرا عن الالف ، ان يكون متصلة بها ( كناصح ) فالصاد المتأخرة المتصلة بالالف ، تمنع الامالة وان كان سببها وهي الكسرة في الصاد موجودة ، ( او ) يكون حرف الاستعلام ( بعد حرف ) واحد ( تلاما ) اي الالف ( كواشق ) فالقاف تکف كسرة الشاء عن التأنيث ( او بعريفين فصل ) حرف الاستعلام ( عنها ) اي الالف ( كعوايق ) فالقاف تمنع ايضاً عند الاكثر . وبعضهم يلغى القاف ويميل ، و( كذا يکف حرف الاستعلام اذا قدم على الالف ) بالشرائط المذكورة ، لكن بشرط لم يكن في المتأخرة لان المنع بالمتأخر ، اقوى من المنع بالمتقدم نظير ما اشرنا اليه في وجہ بناء تشنية المزادي واسم لام نفي الجنس ، وهو ما اشار اليه بقوله : ( ما دام لم ينكسر ) حرف الاستعلام المتاخر ، ( او ) لم ( يسكن اثر الكسر ) اي لم يكن ساكناً بعد كسر ( كغالب ) فالغين يکف الامالة لانه ليس مكسوراً ولا ساكناً بعد كسر ، ( بخلاف ما اذا انكسر ) حرف الاستعلام المتقدم ( كغالب او سكن ، اثر الكسر كالمطواع مر ) بسكون الطاء بعد كسرة الميم ، ومر فعل امر من ماره يميره اي الذي يطبع كثيراً اطعمه ( فلا يمنع ) حرف الاستعلام اعنى الغين في الاول والمطاء في الثاني من ( الامالة )

اما الاول فلان كسرة الغين متأخرة عنه ، لان الحركة بعد المعرف وقد تقدم انفاً ان المتأخر اقوى ، فلا اثر للمغين لكونه متقدماً على كسرته واما الثاني فلان الطاء بالسكون كالمليت المعدوم ، وان كان متأخراً عن

الكسرة ، فتؤثر الكسرة في الصورتين ، فيمال الالف ، ولا يعتد بحرف الاستعمال عند الاكثر ، وبعدهم يعتد به في الثاني لقربه من الالف ، ولتأخره من الكسره الطالبة للامالة ، والمتأخر اقوى كما نقدم اتفاً فلا يميل ، ( و ) اليه اشار المصنف ( في شرح الكافية ) حيث قال ( فيما اذا انكسر ) حرف الاستعمال كالصورة الاولى ! اعني نحو غلاب ( لا يمنع ، وفي الساكن تاليه ) كالصورة الثانية اعني المعاواع ( يجوز ان يمنع ) كما عليه بعضهم ، ( و ) يجوز ( ان لا يمنع ) كما عليه الاكثر فلا وجه لما استشكل عليه الشارح بقوله : ( فان اراد ) المصنف ( به ) اي بما في شرح الكافية ، ( عدم تحتم الامالة ) في الصورة الثانية ، ( فهذا شأنها في جميع احوالها ) حق في الصورة الاولى ( كما سيأتي ) ذلك عن قريب . واشرنا نحن في اوائل الباب ( فلا وجه لتخفيضه ) اي عدم تحتم الامالة ( بهذه الصورة ) الثانية ( والاشمار بتغایره لما قبل ) اي للصورة الاولى ، ( وان اراد بيان احتمالين متساوين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله ) اي الاحتمال الثاني هو ( المراد ) . وقد عرفت ان المراد ليس بذلك ، بل المراد ما ذكرنا من عدم الاعتداد بحرف الاستعمال في الصورة الثانية عند الاكثر ، والاعتداد به عند بعض . ولعلم قوله ( فتأمل ) اشارة الى بعض ما ذكرناه فتأمل جيداً فان المقام جدير بذلك .  
 ( وكف حرف مستعمل ) قبل الالف ، ( وكف راه ) غير مكسورة كذلك ( ينكشف بكسر راه ) اخرى بعد الالف ، فتأتي الامالة ) فالاول ( كفارما لا اجنوا ) ، والثاني : نحو ان كتاب الابرار فاميل الالف في الموضعين مع وجود الفين قبلها في الاول والراء الاول المفتوحة

كذلك في الثاني . وذلك لأن الراء حرف مكرر على ما تقدم آنفاً في وجه التسمية ، فحركتها كحركتين فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلام مانعاً من الامالة ، لأن تكرير الضم والفتح خلاف الامالة كما أن استعلام حروف الاستعلام خلاف انحدار الامالة بخلاف كسرة الراء لأنها لما كانت ككسرتين والكسرة لا تنافي الامالة بل تناسبها ، فصارت أحديهما مانعاً لকف حرف الاستعلام والراء غير المكسورة ، والكسرة الأخرى سبب الامالة ، هذا كله اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف وحرف الاستعلام الراء غير المكسورة قبلها ، بخلاف نحو فارق فإنه لا يكفي الراء حرف الاستعلام فلا يمال الالف لأن الصعود بعد الانحدار شاق جداً .

( ولا تعلم بسبب لم يتضلل ) بان يكون الالف في كلمة ، والسبب في كلمة اخرى ( كزيد مال ) فلا يمال الالف ، لأنها في كلمة والسبب اعني الكسرة في كلمة اخرى هذا . ولكن في هذا المال مناقشة ، إذ تقدم ان الف مال لا تمال لمانع آخر في نفسها ، لأنها وإن كانت منقلبة عن واو مكسورة لكن الكسرة قد زالت ولا تعود ابداً ، لقلة التصرف في الاسماء . وكذلك لا تؤثر الكسرة الفلاهرة في جواز امالة نحو مال وان كانت متصلة ، سواء كانت الكسرة قبل الالف ، او بعدها نحو ماله وبابه الاعلى رأي .

قال في شرح النظام : ولا تؤثر الكسرة في الالف المنقلبة عن واو ، سواء كانت الكسرة قبلها ، او بعدها فلا يمال نحو من بابه ومن ماله لأن الفهمما عن واو ، بدليل ابواب واموال فكسرة الباء واللام لا تأثير لها ، هذا عند الاكثر وقال سيبويه : داما يميرون الفه

قولهم مررت بيابه وأخذت من مالي ، قال وهذا أضعف انتهى . فعلم من ذلك ان المثال لا يصح الا على رأي سيبويه مع حكمه بضعفه ، اذ الامالة لابد لها من سبب ولا سبب لها في المثال عند الاكثر فتأمل ..

( والكاف ) عن الامالة ( قد يوجبه ما ينفصل ككتاب قاسم ) فلا يمال الف كتاب ، وان كان سبب الامالة موجودا فيه وهو كسر الكاف ، والواجب لهذا الكف هو قاف قاسم وان كان منفصلا . ( وخالق ابن عصود في المسألتين ) فاجاز الامالة بالكسرة وان كانت منفصلة ، ولم يمنع الامالة فيما كان حرف الاستعلام منفصلا لكن بشرط كون الكسرة اصلية كالمثال المذكور اعني كسرة كتاب . لا عارضية نحو بمال قاسم ( وقواء ابن هشام ) حالكونه ( رادا به ) اي بالتقوية والتائييد ( على المصنف ) .

وحاصل رده عدم الفرق بين السبب المنفصل ، وحرف الاستعلام المنفصل فان لم يؤثر الاول في الامالة ، فلابد من ان لا يؤثر الثاني في الكف وان اثر الثاني في الكف فلابد من ان يؤثر الاول في الامالة ( واقول ) في جواب ابن هشام ان ( الفرق ) ضعف السبب لانه يقتضي الوجود اي الامالة وهي من الممكنات ، والاصل في الممكן العدم فمعقلي السبب على خلاف الاصل و ( قوة المانع ) لانه يقتضي العدم اي ترك الامالة ، فمعقليه على طلاق الاصل لما مر .

قال في المطول في بحث الحال : وتحقيقه اي وتحقيق ان الاصل في النفي الاستمرار ، بخلاف الايات ان الاستمرار العدم لا يحتاج الى سبب ، بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار

وجوده ، يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقیب وجود ، والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم افانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود . والاصل في الحوادث العدم . والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود ، وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالمحكمن من الوجود انتهى وقال سلوكوي في توضيحيه : فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود انتهى . ( ولذا قدم المانع على المقتضى ) عند العرف : بل عند العقل ايضاً في مقام التعارض ، ( وايضاً فالمقتضى هنا ) اي السبب المتصل ( اذا وجد لا يوجب الامالة ) ، بل يجوز ( كما قال ) المصنف ( في الكافية وشرحها ) ، واشرنا اليه نحن ايضاً في اوائل الباب ، ( و ) لكن ( المانع ) المتصل ( اذا وجد او جب الكف ) كما اشرنا اليه ايضاً هناك . وهذا يدل على قوته وضعف السبب ، ( فاتضخت ) الوجه في ( تفرقه المصنف ) بينهما ، ( واتيانه ) اي المصنف ( بقد ) في قوله قد يوجبه ( يشعر بانه ) اي المانع المتصل ( قد لا يكفي ) ، لان هذا النوع من التعبير يفيد التقليل في عرف المصنفين ، فعلى هذا لا خلاف في هذه المسألة بينه وبين ابن عصفور ( وبه ) : اي باقه قد لا يكفي ( صرح ) المصنف ( في شرح الكافية وقد امالوا لتناسب في رؤس الآي ) اي اواخرها ، وانما سميت اواخر الآي رؤساً تأدباً ( وغيرها ) اي غير رؤس الآي ، ( بلا داع اي ) بلا سبب ( طالب الامالة سواه ) اي سوى التناسب ، وهذا على قسمين :

الاول : ان لا يكون الالف الممالة للتناسب بعد الف في نفس الكلمة ، وقد اميلت الاولى لسبب . فتمال الثانية ب المناسبتها ( كعماد اي كالفة الاخيرة ) المنقلبة عن التدوين للوقف ، فانها ( اميلت لتناسب الالف التي قبلها ) وهي قد اميلت لسبب هو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم .

والثاني : ان يكون الانف الممالة للتناسب في كلمة ، والالف التي اميلت لسبب في كلمة اخرى ( و ) ذلك كالف تلقي قوله تعالى : « والقمر اذا تليها » فانها ( اميلت وان كان اصلها واوا ) ليس فيها الشرائط المتقدمة في المنقلبة عن الواو ، واماتها ( لتناسب رؤس الاي ) فان رعاية التناسب عندهم لا سيما في الفواصل غرض مهم .

( ولا تمل ما لم ينزل تمكناً بان كان مبنية ) حرقاً كان ، او اسماء الان الممالة نوع من التصرف . وسيأتي عن قريب ان الحرف وشبهه اي الاسم المبني من الصرف . برباع ( دون سماع يحفظ نحو ) الف وراء . في تو لهم ( الحجاج وراء ) فسمع من العرب امثالها مع كونها من اسماء الجهات المبنية على الضم ( ونحوها ) اي نحو الف وراء ( من ) الالفات التي في الالفاظ التي في ( فواتح السور ) . لانها اميلت وان كانت مبنية كما تقدم في آخر باب المعرف والمبني . ( وغير هاء ) الضمير للغافلة . ( وغيرنا ) للمتكلم فيجوز امثالهما لكثر استعمالهما . لكن بشرط ان يكون قبلهما كسرة او ياء نحو بها وبنا واليها والينا . ( فاملهما وان كانوا غير متبعين قياساً ) ايئما وقعا مع الشرط المذكور .  
 ( والفتح ) مجرد عن الالف ( قبل كسر راء في طرف اهل .

كللا يسرمل تکف الكلف اي كسينه ) اي الشامد في فتحة سين ايسر لانه يجوز امالتها وان لم يكن معها الف . وإنما اشترط في امالتها وقوعها قبل كسر الراء ، لأن في امالتها كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة لما فيها من تقدير كسرتين ، بخلاف غيرها من المروف .

( وكذا امل فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث ) في الاسم ( في وقف كرحة ونعمة ) اي كفتح الميم فيما ، وذلك لمشابهتها الالف حينئذ لفظاً اي من حيث المخرج ، بخلاف فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث الفعلية لفقد الشبه ، لعدم انقلابها في الوقف هاء حتى يتحدد مع الالف لفظاً من حيث المخرج ، كما تقدم في باب الوقف ، ( قوله اذا ما كان ) الفتح ( في غير الف زيادة توضيح ، اذ معلوم ان الالف لا تفتح ) بل لا تتحرك مطلقاً .

## هذا باب التصريف

( وهو ) في اللغة يعني معان :

منها التغيير المطلق سواء كان ذاتياً نحو حرق الشجرة فصار رماداً حيث تغير ذات الشجر وهو الخشب فصار رماداً وهو ذات آخر او صفاتياً نحو صبغت القرطاس فصار احمر حيث تغير لونه وهو من صفاته من البياض الى الحمرة ، او حالياً نحو صار الحمر خلا حيث تغير حالتها اعني كونها مسكرة الى عدم الاسكار . ويلازم الاول الثاني والثالث ، من غير عكس اذ كلما تغير ذات الشيء تغير صفتة وحاله . بخلاف ما اذا تغير حاله او صفتة لانه لا يلزم ان يتغير

ذاته فالنسبة بين الاول وكل واحد من الثاني والثالث عموم وخصوص  
مطلق والخاص الذاتي ، والنسبة بين الثاني والثالث من وجه  
فتاميل .

وفي الاصطلاح ( كما ) ذكر المصنف ( في شرح الكافيه تحويل  
الكلمة من بنية ) بكسر الباء اي هيئة وصيغة ، او مساعدة واحدة  
( الى غيرها لغرض لفظي ) ، كتحويل قول وباع الى قال وباع مثلا  
بأبدال الواو والياء الفاء ، ( او ) لغرض ( معنوي ) كتحويل المصدر  
الى الفعل والوصف والمفرد ، الى النشية والجمع مثلا . والمناسبة بين  
المعنى اللغوي والاصطلاحى وامثلة .

( ولکثرة ذلك ) التحويل ( اى ) في عنوان الباب ( بالتفعيل  
الدال على المبالغة ) والکثرة ، حيث قال : باب التصريف ولم يقل  
باب الصرف وذلك لما تقدم في باب ابنية المصادر ، من ان من  
معانى باب التفعيل المبالغة والکثرة . واختصار التحويل على التغيير لما  
في التحويل من معنى النقل . قال في المصباح : تحول من مكانه  
انتقل عنه وحولته تحويلاً نقلته من موضع الى موضع ، وحول هو  
يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع  
الآخر انتهى . فهو اخص من التغيير .

ومعلوم ان الصرف ينقل حروف الضرب مثلاً الى ضرب ويضرب  
وغيرها وهذا التعريف يشتمل على العلل الاربع ، لأن التحويل هي  
الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل ، وهو كل من يصلح  
لذلك . وقيل هو الواضع لانه هو الذي حول الاصل الواحد الى  
غيرها والبنية المادة والغاية الغرض .

واختار البنية ولم يتل تحويل المصدر ، ليصح على كـل المذاهب  
الـتى تقدمت بـيانها في بـاب المـفعول المـطلق ، وـلـان يـشتمـل تحـويل  
الـاسم المـفرد إلـى المـثنـى والمـجمـوع والمـصـفـر والمـنـسـوب وـنـحـوها ، وـتحـويل  
بنـاء إلـى بنـاء أخـر كـما اـشـرـنا إلـيـه ، قد تكون لـلـافتـقار فـي التـعـيـز عـما  
في الضـمـير إلـيـه كـتـحـويل المصـدر إلـى المشـتـقـات مـنـه ، وـقد يـكون لـلـتوـسـع  
في الـلفـظ كـبـقـية اـحـكـام الـصـرـف .

( حـرف وـشـبـه وـهـو ) الـاسم ( المـبـنى ) وـالـفـعل الجـامـد الغـير  
المـنـصـرف كـهـب وـتـعـلم ( من الـصـرـف ، بـريـه ) اـى لـيـس فـيـها صـرـف  
فـلـا تـعـلـق لـعـلـم التـصـرـيف بـهـا إـلا بـمـنـاسـيـة ، وـائـمـا ( عـبر ) الـمـصنـف  
( بـه ) اـى بـالـصـرـف ( هـنـا ) اـى فـي مـقـام نـفـيـه عـنـ الـحـرـف وـشـبـه  
( دـون التـصـرـيف ، لـلـاشـعـار بـاـنـه ) اـى الـحـرـف وـشـبـه ( لـا يـقـبـله بـوـجـه  
بـغـلـاف ما لـوـانـي بـه ) اـى بـالـصـرـيف الدـالـ على الـمـبـالـغـة وـالـكـثـرة  
( فـاـنـه يـوـهـم نـفـيـ كـثـرـتـه ) اـى الـصـرـف ( وـالـمـبـالـغـة فـيـه ) اـى فـي الـصـرـف  
( دـون ) نـفـي ( اـصـلـه ) اـى الـصـرـف ، لـمـا تـقـدـم . نـقـلـه عـنـ الشـيـخ  
عبد القـاهر فـي اـوـاـخـرـبـاب النـسـب فـي تـاوـيل قـوـلـه تـعـالـى : ( وـمـارـبـك  
بـظـلـامـ الـعـيـد ) فـرـاجـعـ هـنـاك .

( وـما سـواـهـما وـهـو الـاسم المـتـمـكـن وـالـفـعل الـذـي لـيـس بـجـامـد بـتـصـرـيف  
حرـى اـى حقـيق ) وـالتـصـرـيف اـى الاـشـتـقـاق لـابـدـ فـيـه مـنـ مـنـاسـيـة  
لـفـظـاً وـمعـنى بـيـنـ الـمـحـوـل وـالـمـحـوـلـ إلـيـه : اـى بـيـنـ المـشـتـق وـالـمـشـتـقـ مـنـه ، وـهـو  
اـى الاـشـتـقـاق عـلـى ثـلـاثـة اـقـسـامـ :

الـأـوـل : الاـشـتـقـاق الصـغـير وـهـو ان يـكـون بـيـنـهـما مـنـاسـيـة فـي الـحـرـف  
وـالـتـرـتـيب نـحـو اـشـتـقـاق ضـرب مـنـ الضـرب وـقـعـد مـنـ القـعـود وـقـامـ

من القيلام .

والثاني : الكبير وهو ان يكون بينهما مناسبة في الفظ دون الترتيب ؛ نحو جيد من الجذب ومما مواقفان في المعنى . قال في المصباح المنير :  
يجده جيداً من باب ضرب مثل جذباً . قيل مقلوب منه لغة تميمية  
وانكره ابن السراج ، وقال : ليس احدهما ماخوذأ من الاخر لأن  
كل واحد متصرف في نفسه انتهى .

والثالث : الاشتقاء الاكبير ، وهو ان يكون بينهما مناسبة في  
الخرج دون ذات المروف نحو اشتقاء نع من نع ، والاول صوت  
الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسيان في المعنى ، وتناسبيهما في  
الخرج ظاهر اذ العين والباء كلاهما من حروف الخلق والمراد من  
التحويل هنا الاشتقاء الصغير لأن غيره لا يبحث عنه في هذا الفن  
الا تطليلاً وتبعاً .

( وليس ادنى ) اي اقل ( من ثلاثة ، يرى قابل تصريف اذ  
لا يكون كذلك ) اي اقل من ثلاثة ( الا الحرف وشبيهه ) ولا يدخل  
التصريف في المروف ، لأنها بجهولة الاصل موضوعة وضع الاوصوات  
لانتقابل بالفاء والعين واللام لتعذر معرفة اشتقاءها ولهذا يحكم بكون  
الفئات اصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ، كما اشرنا اليه  
مراراً في ابواب المتقدمة وكذلك ما شبيهها من الاسماء المتوجلة في  
البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصلات  
واسماء الاشارة والافعال الجامدة ، ( سواي ما غير بالحذف بان كان  
اصله ثلاثة ثم حذف بعضه فانه يقبله ) اي الصرف سواء كان اسماء  
( كيد ) واب وغد ، ( و ) فعلاً على حرف واحد نحو ( ق و ) . كذا

ما كان على حرفين نحو ( بع ومتنه حروف اسم خمس ان تجرد من زائد ) ليكون الراشد على اعدل الابنية : اعني الثلاثي على قدر ما ينقص منه ، وذلك حرفان ولم يجوزوا كونه مدافيا ، لذا يتوجه انه كلمتان فالخمسى ( نحو سفر جل واقله ثلث كرجل وما بينهما اربع كجعفر ) فان كان اقل من ثلاثة ، لم يكن من الاسماء المتمكنة نحو من وما ، او كان معدوفا منه شيء كما تقدم .

وانما قلنا ان اعدل الابنية الثلاثي ، لأن الاصل في كل الكلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بينهما ، اذ يجب ان يكون المبتدء عليه متحركاً والموقف عليه ساكناً فلما تناطها في الصفة ، كرهوا مقارتها ففضلوا بينهما .

فان قلت : المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً ، واياماً كان يتلزم التنافي مع احدهما .

قلت : لما جاز الحركة والسكن على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي . هذا كله في المجرد .

( وان يزد فيه ) اي في الاسم ( فما سبعا عدا اي جواز بـ جـاء على ستة كاظلاـق ) بزيادة الالفين والنون ( وسبعين كاستخراج ) بزيادة الالفين والسين والناء ، ( وقد يتجاوز سبعا بتاء تأنيث كـ قـ عـ بلـة ) بزيادة الـ اـلـفـ والنـونـ والنـاءـ فـاـصـلـهـ قـزـعـبـلـ عـلـىـ وزـنـ سـفـرـ جـلـ اـسـمـ اـدـوـيـةـ مـنـقـعـةـ الـبـطـنـ ( قالـ بـعـضـهـمـ : وـبـغـيرـ هـاءـ ) التـائـيـثـ ( كـتـوـلـهـ كـسـذـبـدـبـانـ ) بـضـحـةـ فـتـشـدـيدـ فـكـسـرـةـ فـسـكـرـونـ فـكـسـرـةـ مـهـافـةـ للـكـاذـبـ .

( وغير اخر ) الاسم ( الثلاثي وهو ) اي غير الاخر ( اوله ، وثانية  
 افتح وضم واكسر بتوافق ) اي ~~فتحها~~ وضمها وكسرها . هذه  
 ثلاثة اوزان ( وتخالف ) اي فتح اوله وضم ثانية وكسره وضمه  
 وفتح ثانية وكسره وضم ثانية وفتحه . هذه سبعة اوزان ، فمجموع  
 هذه الاوزان ( تبلغ تسعة وهي ملء جملة ابنيته نحو فرس ) بفتحتين  
 ( وعند ) بفتحة وضمة ، ويجوز فيه اسكان العين لما سيدكر في اسكان  
 عين فخذ ، ولا يجوز فيه النقل ولا اتباع الفاء لنقل الضمة . وربما  
 نقل بعضهم ( وكبد ) بفتحة وكسرة ، ويجوز فيه اذا كان عينه حرف  
 حلق نحو فخذ ومحك ثلاثة اوزان اخر فخذ باسكن العين للتخفيف  
 لنقل الانتقال من الاخف اي الفتح الى الثقل منه اي الكسر في  
 البناء المبني على الحفة اي بناء الثلاثي المجرد فسكونه ، لأن السكون  
 اخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح الى اخف منه ، وفخذ  
 بنقل كسرة العين الى الفاء ، للتخفيف ايضاً لما ذكر ولكرامة حذف  
 اقوى الحركتين اي الكسرة فنصلت الى الفاء ، وفخذ باتباع الفاء  
 العين لتعصيل المشاكله ، وما ليس عينه حرف حلق يجوز الاولان فقط  
 والفرق بين هذه الاوزان الثلاثة وبين فلس وحب وابل ان هذه  
 فروع في الاوزان المردودة اليها وتلك اصول ، وكذلك الفعل ان كان  
 عينه حرف حلق كشد يجوز فيه الفروع الثلاثة باعيانها والتعميل  
 هو التعليل وقد اشرنا الى ذلك في اول باب نعم وبس ، ( وعشق )  
 بضمتين ويجوز فيه اسكان العين لتوالي ، الثقة أعني اعن  
 الضممتين ، ( وصرد ) بضمة ففتحة ( ودائلاً ) بضمة فكسرة  
 ( وسباق ) ان هذا قليل ) و ( ابل ) بكسرتين وجاء بهذه

الوزن لفظان اخران : ! وهمـا حبر وبلزوـلا رابع :

قال في المصباح : قال سيبويه : لم يجيئ على فمـل بكسر الفاء والعين من الاسماء الاحرفان ابل وحـبر وهو الفلح ، ومن الصفات الاحرف واحد وهي امرئـة بلزوـهي الضخمة ، وبعض الائمه يذكر الفاظاً غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيبويه انتهى .

ويجوز فيه اسكان العين للتخفيف لنقل توالى الكسرتين ، لكن هذا التخفيف في عـنق اكثـر لـان الضـمتـين اـنـقـلـ منـ الـكـسـرـتـيـنـ ، حتى جاءـ هـذـاـ التـخـفـيفـ فـيـ الضـمـتـيـنـ فـيـ الـقـرـآنـ الـمـقـدـسـ فـيـ رـسـلـنـاـ وـرـسـلـهـ ، وـهـوـ فـيـ الـجـمـعـ اوـلـ مـنـهـ فـيـ الـمـفـرـدـ لـنـقـلـ الـجـمـعـ معـنـىـ ، وـ(ـ ضـلـعـ ) بـكـسـرـةـ فـفـتـحـةـ ، قـالـ فـيـ المـصـبـاحـ : الـضـلـعـ مـنـ الـحـيـوانـ بـكـسـرـ الضـادـ وـامـاـ الـلامـ فـتـفـتـحـ فـيـ لـغـةـ الـمـجازـ وـتـسـكـنـ فـيـ لـغـةـ تـمـيمـ وـهـيـ اـنـشـ ، وـجـمـعـهـاـ اـضـلـعـ وـاـضـلـاعـ وـضـلـوعـ وـهـيـ عـظـامـ الـجـبـنـيـنـ وـضـلـعـ الشـيـءـ ضـلـعاـ منـ بـابـ تـعـبـ اـعـوجـ وـالـضـلـاعـ الـقـوـةـ وـفـرـسـ ضـلـيعـ غـلـيـظـ الـاـلـواـحـ شـدـيدـ الـعـصـبـ ، وـرـجـلـ ضـلـيعـ قـوـىـ : وـضـلـعـ بـالـضـمـ ضـلـاعـ وـالـاـسـمـ الضـلـعـ بـفـتـحـتـيـنـ وـضـلـعـ ضـلـعاـ مـنـ بـابـ نـفـعـ مـالـ عـنـ الـحـقـ ، وـضـلـعـكـ بـهـ اـىـ مـيـلـكـ وـتـضـلـعـ مـنـ الـطـعـامـ اـمـتـلـاـهـ مـنـهـ وـكـانـهـ مـلـاـهـ اـضـلـاعـ ، وـاـضـلـعـ بـهـذـاـ الـاـمـرـ اـذـاـ قـدـرـ عـلـيـهـ كـانـهـ قـوـيـتـ ضـلـوعـهـ يـحـمـلـهـ اـنـتـهىـ . (ـ وـسـيـاتـيـ انـ فـعـلـ ) بـكـسـرـةـ فـضـنـةـ (ـ مـهـمـ ) مـاـ سـيـذـكـرـ .

: (ـ وـزـدـ ) عـلـىـ الـأـوـزـانـ التـسـعـ الـمـتـقـدـمـةـ (ـ تـسـكـينـ ثـانـيـةـ ) اـىـ الـاـسـمـ الـثـلـاثـيـ (ـ مـعـ فـتـحـ اوـلـهـ وـضـمـهـ وـكـسـرـهـ ) سـيـذـكـرـ اـمـثـلـتـهاـ وـهـذـهـ (ـ تـبـلـغـ ثـلـاثـةـ وـهـيـ ) اـىـ هـذـهـ الـثـلـاثـةـ (ـ مـعـ مـاـتـقـدـمـ ) اـعـنـيـ الـأـوـزـانـ السـبـعـةـ وـالـوـزـنـيـنـ الـذـيـنـ اـحـدـهـمـاـ قـلـيلـ ، وـالـاـخـرـ مـهـمـ اـنـشـ عـشـرـ وـزـنـاـ (ـ تـعـمـ )

او زان ( ابنيته ) اي الاسم الثالثي ، ( فـلا يخرج عنها ) اي عن هذه الاثنى عشر ( شيء نحو فلس وبرد وجذع ) بفتح اوله وضمه وكسره وسكون ثوانيه . قيل ويجوز في نحو برد ضم العين لمجيء عسر ويسر بضم العين والضم فيما فرع السكون ، لقلة استعمال الضم وكثرة السكون والاكثر على خلاف ذلك فان الفرع يجب ان يكون اخف على انه يجوز ان يكون الضم بالاصالة والسكون بالفرعية وقد كثر استعمال الاخف ويجوز ان يكون كلاما اصلان كذلك . ( و ) وزن ( فـمل بكسر الاول وضم الثاني اهم ، لشـلـل الـانتـقالـ منـ الكـسـرـ الىـ الضـمـ ) لـانـهـ خـروـجـ مـنـ ثـقـيلـ إـلـىـ ثـقـيلـ بـلـ إـلـىـ اـنـقـلـ لـانـ الضـمـ اـنـقـلـ مـنـ الكـسـرـ فـلـذـلـكـ لـمـ يـاتـ هـذـاـ لـفـتـاـ لـاـ فـيـ الـافـعـالـ ، إـلـاـ إـذـاـ كـانـ أـحـدـيـ الـحـرـكـتـيـنـ عـارـضـيـةـ نحوـ يـضـرـبـ وـذـلـكـ لـأـنـ الضـمـ فـيـ مـعـرـضـ الزـوـالـ بـالـنـاصـبـ وـالـجـازـمـ ، ( و ) اـمـاـ (ـ الحـبـكـ ) بـكـسـرـةـ فـضـمـةـ فـيـ جـمـعـ الـحـبـكـ بـمـعـنـيـ الطـرـيقـةـ فـيـ الرـمـلـ حـيـثـ اـدـعـيـ بـعـضـهـ ، اـنـ بـعـضـ الـقـرـاءـ قـرـئـهـ كـذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : وـالـسـمـاءـ ذـاتـ الـحـبـكـ ، فـقـيلـ فـيـ الـجـوـابـ اـنـهـ لـمـ يـثـبـتـ لـنـاـ هـذـهـ الـقـرـائـةـ ، وـ (ـ اـنـ ثـبـتـ ) اـنـ قـرـهـ كـذـلـكـ (ـ فـمـنـ التـدـاخـلـ ) وـذـلـكـ اـنـهـ جـاءـ فـيـ لـغـةـ الـحـبـكـ بـكـسـرـتـيـنـ ، وـ فـيـ اـخـرـىـ بـضـمـتـيـنـ فـرـكـبـ الـقـارـىـ اللـفـظـ مـنـ الـلـفـتـيـنـ يـعـنـيـ اـنـ الـمـتـكـلـمـ بـهـ اـرـادـ اـنـ يـقـولـ الـحـبـكـ بـكـسـرـتـيـنـ ثـمـ لـمـاـ تـلـفـظـ بـالـحـاءـ الـمـكـسـوـرـةـ عـلـىـ الـلـغـةـ الـاـولـىـ ذـهـلـ عـنـهـ . وـ ذـهـبـ إـلـىـ الـلـغـةـ الثـانـيـةـ . فـلـمـ يـرـجـعـ إـلـىـ ضـمـ الـحـاءـ بـلـ خـلـاـهـ مـكـسـوـرـةـ وـضـمـ الـبـاءـ فـتـدـاخـلـتـ الـلـفـتـانـ فـيـ الـحـاءـ وـالـبـاءـ وـهـمـاـ فـيـ كـلـمـةـ وـاحـدـةـ ، وـ قـدـ يـوـجـدـ التـدـاخـلـ فـيـ كـلـمـيـنـ . وـ هـذـاـ اـكـثـرـ كـمـاـ قـالـواـ قـنـطـ يـقـنـطـ ، مـثـلـ ضـرـبـ يـضـرـبـ وـقـنـطـ يـقـنـطـ مـثـلـ عـلـمـ يـعـلـمـ

ثم لما قالوا قنط يقنت بكسر العين في الماضي والمضارع مما لو يقتضي  
فيهما معا ، علم ان **الماضي** من احدى اللقتين والمضارع من  
الاخري هذا .

ولكن في تركيب حبك من اللفتين نظر لأن الحبك بضمتين جمع  
لحبك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والحبك بكسرتين ان ثبت فهو  
مفرد ، لأن الكلام في اوزان المفردات مع بعده لأن فعل بكسرتين  
قليل ، حتى قبل انه لم يعني منه الا ثلاثة الفاظ تقدم ذكرها ويعد  
تركيب اسم من مفرد وجمع قال في المنجد : الحبك جمعه حبك ،  
( والعكس وهو فعل بضم الاول وكسر الثاني ) لم يهم لأن قلله  
اهون لانه فيه خروج من الانتقال الى التقليل . وهذا نوع تخفيف ،  
لكنه ( يقلل في الاسماء لقصدهم تخصيص فعل وهو فعل المفعول )  
اي المجهول ( بفعل ) وذلك لعروته ، لكونه فرع المبني للفاعل عند  
الاكثر كما يأتي عن قريب .

( وما جاء منه دلّل ) علمًا لقبيلة ينسب إليها أبو الأسود الدنلي كما أشرنا إليه في أوائل الكتاب وأسم جنس ( لدويبة ) شبيهة بابن عرس ، ( ودنم لل LAST ) بمعنى حلقة الدبر ( ووعل للوعل ) أي الشاة الجبلية .

تبينه اعلم ان الصرفين لا يلتقيون الى لام الفعل ، لانه عمل التغيير  
بالاعراب بخلاف التحويين . والوجه في ذلك ظاهر واسقطوا ايضاً  
صور سكون الفاء اذ لا يبتدء بساكن ، اما تمذراً مطلقاً ، او تمسراً في  
غير الالف ، وقد نقدم في باب المعرف والمبني ترجيح الثاني لما  
قاله الشيخ جواد التبقى فراجع . هذه حال ابنية الاسم الثلاثي

المفرد .

( وافتتح وضم واكسر الثاني من فعل ) ماض ( ثلاثي ) متصرف ( مع فتح اوله ) كذلك ، فلا يتقتضى بنحو نعم وبس وامثالهما وبنحو حب بضم الحاء المنقول من العين ، كما تقدم في اخر باب الافعال المذكوره ( نحو ضرب ) على وزن فعل يفتحتين ، ومضارعه اما على وزن يفعل بكسر العين متعدياً كان او لازماً نحو يضرب و نحو جرم يجرم ، او على وزن يفعل بضم العين كذلك نحو نصر ينصر وخرج يخرج ، ولا اعتداد بنحو منع يمنع وذهب يذهب مفتوحات العين في الماضي والمضارع لأن المضارع هنا فرع ، اما على يفعل بكسر العين ، او على يفعل بضمها والفتح لمكان حرف الحلق لأنه ثقيل . واما ركن يركن واين يابن فمن التداخل او الشواذ ، وإنما يبقى ونحوه فلقة طى قد فروا من كسرة الماضي الى الفتحة للتخفيف و ( ظرف ) على وزن فعل يفتحة فضمة ومضارعه بضم العين فقط وهو لازم كله ، و ( علم ) على وزن فعل يفتحة فكسرة ومضارعه اما يفعل بفتح العين متعدياً كان نحو يعلم ، او لازماً نحو فرح يفرح او يفعل بكسرها كذلك نحو ومق بمق ووثق يثق ( وهذه فقط ابنته الاصلية كما ذكر سيبويه ووزد في اصوله ) اي الفعل الثلاثي المفرد المتصرف ( عند بعضهم نحو ضمن بضم اوله وكسر ثانية و ) لكن ( الصحيح انه ليس باصل ، وانما هو مغير من فعل الفاعل ) بدليل ترك الادغام في سoir الماضي المجهول من باب المفعولة ، وترك الابدال في ووري كذلك اذ القياس في الواو والياء اذا اجتمعتا في الكلمة وسبقت احديهما بالسكون ان تقلب الواو ياء ثم ادغام الياء في الياء

كما ياتي عن قريب . والقياس في الواوين في اول الكلمة ان تبدل الاولى منها همزة كما ياتي ايضاً ، فلما لم يحصل الادغام في سوير والابدال في وورى دل ذلك على انهما مغيران عن معلومهما وهو ساير ووارى ، فكما لاتدغم الالف من ساير ولا تبدل الواو الاول من واري فكذلك ماغير غثهما .

( و ) اما ( ما احتاج به ذلك البعض من انه جانت افعال ) للمفعول ، ( لم ينطق لها بفاعل ) اي بعلم ( قط كزه ) علينا بمعنى تكبر وغمت الشهور اي لايرى هلالها واغمى على زيد ونحوها ( ولو كان ) المبتدئ للمفعول ( فرعاً ) للمعلوم ( للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل ) ، فهو ( مردود بان العرب قد يستغنى بالفرع عن ) استعمال ( الاصل ) .

وبعبارة اخرى الفرعية غير متوقفة على استعمال الاصل ، بل يكفي فيها كون الاصل موضوعاً ولو لم يستعمل ابداً كالمجاز حيث قالوا : انه لا يتوقف على استعمال حقيقته ، بل يكفي فيه كونها موضوعة ولو لم تستعمل نحو الرحمن لانه بجاز في الله تعالى ، ولا يجوز استعماله في غيره مع كونه موضوعاً في الاصل لمن له رقة القلب . ( الا ترى انه قد جانت جموع لم ينطق لها بمفرده ) اصلاً ( كمذا كبير ) للذكر مع الحصيتين ، وخلابيس المشى الذي لاظمام له ومقاييس لزمام الشيء ومحاسن وبساوى والمعايير ، ( ونحوه ) اي ما ذكرنا ( وهي ) اي المذكورات ( لاشك ثوان ) اي فروع ( عن المفردات ) ولم تستعمل مفرداتها بل لم تعرف . وقد عقد الشارح في كتابه المزهر للجموع التي لا يعرف لها واحد باباً .

قال في شرح التصريف واما توا ماضي يدع ويذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا ذر وسمع يدع ويذر فعلم انهم اما توهما اي تركوا استعمالهما انتهى قال المخشى لم يستعمل العرب ماضي يدع ويذر بل اكتفوا استعمال ماضي مراد فيما مكان ما ضيهم فلا يقال في السعة ودعه ولا ذره بل يقال تركه انتهى ولكن في المصباح ما يرد ذلك فراجع ويؤيد ما نسب الى السكاكي وقد بناه في شرحنا على المطول في اخر بحث الغرابة فراجع وقال في المزهر ايضا وقال ابن درستويه في شرح الفصيح انما اهمل استعمال ودع وذر لان في او لهم او وهو حرف مستقل فاستغنى عنهما بما خلامنه وهو ترك قال واستعمال ما هملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر احسن منه في الكلام لقلة اعتقاده لان الشعر ايضا اقل استعمالا من الكلام انتهى .

وقد يجيء فعل يفعل بضم العين في الماضي ، وفتحها في المضارع نحو كدت تكاد بضم الكاف في الماضي ؟ اصله كسدت بضم الواو فنقلت الضمة الى الكاف بعد اسكنها ، لتدل الضمة على الواو ثم حذفت الواو لالقاء الساكنين . وقد يجيء فعل يفعل بكسر العين في الماضي ، وضمهما في المضارع كفضل يفضل ودامت تدوم بكسر الدال في الماضي ؛ اصله دومت بكسر الواو فنقطات الكسرة الى الدال بعد اسكنها ، لتدل الكسرة على ان العين مكسورة ثم حذفت الواو لالقاء الساكنين ، ولكنه شاذ اذ القياس في الاول كسر الكاف في الماضي من باب علم ، وفي الثاني فتح العين في الماضي من باب نصر وفي الثالث ضم العين في الماضي من باب شرف .

وكل مكان عين الماضي فيه خالفاً لعين المضارع في المركبات يسمى أصلاً ودعامة ، اذ كما ان في معنى الماضي خالفة لمعنى المضارع كذلك ينبغي ان يكون لفظه خالفاً للفظه ، ليطابق اللفظ المعنى في الاختلاف . ولاشك على هذا ان ما وقع فيه المخالفه اصل بالنسبة الى غيره ، والمزيد فيه منه اى من الفعل كثير جداً .

( ومتنه اي الفعل ) اي مقتني حروفه ( اربع ، ان جرد من ) حرف ( زائد كمربد ) ودرج ، وانما اقتصر في الفعل على اربعة اصول لانه اقل من الاسم بالحدث والزمان ولأن التصرف فيه اكثر ولتشمله باتصال الضمير المرفوع به ولذا يسكن لامه ان كان الضمير متغيراً كما مر مراراً ( واقله ثلث ) احرف كما تقدم ، الا اذا حذف منه باعلال نحو وبع ( وان يزد فيه فما ستأ عدا ، بل جاء على خمس كاظلق وست كاستخرج ) ومزيده قليل وللفعل الشلاني المزيد فيه خمسة وعشرون باباً بعضها ملحق بدرج الرباعي المجرد : وهي باب الفعللة نحو شملـلـ شملـلـ ، اذا اسرع في السير وباب الفعلة نحو حوقلة اذا بلغ الشيخ الكبير ، بحيث عجز عن الجماع والزائد فيه الواو ، وباب الفعلة نحو بيطرة اذا عالج الدابة او سمر نعله ، ومنه البيطار والزائد فيه الياء ، وباب الفعلة نحو جهور جهورة اذا رفع صوته في الكلام والزائد فيه الواو ، وباب الفعلة نحو قلنـسـه قلنـسـه اذا البـهـ القـلسـهـ والـزـائـدـ فيهـ التـونـ ، وباب الفعلة نحو قلسـهـ قلسـهـ بـعـنـيـ قـلـنـسـهـ قـلـنـسـهـ والـزـائـدـ فيهـ الـأـلـفـ .

وبعضهم يذكر بدل باب الفعلة باب الفعلة نحو شريف شريفة اذا قطع شرطيف الورع اي ورقـهـ ، اذا طـالـ وكـثـرـ حتى يخافـ

فساده فيقطع .

وانما جعل شلل ملحقا بدرج دون اكرم وصرف وضارب ،  
لان شرط الا لحاق توافق المصدرين وزنا . وقد جاء شملة على وزن  
درجـة ولم يجيء مصدر اكرم واخوـيه على ذلك كما هو واضح .  
فـان قـلت قد جـاء اـكراماً عـلـى وزـن درـاجـاً . قـلت قد اـجيـبـ عنـه  
بـوجـهـين : الاول انه لاـعـتـدـاد بـمـجـيـ دـرـاجـ في مصدر درـاجـ ، لـعدـمـ  
اطـرـادـ فـعـلـالـ في مصدر فـعـلـ كماـ تـقـدـمـ في بـابـ اـبـنـيـةـ المـصـادـرـ فيـ قولـهـ :  
فعـلـالـ اوـ فـعـلـةـ لـفـعـلـاـ وـاجـعـلـ مـقـيـساـ ثـانـيـاـ لاـ اوـ لاـ  
واـطـرـادـ اـفـعـالـ فيـ مصدرـ اـكـرمـ .

وبـعـضـ الـابـوابـ المـزـيدـ فيـهـ الثـلـاثـيـ مـاـلـحـ بـتـدـرـجـ مـزـيدـ فيـهـ  
الـربـاعـيـ وهـيـ بـابـ التـفـعـلـ نحوـ تـجـلـلـبـ تـجـلـبـاـ اـذـاـ لـبسـ الجـلـبـابـ ،  
وـبـابـ التـفـعـلـ نحوـ تـجـورـبـ تـجـورـاـ اـذـاـ لـبسـ الجـورـبـ ، وـبـابـ التـفـيـعـ  
نـحـرـ تـشـيـطـنـ تـشـيـطـنـاـ اـذـاـ بـعـدـ عـنـ الـحـقـ انـ كـانـ منـ شـطـنـ ، اوـ اـذـاـ بـطـلـ  
اوـ اـحـتـرـقـ اـنـ كـانـ منـ شـيـطـ وـبـابـ حـيـنـهـ تـقـيـعـنـ ، وـبـابـ التـفـعـولـ نحوـ  
ترـهـوكـ تـرـهـوكـاـ اـذـاـ مـشـيـ كـانـهـ يـمـوجـ فيـ مـشـيـهـ وـبـابـ تـمـفـعـلـ نحوـ  
تمـسـكـنـ تـمـسـكـنـاـ اـذـاـ تـهـبـهـ بـالـمـاـكـينـ هـذاـ .

ولـكـنـ فيـ عـدـ تـمـسـكـنـ مـنـ الـمـلـحـقـ اـشـكـالـ وـانـ كـانـ فيـ جـمـيعـ تصـارـيفـهـ  
كتـدـرـجـ ، وـذـلـكـ لـانـ زـيـادـةـ المـيـمـ فـيـهاـ لـيـسـ لـقـصـدـ الـلـحـاقـ بلـ شـيـ  
منـ قـبـيلـ التـوـهـمـ وـالـفـلـطـ ، حيثـ ظـنـ بـعـضـمـ انـ المـيـمـ فـيـهاـ فـاءـ الـكـلـمـةـ  
وـهـذـاـ كـمـاـ تـوـهـمـ فيـ مـيـمـ مـكـانـ الـاـسـاـلـةـ ، معـ اـنـ مـفـعـلـ مـنـ الـكـوـنـ قـتـدـبـرـ .  
وـاعـلـمـ اـنـ التـاءـ فيـ اوـائـلـ هـذـهـ الـاـبـنـيـةـ لـيـسـ لـلـحـاقـ ، لـأـنـ حـرـفـ  
الـلـحـاقـ لـاـيـكـونـ فيـ اـولـ الـكـلـمـةـ وـانـهـ هـيـ اـتـحـقـيقـ مـعـنـيـ الـمـطاـوـعـةـ الـيـ

في الملحق به . والمراد من الالحاق في الاسم والفعل ان يزداد حرف او حرفين في بناء ليصير ذلك البناء بتلك الزيادة ، مثل كلمة اخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق به ، وفي تصاريفها من المصدر والماضي والمضارع والامر وبقية المشتقات ان كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصدير والتكسير ونحوهما ان كان الملحق به اسماً . وفائدة انه ربما يحتاج في تلك الكلمة الى مثل ذلك الوزن في شعر او سجع .

وبعض الابواب ملحق باحر نجم مزيد الرباعي ايضاً ، وهو بابان أحدهما باب الافعال نحو اقتساماً من قسم ، اذا خرج صدره ودخل ظهره ضد الحدب . وثانيهما باب الافعال نحو اسلنقى اسلنقاء من ساق الرجل امرته القاهما على قفاهما ، للمباضعة فالباب للمطاوعة فاستعمال صيغة المذكر لا يصح الا من باب استعمال المقيد في المطلق فتاملاً . وبقية الابواب من الثلاثي المزید فيه غير ماءح وهي اثنا عشر ابنية ، قد تقدم امثلتها مع ما يفيد كل باب من المعانى في باب ابنية المصادر الا انه اختلف في بابين وهما باب التفاعل والتفعيل فجعلهما بعضهم من الملحقات بتدحّرجه ونافق في ذلك بعض اخر ، لأن الالف لا يكون للالحاق الا بدلامن الياء في الطرف كما في اسلنقى ولأن التفعيل مطاوع فعل و فعل غير ملحق بدرج لاختلافها في المصدر فكذا مطاوعه فإذا لا يكونان مملحقين ملحق بدرج لاختلافها في المصدر فإذا لا يكونان مملحقين ملحقاً باحر نجم وأعلم انه ليس باب الاستعمال نحو استخرج ملحةً باحر نجم وإن كان موازناً له في المصدر وسائل التصاريف ، لأن احر نجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي ينبغي ان يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، وفي مقابلتها فيجب ان يكون في استخراج نون

زاده مكان نون اخر نجم وليس كذلك لا هو ولا مصدره .

قبل استكان من السكون بمعنى خضع من باب الافتعال فالالف اشبع شاذ ، وقيل من باب الاستعمال من الكون كانه بخضوعه تغير من كون الى كون : اي من عز الى ذلة كاستحال اذا تغير من حال الى حال ، فالالف قياسي كاستجاب واستقام او من الكين ، وهو لحم داخل الفرج اي صار مثل الكين في اللين والذلة .

( الاسم مجرد ربع اي رباعي ستة ( اوزان ) وان كانت القسمة العقلية تقتضى كونها خمسة واربعين وزناً ، وذلك بان تضرب ثلاثة حالات الفاء في اربع حالات العين اثنى عشر ، ثم تضررها في اربع حالات اللام الاول تصير ثمانية واربعين ، تسقط منها ثلاثة لامقىاع اجتماع ساكنين . ولكن لم يوجد منها بالاستقراء الاستة ابانية ، و( هي فعلل بفتح الاول والثالث كثعلب ) حيوان مشهور بالتعديل ، والروغان يتسلط شعره كسل سنة ( وفعلل بكسرهما ) اي الاول والثالث وسكون الثاني ( كزبرج ) للزينة ، وكل شيء حسن والذهب والسحاب الرقيق فيه حمرة . ( وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث كذلك كثلفع ) لما يتتحقق من القرين ، وما تفرق من الحديد اذا طبع ، ( وفعلل بضمها ) اي الاول والثاني كذلك ( كـ ملـج ) للمنشار وحليل يلبس في العضد او المعصم . ( ومع فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد اللام كفطحل ) للسيـل العـظـيم والـجـبل الضـخم وـزـمـن قـديـم وـفـطـاحـلـلـلـعـلـمـاء كـبارـهم ، ولا يخفى عليك المـاسـبة و ( فـعلـلـلـبـضمـ الاولـ وـفتحـ الثالثـ ) كذلك ، ( رواه الاخـفـشـ والـكـوـفـيـونـ كـطـحـلـبـ ) لـشيـءـ اـخـضـرـ لـزـجـ يـخـلـقـ فـيـ المـاءـ وـيـعـلـوـهـ ، وـالمـزـيدـ فـيـهـ اـنـ الـربـاعـيـ قـلـيلـ .

( فان علا الاسم بان كان خماسياً ) فحق ابنيه ان تكون مائة واحد وسبعين . وذلك بان تضرب اربع حالات اللام الثانية في الشمانية والاربعين المذكورة في الرباعي تشير مائة واثنين وتسعين ، يسقط احد وعشرون وذلك لانه يسقط بامتناع سكون العين واللام الاول فقط تسع حالات الفاء واللام الشمانية ويسقط بامتناع سكون اللام الاول والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، ويسقط بامتناع سكون العين واللامين معاً ثلث حالات الفاء يبقى مائة واحد وسبعين بناء ، ( فمع كونه ) لك ليس ( حاويها ) منها الا ( لوزن فعل بفتح الاول ، والثاني وتشديد اللام وفتحها كفحة طب ) وهو غنم كريه القرن . و ( حوى ) ايضاً ( فململأ بفتح الاول ، والثالث وكسر الرابع كتمبلس ) وهو الغمام او المرنة المظيمة او الحشمة العظيمة الكمرة ( كـذا فعمل بضم الاول وفتح الثاني وتشديد اللام الاول وكسرها ) . هـذا ايضاً ( من اوزان الخمسى كخبعش ) . قيل هو الابل الضخم ( وفعل بكسر الاول وفتح الثالث وتشديد اللام الاخيرة كقر طعب ) بمعنى الشيء الحقير . والمزيد فيه من الخمسى قليل جداً .

واعلم ان ما تقدم من كون الرباعي والخمسى صنفان مستقلان غير الشثانى مذهب جمهور النحاة . وقال جماعة : ان اصلهما الشثانى ، قال بعضهم : الزائد في الرباعي جرفه الاخـير وفي الخمسى الحرفان الاخـيران ، وقال بعض اخر : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل اخره ولا دليل صحيحـاً لهـذين القولـين ، وينـاقضـهما اتفـاقـ المـغـوـبـينـ علىـ انـ وزـنـ جـعـفـرـ فـعـلـ وـوزـنـ سـفـرـ جـلـ فـعـلـ معـ اتفـاقـ الجـمـيعـ ، كماـ

يأتى عن قريب على ان الزائد اذا لم يكن تكرير الاصل يوزن بلقطه فتأمل .

( وما غالبو ما ذكرناه ) من الاوزان المثلثي المجرد والرباعي المجرد والخمساسي المجرد ، ( للزيادي الزيادة وهما ) اي الزيد والزيادة ( مصدرا زاد ) يزيد ، ( او ) الى ( النقص او نحوه ) كتعدد اللغة ونحوه ( انتهى كمليط ) بضمة فتحة فكسرة ، بمعنى الطويل الضخم مثال للنقص ، لأن ( اسله علابط ) بدليل انه لا يتوالى في كلامهم اربع متحركات في كلمة ، ولذلك سكتوا لام الفعل في نحو ضربت لما كان الناء كجزء الكلمة كما تقدم ذلك في باب الفاعل عند قوله .  
والاصل في الفاعل ان يتصل والاصل في المفعول ان ينفصل

( وبحر نجم ومنطلق ) مثالان للزيادة وهو واضح ، ( وجحدب ) بضمة فسكون ففتحة ضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين مثال لتعدد اللغات لأن بعضه يرويه بضم الدال والمفهود الفتح .

( والحرف ان يلزم تصارييف الكلمة ) اي يوجد في جميع صيغها بجردها ومزيدتها ، ( فاصل كمناد ضرب و ) الحرف ( الذي لا يلزم ) تصاريفها ( هو الزائد ، مثل تاء اجتندي لسقوطها من ) المشتق منه : اعني ( جذى يجذو وجذوة ) اي ثبت قائمآ ( بعثمن فعل اي بما تضنه من الحروف ، وهو القاء والدين واللام قابل يا ايها الصرفي ) الحروف ( الاصل في وزن الكلمة فقابل ) الحرف ( الاول ) الاصلي من الكلمة فعلاً كانت ، او اسمآ ( بالفاء و ) الحرف ( الثاني ) الاصلي ( بالعين والثالث ) الاصلي ( باللام . وقل وزن ضرب فعل ، و) قل وزن ( يضرب يفعل ) ولذلك يقال للمناد فاء الفعل وللمراء عين

ال فعل وللباء لام الفعل ، وهكذا الاسم فقل وزن فرس فعل سوزن ضرب مفعل .. وقد علم من ذلك ضمنا المراد من قوله ( وزائد بلفظه اكتفى كقولك في مكرم ) ان وزنه ( مفعل ) فاكتفى في الميم بلفظه لانه زائد .. ولا يذهب عليك ان المراد هنا ليس الوزن المروضي ولا التقريري كقولهم في التصغير وزن دربهم فجعل مع كون وزنه الحقيقي فعييل .

وانما اختير للوزن لفظ فعل المركب من القاء واللام ، لوجود معناه اللغوي في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها إذ لا يوجد فعل ولا اسم شبيه به إلا وهو في الاصل مصدر قد غير غالبا ، اما بالحركات كضرب المعلوم وضرب المجهول ، او بالمحروف كضرب وضارب ونحوهما او بالحذف كق وبع ونحوها ، ولهذه يصح استعماله في كل فعل فيقال ضرب فعل ماض كما يقال الضرب فعل ونصر فعل ، كما يقال النصر فعل ، واما الاسم الصربي الذي لا يشبه الفعل اصلا كرجل وفرس وسفرجل ، فهو وان كان خاليا عن معنى الفعل إلا بتأويل بعيد ، لكنه الحق بهما في الوزن بهذه الحروف الثلاثة طردا للباب ، هذا ان قلنا ان الميزان هذه الحروف مركبة خلافا لبعضهم ، حيث جعل الميزان هذه الحروف من دون تركيب . وعلمه بأنه اشمل لانه ينطبق على كل حرف ساكنا كان او متحركا فتحة كانت الحركة او غيرها ، والا فلابد في مقام التعليل من زيادة قولنا اوجود معنى الفعل اللغوي في المركب من هذه الحروف الثلاثة ، ووجوده في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها الى آخر ما ذكر في التعليل .

وحاصل التعليل ان المركب من هذه المعرفة وهو لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ، ومهما توله شامل لطاق افراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز مذهب الامرین مما ، ( ويستثنى ) من هذه القاعدة الحرف الزائد ( المبدل من تاء ) الزائدة في باب ( الافتعال كـمـطـلـى ) اي كطائنه المبدل من تاء ، فلا يوزن الطاء بل لفظه فوزن مصطفى ليس مفعمل ، بل لا بد من ان يوزن بل لفظ تاء ( فوزنه ) ( مفتسل ) ( او المكرر ) اي يستثنى الزائد المكرر من اصله فانه ايضا لا يوزن بل لفظه ( كما سيأتي ) بعيد هذا .

( وضاعف اللام ) دون الفاء والعين : اي كبره ( في الميزان ) ، اذا اللام اقرب من العين والفاء بالزيادة ( اذا اصل ) من حروف الكلمة ( بعد ثلاثة ) اصلية ( بقى كراء جعفر ، ققل وزنه فعل ) بتكرير اللام كما في الموزون ( و ) نحو ( قاف فستق فقل وزنه فعل ) كذلك . هذا اذا كان الموزون رباعياً او اذا كان الموزون خماسياً فيكرر اللام مرتين ، فيقال سمرجل وزنه فعل بتضديد اللام الاول . ( وان يك الحرف الزائد ) حاصلاً من التكرير بان يكون ( ضعف اصل ) من اصول الكلمة ، ولا يكون الا غير الفاء فتأمل . سواء كان التكرير للالحاق كش محل او لغيره كصرف ، وسواء كان من حروف الزيادة كالمثال الاول وسيأتي المراد منها ، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة او من غيرها كالمثال الثاني وسواء كان التكرير بلا فصل كالمثالين ، او كان مع فصل في اسم كان ( كتابه حلبيت ) وهو صنف الانجدان وهو ذو رائحة كريهة او في فعل وهو نحو ( دال اغدومن ) بمعنى طال الشعر او الزدوع ( فاجعل له ) اي للضعف

باقسامه المذكورة ( في الوزن ما ) جعلت ( للاصل بان تقابلة بعرف من حروف فعل ) ، فيقال وزن حلقة فعلي لا فعليت اذ المكرر لللحاق هو لام الكلمة اعني الناء ولا يجوز ان يكون الناء ان اصليتين ، لأن التضييف في الرباعي والخمساسي لا يكون الا زندا الا ان يفصل احد الحرفين عن الآخر بحرف اصلي كز لزل . وكذلك الكلام في اغدومن فيقال وزنه افعوعل اذ المكرر فيه للحاق عين الكلمة اعني الدال اذ هو من غدن بالمعنى المذكورين او بمعنى الاستمرار والسقوط او بشدة اخضرار النبات بحيث يضرب الى السواد وقد يقال المندودن للهاب الناعم وغداني الشباب غصه .

واعلم انه اذا كاز في الموزون قلب اي نقل مكاني بان غير مواضع حروفه الاصلية بالتقديم والتأخير ، قلبيت الزنة مثله .. وذلك للتبنيه على ترتيب حروفه الاصلية واكثر ما يتافق القلب في المعتل والمهموز . وقد جاء في غيرهما قليلاً : نحو امضحل واكره في اضمحل بمعنى ذهب وفني واكفهر : بمعنى اشتداد ظلام الليل وله معانٍ آخر مذكورة في اللغة . فوزن الاولين اعفل وزن الاخرين افعمل واكثر ما يكون القلب بتقديم آخر الكلمة على ما قبله كناء يناء في ناي يناي بمعنى بعد ، وذلك دليل الناي الذي هو المصدر وهو ناقص يائي مهموز العين لا اجوف يائي مهموز اللام ، فمن ذلك يعرف ان ناء يناء مقلوباً ناي يناي فوزن الاولين فلخ يفلخ وزن الثنائيين فمل يفعل وقس عليه ما يأتي من الامثلة .

وقد يقدم اللام على العين نحو طأ من في طمان ، وذلك بدليل الطماقية ومنه اطمئن يطمئن اطمئناً ، وقد يقدم العين على الفاء

كاييس في ينس وكالنجاء في الوجه وكالأبار في جمع البتر ، فانه وزنه افعال اذ الزائد فيه للجمعية كالزائد في الاقوال فتقدير جيداً . ومثله الآراء ، وقد يؤخر الفاء عن اللام كالحادي اذ اصله الواحد فاخر الواو ، وقلبت ياء وقد يقدم اللام على الفاء كاشياء في الشيء وفيها اقوال ثلاثة :

الاول : انها على وزن لفباء واصلها شيئاً كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجر غير حدين ؛ اي الالف مع كثرة استعمالها ، فقدموا اللام وهي المءزة الاولى على الفاء اعفي الشين ، ومتخ صرفها اللاف الممدودة .

قال في المصباح : جمع الشيء اشياء غير منصرف . واختلف في علته اختلافاً كثيراً والاقرب ما حكى عن الحليل ان اصله شيئاً فاستشقق وجود همزتين في تقدير الاجتماع ، فنقلت الاولى اول الكلمة فبقيت لفباء كما قلبوا ادور فقالوا آدر اتهى . وهي عند المشهور اسم جمع لا جمع شيء نظير القصباء والغضباء ، والطرفاء في القصبة والضبا والظرفة ، فان هذه الاسماء ايضاً اسماء جمع غير منصرفه للالف الممدودة ولا يلزم على هذا القول مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب وهو ثابت في اللغة كثيراً .

والثانى : انها على وزن افعال وليس فيها قلب ولا سبب من اسباب منع الصرف كبيت وابيات وقول واقوال ، لكنها منعت من الصرف توهماً الله كحمراء مع انه كابناء واسماء وهم منصرفان كما توهم في مسيل ومهما زائدة انها اصلية ، فجتمع على مسلمان كما جمع قفين على قفزان . والقياس ان يجتمع على مسائل كمقتل ومقاتل وذنب

ومنابع ، وكما توهם ايضاً في منديل ومسكين ان ميمها اصلية مع كونهما من ندل وسكن فقيل تمدل وتمسكن والقياس فيما تن德尔 وتسكن ، وكما توهם ايضاً في مصيبة ومعيشة ان يائتها زائدة كياء قبيلة فهمزت جمعهما ، فقيل مصائب عند الجميع ومعانش هند بعضهم والقياس مساوب ومعايش وهذا القول بعيد لوجهين .

الاول : منع الصرف بلا سبب غير موجود في كلامهم ، الا للتناسب والحمل على التوهم ما دام يوجد وجده صحيح بعيد عن الحكمة والثاني : ان اثنين يجمع على اشاوي كمداري ، وزن افعال لا يجمع على فعال واحد اشاوي اثنين بتحديد الياء وهمزة قبلها فقلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاثة ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفاء وابدلت من الاولى واوا فصارت اشاوي ويجمع ايضاً على اشياءا كصحارى واشياءا كصحراءات وذلك دليل على ان مفردهما فملام لا افعال .

والقول الثالث : انها على وزن افعال بحذف اللام وأصلها افعال جمع شيء بتحقيق الياء . وأصله شيء بتحديد الياء كبين ولين ، فجمع على افعاله مثل ابنياء والبناء ثم خففت المفرد اعني شيء وقالوا اشياء وأصله اشيئاء فحذفوا الهمزة الاولى التي هي لام الكلمة ، وهذا القول بعيد من وجوهه .

الاول : ان حذف الهمزة في اشياء اذن على غير القياس .  
 الثاني : ان المفرد اعني شيئاً بالتحقيق لو كان في الاصل شيئاً بالتحديد لكان الاصل اكثر استعمالاً من المحرف قياساً على اخواته فان بينا وسيداً ومتيناً بالتحديد اكثر من بين وسيد ومتى ، بالتحقيق

ولم يسمع شيء بالتحديد أضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شيء بالمعنى .

والثالث : إنك تصرف أشياء على الشيئاء بتشديد الياء ، وذلك يمنع كون أشياء أصله الشيئاء على وزن أفعاله لأنها على هذا تكون جمع الكثرة وجمع الكثرة إذا أردت تصفيه ولم يكن له جمع قلة وجب رده إلى المفرد ، وتصفيه ثم جمعه جمع السلامة حسبما يقتضيه فإن كان المفرد من ذوي القول فبالواو والترن وإلا فالآلف والتاء ، فكان يجب أن يقال في التصفيه شيئاً بفتح الياء الأولى وتشديد الثانية وكسرها .

وإيضاً يرد على هذا القول ما ورد على سابقه ، أما ورود الجمع على أشواى وغيرها فظاهر ، لأن أفعاله لا يجمع على تلك الأوزان وأما لزوم منع الصرف بلا سبب فلان أفعاله ليست من صيغ المؤنث بالآلف المدودة ولا يفيده تقدير اللام ، لانه في حكم المعدوم حيث لا يدخل في الوزن فاصح الأقوال اذن القول الأول .

لعلك قيل انه سئل نحوى عن أشياء ومنع صرفه فقال النحوى كيف تستليل عنها ، وقد نهى الله تعالى عن سؤالها حيث قال عز من قائل لا تستليلوا عن أشياء ان تبدل لكم تسوه لكم .

ثم ان كان في الموزون حذف بحذف مقابل المذوق في الوزن ايضاً ، فيقال وزن قاض فاع بحذف اللام عن الوزن كما حذف عن الموزون ويحمل اعراب الوزن رفعاً وجرأ تقديرياً مثل الموزون ، ولا يعدل عن ذلك لا في القلب ولا في الحذف ، إلا ان يراد بيان الاصل فيما فيه اذن في جمع دار في الاصل افعل ، وزن قاض في

الأصل فاعل .

وقد علم ما ذكر ان القلب يعرف اما باصله كما في ناء بناء والنأي ، او بامثلة اشتقاقه كالباء والحادي او بصحته كايس ، اذا القياس قلب الياء الفاء فلما لم يقلب يعلم ان فيه قلب وابله يس والباء في الاصل لا ينقلب الفاء لانها فاء الكلمة فبقيت بعد القلب على حالها ، او بقلة استعماله كادر جمع دار او باداه ترك القلب الى منع الصرف بغير سبب كاشيء ، وقد يعرف باداه تركه الى اجتماع همزتين نحو جاء على وزن قاض لانه اسم فاعل من من جاء يعني ممثل العين مهموز اللام ، باصله جايه بتقديم الياء على الهمزة فللمهموز قلب يجعل الهمزة مكان الياء لوجب ان تقلب الياء التي بعد الف الفاعل همزة مثلها في سافر . وحيثنة يؤدي الى اجتماع همزتين وذلك مستكره .

ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيرة كالباء والحادي ، وقد يكون اصله متراكماً كالقصي في جمع قوس وابله قوس على فعول بفتح الفاء قدمت اللام على العين ، فصار قسو على وزن فلوع قلب الواو المتطرفة ياء وواو الجمجم ايضاً . وكسرت القاف والسين للاتباع والمناسبة فصار قسي على وزن فلبيع بكسر الفاء وترك الاصل قلم يستعمل ابداً . وايضاً ليس صحة الكلمة دائماً دليلاً على كونها مقلوبة اذ قد تكون لاشيء آخر كما في حول وعور واجتود والهيدري واستحوذ ، وكذا قلة استعمال احدى الكلمتين وكثرة استعمال الاخرى لمناسبة لها لفظاً ومعنى لا يدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ، فان رجلة في جمع رجال اقل استعمالاً من رجال وليس بمقلوبة منه

وأيضاً ليس القلب قياساً إلا فيما يؤدي إلى اجتماع همزتين فإنه حينئذ قياسي عند بعض .

( واحد حكم بتأصيل ) جميع ( حروف سسم ) وهو كزبرج حب أبيض ذو دهن ، وكجمفر اسم للشلوب ( و ) حكم أيضاً بتأصيل حروف ( نحوه ) وهو كل رباعي بني من حرفين ، ولم يصح اسقاط ثالثه قيل وإنما حكم حينئذ بتأصيل جميع حروفيه ، لأن اصالة الاثنين منها محققة ولا بد من ثالث مكمل للالصول وليس أحد الباقيين باولى من الآخر لعدم المرجح ، فحكم باصالتهم لاستحالة الترجيح بلا مرجع ، واليه اشار بقوله ( لانه لا يصح اسقاط شيء منها والخلف ثابت في ما صح اسقاطه ) اي ثالثه ( كلام يكسر الثالث ) على وزن الامر الحاضر من درج ( وكبكب ) بالوزن المذكور ، فالجميع على ان الثالث منها يصح اسقاطه لكن اختلفوا في زيادةه واصالته ( فالковيون ) على ان ( الثالث ) منها ( زائد مبدل من حرف عائل الثاني ) منها ، فاصلهما لم وكبب بتشدد الثاني منها فابدل الميم الثانية في الاولى لاما والباء في الثانية كما استثناناً لتولى ثالثه امثال ( الزجاج ) وهو من البصريين ، على ان الثالث منها ( زائد غير مبدل ) فاصلهما لم وكبب من دون تشدد ، ( وبقية البصريين ) غير الزجاج على ان الثالث منها ( اصل ) وذلك لمجيء مصدرهما على وزن فعللة كدحرجة ولو كانا كما يقول الكوفيون بجاء مصدرهما على تفعيل . ( هذا ) خاتمة ميزان الكلمة لتمييز الحرف الاصلي والزائد منها .

( وحروف الزيادة عشرة ) ومنفي زيادةها إنها يتافق لها حكم

الزيادة كثيراً لا أنها تكون أبداً زوائد وبعبارة أخرى ليس معنـى كونها حروف الزيادة ، أنها لا تكون إلا زائدة إذ ما منها حرف إلا وهو قد يكون أصلاً في كثير من الموضعـ ، بل المعنى أنه اذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه المعرفـ إلا أن يكون المعرفـ المزيد تضميـ ، سواء كان التضميـ لللـامـ قـرـدـ وجـلـبـ ، او لغيرـه كـلـمـ وـصـرـ .

والحاصل أن الزيادة التي لغيرـ التضميـ لا يكون إلا من هذه المعرفـ وأما التي بالتضميـ ، سواء كان لللـامـ او لغيرـه فقد تكون منها ، وقد تكون من غيرـها وتفسـيرـ اللـامـ قد تقدم مـراـداـ .  
وقد ( جـمـعـهـاـ النـاظـمـ اـرـبعـ مـرـاتـ فـيـ بـيـتـ ) .

وهو هـنـاءـ وـتـسـلـيمـ تـلـاـيـوـمـ اـنـسـهـ نـهـاـيـةـ مـسـنـوـلـ اـمـانـ وـتـسـهـيلـ  
وـجـمـعـهـاـ إـيـضاـ بـعـضـ أـخـرـ فـيـ بـيـتـ آخرـ وـهـوـ :

يـاـ اوـسـ هـلـ نـمـتـ وـلـمـ يـأـفـنـاـ سـهـوـ فـقـالـ الـيـوـمـ تـنـسـاهـ  
وـايـضاـ يـحـكـيـ انـ تـلـمـيـذـ اـنـ سـئـلـ شـيـخـهـ عـنـ حـرـوفـ الـزـيـادـةـ ، فـقـالـ  
الـشـيـخـ : سـئـلـتـمـوـنـيـهاـ فـظـانـ التـلـمـيـذـ اـنـ اـحـالـهـ عـلـىـ ماـ اـجـابـهـ بـهـاـ مـنـ قـبـلـ  
فـقـالـ : مـاـ سـأـلـنـاكـ إـلـاـ هـذـهـ الـمـرـةـ ، فـقـالـ الشـيـخـ : الـيـوـمـ تـنـسـاهـ فـقـالـ  
وـالـهـ مـاـ اـنـسـاهـ فـقـالـ يـاـ اـحـمـقـ قـدـ اـجـبـنـكـ مـرـتـيـنـ .

ويـحـكـيـ إـيـضاـ اـنـ الـمـبـرـدـ مـاـلـ الـمـازـنـيـ عـنـهـ فـقـالـ :

هـوـيـتـ السـمـانـ فـطـيـبـنـيـ . وـقـدـ كـنـتـ قـدـ مـاـ هـوـيـتـ السـمـانـ  
فـقـالـ اـنـاـ اـسـأـلـكـ عـنـ حـرـوفـ الـزـيـادـةـ وـاـنـتـ تـنـشـدـنـيـ الشـعـرـ فـقـالـ :  
اجـبـنـكـ مـرـتـيـنـ قـبـلـ وـاحـسـنـ مـاـ قـبـلـ فـيـهـ لـفـظـاـ وـمـعـنـيـ قـوـلـهـ سـئـلـتـ حـرـوفـ  
الـزـائـدـاتـ عـنـ اـسـمـهـ ، فـقـالـتـ وـلـمـ تـبـغـلـ اـمـانـ وـتـسـهـيلـ وـقـدـ رـكـبـ مـنـهـ

كلمات اخر نحو وهم يتسائلون ، وما سئلت يهون والتتسنا هو اي .  
 وانما اختبر هذه المعرفة لاجل الريادة لكونها اسلس على اللسان .  
 ( فالله اكثـر من ) حرفين ( اصلـيين صاحـب زائـد بغير مـين )  
 وكذب ولا يكون ذلك في اول الكلمة ، لتعذر الابتداء بالساكن بل  
 قد يكون ثانياً ( كالـف حـاجـب ) وثالثـاً كـعمـاد ورابـعاً كـكرـام وخـاصـاً  
 كـسلامـي وسادـساً نحو قـبـعـثـي وسـابـعاً نحو بـرـدـاـيـاـ ( بـخـلـاف ) ما لم  
 يـصـاحـبـ اـزـيدـ منـ حـرـفـينـ نحوـ ( الـفـ قـالـ وـالـيـاهـ كـذاـ ) ايـ كـالـافـ.  
 ( وـالـوـاوـ ) ايـضاً ( يـكـونـانـ زـائـدـينـ اذاـ صـحـبـاـ اـكـثـرـ منـ اـصـلـينـ ) ايـ  
 اذاـ كـانـاـ معـ ثـلـاثـةـ اـصـوـلـ فـصـاعـداًـ ( انـ لمـ يـقـعـاـ مـكـرـرـينـ ،ـ وـلـمـ يـصـدرـ  
 الـوـاوـ مـطـلـقاًـ ) ايـ سـوـاهـ كـانـ قـبـلـ اـرـبـعـةـ اـصـوـلـ ،ـ اـمـ لاـ ( وـلـاـ اليـاهـ ) ايـ  
 لمـ يـصـدرـ اليـاهـ ( قـبـلـ اـرـبـعـةـ اـصـوـلـ فـيـ غـيرـ المـضـارـعـ ) ،ـ اـمـاـ فـيـ المـضـارـعـ  
 فـكـالـوـاوـ يـعـنـيـ زـائـدـةـ مـطـلـقاًـ مـثـالـ اليـاهـ الجـامـعـ لـلـشـرـائـطـ ( نحوـ صـيـفـ )  
 عـلـىـ وزـنـ جـمـفـرـ الرـجـلـ الـمـعـيلـ ،ـ ( وـقـضـيـبـ ) عـلـىـ وزـنـ فـعـيلـ آلـةـ  
 الرـجـولـيـةـ وـمـثـالـ المـضـارـعـ يـضـرـبـ وـيـخـرـجـ ،ـ ( وـ ) مـثـالـ الـوـاوـ كـذـلـكـ  
 ( عـجـوزـ وـجـوـهـرـ ) الـاـولـ مـثـالـ لـلـوـاوـ الزـائـدـ بـيـنـ الـعـيـنـ وـالـلـامـ ،ـ وـالـثـانـيـ  
 لـلـزـائـدـ بـيـنـ الـفـاءـ وـالـعـيـنـ عـكـسـ مـثـالـ اليـاهـ ،ـ ( فـاـنـ لمـ يـصـحـبـاـ اـكـثـرـ منـ  
 اـصـلـينـ كـبـيـتـ وـسـوـطـ اوـ وـقـمـاـ مـكـرـرـينـ كـمـاـ هـمـاـ ) ايـ كـالـيـاهـ ( فـيـ يـؤـيـوـ  
 اـطـائـرـ ) ذـيـ خـلـبـ يـشـبـهـ الـبـاشـقـ ،ـ ( وـ ) الـوـاوـ فـيـ ( وـعـوـعـ بـعـنـيـ  
 صـوتـ ) السـبـعـ ( اوـ تـصـدـرـ الـوـاوـ كـوـرـنـتـلـ ) يـقـالـ :ـ وـقـعـ النـاسـ فـيـ  
 وـرـنـتـلـ ايـ فـيـ شـرـ ،ـ ( اوـ ) وـقـعـ ( اليـاهـ قـبـلـ اـرـبـعـةـ ) ( اـصـوـلـ ) فـيـ  
 غـيرـ المـضـارـعـ ( كـيـسـتـهـورـ ) ،ـ وـهـوـ الـبـاطـلـ يـقـالـ فـلـانـ ذـهـبـ فـيـ الـيـسـتـهـورـ  
 ايـ فـيـ الـبـاطـلـ وـهـوـ ايـضاًـ اـسـمـ بـلـدـ وـجـزـاءـ الشـرـطـ اـعـنـيـ قـوـلـهـ فـاـنـ لمـ

يصحبها قوله ( فاصلان ) ، فالواو والياء في جميع هذه الصور الاربع اصلان اما في الصورة الاولى فلان القول بزيادة تهمما مستلزم الكون بنية الاسم اقل من ثلاثة احرف ، وهو خلاف الاصل واما في الصورة الثانية فلانها من قبيل المم ، واما في الصورة الثالثة فلان الواو لا تزداد في اول الكلمة مطلقاً ، واما في الصورة الرابعة فلان الياء لا يكون زائداً قبل اربعة اصول الا في الفعل .

( وهكذا همز ومهيم يكونان زائدين ان سبقا ) ؛ اي تصدرا على ( ثلاثة ) حروف ( فقط تأصيلاً ) اي تأصيل تلك الحروف الثلاثة ( تتحقق ) فزيادة الهمزة ( كاصبع و ) الميم نحو ( يجذع فان لم يسبقها ) ثلاثة اصول . با ان كانوا في الوسط ، او في الآخر كقراء وضرغام ( او سبقا اربعة ) اصول كاصطبل ومرز . نجوش ، ( او ) سبقا ( ثلاثة لم يتحقق اصالتها ) نحو امور وميته ( فاصلان كذا همز آخر ) الكلمة ( يكون زائداً اذا وقع بعد الف اكثرا من حرفين اصلين لفظهما ردد كحمراء وعلباء فان وقع بعد الف قبلها ) اصل واحد : نحو ماء او ( اصلان فقط كسماء ) او لم يكن بعد الف نحو مره ( فاصل ) ،

( والنون في الآخر كالمهتز فيكون زائداً اذا وقع بعد الف ) زائدة ( قبلها اكثرا من اصلين ، كندمان ) من ندم ( بخلاف رهان ) من رهن ( وهجان ) من هجن ( والنون ، اذا كان ساكنا في الوسط نحو غصننفر للأسد اصالة كفى واعطى زيادة ) .

حاصله ان النون يكون زائدا بشرطين : الاول ان يكون ساكنا . والثاني ان يكون في الوسط الحقيقي ( بخلاف ما اذا كان متغيرا نحو غرنيق ) بضم الغين المعجمة . وسكون الراء وفتح النون طاير من

طيور الماء طويل العنق فان نونه متحركة فليس بزائد بخلاف ما اذا كان ( لا في الوسط ) الحقيقى ( نحو عنبر ) ، فنونه ايضاً ليس بزائد ( والناء تكون زائدة في التأنيث كمساحة والمضارع كضرب ونحو الاستفعال والتفعيل وما صرف منها كاستخراج وتنقيم والمطاوعة ) وقد تقدم معناها في ما سبق ( كالتهليم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منها ) .

( تتمة - تكون السين زائدة في الاستفعال ، والهاء . تكون زائدة وفما في ) ما ( الاستفهامية المجرورة ) بالحرف ( كله ، و ) بالاسم نحو ( جئت بجي . مه ) كما تقدم في باب الوقف في قوله : وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واو لهاه اه ان نقف ( و ) ( الفعل المجزوم ) اي تكون الهاء زائدة ايضاً في الفعل المجزوم ( نحو لم تره ولم يقضه ) ، كما تقدم في ذلك الباب ايضاً في قوله :

وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كاعط من مثل ( و ) تكون الهاء زائدة على قول ( في الامات ) قال في المصباح : الام الوالدة ، وقيل اصلها امهه ولذا تجمع على امهات . واجيب بزيادة الهاء وان الاصل امات . قال ابن جنی دعوى الزيادة اسهل من دعوى الحذف وكثير في الناس امهات ، وفي غير الناس امات للفرق والوجه ما اوردہ في البارع ان فيها اربع لغات ام بعض الهمزة وكسرها وامهه ، فالامات والامات لفتان ليست احداهما اصلاً للآخر ولا حاجة الى دعوى حذف ولا زيادة انتهى . ( و ) تكون الهاء ايضاً زائدة في ( الاهراف ) مصدر باب الافعال

من ريق على قول قال في المصباح : راق نماء والدم وغيره ريقاً من باب باع انصب ويتعذر بالهمزة فيقال ارaque صاحبه والفاعل مريق والمفعول مراق ، وتبدل الهمزة هاء فيقال هراقة والاصل هريقه وزان درجه ولها تفتح الهاء من المضارع ، فيقال يهريقه كما تفتح الدال من يدحرجه وتفتح من الفاعل والمفعول ايضاً فيقال هيريق وهراق .

قال امرء القيس : وان شفائي عبرة هراقة والامر هرق ماءك والاصل هريق وزان درج . وقد يجمع بين الهاء والهمزة ، فيقال اهراقه يهريقه ساكن الهاء تشبيهآ له باسطاع يسطيع كان الهمزة زيدت عوتنا عن حركة الياء في الاصل ، ولها لا يصيير الفعل بهذه الزيادة خماسياً ودعا بذنب فاهرقي ساكن الهاء ، وفي التهذيب من قال اهرقع فهو خطأ في القياس . ومنهم من يجعل الهاء كائناً اصل ويقول هرقيت هرقا من باب نفع . وفي الحديث امرأة كانت تهراق الدماء بالبناء للمفعول ، والدماء نصب على التمييز ويجوز الرفع على اسناد الفعل اليها . والاصل تهراق دماتها ، لكن جعلت الالف واللام بدلاً عن الاضافة كقوله تعالى عقدة النكاح اي نكاحها اتهى .

قال نجم الأئمة : اعلم ان اللغة المشهورة اراق يريق ، وفيها لفستان اخريان هراق يابدال الهمزة يهريق بابقاء الهاء مفتوحة ، لأن الاصل ياريق حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكائية عن النفس فلما ابدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقللت يهريق هراق اهرق لا تهرق بسكنون الهاء في كلها قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا في اسطاع وللمبرد ان يقول بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ، ولما تغير

صورة الهمزة واللهجة من باب افعل . وهذه الباب يلزم اوله الهمزة استنكروا خلو اوله من الهمزة ، فادخلوها ذهولاً عن كونها ، بدلاً من الهمزة ، ثم لما تقدر عندهم ان ما بعد همزة الاقفال ساكن لا غير اسكنوا الهاء فصار اهراق . وتوهمات العرب غير عزيزة كما قالوا في مصيبة مصائب وفي مسيل مسلان انتهى . ونحن بينما سابقاً الكلام في مصيبة ومصائب ومسيل ومسلان ، اما اسطاع فسيجيئ بيانها عن قريب .

( واللام تكون زائدة في الاشارة المفترضة ) كما تقدم في باب اسماء الاشارة ، ( نحو ذلك وتلك وهنالك و ) تكون اللام ايضاً زائدة ( في طبسل كجمفر : اصله طيس وهو الكثير من كل شيء او هو الرمل او خلائق كثير النسل كالذباب والنمل والهواء .

( وامنح يا ايها الصرف زيادة ) شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولنا سلتمونيهما ( بلا قيد ثبت ) في المسائل السابقة ( كما بيانه ) مفصلاً مشرحاً ، ( ان لم تبين حجة على زيادته من اشتقاء ) يثبت زيادته ( فان بینت ) حجة زيادته ( قبلت ، فيحكم بزيادة زوني حنظل وسبيل لسقوطهما ) اي الزونين ( في كمحظلت الابل ) قال في المصباح ؛ الحنظل نبت مر ونونه زائدة ، وقالوا بغير حظل وزان تعب يأكل الحنظل انتهى .

( و ) في ( اسبل الزرع ) قال في المصباح ؛ سببل الزرع اخرج سببله واسبل بالالف اخرج سببله انتهى . ( و ) يحكم ايضاً بزيادة ( همزتي شمال واحبنطا ) بمعنى الصغير البطن لستة وطبيعاً اي الهمزتين في الشمال بضم الشك ، يقال شملت الريح شمالاً اذا هبت شمالاً ؛

وفي الحبطة بفتحتين ، ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( ميمي د لا مص ) وهو ( الشيء البراق ) ( وابن ) بمعنى الابن لسقوطهما في الدلاصة والبنوة ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( ثاني ملکوت ) بفتح الميم ( وعفريت ) لسقوطهما في الملك بضم الميم والعفر بفتح العين والفاء بمعنى وجه الأرض ويطلق على التراب وقد يطلق العفريت على الشجاع الماكر وعلى الخبيث الداهي ، ( و ) يحکم ايضاً بزيادة ( سيفي قد موس ) بمعنى القديم ( واستطاع ) اصله اطاع من الاطاعة اي باب الافعال وهمزة قطع ، فمضارعه يستطيع بضم الياء واصله يطعن والسين زائدة عوضاً عن نقل حركة عين الفعل لأن حركتها نقلت إلى فاء الفعل ، وقال بعضهم : اصل استطاع استطاع من باب الاستعمال والهمزة وصل فحذفت الناء لتعذر الادغام ، وفي بعض اللغات تفتح الهمزة وتجعل همزة قطع بعد حذف الناء ، والـ جمیع ما فصلنا اشار الشارح بقوله : ( لسقوطه في الشمول والحبطة والدلاصة والبنوة والملك والعفر والقدم والطاعة ) .

## فصل في فریادة همزة الوصل

واعلم ان الاكثرين على ان الابداء بالساكن متعدز مستحيل مطلقاً وقال بعضهم : انه متعدز لا مستحيل في غير الالف ، واما فيه فهو كما قاله الاكثرون وقد نقلنا في باب المعرف والمبني عن الشيخ جواد النبقي انه قال : ان اهل التبت يبتدؤن بالساكن .. والعمدة عليه لأن اهل البيت ادرى بما في البيت . وقال بعض المدققين : انه يمكن في الفارسية في نحو شتر بمعنى الابل ورده بعضهم بان ذلك حال بل

لابد من الابتداء بمحرك ولما كان ذلك في شتر ونحوه في غاية المقام  
ظن انه ابتدء بالساكن بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف  
قريب من الهمزة المكسورة ، وللطف الاعتماد لا يتبين ذلك انتوى  
ملخصاً . واظن ان سكرد وفي لغة التبت من هذا القبيل وكيف كان  
فالاصل ان يكون اول حرف من الكلمة متخركاً ولا يكون اولها ساكناً  
الا في الموضع العشرة الآتية ، ولام التعريف وميمه على قول .

والموصلة والهمزة في كثير منها عوض ما اضافها من الون ان  
هي ثلاثة فتكون ضعيفة الحلقة ، وقد حذف لاماتها نسياً منسياً فهي  
في حكم المحذوف وهو وهن على ومن لان المحذوف نسياً منسياً كالعدم ،  
وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام تعويض الهمزة منها كما  
كما في غدويد ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان ( للوصل همز سابق ) ؛  
اي مقدم في اول الكلمات الآتية ( لا يثبت ) الهمز لفظاً بيل يحذف  
في الدرج ، ( الا اذا ابتدء به لانه جيء به لذلك ) اي للابتداء به  
لدفع الابتداء بالساكن ( كاستثبتوا ) فلا يحذف حينئذ لفقاً كما  
لا يحذف خطأ مطلقاً ، الا في ابن بين العلمين فيجوز فيه حذفه خطأ  
ايضاً كما تقدم في اوائل باب المنادي لكن بشرطين ذكرهما في حاشية  
المغني في باب ضمير الفصل وهذا نصه الالف انما تحذف من ابن اذا  
ووقع صفة بين العلمين ولم يكن ابن مضافاً الى الجد بل الى الاب  
الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول الا في هذه الصورة  
وكذا لا تحذف الالف اذا كان ابن خبراً عن العلم الاول وكذلك  
تنوينه انتهى وقد تقدم اجمال ذلك هناك ولا في الميم المشدده في اللهم  
اذا قلنا انه فعل امر اصله ام وقد تقدم ايضاً هناك وقد تقلب همزة الوصل

قطعاً كما بينا في خاتمة باب العلم في اصمت وفي نداء الله ( وهو ) اي همزة الوصل ( لا يكون للمضارع مطلقاً ) سواء كان ثلثانياً ، ام رباعياً بحداً ام مزيداً فيه لأن المضارع مبدو بحرف المضارعة ، وهو متحرك ابداً فلم تحتاج لهمزة الوصل ( ولا لماضي ثلثي ) بحدا نحو امز ( ولا رباعي ) في انعداد مطلقاً ، كاكرم ودحوج ( بل لفعل ماضي احتوى على اكثر من اربعة ) ، وذلك احد عشر فعلاً تسعه من الثلثي المزيد فيه وهي انطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج واقعنس واسلمقى واجلوزوا عشوشب واثنان من الرباعي المزيد فيه نحو احر نجم وافشر ، لكن بشرط ان لا يصير هذه الافعال اعلاماً والا تنقلب الهمزة قطعاً في حال علمية الفعل كما تقدم وهذا بخلاف همزة الوصل في الاسماء ، فانها فيها لان تقلب قطعاً وان صارت علماً الا في لفظ الجلالة قال الرضي اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياساً الا في الله قسماً عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخاصيص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسمهاها بخاصيص فهمها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وذا الله وذا الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهام التنبية نحوها الله وهمزة الاستفهام نحوها الله ومنها تدوين الميم عن حرف النداء نحو الميم ومنها تفعيده لامـ بعد الفعل والفتح وترقيتها بعد الكسر انتهى ومن هنا يعرف الوجه في ضم الوااء من عليه الله في سورة الفتح مع كون القياس كسرها تنبـ ( نحو انجلي راسنخرج ) وهمـ من قسمة الثالثي المزيد فيه ذالهمـ ذيـها للوصل

( و ) كذا همزة في ( الامر والمصدر منه ) اي من ماض احتوى على اكثر من اربعة ( نحو انجل واستخرج وانجلاء واستخراجا وكذا امر الثالثي ) سواء كان ناقصا ( كاخش وامض ام لا ( و ) هو نحو ( انفذ ) .

وانما جاز تسكين اوائل الافعال لكثره التصرف فيها فجوزوا اسكان اولها وان كان ذلك تصرفاً على الوجه المستبعد لكونه موجباً للاحتياج الى همزة الوصل ، وخصوصاً ذلك بما ماضيه على اربعة او اكثر د بن الثالثي ، لأن الخفة بالتشقيل اول ولما في فاء الامر من الثالثي نحو اخرج واضرب فلكونه ماخوذأ من المضارع الواجب تسكين فانه دفماً لتوالي اربع حركات في كلمة واحدة . وانما لم يسكن عينه لأنها لمعرفة الاوزان ، واما لامه فلانها للاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي ، فلو سكتت لاحتياج الى همزة الوصل فيزداد الشقيل . ولذلك لما حذف المضارعة في امر المخاطب للتخفيف لكونه اكثر استعمالاً من امر القائب ، احتاج في الابتداء الى همزة الوصل .

وانما الحقوا مصادر الافعال التي في اوائلها همزة الوصل بها وان كانت المصادر اصول الافعال في الاشتغال عند المحققين ، لأنها في التصرف والاعلال فروع الافعال كما تقدم ذلك في باب المفعول المطلق واما اسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من اوائلهما همزة الوصل وان كانوا ايضاً من الاسماء التابعة للافعال في الاعلال للمعجم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة .  
تنبيه -- قد يجيء في باب التفعل والتفاعل همزة الوصل ، اذا

ادغم تاءهـما في الفاء نحو اطـير واثـاقـل . وسيجيـه توضـيـح ذـلـك في الفـصـل الثـامـن من بـاب الـاـبـدـال اـنـشـاء الله تـعـالـى مـفـضـلاـ .

وانـما لا يـحـذـف هـمـزة الـوـصـل خـطـأ لـثـلـا يـلتـبـس الـاـمـرـ من بـاب عـلـمـ الثـلـاثـيـ المـجـرـد بـامر عـلـمـ من بـاب التـعـفـيلـ ، فـانـ قـيـلـ يـعـلـمـ بـالـاعـجـامـ قـلـمـ الـاعـجـامـ يـتـرـكـ كـثـيـراـ وـمـنـ اـجـلـ ذـلـكـ فـرـقـواـ بـيـنـ عـمـرـ بـضمـ العـيـنـ وـفـتـحـ الـمـيـمـ وـبـيـنـ عـمـرـ بـفتحـ الـعـيـنـ وـسـكـونـ الـمـيـمـ بـالـوـاـوـ ، وـقـدـ تـقـدـمـ في اوـاـئـلـ الـكـتـابـ انـ الـحـذـفـ في بـسـمـ اللهـ لـكـثـرـةـ اـسـتـعـمـالـ ، وـلـمـ يـحـذـفـ في اـقـرـهـ بـاسـمـ رـبـكـ لـقـلـةـ الـاسـتـعـمـالـ .

والـاـصـلـ في هـمـزةـ الـوـصـلـ الـكـسـرـ لـاـنـهـاـ مـبـنـيـةـ وـالـاـصـلـ فيـ الـمـبـنـىـ السـكـونـ وـالـاـصـلـ فيـ تـحـرـيـكـ السـاـكـنـ الـكـسـرـ . وـاـنـهـاـ لـمـ تـكـسـرـ فيـ نـحـوـ اـنـصـرـ وـاـكـتـبـ لـاـنـ بـتـقـدـيرـ الـكـسـرـ يـلـزـمـ الـخـرـوجـ مـنـ الـكـسـرـةـ إـلـىـ الـضـمـةـ وـلـاـعـتـبـارـ للـنـونـ وـالـكـافـ لـاـنـ الـحـرـفـ السـاـكـنـ لـيـسـ حـاجـزاـ حـصـيـناـ عـنـهـمـ ، وـاـمـاـ فيـ الـمـبـنـىـ لـمـاـ لـمـ يـسـ فـاعـلـهـ فـلـلـاتـبـاعـ وـدـفـعـ الـاشـتـبـاهـ ، كـمـاـ تـقـدـمـ فيـ بـاـبـهـ .

( وهو ) اي الـهـمـزـةـ الـلـوـصـلـ ( فيـ اـسـمـ ) وـقـدـ تـقـدـمـ فيـ اوـاـئـلـ الـكـتـابـ انـ اـصـلـهـ سـمـوـ عـنـدـ بـعـضـ ، وـوـسـمـ عـنـدـ بـعـضـ اـخـرـ فـحـذـمـتـ لـامـهـ عـلـىـ الـاـولـ وـفـاـنـهـ عـلـىـ الـثـانـيـ وـعـوـضـ مـنـهـاـ الـهـمـزـةـ ( وـ ) فيـ اـسـتـ وـهـوـ الـعـجـزـ ) منـ كـلـ شـيـ اوـ حـلـقـةـ الـدـبـرـ وـاـصـلـهـ سـتـهـ كـجـبـلـ بـدـلـیـلـ اـسـتـهـ حـذـفـتـ لـامـهـ اـعـنـ الـيـاءـ وـعـوـضـتـ عـنـهـاـ الـهـمـزـةـ قدـ تـقـدـمـ فيـ اـنـ النـاصـبـةـ الـمـصـدـرـيـةـ ماـيـنـاسـبـ المـقـامـ فـرـاجـعـ اـنـ شـتـتـ ( وـ ) فيـ ( اـبـنـ ) اـصـلـهـ بـنـوـ بـفـتـحـتـيـنـ وـقـيـلـ بـكـسـرـ الـيـاءـ ، وـقـيـلـ : اـصـلـهـ بـنـيـ بـالـيـاءـ مـنـ بـنـيـتـ لـاـنـ الـابـنـ يـبـنـيـ عـلـىـ الـاـبـ كـبـنـاءـ الـحـائـطـ عـلـىـ الـاـسـاسـ ، وـكـيـفـكـانـ حـذـفـتـ

لامه وعوض عنها الهمزة . ( و ) في ( ابنم وهو ابن زيدت عليه ميم ) للتوكيه والمبالغة كما في ذرقم بمعنى شديد الزرقة ، وليس هي بدلاً من لام الكلمه والا لكان لام في حكم الثابتة ، فلا تحتاج الى التعميض بهمزة الوصل ، وتتبع نونه وراء امره الميم والهمزة في المركبات كما تقدم ذلك في اسائل الكتاب عند بيان لغات الفم

قال بعض المحققين : وجد الاعراب في اخر الكلمة ووسطها في امره وابنمن كقوله تعالى : « ان امره هلك وما كان ابوك امره سوء » ولكل امره منهم يومئذ شأن يفتحه « واختلف اهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون : انهما مغربان من مكانيين كما ذكر ، قال البصريون ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وما قبلها تابع وانا اقول ما وجد الاعراب في وسطه يدودم والاسماء الستة في بعض الحالات فتأمل كل ذلك ( سمع فحفظ ) ولكن ( لم يقس عليه وسمع ايضًا في اثنين وامرها وتأنيث لهذه الثلاثة تبع وهو ) اي تأنيثها ( ابنة واثنتان ، وامرأة وفي ايمن في القسم ) قال في المصباح : ايمن اسم استعمل في القسم والتزم رفعه كما التزم رفع اعلم الله ، وهمزة ، عند البصريين وصل واشتقائه عندهم من اليمن وهو البركة ، وعند الكوفيين قطع لانه جمع يمين عندهم ، وقد يختصر منه فيقال ويم الله بحذف الهمزة والنون ، ثم اختصر ثانية فقيل م الله بضم الميم وكسرها انتهى .

وقال بعض المحققين : انما فتح الف ايمن مع كونه للوصل ، لانه جمع يمين والفاله للقطع ثم جعل الموصى لكثره الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف ولاشك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة في الملفظ ولاخفة مثل السقوط انتهى .

( قال ابن هشام : وينبغي ان يعدوا الـ الموصولة وايم لغة في ايمن ) في القـم ( فان قالوا ) انما لم ندعها ، اذ ( هي ) مخففة من ( ايمن فـحذفت اللام ) اعني النون ( قلنا في جوابهم وايـنـ ) ايضاً ، يلزم على ذلك ان لا تـعـدوـهـ اـذـ ( هوـ ابنـ فـزـيدـتـ ) عـلـيـهـ ( المـيمـ ) وايـضاـ ( قـلتـ ) مـؤـيـداـ لـابـنـ هـشـامـ ( وـعـلـىـ هـذـاـ يـنـبـغـيـ انـ يـعـدـوـاـ ايـضاـ اـمـ لـغـةـ فـيـهـ ) اـىـ فيـ ايـمنـ ، وـاـنـ اـقـولـ ايـضاـ وـهـلـ هـذـاـ يـنـبـغـيـ انـ يـعـدـوـاـ اـمـ المـعـرـفـةـ فـيـ لـغـةـ طـلـيـ .

( فـاعـلـمـ هـمـزـالـ المـعـرـفـةـ كـذـاـ اـيـ وـصـلـ وـهـذـاـ ) كـمـاـ قـلـنـاـ فـيـ بـابـ المـعـرـفـ بـالـلامـ ( اـخـتـيـارـ لـمـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ ) . مـنـ اـنـ الـهـمـزـهـ فـيـهـ وـصـلـ ، اـجـتـلـبـتـ لـلـنـعـاقـ بـالـسـاـكـنـ ( وـ ) اـمـاـ ( الـخـلـلـ ) فـانـهـ ( يـقـولـ ) اـنـهـ بـعـدـ لـهـاـ حـرـفـ تـعـرـيفـ . وـمـعـلـومـ ( اـنـهـ ) حـيـنـتـذـ ( قـطـعـ ) لـاـنـهـ عـلـىـ هـذـاـ جـزـهـ الـكـلـمـةـ كـمـزـةـ اـمـرـ وـنـ وـالـ ، ( كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ بـابـ ) اـىـ بـابـ المـعـرـفـ بـادـاـةـ التـعـرـيفـ ( مـبـيـنـ ) . وـيـخـالـفـ هـمـزـتـهـاـ مـاـقـبـلـهـ فـيـ اـنـهـ يـبـدـلـ مـدـاـ فـيـ الـاسـتـفـهـامـ ) اـىـ تـقـلـبـ الـفـاـ اـذـ دـخـلـ عـلـيـهـ هـمـزـةـ الـاسـتـفـهـامـ ، ( نـحـوـ ) قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ( قـلـ الـذـكـرـيـنـ حـرـمـ اوـ يـسـرـلـ ) اـىـ يـجـعـلـ بـيـنـ اـىـ بـيـنـ الـهـمـزـةـ وـبـيـنـ الـفـ ( نـحـوـ الـحـقـ اـنـ دـارـ الـرـبـابـ تـبـاعـدـتـ اوـ اـنـبـتـ حـبـلـ اـنـ قـلـبـكـ طـائـرـ ) . وـكـلـ ذـلـكـ لـلـفـرـقـ بـيـنـ الـخـبـرـ وـالـاسـتـخـبـارـ وـاـنـمـاـ فـتـحـتـ هـمـزـةـ الـ وـامـ لـكـثـرـةـ اـسـتـعـمـالـهـاـ قـطـابـ التـخـفـيفـ بـفـتحـهـاـ قـيـلـ وـفـتـحـتـ هـمـزـةـ ايـمنـ ايـضاـ لـلـتـخـفـيفـ لـاـنـ الـجـمـلـةـ الـقـسـيـمـةـ لـكـثـرـةـ اـسـتـعـمـالـهـاـ يـنـاسـبـهـاـ التـخـفـيفـ ، اـذـ هـيـ مـعـ جـوـابـهـاـ فـيـ حـكـمـ جـمـلـةـ وـاحـدةـ الـاتـرـىـ الـ حـذـفـ الـخـبـرـ فـيـ ايـمنـ وـلـعـمـرـكـ وـجـوـبـاـ كـمـاـ تـقـدـمـ مـفـصـلاـ فـيـ بـابـ الـمـبـتـدـهـ وـالـخـبـرـ وـحـذـفـ النـونـ مـنـ ايـمنـ ، وـحـكـيـ عنـ بـعـضـ الـعـربـ

كسر همزة ايمن وايم على الاصل .

وانما حذفت الهمزة في الدرج عند الخليل مع كونها قطعاً عنده الكثرة استعمالها في كلامهم وهكذا على قول من يجعل الهمزة حرف تعريف ، ويقول ان اللام زائدة للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام .

وليعلم ان اثبات الهمزة وصلاً لحن ، وشد في الضرورة كقوله : كل سر جاوز الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع باثبات همزة الاثنين ، وكذلك قوله في هذا المعنى ايضاً : اذا جاوز الاثنين سر فانه بيت وتكثير الاشارة قمين والمحدود في نحو استغفرت لهم ام لم تستغفر واندرتهم ام لم تندرهم ، واتخذناهم ونحوها انما هو همزة الوصل الاستغفار بهمزة الاستفهام .



## هذا باب الابدال

وهو في اللغة تنجية شيء وجعل شيء آخر مكانه ، او تغيير صورة الشيء وفي الاصطلاح جمل حرف مكان غيره وهو اعم من قلب الواو والياء والألف والمهمزة ، ويعرف الابدال بأمثلة الاشتقاء كتراث فان امثلة اشتقاء وهي ورث يرث وارث موروث تدل على ان التاء بدل من الواو وبقلة الاستعمال كالثعالب ، فانه اقل استعمالاً من الثعالب فيعرف من ذلك ان الياء بدل من الياء ، وبكون المبدل منه زائداً في اصل الكلمة كضويرب ، فانه فرع ضارب والالف فيه زائد ، فالواو في الفرع ايضاً زائد بدل من الألف وبكون المبدل اصل في الفرع كمويه ، فانه فرع ماء والواو والياء في مويه اصل ، اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها ان كانت المتردف من الاصول فالواو والياء في التصغير مبدلتان من الاسفل والمهمزة من المكابر ، وبازوم بناء مجهول في كلامهم لو لم يجعل بدلاً كاهراق . وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً ونحو اصطبر وادارك على ما ي يأتي ، فانه لو لم يعكم يكون الصاء بدلاً من تاء افتتعل والدال من تاء تفاعل لزم بناء افتعل وفاعل في كلامهم ، وهذا مجهولان لأنهما قليلاً الوجود والكثير افتتعل وتفاعل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان ( حرف الابدال عدها في التسهيل ثمانيه ، وزاد هنا الياء وقد تقدم انها بدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونسمة ) فلذلك لم يبحث منها هنا ، ( نصارى ) احرف

الابدال . ( تسمة يجمعها قوله هذات موطيا ) ، ومعنى هذات سكنت من السكون ضد الحركة وموطيا حال من الناء في هذات وهو اسم فاعل من اوطاته خفت همزته بابدالها ياء ، لافتاحها وانكسار ما قبلها .

نحاصل معنى هذا التركيب اني سكنت حال كوني جاعلا لفلان وطينا ، ومعنى كونها حروف الابدال ان الابدال لا يقع الا منها لا انها تكون ابدا مبدلة ، وايضا لا يبدل حين يبدل عن اي حرف اتفق بل عن بعض الحروف حسب ما يأتي تفصيله .

( فابدل الهمزة اي خذها بدلا من واو ومن ياء ) وجوبا ( حال كون كل ) واحد ( منها في آخر ) الكلمة . وفي ( اثر الف ) اي بعد الف ( زيد نحو رداء وكساء ) اصلهما رداي وكساو قلبت الياء والواو همزة ، اما لعدم الاعتداد بالالف فصارتا كأنهما ~~وليها~~ الفتحة او لأنهم نزلوا الألف منزلة الفتحة ، فقلبوهما ~~الفا~~ فاجتمع الفان فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى منها لئلا يعود المددود مقصورا فحرکوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت همزة ( بخلاف ) الواو والياء في ( تعاون وتباين لعدم تطرفهما ) اي لعدم كونهما في الطرف : اي في الآخر ، ( و ) بخلاف الواو والياء في ( نحو غزو وهي ، لعدم تلوهما الألف) اي لعدم وقوفهمما بعد الألف . ( و ) بخلاف الواو والياء في ( نحو واو وواي لاصالة الالف ) لأن اصلهما ووى وواي .

( وفي اسم فاعل ما اي فعل اعلن عينا ) اي اجري الاعلال في المين منه ( ذا اي ابدال الهمزة من ياء ومن واو اقتفي ) ايضا وجوبا ( كباقي )

من بيع ، ( وقائم ) من قوم ( بخلاف ما لم تعل عينه ) اي لم يجر الاعلال في عينه ( وان اعتلت ) اي وان كانت عينه حرف علة ، فلا يبدل الهمزة من الواو والياء في اسم فاعله بل يبقيان على حالهما ( نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور ) .

( والاعلال اعفاء الكلمة حكمها ) اي اجراء الاعلال فيها على ما يقتضيها القواعد ( من حذف ) كبيع ، وقل ( وقلب ) كباع وقال ( ونحو ذلك ) كادغام المتجانسين ، ( والاعتلال كونها ) اي بعض جزاء الكلمة ( حرف عله ) فلا تنساني بين قوله ما لم تعل وان اعتلت .

( والمد الذي زيد ثالثا في الواحد همزا يرى بالابدال في جمعه على مفاعل ) اي على مقتنه الجموع ، الفاً كان المد في المفرد ( مثل كالقلائد ) ، او ياء ( و ) هو نحو ( الصحائف ) ، او واوا ( و ) هو نحو ( المجائز ) ومفراداتها قلادة وصحيفة وعجز . والمد في كل واحد منها زائد والزائد بالتغيير اول ، ( بخلاف ) المد ( الذي لم يزيد ) في المفرد بل هو من اصله ( نحو مجازة ومحاوز بمعنى الموضع المهمك ؛ مأخوذه من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا نجا وسلم سميت به فقالاً بالسلامة ، وكيف كان لا يبدل مدة همزة فرقا بين الاصلي والزائد .

واما مصائب جمع مصيبة فهمزته على خلاف القياس والقياس مصاوب بالواو لكون الواو اصليه لان اصلها مصوبه ( و ) كذلك ( مسيرة ومساير ومشوبة ومشابب ) .

( كذلك يبدل همزا ثانيا حرفي لينين ) هما ( اكتفينا مد فاعل ؛

اي وقع احدهما قبله ) اي قبل مد مفاعل ( والآخر بعده وتوسيطهما ) وهذا على اربعة اقسام :

الاول : ان يكون اللبناني يائين وذلك ( كجمع شخص نيف ) بالتشديد ( على نياتف ) وبعبارة اخرى مثال اللبناني لفظة نيف بالتشديد ، اذا جمعه شخص على نياتف . هذا بناء على كونه من ناف ينيف اي اجوفاً يائياً لا من ناف ينوف اي اجوفاً واوياً ، ومنناه في الاعداد ما زاد على العقد الى ان يصلح العقد بهذه . وقيل من واحد الى ثلاث .

قال في المصباح : قال ابو العباس : الذي حصلناه من اقاويل البصريين والковيين ان النيف من واحد الى ثلاث ، والبعض من اربع الى تسع ولا يقال نيف الا بعد عقد : نحو عشرة ونيف ومائة ونيف والف ونيف انتهى . وفيها اقوال اخر مذكورة في كتب اللغة . والثاني : ان يكون اللبناني واوين ( و ) ذلك نحو ( اول ) اذا جمعه شخص ( على اوائل ) قيل اصله وول . قال في المصباح : الاول مفتتح العدد ، وهو الذي له ثان ويكون بمعنى الواحد . ومنه في صفات الله تعالى هو الاول اي هو الواحد الذي لا ثاني له ، وعليه استعمال المصنفين في قولهم وله شروط الاول كذا لا يراد به السابق الذي يتربى عليه شيء بعده ، بل المراد الواحد الى ان قال : وتجمع الاول على الاوليات والعشر الاول والواوائل ايضاً ، لأنها صفة الليالي وهي جمع مؤنث ومنه قوله تعالى : « والفجر وليل عشر » وقول العامة العشر الاول بفتح الميمزة وتشديد الواو خطأ .

اما وزن اول فقبل فوعل واصله وول ، فقلبت الواو الاولى همزة ثم ادغم ولهذا اجترأ بعضهم على تأنيثه بالهاء ، فقال : اولة وليس

التأنيث بالمرضى .

وقال المحققون : وزنه افعى من آل يؤل اذا سبق وجاء ولا يلزم من السابق ان يلحقه شيء الى ان قال : والاصل آول بهمزتين ، لكن قلبت الهمزة الثانية واواً وادغمت في الواو :

وقال الجوهري : اصله اول بيمزة الوسط لكن قلبت الهمزة واواً للتخفيف وادغمت في الواو والجمع الاوائل : وجاء في اوائل القوم جمع اول اي جاء في الذين جاء في الذين جاؤوا اولاً ، ويجمع بالواو والنون ايضاً . وسمع اول بعض الهمزة وفتح الواو مخففة مثل اكبر وكبير ، وفي اول معنى التفضيل وان لم يكن له فعل ، ويستعمل كما يستعمل افعى التفضيل من كونه صفة للمواحد والمثنى والمجموع بافظ واحد . قال تعالى : « ولا تكونوا اول كافر به » وقال : « ولتجد نوم احرص الناس » ويقال الاول ، وابن القوم وابن من القوم ، ولما استعمل استعمال افعى التفضيل انتصب عنه الحال والتمييز . وقيل انت اول دخولاً ، وانتهاً اول دخولاً وانتهم اول دخولاً وكذلك في المؤنة . فأول لا ينصرف لأن افعى التفضيل ، او على زنته .

قال ابن الحاجب : اول افعى التفضيل ولا فعل له ومثله أبل ، وهو صفة من احسن القيام على الابل .

قال : وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ، اذ لو كان على فوعى كما ذهب اليه الكوفيون لقيل اولة بالهاء ، وهذا كالنصريرج بامتناع الهاء وتقول اول ان جعلته صفة لم تصرفه لوزن الفعل والصفة ، وان لم تجعله صفة صرفت . وجاز عام الاول بالتعريف والامانة ، ونقل الجوهري عن ابن السكينة منها ولا يقال عام اول على التركيب انتهى

والثالث : ان يكون احد اللينين واواً والثاني ياء ، ( و ) وذلك نحو ( سيد ) اذا جمعه شخص ( على سيائد ) والسيد اصله سعيد وزان كريم وشريف ، فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ، وقيل اصله فيعمل بسكون الياء وكسر العين فاصله سبود بتقديم الياء على الواو فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها الياء .

وقال جماعة : انها في الاصل كان فيعمل بفتح العين كضييف ، ثم نقل الى فيعمل بكسر العين .

والرابع : عكس الثالث ، ومثاله سيد وسيائده على القول الثاني ولذا اكتفى الشارح بما للثالث والرابع .

وانما يبدل اللين الثاني في هذه الصور الاربع همزة استثنائية لحرفي علة بينما حاجز غير حدين : اعني مد مفاعل مع ان حرف الملة الثاني بجاور للمطرف الذي هو محل التغيير ، ( بخلافه ) اللين الثاني في ( نحو طواويس ) اعني الواو الثانية ، فلا تبدل همزاً بعدها عن الآخر كما هو واضح ، ( وقدرت فاعل جمع المهدوف المنوي بشخص تبعاً للمكافحة ) .

وحاصل مراراً ان لفظ الجمع مصدر والمصدر يحتاج الى فاعل ، فجعل الشارح فاعله شخصاً تبعاً للمصنف ، لانه في الكافية جعل فاعل الجمع الذي هو مصدر جمع يجمع لفظة شخص . هذا كاه فيما كان صحيح الآخر . واما ما كان معتل الآخر فحكمهما ما يذكر في المسألة الآتية ، لكن ليس من حيث الاكتناف كما نشير اليه فيما .  
( وافتتح ورد ) اي اقلب ( المهر المبدل من ثانى اللينين المكتنفين)

في هذه العبارة حزازة واضحة ، والصحيح من المتن الواقع بعد (مد مفاعل) ، لأن الهمزة التي كذلك يرد (ياء) ، لكن لا مطلقاً بل فيما أعل لاماً منه كقضية وقضايا اصلها قضائي بيانين الاولى ياء فعيلة والثانية لام الفعل ، ابدلت الياء الاولى همزة كصحائف نصار (قضائي) ياء بعد همزة مكسورة ثم تقلب كسرة الهمزة ففتحة (فابدلت الهمزة ياء مفتوحة) . وهذا هو المراد بقوله : واقتصر ورد الهمزة ياء ، (فانقلبت الياء المتطرفة) اي الياء الاخيرة (الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها) هذا حكم الناقص اليائى . واما الناقص الواوى فيبين حكمه في قوله : (والهمزة في مثل هراوة) وهي عود يضرب به (اذا جمع) على مفاعل (جمل) الهمز المبدل من المتن الواقع بعد مد مفاعل (واوا) فالجمع هراوه ، بوأوين الاولى منها مبدلة من الالف في المفرد دفما لاجتماع الالفين ، والثانية لام الفعل ولكن لا تبقى الواوين بحالهما (لأنه حينئذ) تقلب الاولى همزة فيصير هراوه ، ثم تقلب الثانية ياء لتتطرفها بعد الكسر ، فحينئذ (يصير هرائي) ياء بعد همزة (فتفتح الهمزة للاستقبال ، فتقلب الياء) المتطرفة الفا لما سبق فيصير هرائي فيكره اجتماع الامثال اي لتحرکها وانفتاح ما قبلها (فعمل به ما ذكر) اي ابدل الهمزة المنقلبة عن الواو الاولى ووايا ليتشاكل الجمع ومفرده . (وقيل) حينئذ (هراوي) بكسر الواو كمساجد .

(وهمزا اول الواوين رد) وجوبا (اذا كان متواينين في بدء الكلمة) اذا تحرکا ، والى هذا اشار بقوله : غير شبه ووف الاشد) . والحاصل انه اذا اجتمع في اول الكلمة واوان متغير كان ، ابدل

الأول الذى هو فاء الفعل همزة وجوها ( كاواصل ) واصله وواصل  
فالواو الاول منه فاء الفعل ، والواو الثاني منقلب عن الف فاعل ،  
واجتماع الواوين متنقل ولا سيما اذا تحرك الثاني فوجب قلب  
الأول همزة ، ( بخلاف ما اذا ) سكن الثاني بان ( كانا في بدء )  
فعل بجهول ( شبه ووف وهو كل ما ثانى واويه منقلب عن الف )  
باب ( فاعل ) اي باب المفاعة المبني المفعول ، ( اذ اصله ) اي  
ووف كان ( وافى ، فلا يرد ) الواو الاول ( همزاً ) فان سكون الواو  
الثاني خفف بعض التقل .

فصل

( ومدا ) اما الالف او الواو او الياء على تفصيل يأتي ، ( ابدل ثانى الهمزين اذا كانا ( من كمة ) واحدة ( ان يسكن ذلك ( الهمز الثاني ، ( ثم المد ) المبدل من الهمز الثاني ( يكون من جنس الحركة التي قبله ) اي الهمز الثاني زان كانت الحركة فتحة ، يبدل الهمز الثاني الفاء ( كافر ) وهو فعل امر من باب الافعال ( اصله امثر ، و ) ان كانت الحركة ضمة يبدل الهمز الثاني داؤا نحو ( او قمن بضم التاء ) وهو فعل ماض بجهول من باب الافعال ، و ( اصله ائتهن و ) ان كانت الحركة كسرة يبدل الهمز الثاني ياء نحو ( ايثار ) . مصدر باب الافعال ( اصله ائثار ) .

تبنيه - قد تقدم في اول الكتاب ان الفرق بين الهمزة والالاف بالحركة والسكن فما كانت متخركة تسمى همزة ، كما ان الساكن

تسمى الفاء فتسمية الثاني فيما نحن فيه همزة مع التقييد بكونه ساكنآ مشكلاً ، إلا أن يقال بان التسمية باعتبار ما كان ، او يقال يجوز اطلاق الالف على الهمزة وبالمعكس اما حقيقة وبالاشتراك واما بجازآ ، لكونهما على صورة واحدة في بعض الموضع ، ولكونهما متعددين ذاتآ والاختلاف بالظواهر ، ولذلك شباهتهما بالهواه والريح فكما ان الهواه اذا تحركت صارت ريحآ اذا سكتت صارت هواه فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة ، والهمزة اذا سكتت صارت اللها فتأمل جيدآ .  
 ( وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره ) اي في غير السكون ( فهم يلأ اشار اليه بقوله : ان يفتح ثاني الهمزتين ، وكان اثر ) اي بعد ذي ضم او فتح قاب ) الهمز الثاني في الصورتين ( واوآ كاوآخذ ) بضمة ففتحة ، متكلما من باب المفاعة ( اصله اآخذ و ) نحو ( او ادم ) بفتحتين ) جمع آدم اصله اادم ) كمساجد .

( وياء ان كان المفتوح اثر ) همز ( ذي كسر ، ينقلب ) الهمز الثاني ( كايم ) وهو في الأصل ( مثال اصبع ) بكسرة فسكون ففتحة ( من الام ) بفتح الهمزة بمعنى القصد ، لا بضمها بمعنى الوالدة ( اصله ) اي ايم ( عالم فقللت فتحة الميم الاولى الى الهمزة ) الثانية ( توصلاً للادغام ثم ابدلت الهمزة ياء ) .

( والهمز ذو الكسر مطلقاً سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر كذا اي ينقلب ياء كاينه ) على وزن امده : اصله ائنه بهمزنين متكلما للمضارع من باب الافعال من الانين ( اي اجعله يتن ) هذا مثال ذي الكسر اثر ضم . ( و ) مثال اثر الفتح ( ايـه ) جمع امام اصله اـمـه ( و ) اثر الكسر ( ايـم مثال اـمـد من الـام ) ففي هذه الصور الثلاث

ما وقع بعد الهمزة الثانية مثلان ، وارادوا الادغام نقلوا حركة اول المثلين وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ثم ادغما المثلين ثم قلبوا الهمزة الثانية ياء ( وما يضم من ثاني الهمرتين واوا اصر ) . حاصل العبارة انه اذا كان الهمز مضموماً اقلبه واوا ( مطلقاً ) سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر ( ما دام لم يكن لفظاً اتم بان لم يكن في آخر الكلمة ) مثال اثر الضم ( كاوم ) بضمتين وتشديد الميم اصله امم ( مثال ابلم ) وهو على وزن برث سعف النخل ( من الام ، و ) مثال اثر الفتح ( او ب ) بفتحة وضمة وتشديد الباء ( جمع اب ) بتشديد الباء بعد همزة مفتوحة بمعنى المرعى ، ( و ) مثال اثر الكسر ( او مثال اصبع ) بكسرة فسكون ، و ( بضم الباء من الام ) ففي هذه الصور الثلاث ايضاً فعل ما تقدم في الصور الثلاث المتقدمة من نقل حركة اول المثلين الى الهمزة الثانية ثم الادغام . هذا فيما لم يكن الهمز الثاني متاماً للكلمة ( فان كان اتم اللفظ فذاك ياء مطلقاً سواء كان اثر ضم ، او فتح ام كسر وكذا ) اثر ( سكون جاء ) مثال اثر الضم ( كالقرني والقرني وقرني امثلة برث وجمفر وزبرج وقطر من القراء ) قال في المصباح : قريت الضيف اقريه من باب رمى قري بالكسر والقصر ، والاسم القراء بالفتح والمداشرى .

( والياء ) في الجميع مبدلة من الهمزة الثانية : وهي اي الياء ( في ) المثال ( الاخير ) الذي مثال قمطر ( سالمة لسكنون ما قبلها ، وفي ) المثال ( الثالث ) الذي مثال ذبرج ( ساكنة لأنها كياء قاض ) فيعمل باعلاله ( وفي ) المثال ( الثاني مقلوبة الفاء ) لكونها طرفاً بعد فتحة . ( وفي ) المثال ( الاول فعل بها ) اي بالياء ( ما فعل باید ) جمع يد ( من تسكينها ، وابدال الضمة قبلها كسرة ) ثم

حذفها ان كان مثونا .

( و ) اعلم ان ( اوم ونحوه وهو كل ذي همزة ، الاول ) منها ( مفتوح والثاني ) منها ( مضموم وجomin القلب والتصحيح في ثانية ) اي الهمزة الثانية ( ام ؛ اي اقصد ) فقل اوم بقلب الهمزة الثانية ، او قل ام ببقاء الهمز صحيحـا .

## فصل

( وياء اقلب الفا كسرا تلا كمصاحـ) اي كالـهـ ، وذلك اذا جمع على مفاعـيلـ ، ( و ) صغر على فـعـيـعـيلـ نحو ( مصـابـحـ ومصـبـيـحـ) فـابـدلـ الـافـ فـيـهـماـ يـاهـ لـانـهـ لـماـ كـسـرـ ماـ قـبـلـهـ بالـجـمـعـيـةـ ، والـتـصـغـيـرـ لمـ يـمـكـنـ بـقـائـهـ لـتـعـذـرـ النـطـقـ بـالـافـ بـعـدـ غـيرـ الـفـتـحةـ ، فـقـلـبـ الـىـ بـجـانـسـ حـرـكـةـ ماـ قـبـلـهـ ( او تـلاـ يـاهـ التـصـغـيـرـ كـفـازـالـ ايـ كالـهـ ، ( و ) ذلك اذا صـفـرـ نحو ( غـزـيلـ ) بـتـشـدـيدـ الـيـاهـ فـقـلـبـ الـافـ بـعـدـ يـاهـ التـصـغـيـرـ يـاهـ لـانـ ماـ بـعـدـ يـاهـ التـصـغـيـرـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ مـتـحـرـكـاـ ، وـالـافـ لـاـ يـقـبـلـ الـحـرـكـةـ وـماـ قـبـلـ الـافـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ مـتـحـرـكـاـ وـيـاهـ التـصـغـيـرـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ سـاكـنـاـ ، فـوـجـبـ قـلـبـ الـافـ يـاهـ حـرـفـأـ يـتـحـرـكـ بـعـدـ يـاهـ التـصـغـيـرـ لـاـ يـمـكـنـ سـكـونـ ماـ قـبـلـهـ فـقـلـبـ الـافـ يـاهـ لـمـ نـاسـيـةـ ماـ قـبـلـهـ ثـمـ اـدـغـمـ يـاهـ التـصـغـيـرـ فـيـ الـيـاهـ المـنـقـلـبـةـ عـنـ الـافـ . وـاـنـماـ لـمـ يـنـقـلـبـ الـافـ وـاـوـاـلـانـهاـ لـوـ اـنـقـلـبـتـ وـاـوـاـ ، لـزـمـ بـعـدـ ذـلـكـ قـلـبـهاـ يـاهـ كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ سـيـدـ وـلـاـ يـكـوـنـ هـذـاـ إـلـاـ تـبـعـيـداـ لـلـمـسـافـةـ .

( بـوـاـوـ يـاهـ ايـ القـلـبـ يـاهـ ايـضاـ اـفـعـلـ انـ كـانـتـ ) الـواـوـ ( فـيـ آخـرـ بـعـدـ كـسـرـ كـرـضـيـ اـصـلـهـ رـضـوـ ، اـذـ هـوـ مـنـ الرـضـوانـ بـخـلـافـ الـوـاقـعـةـ

وسطاً كموضع فلا تنقلب الواو ياء ، وان كانت بعد كسر ( او كانت ) الواو ( قبل تاء التأنيث ) فانها ايضاً تنقلب ياء ان كانت بعد كسر ( كشجية ) بفتحة فكسرة ( اصله شجوة اذ هو ) صفة مشبهة ( من الشجو ) بمعنى الحزن ، ( او كانت ) الواو ( قبل زيداتي فعלאز ) ومما الالف والنون ) لكن بالشرط المذكور ( كفزيان مثل قطران ) اصله غزوان ، لانه ( من الغزو ) فانقلبت الواو فيه وفي ما قبله ياء لنطوفها بعد كسرة اذ لا اعتداد بتاء التأنيث والاف والنون الزائدتين لانها في حكم الانفصال ، و ( ذا اي قلب الواو ياء ايضاً رأوا مجيمه في مصدر الفعل المعل عينا ) اي الذي غير عينه بالاعلال ( الموزون بفعال كضم صيام ) اصله صواماً ، قلب الواو ياء لانها لما اعملت في الفعل بقلبها الفا فاستقل بقاء الواو صحيحة في المصدر ، لانها فيه بعد كسرة وقبل الف يشبه الياء في كونها حرف علة فاعلت الواو في المصدر بقلبها ياء ليوافق المصدر الفعل ولو من وجه واحد : اعني الاعلال ، ( بخلاف المصحح ) عينا ( وان كان معتلاً كلاوذ او اذا ) فلا ينقلب الواو لكون المصدر تابعاً لفعله في الاعلال وعدمه على ما بيناه في باب المفعول المطلق ، وبخلاف ما لم يكن مصدرأً وان كان على وزن فعال نحو سوار وسواك ، ( و ) بخلاف ( الموزون بغير فعال ) وان كان مصدرأً ( كما قال ) .

( و ) المصدر الذى على زنة ( الفعل ) بكسرة فتحة ( منه اي من ) الفعل ( المعل عينا صحيح غالباً ) ، لعدم الالف بعدها الموجب للثقل ( نحو الحول مصدر حال . و ) اذا كان ( جمع ) من ( اسم ) مفرد ( ذي عين اهل او سكن وتلاه ) اي العين ( الف ) في الجمع

( فاحكم بذا الاعلال اي قلب الواو ياء فيه ) اي في الجمع ( حيث عن ) اي عرض . مثال المعل عينه ( نحو دار و ديار و ) مثال الساكن عينه ( ثوب و ثياب ) .

ولإنما قلبت الواو في الجمع الاول لاعلال المفرد وفي الثاني لسكنها في المفرد ، وذلك نوع من الاعلال لأن السكون يجعل حرف الملة كالمية فلما ثبت نوع من الاعلال في المفرد اعلوا في الجمع ايضاً ، ( بخلاف ) جمع المفرد ( ذي العين المصحح ) اي غير المغير ( كطويل و طوال ، و ) بخلاف ( الساكن ) العين ( الذي لم يتله في الجمع الف ، كما قال وصححوا ) جمعاً كان زنته ( فملة ) بكسرة فتحة ، فلم يقلبوا الواو ياء لانه لما عدلت الالف سهل النطق بالواو بعد الكسرة ( فقالوا كوز وكوزة ) بتصحيح الواو في الجمع .

( وفي ) جمع زنته ( فعل ) بكسره ففتحة يجوز ( وجهان ) : أحدهما ( الاعلال ) بقلب الواو ياء ، ( و ) الآخر ( التصحح و ) لكن ( الاعلال اولى كالحيل جمع حيلة ) من المحو . ( وبين التصحح حاجة وحوج ، والواو ان كان لاما ) للكلمة ( رابعاً فصاعداً ) وكان ( واقعاً بعد فتح ياء انقلب ) في اسم كان ( كالمعطيان اصله المعطوان ) تثنية اسم المفعول من باب الافعال ( وكذا ) اذا كان في فعل نحو ( يرضيان اصله يرضوان ) .

ولإنما قلبت الواو فيهما ياء ، اما الاول فلتحمله على اسم الفاعل واما في الثاني فتحمله على الماضي .

( ووجب ابدال الواو بعد ضم اي اخذها بدلاً من الف كزوبع ) بمجموع بايع ، فابدلت الالف واواً لانضمام ما قبلها ( ويات ساكنة )

اذا كانت ( مفردة ) اي لم يكن معه ياء اخرى ، ( وكانت في غير جمع كمومن بذا اي القلب واوا لها ) اي الياء ( اعترف ) ، اذا كان ما قبلها مضموماً ( كمثال المصنف اي مومن ( اذ اصله ميقن لانه من اليقين ) ، فقلبت الياء واوا لما ذكر ( بخلاف ) الياء ( المحركة كهيام ) بضمة ففتحة داء يأخذ الابل عن بعض الياء ، وكسر اوله اشهر .. وإنما لم تقلب الياء حينئذ لانها تماضت بالحركة عن الابدال .

( و ) بخلاف الياء ( المدغمة كعيض ) بضمة فتشديد جمع حاضن وإنما لم تقلب حينئذ ، لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعه واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول ليناً والثاني مدغمة نحو دابة والفتالين ، لأن اين حرف حرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك ، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبهما واوا . ولا يخفى عليك ان هذا المثال خارج ايضاً بقوله في غير جمع .

( و ) بخلاف ياء ( كانتة في جمع ، لكن لها حكم آخر وهو قابض الضمة قبلها كسرة كما قال : ويكسر ) الحرف ( المضموم ) قبل الياء الساكنة ، اذا كان ( في جمع كما يقال هيم ) بكسر الهاء ( عند جمع هيم ) ، فانقلبت ضمة الياء في الجمع كسرة لثقل النسمة قبل الياء .

( و واوا ) وقع ( اثر الضم رد ) انت ( الياء مق الفى ) اي وجد الياء ( لام فعل كنهو الرجل ، اذا كمل نهاء اي عقله اصله نهى ) انقلبت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ( او الفى ) الياء ( لام

اسم من قبل تاء التأنيث كتابه ) لفظ يبنيه ( بان من دمى ) اذا كان زنة ذلك اللفظ ( كمقدمة بفتحة فسكون فضمة ففتحه ، ( فانه ) اي الباني ( يقول مرموة والاصل مرمية ) انقلبت الياء واوا ، لما ذكر ( كذا يرد الياء واوا لوقعها ) اي الياء ( اثر ضم اذ الباني ) للفظ كسبان ) بفتحة ، و ( بضم الياء صيره اي بناء ) اي اللفظ ( من رمي ، فانه ) اي الباني ( يقول رموان والاصل رميان ) فيقلب الياء واوا لما ذكر .

( وان تكون الياء عينا لفعل بضم الفاء حال كونها وصفا فذاك بالوجهي الانعزال ، والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة ) لمناسبة الياء ( عنهم يلفى ) ، فالاعلال ( ككسى ) بقلب الياء واوا او التصحيح ( و ) قلب الضمة كسرة ( كيسى ) وهو على التقديرين ( مؤنث اكيس ) افعل التفضيل .

قال في المصباح : الكيس وزان فلس الظرف والقطنة ، وقال ابن الاعرابي العقل انتهى . قال في مجمع البحرين : في الحديث الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت انتهى . وفي هذا المثال مناقشة لانه كالرحم من الصفات الجارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف ، وايلاتها العوامل لانه لا يكون وصفا الا اذا استعمل مع اللام ولو كان وصفا استلزم الوصفية في جميع الاحوال ، ( بخلاف فعل اسم فلا يجوز ) فيه ( الا الاعلال كطبوبي لشجر ) ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

والطبوبي في الاصل اما مصدر قال الله تعالى : « طوبى لهم » اي طيبا لهم كقوله تعالى : تعاشر لهم ، واما مؤنث اطيب فحقة الطبوبي فتأمل .

## فصل في نوع من الابدال

( من لام ) الفعل ( فعلى بفتح الفاء حال كونه اسمًا اتى الواو بدل ياء كتنقى اصلها تقىا ) واصله وقبي ( لأنَّه من وقيت ) قلبت الواو تاء كما في تراث وترى ، لأن اصله وترى ثم قلبت ياء واوا فصار تقوى ، وهو غير منصرف لأن الفه للتأنيث ..

وقال بهضم ! الفه للالحاق بجملة لا للتأنيث كتترى ، ( بخلاف ) لام ( فعلى وصفها كصديقا ) مؤنث صديان وهو العطشان ، وذلك لأنهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا الاسم دون الصفة ، لأن الاسم اول بالتغيير لخفة ونقل الصفات بتجميلها الضمير غالبا .

( وقوله غالبا جاء ذا البدل لا دائمًا احتراز من نحو ريا بمعنى الرائحة ) لا مؤنث ريان ضد العطشان ، اذ هو بهذا المعنى صفة خارج عن محل الكلام .

( بالعكس اي بعكس اتيا الواو بدل الياء وهو ) اي العكس ( اتيا الياء بدل الواو ، جاء لام فعل بضمها حال كونه وصفها كالعليا ) اصله العلوي لأنَّه من علا يعلو وكذلك الدنيا والاسفل المدنوي ، لأنَّه من دنا يدنو .

وانما قلبوا الواو ياء استثنالا للواو مع النسمة في اول الكلمة ولكن في كونهما وصفها نظر ، لأنهما لا يستعملان وصفها الا مع اللام نحو المنزلة العليا والدار الدنيا ، ولا يقال منزلة علينا ودار دنيا والصفة لا يلزم حالة واحدة ، بل تكون معرفة تارة ونكرة اخرى ،

فَلَمَا اخْتَصَ كُوْنُهُمَا صَفَةً بِعَالَ التَّعْرِيفِ كَانَ كُوْنُهُمَا صَفَةً كَلَّا صَفَةً فَتَأْمَلُ . ( بِخَلَافَةِ ) أَيْ فَعْلِي إِذَا كَانَ ( أَسْمَا كَالْشَّرْوَنِي ) اسْمُ مَوْضِعٍ . وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْوَاءَ يَاءَ فِي الصَّفَةِ دُونَ الْاسْمِ ، لِتَحْصِيلِ الْفَرْقِ فَتَأْمَلُ ، ( وَكَوْنِ قَصْوَى الْوَصْفِ الْمُصْحَّنِ نَادِرًا لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْفَنِ ) . وَجَاءَ الْقُصْبَيَا إِيْضًا عَلَى الْتَّقْيَا . وَبَعْضُهُمْ وَجَهَ الْقَصْوَى بِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْفِرُ فِي هِيَةِ الْوَصْفِ عَنِ الْمُوْصَفِ كَالصَّاحِبِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيَةُ الْغَاِيَةِ الْقَصْوَى ، صَارَ كَاهِنَهُ اسْمُ غَيْرِ صَفَةٍ .

## فصل في نوع منه - أي الابدال

( ان يسكن السابق من واء و ياء ، واتصالا في كلمة واحدة )  
سواء تقدمت الياء على الواو ، او بالعكس سواء كان الواو اصلية ،  
او زائدة وكذا الياء .

( ومن عروضن ) اي قاب ( للسابق ) منها ( او ) عروضن  
( للسكن ) المشروط في السابق منها ( عريبا ، فياء الواو اقلبين )  
حال كونك ( مدغما بعد القلب في الياء الاخرى كهين ) مثال سيد  
( اصله هيون ) اجتمعت الياء والواو . والسابق منها ساكن فقلبت  
الواو ياء ، وادغم في الياء فصار هين ، ويكسر ما قبل الياء الاولى  
المدغم ان كان مضموما كما في مسلمي اصله مسلمون ، اضيف الى  
ياء المتكلم فحذف النون بالاضافة ثم فعل به ما ذكر ، مع كسر  
ما قبل الياء : اعفي الميم ، ( بخلاف ما اذا لم يتصل ) بان كانوا في  
كلمتين ( كابني و اند ) حيث ان الياء في المبتدأ والواو في الخبر ،

( او كان السابق او السكون ) للسابق ( عارضا ) فالسابق المعارض ( كروية ) لأن الواو فيه عارض لأنها مقلوبة عن الهمزة لأنه مختلف رؤية البصر او القلب او النوم اذ من اقسام تخفيف الهمزة قلبهما واواً كما تقدم في ائتمان .

قال في شرح النظام... تخفيف الهمزة يجمعه اقسام ثلاثة : الابدال والمحذف ، وبين بين انتهى .

( و ) السكون العارض كـسكون الواو في ( قوى ) مثال بوع ( مختلف قوى ) يكسر الواو ، كضرب المجهول ( شذ ) لفظ ( معنى ) الادغام وهو ( غير ) جامع من الشرائط ( ما قد رسم كالاعلال ) اي كادغام ( المعارض السابق في قولهم رية ) في رؤية المتقدمة آنفا ( و ) كذلك شذ ( تركه ) اي الادغام في لفظ ( مع استثناء الشروط في قولهم ضيون ) وهو المسنون الذكر ، ( و ) شذ ايضاً ( الاعلال ) بالعكس ( بقلب الياء واواً في قولهم هو فهو عن المنكر ) على وزن فمول مبالغة ناه من فهو يعني . والقياس ان يقال فهو بقلب الواو ياء ثم الادغام .

( تنبئه ) — اعلم ان صييم وقيم في جمع صائم وقائم شاذ ، والاصل صائم وقوم اخذ لامه تضمن لقلب الواو ياء فيها فلا تقبل .

## «فصل»

( من ياء او واء حركين بتحريرك اصل اي كان ) ( التحريرك ( اصلا ) لاعارضاً ) ( الفاء ابدل ، ان وقعا ) اي الياء والواو ( بعد فتح متصل ان حرك التالي لهما سواء كانا في اسم ، او فعل ثلثي او فعل محوم عليه او اسم محوم على المحوم على الفعل الثلثي ، او اسم محوم على الفعل الثلثي . مثال الاول ناب وباب فانهما اسمان ثلاثيان ، واحداهما نيب وبوب ، ومثال الثاني ( كباع وقال ) فانهما فعالان ثلاثيان و ( الاصل ) لهما ( بيع وقول ) ومثال الثالث اباع واقال اذا صلها اييع واقول كاكرم فما قبل الياء والواو فيهما ليس مفتوحاً إلا انه في حكم المفتوح ، لكونه مفتوحاً في الثلاثي المجرد منها فهما محولان على ثلاثيهما ، ومثال الرابع الاباعة والاستقالة والمباع والمقال بضم الميم فان كلأ منها محول على المحوم على الفعل الثلثي ، لكونه مصدرأً محولاً على فعله المحوم على ثلاثيه ، ومثال الخامس مباع ومقال بفتح الميم فانهما محولان على باع وقال فالباء والواو في جميع هذه الأمثلة تقلبات الفاء ، لأنهما متخركتان وما قبلهما اما مفتوح او في حكم المفتوح ، لكونه محولاً على مفتوح فقلبتا الفاء ازالة الاستقال ، بخلاف ما اذا لم يحررها كالبيع والقول ) ..

وانما لم تقلبا حينئذ لأن حرف العلة اذا اسكنت يجعل من جنس حرقة ما قبلها نحو ميزان ويؤسر : اصلهما موزان وييسر الا

ويفسح ما قبلها لفحة الفتحة والسكون :  
ويجوز عند بعض حينئذ القلب ايضاً فيقول باع وقال مصدرين  
( او حركاً بتحريرك عارض كجيل وتوم مخففي جيبل ) وهو الضبع  
( وتوم ) وهو اسم لوالي يكون معه آخر في بطن واحد .

لإيقال توم إلا لأحد هما ، وإنما لم تقلها حينئذ إذ العارض  
المدوم . فيحصل الخفة فلا يحتاج إلى القلب ( او وقعاً بعد غير فتح  
كعوض ) ولم تقلها حينئذ لمنافات الكسر مع الالف ، ( او بعد فتح  
منفصل ) عن الياء والواو ( كان يزيد ومق ) إذ الفتح في النون والدال  
غير متصل ، ( او لم يتتحرك تاليهما كما ذكره بقوله : وان سكن )  
التالي لهما ( كف ) السكون ( اعلال ياء او واو ) اذا كانا ( غير  
اللام كبيان وطويل ) فلم تقلب الياء في البيان والواو في الطويل ،  
لسكون ما بعدهما وهو الالف في الاول والياء في الثاني او لأنـهـ  
لو قلبتـناـ فيهـماـ الفـأـ لـقـيلـ بـانـ وـطـالـ لـأـنـهـ يـحـذـفـ أحـدـيـ الـأـلـفـينـ لـالـتـقـاءـ  
الـسـاكـنـينـ فـلـتـقـيـسـانـ بـالـفـعـلـ .

( وهي اي اللام الياء والواو لا يكفي اعلالها بابدالها الفا بساكن يقع بعدها ) اذا كان ذلك الساكن ( غير الف ، او ياء التشدید فيما قد الف كيخشون ويمحون اصلهما يخشيون ويمحون ) فابدل اللام فيهما وهي الياء في الأول والواو في الثاني الفا .

( و ) لكن ( الالف المبدلة ) منها ( مذوقة لانتقام الساكنين بخلاف ) ماذا كان ( الساكن ) بعدهما ( الالف كغليان ونزوان ) . وإنما لم تقلبا فيما للتبني بحركتهما على حركة مسماهما والموتان محمول على الحيوان ، لأنه تقىضه اذ لا حركة فيه والتقيض يحمل على

النقىض كما اشرنا اليه في باب لام نفي الجنس ، وذلک لتلازمها غالباً في الخطور بالبيان كما ان النفي يحمل على النفي التشارك مما في امر معتبر في ذلك .

( و ) بخلاف ماذا كان بعدهما (الياء المهددة كفنوي وعلوي ) فلا تبدل الواو فيما الفا اذا يلزم منه الكسر على ماقبله بل يلزم منه التسلسل لأن ياء النسب كما تقدم في بابه في قوله : والمحذف في الياء رابعاً احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن تستوجب قلب الالف واوا ، فلو كان تحريرك الواو وافتتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكننا لانزال في قلب الى الالف ، وقلب الى الواو ( وصح عين ) الفعل من ( مصدر على ) زنة ( فعل بفتح العين ، و ) صح ايضاً عين الفعل من ( ماض على ) زنة ( فعل بكسرها حال كون كل منها ) اي المصدر والماضي ( ذا اسم فاعل على ) زنة ( افعل كغيد ) بمعنى رقيق المزاج ولطيف الجسم : ( اي كمصدره وهو غيد وماضيه وهو غيد ، ونحو احول اي مصدره وهو حول وماضيه وهو حول ) .

وانما صح العين في المصدر حملأ له على الماضي وفي الماضي حملأ له على اسم فاعله : اعني افعل لموافقته له في المعنى لاختصاص كل منها بالخلقة والالوان .

( وان يبين اي يظهر ) باب ( تفاعل اي معناه وهو ) اي معنى باب التفاعل ( التشارك من لفظ ) باب ( افتعل ) .

حاصله انه اذا كان باب افتعل بمعنى باب التفاعل ، بان كان باب افتعل دالاً على التشارك ( والحال ان العين ) من باب افتعل ( واو

سلمت ) تلک الواو لفظ سلمت ( جواب ان ) الشرطية في اول المسئلة ( ولم تعل ) الواو ( كاجتوروأ ) فلم تعل الواو فيه مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، لأنه ( بمعنى تجاوروا ) ومن بين ان سبب الاعلال في الثاني غير موجود لسكون ما قبل الواو فيه ، فحمل عليه الأول لأن حركة الناء فيه في حكم السكون في الالف الثاني لاتحاد معناهما لأن اذا قيل اجتور القوم فمعناه تجاوروا ، ( بخلاف ماذا لم ) يظهر فيه ) اي في باب افتعل معنى باب ( التفاعل كارثة واقتاد الاصل ارتقى واقتود ) ( و ) بخلاف ( ماذا كانت العين ياء كابتاعوا ) حيث اعلت الياء فيه وان كان بمعنى تبايعوا لقرب الياء من الالف في المخرج فتأمل جيداً .

( وان لحروفين ) معتلين ( في الكلمة ) الواحدة ( ذا الاعلال استحق بان يحرك كل ) واحد منها ( وانفتح ما قبله ) اي ما قبل كل واحد منها صحيح اول واسل ثان ) وذلك على ثلاثة اقسام الاول : ماكانا واوين ( كالحوى ) اصله حرو .

( و ) الثاني : ماكانا يائين نحو ( الحيا ) اصله حبي ،

( و ) الثالث : ماكانا مختلفين نحو ( البوى ) .

وانما صحيح الاول لأنه لو اهل هو ايضا بعد اعلال الثاني بقلبه الفا لأدى الى اجتهام اعلالين .

فإن قيل : قد اجتمع اعلان في نعمتو يرى ، فنقول : إن الكلام في اجتماع الاعلانين اللذين يكون أحدهما سبباً للآخر ، وفي يرى ونحوه ليس كذلك ، ( وعكس وهو اعلال الاول وتصحيح الثاني قد يتحقق كالمغایة ) بمعنى المسافة او اخر الشيء ! اصله غبي بيمائين ، ( والثانية )

بمعنى مأوى الفم اصله ثوي بوا و ياء فاعل فيهما حرف الملة الاولى  
و صحة الثانية لما ذكر .

و قد يوجه الصورتين بأنه لوعال الحرفان لزم اجتماع الفين ، فيجب  
حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ثم تزحف الأخرى للاقاء التنوين  
عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو يقتصر  
على اعلال واحد .

( وعيين ) الفعل ( ما آخره قد زيد فيه ما يخص الاسم واجب ، ان  
يسلم من الاعلال كالهيمان ) من هام يوم . قال في المصباح : هام  
يوم خرج على وجهه لا يدرى اين يتوجه فهو هائم ان سلك طريقاً  
مسلوكاً ، فان سلك طريقاً غير مسلوك فهو راكب التعيسيف ورجل  
هيمان عطشان انتهى .

( والجلولان ) مصدر جال يقول بالشي اذا طاف به ، ( والحدidi )  
يقال حمار حيدي اي يعدل ويفر عن ظلمه لنشاطه ، ( الصورى ) اسم  
لماء قد اشرنا سابقاً الى وجہ عدم اعلال العين فيها وقد يوجه بان  
الاسم بزيادة الانف والنون والنون التائيت يبعد شبهه بما هو الاصل  
في الاعلال اعني الفعل .

( وقبل باء ) الموحدة من تحت ( اقلب ميمـا النون اذا كان )  
النون ( مسكنـا ، سـوا ، كـانا في كـلمـة ، او كـلمـتين ) مثال الثاني ( كـمن  
ـبت ) ومثال الاول ( اـنبـذ ايـ من قـطـعـك اـطـرـحـه ) .

(فصل)

للأول ) اي فعل التعجب ( على شبهه ) يعني ( افعل التفهيم وصوناً للثاني ) اي ما كان مضاعفاً اي ابيض واسود ( عن التباسه بياض ) بتشديد الضد ( من البضاعة ) بمعنى رقة الجلد وساد ، بتشديد الدال من السد لأنَّه لو نقلت حركة العين الى الفاء لانقلبت الفاء فيصير ابيض واسد ثم تمحَّفِّفَ الالف من اولهما لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرُّك ما بعدها ، فيصير ابيض وسد ، والى ما ذكرنا يغيير بقوله ( الحذف الفه للاستفهام بتحريك الباء ) الموحدة من تحت ( و ) السين المهملة ، وصوناً ( للثالث ) اي نحو اهوى ( عن توالي الاعلال ) وهو واضح .

( ومثل فعل في ذا الاعلال وهو النقل ) اي نقل الحركة من ذي لين هو عين ( المعقبة القلب اسم صاهي مضارعاً ، وفيه ) اي في ذلك الأسم ( وسم اي علامة من علاماته ) اي المضارع ، ( اما وزنه ) دون زيادةه ( او زيادةه ) دون وزنه ، اما الثاني فهو ( كتبٍ ) بكسرتين فسكنون البقر الذي مضى عليه سنة ودخل في الثانية وهو في الاصل كما يصرح ( مثال تعلمه ) بكسر اللاء وسكنون الحاء المهملة وكسر اللام وهمزة في آخره بمعنى القهر الذي على وجهه الاديم عايلي منبئ الشعر ( من البيع اصله ) اي تبيع بكسرتين ( تبيع ) بكسرة فسكنون فكسرة ، نقلت كسرة الياء الى الباء قبلها فصار بكسرتين . ( و ) اما الاول فهو نحو ( مقام اصله مقوم ) مثال يكرم المبني للمفعول ، وليس فيه زيادة فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو الفاء لتحرُّكها الاصلية وافتتاح ما قبلها بالنقل ، ( بخلاف الحاوي لوزنه زيادةه ) معاً ( كابيض واسود ) صفتين مشبهتين ، مثال اعلم

المتكلم الوحدة فلو اعمل لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل  
فصححوهما .

واعلوا الفعل حملأ على الثاني ، لأن الفعل بالفعل اشبه ولأن  
الاسم ثقته يتحمل من الثقل اكثر مما يتحمله الفعل .

واما نحو ابان بن تغلب فقيل ان اصله اين اعل في حال الفعلية  
ثم سمي به فهو على هذا غير منصرف للوزن والمعنى ) ، وبخلاف  
غير المضارعة ) بان لا يكون فيه وزنه ولا زيادته ( كما قال : ومفعول  
صحح كالمفعال كالمقول والمسواك ) .

وانما صحح ولم يدل ما كان على مفعوال حتى لايجتمع الساكنان  
بتقدير الاعلال ، وحمل عليه ما كان على مفعول وان لم يجتمع فيه  
الساكنان على تقدير الاعلان ، لأنه منقوص من المفعوال ولذلك قيل  
المخاطط ابرة كبيرة والمحيط ابرة صغيرة .

( والف ) مصدر باب ( الافعال واستفعال اول هذا الاعلال  
كاقامة واسنةامة ) و( الاصل ) فيهما كما تقدم في باب ابنية المصادر ) اقوام  
واستقام ، نقلت حركة الواو الى القاف فانقلبت الفاء ، فالمعنى  
ساكنان فعل ما ذكر ) اي ازيل اي حذف الف الباب عند بعض  
وهو الظاهر من المصنف ، او الاخف المنقلية عند بعض آخر ، ( ثم  
الحقت التاء كما قال : والتاء الزم عوض ) وقف على لغة ربعة  
( من الالف وحذفها ) اي التاء ( بالنقل ) اي سماعاً ( نادراً  
عرض ، و ) قد ( تقدم ) كل ( ذلك في ) باب ( ابنية المصادر )  
كما نبهناك عليه .

( وما الافعال من الحذف ومن نقل ) الحركة الى ما قبل ؟ ( مفعول

به ) اي بكل من المذهب والنقل ( ايضاً قمن ) ، سواء في ذلك الاجوف اليائي ( نحو مبيع ، و ) الواوي نحو ( مصون ! الاصل مبيوع ومصون نقلت حركة الياء والواو الى ما قبلهما ، فالنقي ساكنان وهما الياء والواو في الاول والواوان في الثاني ، ( فحذفت الواو فيهما وقلبت صمة ) الياء في ( مبيع كسرة لكراهتم انقلاب ياته واوا ) . وقال بعضهم : حذفت الياء من مبيوع ثم كسر الياء الموحدة ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فصار مبيوع بكسر الياء وسكون الواو ، ثم جعل الواو ياء كما في ميزان فيكون وزنه على الاول مفعول ، وعلى الثاني مفعلن ويجرئي هذا الاختلاف في الواوي بادنى تغيير فتدير .

( وندر تصحيح ) اسم ( مفعول ) من اجوف ( ذي الواو ، فقييل فرس مقود وفي ذي الياء اشتهر التصحيح ، فقييل مبيوع . وصحح الاسم المفعول المبني ) اي المشتق ( من فعل المفتح العين المعتل اللام بالواو نحو عدا ) اصله عدو ، ( ان تحرير ) التكلم باللفظ ( الاجود فقل فيه ) اي في اسم المفعول من الفعل المذكور ( معدو ) بواو مشددة .

( واعمل ) بقلب لامه ياء ثم ادغام الواو في الياء وكسر ما قبلها ان ( لم تتعذر ) التكلم باللفظ ( الاجود ، فقل فيه معددي بخلاف ) الاسم المفعول ( المبني من فعل مكسورها ) اي العين ، فان الاعلال فيه اجود من التصحيح ( كمرضي ) اصله مرضود فاعيل اعلال معددي .

( و ) بخلاف اسم المفعول المشتق من الفعل ( المعتل اللام

باليها كمرمي ) فانه يجب فيه الاعلال سواء كان من فعل مفتوح العين او من مكسورها .

( كذلك ذا وجهين ) يعني ( التصحيف والاعلال ، وذا ) المضاد الى وجهين ( بمعنى صاحب ) وهو ( حال عامله قوله جاء ) وصاحبها ( الفعل بالضم ) .

والحاصل ان الفعل بضم الفاء جاء حال كونه ذا وجهين ( من ذي الواو سواء كانت لام جمع ، او فرد يعن كعسي ) جمع عصا ؛ اصله عصو ، قلبت الواو المتطرفة ياء لثلا يلزم في آخر الاسم واو قبلها حمة ، اذ الواو الساكنة قبل الواو المتطرفة ليست بحاجز حسين ، فصار عصوى اجتمعت الواو الياء والواو منها ساكنة فقلبته الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء ، لتصبح الياء فصار عصى بضم العين وكسر الصاد ثم كسرت الدين لثلا يلزم التقليل من الضمة الى الكسرة او للاتباع .

( وابو ) بضمتين وتشدين الواو جمع أب واعلاله ظاهر ، ( و ) كذلك اعلال ( علو ) بمعنى الارتفاع ، ( وعنى ) جمع عاث بمعنى المستكير او المسن ؛ اصله ع فهو فاعل اعلال عصي ، ( ومن ) الداخلة على ذي ( هيونا بيانية ) بنية الفعل فاعل جاء او حال حال له .

( وشاع نحو نيم بالاعلال في نوم ) جمع نائم ( الذي هو اي نوم بدون الاعلال بقلب الواو ياء هو ( الاصل ) . حاصله انه ان كان فعل جمعاً لما عينه الواو جاز ، وشاع اعلاله بقلب الواو ياء وجاز تصحيفه وهو الاصل ، ( ونحو نيم في نحو نوم شذوذه نهى اي نسب لامر الفن ) حاصله ان الاعلال في وزن

فَعَالْ شَازُ عِنْدَ الصَّرْفِيْنِ .

## (فصل في نوع من الابدال)

اعني ابدال فاء الفعل من باب الافتعال ، اذا كان لينا تاء لفظة ( ذو ) في ذو ( اللين ) مبتدءه و ( فاء حال من ذو المبتدء المخبر عنه بابدل العامل في قوله تاء في افتعال ابدل ) .

وحاصل معناه ان باب الافتعال اذا كان فائه حرف لين ، و يجب ابدال اللين تاء ولافرق ذلك بين كون اللين ياء ، ( كاتسر ) بمعنى اللعب بالقمار او بمعنى يسر القوم الجذور اي اجتذبوا واقتسموا اعضائها ، او غير ذلك ما هو مذكور في كتب اللغة ، ( و ) بين كونه واوآ نحو ( اتصل : والاصل ) فيهما ( ايتسر وایتصل ، والظاهر ) ان يقال اصله قبل الاعلال ( او تصل ، وكذا تصارييفها ) اي كل واحدة منها كيتسر انساراً فهو متسر ، ويتصطل اتصالاً فهو متصل .  
وانما قلب اللين فيهما تاء للابتعاد عن عسر النطق بعرف الain الساكن مع التاء . ومنشأ العسر ترب مخرجيهما وتنافيهما ، لأن حرف اللين كما بینا سابقاً من الحروف المجهورة والباء من الحروف المهموسة ، وللابتعاد عن توارد التغيرات على اللين لو لم يقلب تاء ، لأنه يكون ياء في نحو ايتسر وایتصل والفا في نحو ياتسر وایتصل دو اوآ في نحو موتسن وموتصل فلما كرهوا ذلك قلبوه تاء ليكون مصونا من تلك التغيرات .

وانما اختص بالقلب الى التاء ليسهل بعد القلب الادغام هذه هي لغة الفصحى . وبعدهم يبقيه على حاله ويتركه تتوارد عليه تلك التغييرات ، ومنهم من يقلبه همزة فيقول انتسر يا نسر انتسراً وانتصل يا نصل انتصالاً .

( و ) لكن ( شذ ابدال الفاء تاء في ) باب ( افتعال ذي الهمزة كاتزر ) اي ليس الا زار ، ( والفصيح ) قلب الهمزة ياء فيقال ( ايتزر ) واما قوله نحو انتكل ( على وزن ) افتعال من الاكل فمثال لذى الهمزة في الجملة وليس مانحن فيه ) اذ لم يقلب فيه الهمزة تاء ولا ياء هذا ولكن الظاهر انه مثال مانحن فيه اي الهمزة الذي يجري فيه الاعلال لا الشاذ والفصيح فتأمل .



## «فصل»

فيما اذا وقعت ناء الافتعال بعد احد المروف الآتية ؛  
 ( طاء مفعول ثان ) مقدم ، و ( تاء افتعال مفعول اول ) مقدم  
 ( لقوله رد ) فعل امر ( بمعنى صير ) .  
 وحاصل الكلام انه اجمل ( ناء افتعال طاء ، اذا وقع اثر حرف  
 مطبيق وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفي ) : اصله استفني من  
 الصفو قلبت ناء الافتعال طاء ، للعباعدة. بين الصاد والثاء في الصفة  
 لأن الصاد من المستعملية المطبقة والثاء من المنخفضة والنطاق بعرفين  
 هذا شأنهما متعدد ، ولقرب الطاء من الثاء في المخرج كما بيتا ذلك  
 فيما تقدم مفصلاً فصار اصطفي .

ويجوز فيه الادغام يجعل الطاء صاداً نظراً الى اتحادهما في  
 الاستعلائية فيقال اصفي بتشديد الصاد ، ولايجوز جعل الصاد طاء  
 فيقال اطفي بتشديد الطاء ، لعظم الصاد في امتداد الصوت اي الصفير  
 وأنه يصير حينئذ كوضع القصمة الكبيرة في الصفيرة ، والاسل ابقاءه  
 الطاء من دون ادغام ، لعدم المثلية بين الصاد والثاء من حيث الذات وإن  
 اتحدا في الاستعلائية فيقال اصطفي كما هو الاكثر الاشهر .

( و ) نحو ( احترب ) اصله اشترب من الضرب ، والكلام فيه  
 هو الكلام في اصطفي قليلاً وادغاماً ، فيجوز فيه اضرب بتشديد الضاد  
 ولايجوز اضرب بتشديد الطاء ، لعظم الصاد في امتداد الصوت اي

الصغرى والاصل ابقاء الطاء من دون ادغام لعدم المثلية بين الصاد والتاء في الذات وان اتحدا في الاستعملية ، فيقال اضطراب وهو الاكثر الاشهر .

( و ) نحو ( اطعن ) اصله اطعن من الطعن ، قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج ، ولم يبق التاء على حالها لمباعدة بين الطاء والتاء ، لكون الاولى من المجهورة والثانية من المهموسة ، فلابيجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال .

ونحو اظلم اصله اظلم من الظلم ، ويجوز فيه الادغام بجعل الطاء ظاء والعكس مساواتاً بينهما في المعلم الصورى ، ويجوز البيان اي ابقاء كل على حاله لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم بتشديد الطاء واطلم بتشديد الطاء ( واضطلم ) بالبيان .

( وان وقع ) تاء افتعال ( في اثر دال او زاء او ذال نحو ادان ) بتشديد الدال اصله كما يأتي ادتان من دان اي اخذ الدين جملت التاء دالاً ، للمباعدة بينهما في الصفة لأن التاء من المهموسة والدال من المجهورة ، والبعد بين الحرفين كما تقدم يوجب عسر التلفظ بهما فجمعات التاء دالاً فصار ادان بتشديد الدال .

( و ) نحو ( ازدد ) اصله اذتذ امر من باب الافتعال ثلاثة زاد يزيد جملت التاء دالاً .

( و ) نحو ( اذكر ) بتشديد الدال اصله اذتذ امر من باب الافتعال من ذكر ، والكلام فيهما ما ذكر في ادان ولم يدغم ازدد للزوم التقاء الساكنين لو ادغم ، ( فانه ) اي التاء ( دالاً ) بقى اي

صار اذا اصل هذه الامثل ( كما ذكرنا ( ادتان وازتدوا ذنكر ) .  
 تتمة — اذا وقع تاء الافتعال اثر المهمزة ، يجوز الادغام شذوذأ نحو اتخد بتشديد الثناء : اصله اتخد قلب المهمزة ياء لسكونها وانكشار ماقبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت الثناء في تاء على غير القياس ، لأن الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياساً انما هي الياء الاصلية وهذا ليس اصلية واما اذا كان من تخد بمعنى اخذ فلا شذوذ في الادغام بل الادغام واجب ووجهه ظاهر ، وكذلك اتجر بتشديد الدال لانه من تجر اي عمل التجارة فالادغام فيه واجب .  
 وكذلك اذا وقفت الثناء اثر الثناء نحو اثار بتشديد الثناء اصله اثمار من ثار ء اي قتل القاتل فيجب فيه الادغام بعد قلب الثناء ء ، او بالعكس نحو اثار واثار كلامها بالتشديد ، لأن الثناء والثناء كلامها من المهموسة .

واذا وقفت الثناء اثر السين المهملة نحو استمع ، يجوز فيه الادغام بجمل الثناء سيناً لان السين والثناء كلامها من المهموسة فيقال استمع بتشديد السين ، ولا يجوز العكس لعقم السين من الثناء في امتداد الصوت اي الصغير ، ويجوز البيان لعدم الجمنية في الذات ومنه قوله تعالى ! « ومنهم من يستمعون » .

تكميل — وتدغم تاء باب التفعل والتفاعل فيما بعدها ، فيجتطلب في اولهما همزة الرصل لسكونه بعد الادغام نحو اظهر بتشديد الطاء والهاء ؛ اصله تطهر بتشديد الهاء قلبت الثناء طاء وادغم الطاء في الطاء ثم اجتلت المهمزة للابتداء بالساكن ، ونحو اثأرل بتشديد الثناء اصله تثاقل قلبت الثناء ء فادغم الثناء في تاء ثم اجتلت المهمزة

للابتداء بالساكن .

## فصل في الحذف

( فاء امر او مضارع من معتل الفاء ) الاواني ( كوعد ، احذف فقل يعد ) اصله يواعد فمحذفت الواو تخلصاً من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة اذ يلزم من ذلك الخروج ما هو في حكم الكسرة ؛ اعني الياء الى ما هو في حكم الضمة اعني الواو ومن هذه الضمة الى كسرة العين ، ومثل هذا ثقيل ولذلك لا يجيء في اوزان الثاني وزن فعل وفعل الا حبك ودنل كما تقدم في اول باب التصريف فمحذفت في باقي الصيغ و ( عد ) طرداً للباب ، او المشاكلة ( وفي مصدره ) اي المعتل الفاء الاواني اذا كان بتاء ( كعده ذات الحذف اطرد وعوض عنه ) اي عن الفاء المحذوف في المصدر ( الهماء ) اي تاء التأنيث ( آخرآ ) فان لم يكن المصدر بالتاء ، لم يجز الحذف كوعد .

( ومحذف همز افعال ) اي ماضي باب الافعال ( استمر ) اي الحذف ( في مضارع منه ككرم ) اي فعل المتكلم وحده : اصله اكر بهمزة تين حذفت همزة الباب ، كراهة توالي الهمزتين .  
 ( وهو ) اي فعل المتكلم وحده ( الاصل في ) هذا ( الحذف ، لاجتماع الهمزتين ) فيه ، ( ويكرم وتكرم ) بقسميه ( ونكرم محولة عليه طرداً للباب ) او للتشاكل . ( و ) هذا الحذف جار ( في بنيق ) اي صيفتي ( متصرف بكسر الصاد اي اسمى الفاعل والمفعول منه ) اي من باب الافعال ( كمكرم ) بكسر الراء ، ( ومكرم ) بفتحها .

( ظلت بفتح الفاء وظلت بكسرها ) بلام واحدة فيما في ظلمت  
بفتحها ) اي الفاء مع لامين ( وكسر اللام الاول المماضي المضاعف المكسور  
العين المسند الى الضمير المتحرك ) سواء كان للمتكلم وحده ، او مع  
الغير او المخاطب او المخاطبين او المخاطبات ، ( استعملنا الثاني ) اي  
كسر الفاء ( على حذف العين بعد نقل حركتها ) وهي الكسرة ( الى  
الفاء ) اي الفاء . ( والواحد ) اي فتح الفاء ( على حذفها ) اي  
العين ، ( ولا نقل ) للحركة .

( واما الثالث ) اي عدم حذف المعين اي ابقاء اللامين ( فانه الاصل ، ولا يجوز فيه الادغام كما سبقتي عن قريب ، ومن في قوله من الاتمام بيانية ، يبين المراد من الاصل .

( واستعمل ايضاً ( قرن ) بكسر القاف في اقرن بكسر الراء الاولى ) وذلك الاستعمال ( على حذفها ) اي الراة الاولى ( بعد نقل حركتها الى القاف على قياس ما تقدم في ظلمت ) ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها ( فيما يظهر ) من كلام المصنف من ان المعذوف الاولى ، لانها اتفى كان تدغم .

( واما قول بعض الشرائح ان المجنوف ) الراه ( الثانية ) ، لأن الشقل نطا منها ( ثم نقل كسرة الاولى فبعيد ) ، لأن الاولى اول بالتصريف لتقديره .

( وقرن بفتح القاف . في اقرارن . نقل نقله ابن القطاع وبه قوله تعالى « وقرن في بيونك » وبالكسر قوله الباقيون )  
وأ قال بعضهم : انه من وقار وقاراً بمعنى ثبت ثباتاً ، وقال بعض آخر :  
انه من قار يقارب بمعنى اجتماع . والكل مناسب .

## ( الادغام )

وهو ( بسكون الدال ) مصدر باب الانفعال ، ( عبر به ) المصنف ( ايشاراً للتحفيف ) في التلفظ ( وان قال ابن يعيش : انه عبارة الكوفيين ، وإن الادغام بالتشديد ) الدال ( كما عبر به سيبويه بحارة البصريين ، وهو حيثئذ مصدر باب الافتعال على ما سبق اعلاله في المباحث السابقة .

وكيف كان هو في اللغة مطلق الادخال ، وفي الاصطلاح ( ادخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم ) قوله عندهم تعريفات اخر لا فائدة مهمة في ذكرها .

( اول مثلين محركين في الكلمة ادغم بعد تسكينيه ) اي الاول ( في الثاني ) منهما ( وجوهآ كرد يرد ) اصلهما زدد يزدد ، و ( لكن يشترط لذلك ) تحرك الثاني ، لثلا يلزم الفرار من ورطة وهو ثقل التكرار والوقوع في ورطة اخرى وهو التقاء الساكنين ، ويشترط ايضاً ( ان لا يصدر او لهما ) اي المثلين ( كما ) ذكر هذا الشرط ( في الكافية نحو ددن ) بفتحتين بمعنى اللعب واللهو ، وإلا لا يجوز الادغام لأنه يستدعي سكون اول المثلين . والابداء بالساكن محدود اشد من ثقل التكرار ، ( وان لا تكون الكلمة ) التي فيها المثلاف ( على اوزان ) و ( هي ) اربعة :

الاول ( فعل بضم فتحة كمل صاف ) جمع صفة بضمة فتشديد .  
 ( و ) الثاني ( فعل بضمتين نحو ذلل ) جمع ذلول ، وهو البعير

الذى سهل قياده . قال في المصباح : ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول والجمع ذلل بضمتين مثل رسول ورسول انتهى .  
 ( و ) الثالث ( فعل بكسرة فتحة نحو كلل ) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام بمعنى الستر .

( و ) الرابع ( فعل بفتحتين نحو لبب ، وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرجل ) الراكب عليها ( من الاستئناف ، وما استرق من الرمل ايضاً ) بهذه الاوزان الاربعة يمتنع الادغام فيها ، اما الاخير فلا زنه وان وزن الفعل ، لم يدغم تبيها على فرعيه الادغام في الاسماء واما الثالثه الاخرى فلا زناها غير موازنة للافعال والادغام فرع الاظهار فشخص بالفعل لكونه فرعاً ايضاً . وتبع الفعل في الادغام ما وزنه من الاسماء دون ما لم يوازن .

( و ) يشترط ايضاً ( ان لا يكون قبل اول المثلين حرف مدغم كجنس جمع جاس بتشديد السين اسم فاعل جس الشيء اذا لمسه ، وان لا يكون حركة آخر المثلين ) اي ثانى المثلين ( عارضة كاخمه من ابي بنقل حركة المزة ) وهي الفتحة ( الى الصاد ) الثافية ، ( وان لا يكون ) وزناً ( ملحقاً كوبيل اذ قال لا إله إلا الله فان كان كذلك فهو عتنيع ) الادغام ( في الصور ) الثالث ( كلها ) .

اما الصورة الاولى فلان فيه مثلين متعركين ، ويمتنع ادغام اوهما في الثاني لأن قبلهما مثلاً آخر مدغماً في اول المتعركين ، فلو ادغم فيه التقى ساكنيان ، وبطل الادغام .

واما الصورة الثانية فلأن حركة ثانى المثلين عارضة لا يتعبد بها .  
 واما الصورة الثالثة فلأن بالادغام يفوت الغرض من الالتفاق .

( وشذ فيما استوف شروط الادغام ، بان يكون فعلاً ( مثل الل السقاء اذا تغير ) السقاء بكسر السين وتحفيظ القاف الماء ! اي تغير الماء احد اوصافه الثلاثة ( ونحوه ) اي يكون اسماً شبيهاً بالفعل وموازناً له :

( كالمد شه الملك الاجل ) الواسع الفضل الوهوب المجزل والشامل في اجلل شذ ( فك بنقل عن العرب فقبل ولم يقسن عليه ). ( واذا كان المثلان يائين ) حال كونهما ( لازماً تحريرك ثائنيهما ) بان يكون لام ماض مبني على الفتح ، ولا علة لقلبه الفاء ، ( نحو حيي فيه افنكك وادغم اي يجوز لك كل منهما دون حذر ) . اما الفك فلعله يلزم ضم الياء الثانية في مضارعه لأنه مرفوض ولأن ياء الثابتة غير ثابتة لأنه قد تسقط نحو حيوا ، وقد تقلب نحو يحيى فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم واما الادغام فلا انه الاصل في المثلين اذا كانا في كلمة ( ومن الادغام ) قوله تعالى : ( ويحيي من حي عن يينة ) .

كذاك يجوز الوجهان ) اي الفك والادغام ( اذا كان المثلان ثائين ) مصدرين ( في كلمة ) تكون مضارعاً ( نحو تتجل ، والفك واضح ومن ادغم ) اسكن التاء الاولى ( وألحق الف الوصل ) ليتوصل بهما الى النطق بالتاء المسكونة للادغام ، ( وقال انجلي ) بتشدد التاء .

( وكذلك يجوز الوجهان اذا كانت المثلان ثائين في ) ماض على وزن ( افتتعل نحو استتر فالفك واضح ، ومن ادغم نقل حرکة ) التاء ( الاول الى الداء ) اى السين ( وسقط المهمزة ) للاستثناء عنما بحرکة الفاء . ( فقال ) في الماضي ( ستر ) بتتحديد التاء ، وقال في

مضارعه ( يست ) بفتح حرف المضارعة والسين وتشديد التاء مع كسرها . وقال في مصدره ستارا بكسر السين وتشديد التاء ويفرق بين باب الافتعال بعد هذا الاعلال وباب التفعيل بالمضارع والمصدر ، كما اشرنا اليه فتذبر .

( وما بتائين من فعل مضارع ابتدء قد يقتصر فيه على تاء واحدة وهي الاولى ) التي هي علامة المضارعة ، ( وتحذف الثانية ) التي هي علامة الباب ( كما قال ) المصنف ( في شرح الكافية تخفيفاً فخصت ) الثانية ( بالحذف لدلالة الاولى على معنى وهو المضارعة دونها ) اي الاولى ( كتبين العبر اصله تتبين ) .

ويفرق بين المضارع وماضيه بتاء تأنيث الساكنة ، كما اشرنا اليه فيما سبق ومنه قوله : « تنزل الملائكة والروح » ( وفك الادغام من المضارع وجوبا ) كما اشرنا اليه سابقاً ( حيث حرف مدغم فيه سكن ، لكونه بمضمر الرفع ) المتحرك ( اقتن ) وذلك ( لئلا يلتفت الساكنان نحو حملت ما حملته بالتون ، واصله قبل الفك حل وفي جزم اي بجزوم من المضارع وشبه الجزم وهو الامر تخبيه بين الفك والادغام قفي ) فالاول ( نحو ) قوله : « واغضض من صونك » والثاني نحو ( ففض الطرف ) ، وتحذف الهمزة للاستغناء عنها ويجوز حينئذ في الضاد الفتح للخفة والكسر لأنه الاصل في تحريك الساكن والضم للاتباع ، ولذلك لا يجوز الضم في فر لعدم الضم في اوله ( وفك افضل بكسر العين في النجعه التزم ، لئلا يتغير صيغته المعهودة ) لأنها غير متصرفة ( نحو ) قوله :

وقال نبى المسلمين تقدموا ( واحبب اليانا ان يكون المقدما )

( والالتزام الادغام ايضاً في هلم ) بتشديد الميم ( وهي اسم فعل بمعنى احضر او فعل امر لا يتصرف مركبة من هاء و ) من ( لم ) كمد ( من قولهم لم الله شعه اي جمعه ، فحذف الالف ) تخفيفاً من آخرها ( وكأنه قيل اجمع ايها المخاطب ( نفسك اليها ) . ) ولما انتهى كلام المصنف على ما اراده من ) مهمات مقاصد ( علم النحو والتصريف ، قال : وما بجمعه عنيت بضم العين ) لأنه على ما قيل من الافعال التي لا تستعمل الا مبنية للمفعول .

وتد عقد الشارح لها في كتابه المزهر باباً ، ( و ) لكن ( حكى ابن الاعرابي فتحها ) قيل في المصباح : عنيت بأمر فلان بالبناء للمفعول الى ان قال وربما قيل عنيت بأمره بالبناء المقاصل ( قد كمل ) بفتح الكاف ، ( بثيليث الميم نظماً اي منظوماً ) حال كونه ( على جل المؤمات . اي معظم المقاصد النحوية اشتمل ، ثم قال ملتفتاً من التكلم ) في عنiet ( الى الغيبة ) في ( احصى هو فعل بمعنى جمع ) اي جمع الناظم حال كونه ( مختصرأ من ) كتابه ( الكافية الشافية ) الذي قيل انه اثني عشر الف بيت ، ( الخلاصة اي النقاوة منها ) اي الكافية ( وترك كثيراً من الامثلة والخلاف ) المذكور فيها .

( وجعله ) اي ما جمعه ( كتاباً مستقلاً نحو ) اي مقدار ( ثلثها ) اي السكافية ( حجماً ) لا عدداً ، ( وعلة ذلك ) الاختصار ( ما ذكره بقوله : كما اقتضى اي لاجل اقتضاء الناظم اي طلبه غني بجميع الطالبين بلا خصاصة : اي بغير ) حاجة و ( فقر يحصل لبعضهم ، وذلك ) اي عدم الحاجة ( لا يحصل الا بما فعل ) من الاختصار ، ( ذا الكافية بكثيرها ) وكثرة مسائلها ( تقصى عنها ) اي عن تعلمها ( همم

كثير الناس فلا يشتبهون بها ) (يعلمونها ( فلا يحصل لهم حظ من اللغة ( العربية ) فيبيرون جاهلاً بها ، ( فشبه الجهل بالفقر من المال ) ( وقد قيل ) بيل روى ان ( العلم محسوب من الرزق ) ففي مرفوعة الكثافي كما في الرسائل للشيخ الانصارى ( ره ) في باب الخبر الواحد عن الصادق ( ع ) في تفسير قوله تعالى ؛ « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويزقه من حيث لا يحتسب » قال : هؤلاء قوم من شيمتنا ضعفاء ، وليس عندهم ما يحتملون به علينا فيسمون حديثنا ويفتشون عن علمنا فيرحلن قوم فوقهم ، وينتفعون اموالهم ويتباعون ابدائهم حتى يدخلوا علينا ويسمعوا حديثنا فينقلبوا اليهم فيعيه اولئك ويضيعه هؤلاء ، فاولئك الذين يجعل الله لهم مخرجاً ويزقهم من حيث لا يحتسبون انتهى .

( هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ) من الالفيه ، ( ولم ار من تعرض له ، فاحمد الله وشكره عود ) من الناظم ( على ما بدء ) به في اول الالفيه من قوله : احمد ربى الله الخ ( مصلياً ومسلماً على محمد خير نبى ارسله الله الى الناس كافة ، ( ليدعوهم الى دينه مؤيداً بالمعجزة وأله ) قد تقدم الكلام فيه في اوائل الكتاب ( الغر ) وهو ( جمع اغر ، وهو من الحيل الايض الجبهة اي انهم لشرفهم على سائر الامة غير من يستثنى من الصحابة ) وفي الاستثناء كلام في محله ( بمنزلة الفرس الاغر ) الممتاز ( بين الحيل لشرفه ) اي الفرس الاغر ( على غيره منها ) اي الحيل ويجوز ان يكون اراد بالله امته ( كما هو بعض الاقوال فيها ، و ) مستنده ما ورد ( في الحديث انتم الغر المعجلون يوم القيمة من آثار الوضوء الكرام جمع

كريم : اي الطيب ) الاصل اي الآباء ( والنعوت ) اي الصفات ، ( والطاهريها البرة جمع بار اي ذوي الاحسان ) اي ذوي الاعمال الحسنة والافعال الكاملة والعبادات الخالصة المقبولة .

( وهو ) اي الاحسان ( المفسر في حديث ) ورد في الكتابين ( الصحيحين ) عندهم ( بان قبض الله كلامك تراه فان لم تكن تراه فانه وتراه يراك ) .

قال المحشى : قال بعض الصوفية : معنى قوله ( صلى الله عليه وآله ) « فان لم تكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه » فحمل كان على التامة وتراه على الجزاء .

وقد اعترض عليه بعض الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى لا يساعد ابقاء الف تراه ، كما هو الرواية .

ثم قال المحشى : ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح لفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة ، لا تخفي على المتأمل انتهی . وانا اقول : لا مفسدة لفظية في ابقاء الالف . واعتراض بعض الناظرين من شأنه عدم الاطلاع على القواعد غير المشهورة ، ولعل وجه عدم ذكر المحشى وجوه الدفع ايضاً ذلك .

قال الدمامي في حاشية المغني في الباب الاول في بحث لو على قول المصنف ! اي فلم ير يكموهم اقول ثبت في النسخ التي رأيتها فلم ير يكموهم بالياء ، وكان مقتضى القياس حذفها المجازم . وقد استشكل بعض الطلبة ينهروا له في حلقة الدرس هذا اللفظ بان رأى سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام تقول رانه مثل راعه ، نص عليه في الصحاح . وقد قرئ في الشواذ ان رانه استغنى بالف بعد الراء

وهمزة بعد الالف . وفي التسهيل في باب التصريف في الفعل اوله من وجوه الاعلال القلب وكثير مثل راء من رأى هذا نصه ، ومضارع هذا يرى بهمزة في الآخر مثل يعني ، فإذا دخل الجازم سكن المهمزة فتقول لم يرني زيد وجهه باسكان المهمزة بعد الراء ، ويوضح لك ابدال المهمزة ياه لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في بتر ، وحينئذ ثبتت الياء مع الجازم لأنه قد أخذ حظه من العمل باسكان المهمزة فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة ، كما تقول لم يقرى بائيات الياء بعد ابدال المهمزة .

فإن قلت هب أن القلب ثبت في الماضي ، لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن أين لك ادعاء القلب فيه .

قلت قد خرج الإمام أبو محمد عبدالله ابن السيد البطليموس على ذلك قول الشاعر : كان لم ترى قبلي أسيراً يمانياً ، فقال الأصل تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالمعنى ساكنان نحذفت لذلك أولهما وهو الالف ، ثم ابدلت المهمزة الساكنة بعد الفتحة الفاء نحو لم يقرء فقبل كان لم ترا ، وكذلك الإمام قدوة يستند إلى قوله : إذا ثبت ذلك فلما ان تضبط يريكموه بهمزة ساكنة بعد الراء ، ولذلك ان تضبطه بباء مبدلية من المهمزة الساكنة ، وهذا غاية ما يقال في هذا المقام انتهى .

وقال شنني معلقاً على كلامه ، وأقول هذا ليس بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل ما يتنافي به الجواب أيضاً وهو انه قال بعضهم : ان ابيات هذه الحروف مع الجازم لغة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ، ثم اشبعوا الحركات

فتشاً عنها المروف الموجودة .

وفي اعراب أبي البقاء في قرابة قبل انه من يتقى بالباء ووجهت  
بانه اشبع حركة القاف فتشاً الياء ، وبانه قدر الحركة على الياء  
وحذفت بالمحازم ، وحمل حرف الملة كالصحيح انتهى .

وفي اواخر باب الثامن من المغني قال : الثالث اعطاء ان الشرطية  
حكم او في الاعمال كما روی في الحديث ، فان لا تراه فانه يراک .  
( وصحابه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتماع  
به ) اى بالرسول ( صلی الله علیہ وآلہ وسلم ) ( مؤمناً ) ووراء ذلك شروط  
آخر مذكورة في الاصول وفي الدرایة ( المتنبغين من الامة : اى  
المفضلين على غيرهم منها ) اى من الامة ( كما ورد ذالك في احاديث )  
كثيرة ( الخيرة بفتح الياء . ويجوز التسكين ) ايضاً ( كما في الصحاح )  
للجوهرى ، ( قال : وهو الاسم ) اى اسم المصدر ( من قولك اختاره  
الله تعالى . يقال فلان خيرة الله من خلقه ) .

( وقد من الله تعالى باكمال هذا الشرح المحرر ) اى الحالى من  
الخش والزوابد ( مؤشحاً ) اى ملباً ومرصعاً مزياناً ( من التحقيق  
والتنقیح بالوشی ) اى بالثوب المنش ، ( المحبر ) اى المخطط .  
حاصله : ان هذا الشرح متضمن لتحقیقات انبیة ، ( محزاً لدلائل  
هذا الفن مظهراً لدقائق ، استعملنا الفكر فيها اذا ما الليل جن  
متھرياً او جز العبارة وخير الكلام ما قل ودل معتمداً في دفع الابراد  
بالطف الاشارة ليقتبها اولوا الالباب ) لأن العاقل يكتفيه الاشارة ( لما  
له انتهى ، فربما خالفت الشرح في بيان حكم او تأويل ) كلام ( او تعليل )  
قاعدة ( فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهواً وعدولاً عن السبيل ،

وَمَا دَرِيْ إِنَا فَعَلْنَا ذَلِكَ عَمْدًا لَأْمَرْ مُهَمْ جَلِيلَ ) .  
 ( وَرِبِّا نَقْصَتْ حَرْفًا اَوْزَدَتْ حَرْفًا فَحُبْبَهُ الْفَيْ اَخْلَالًا او توضيحاً  
 وَكَشْفًا وَمَا دَرِيْ اَنْ ذَلِكَ لِسْكَنَتْ مِهْمَةَ تَدْقَ عن نَظَرِهِ ، فَلَذِكَ قَلْتَ :  
 يَا سَيِّدَا طَالِعَ هَذَا الَّذِي فَاقَ نَظَامَ الدَّرِ وَالْجَوَهِرِ  
 لَا تَعْدُ مِنْهُ حَرْفًا او كَلْمَةَ وَلِلْخَيْفَاتِ بِهِ اَظْهَرَ  
 وَرُوْضَ الْذَّهَنِ اَذَا مَشْكُلَ يَبْدُو وَبِالْانْكَارِ لَا تَبْدُو  
 فَلَمَّا يَسِّرَ شَانِرَ شَتِّنَا لَهُ فَقَدْ اَتَى الْمَنْصُفَ فِي اَعْصَرِ )  
 ( فَدُونَكَ مَؤْلَفًا كَانَهُ سَبِيْكَةَ عَسْجَدَ او در منْضَدَ بَرَزَ فِي اَبَانِ الشَّهَابَ  
 وَتَمْبِينَ عَنْدَ صَدَورِ اُولِيِ الْالْبَابِ ) .

وَقَدْ قَالَ اَبْنُ عَبَّاسَ ( رَضِيَّ ) : ( وَمَا اُوتِيَ عَالَمَ عَلَمًا إِلَّا وَهُوَ  
 شَابٌ . فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَنَا لِهَذَا وَمَا كَنَا لِنَمْتَدِي لَوْلَا اَنْ هَدَانَا اللَّهُ  
 لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ . اللَّاهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ  
 النَّبِيِّ الْأَمِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَازْوَاجِهِ وَذَرِيَّاتِهِ كَمَا صَلَيْتَ عَلَى اَبْرَاهِيمَ  
 وَعَلَى آلِ اَبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاصْحَابِهِ وَازْوَاجِهِ وَذَرِيَّاتِهِ  
 كَمَا بَارَكْتَ عَلَى اَبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ اَبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمَيْنِ اَنْكَ حَمِيدٌ بَحَمِيدٍ ) .  
 وَيَقُولُ العَبْدُ الْمَذَنِبُ الْفَانِي الْمَحْتَاجُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْكَرِيمِ مُحَمَّدٌ عَلَى  
 الْمُشْهُورِ بِالْمَدْرَسِ الْأَفْغَانِيِّ : قَدْ تَمَّ بِعُونِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ مَا اَرَدَنَا مِنْ  
 تَوْضِيحاً لِكِتَابِهِ عَلَى قَدْرِ مَا يَجْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُبَتَدِي وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ  
 الْمُنْتَهِيِّ ، فَالْمَرْجُوُّ مِنْ هُنْرِ عَلَى مَا طَفَى بِهِ الْقَلْمَ او زَلَّتْ بِهِ الْقَدْمَ اَنْ  
 يَغْمِضَ مِنْ ذَلِكَ وَيَنْظُرَ إِلَى مَا قَرَبَتْ لَهُ مِنَ الْبَعِيدِ ، فَإِنَّ الْجَوَادَ قَدْ  
 يَكْبُو وَالصَّادِمَ قَدْ يَنْبُو وَإِنَّ الْحَسَنَاتَ يَذْهَبُنَ السَّيِّئَاتِ .  
 اَخَا الْلَّبِ لَا تَعْجَلْ بِعَيْبِ مَصْنَفٍ وَلَمْ تَتَيَّقَنْ زَلَّةَ مِنْهُ تَعْرِفُ

فكم افسد الرواи حديثاً بنقله وكم حرف المنشول قوم وصحفوها وكم ناسخ اضحت لمعنى مغيراً وجاء بشيء لم يرده المصنف وما قاله في الدرس حيناً مدرس يقولون ما صح عنه وحينما يصحف فالمرجو من عامة المصلين ، ان يعنوا على بدءاء الخير وطلب المغفرة وكان الفراغ من هذا الجزء الرابع ليلة السبت التاسع عشر من شهر ذى القعدة الحرام من شهور السنة الخامسة والثمانين وتلثمانمائة بعد الالاف من الهجرة على هاجرها وأله آلاف الصلاة والسلام والتسبية بجوار مولانا ابى الأئمة امير المؤمنين عليه وعليهم صلوات المصلين والحمد لله اولاً وآخرأ .



١٢٨٩ هـ - ١٩٧٠ م

مطبعة النهان - النجف الأشرف تلفون ٢٠٩٧